سلامة كيلة



حول الأزمة المالية
والطبيعة الجوهرية
لنمط الإنتاج الرأسمالي



المتوسط

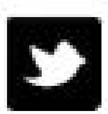
منشورات المتوسط

ميلانو - إيطاليا

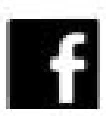
e-mail: info@almutawassit.org

www.almutawassit.org

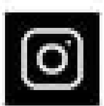
تابعوا على



Almutawassitit@



منشورات المتوسط



Almutawassit

مدخل

النمط الرأسمالي هو نمط إمبريالي في جوهره؛ لأنه يقوم على تشكل الاحتكارات ونشوء الرأسمال المالي، وهو الأمر الذي فرض الهيمنة على العالم، وفرض تمركز الرأسمال في بلدان محدّدة، ونهب باقي العالم. وهو يشكّل كل الآليات التي تحقق ذلك، عبر التنافس، كما عبر الضغط والعنف، وحتى التدخّل العسكري. هذا ما ظهر مع بداية القرن العشرين، وحكم القرن العشرين كله.

وإذا كان قد جرى الاعتقاد بأن شكله الإمبريالي حينها هو "أعلى مراحل الرأسمالية"؛ حيث كان الاستعمار جزءاً عضوياً في النمط، فإن تحولات العالم، وتحوّل مركز الإمبريالية من إنجلترا إلى أميركا فرض تجاوز الاستعمار، وتشكّل عالم مستقطب بين مركز وأطراف، رغم أن نصف العالم كان قد خرج من تحت السيطرة الإمبريالية، بفعل انتصار الاشتراكية، وجزئياً بفعل انتصار "حركات التحرر الوطني". ولقد أعيد توحيده تحت السيطرة الإمبريالية بعد انهيار حركات التحرر الوطني، ومن ثم؛ وأساساً انهيار النظم الاشتراكية. في هذه الصيرورة كانت الإمبريالية تتحول من شكل الاستعمار إلى شكل الهيمنة الاقتصادية بفعل الآثار التي أنتجها الاستعمار، وتمثل في إبقاء الأطراف متخلّفة، دون صناعة أو حداثة. وبالتالي تشكّل عالم منقسم إلى مركز وأطراف. ورغم بقاء هذا الانقسام، فإن تكوين الإمبريالية اتخذ شكلاً جديداً، ربما هو الأخطر؛ حيث جرى الانتقال من هيمنة الإنتاج إلى هيمنة المال. وأستخدم هنا مصطلح المال كبديل عن مصطلح الرأسمال، هذا الأخير الذي يقوم على الإنتاج، ويتكوّن من وحدة الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي، ومن ثم؛ الرأسمال الزراعي والتجاري والخدمي. بمعنى أن الرأسمال هو التعبير الرمزي عن "الاقتصاد الحقيقي". وهو يقوم على أساس معادلة ماركس: ن – س - ن؛ أي أن النقد يمرّ عبر التوظيف في الإنتاج؛ لكي يحقّق فائض القيمة. بينما يقوم المال على: ن - ن؛ أي يسيطر هنا التبادل النقدي دون المرور بالسلعة. وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تعفن" الرأسمالية، كما توقع ماركس؛ حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتمركز في "القطاع المالي"؛ أي معادلة: مال/

مال.

لا شك في أن الإنتاج لا يزال قائماً في الاقتصاد الرأسمالي، ويعاني من المشكلات ذاتها التي رافقته منذ البدء؛ أي فيض الإنتاج والكساد، وبالتالي الأزمات. لكن؛ باتت حركة المال هي الأضخم، هي المهيمنة في إطار النمط الرأسمالي ككل. وهذا ما يظهر في النشاط المالي اليومي، الذي يُظهر أن نسبة ٩٠٪ منه هي حركة مال، أو ما يُطلق عليه في المصطلحات الاقتصادية الاستثمار قصير الأجل، الاستثمار الذي لا يوجد "الرأسمال الثابت"، بل يتحرك سريعاً عبر البنوك. وهذا ما يجعل النمط الرأسمالي نمطاً ريعياً؛ لأنه بات يقوم على النشاط في المضاربات والديون والمشتقات المالية والنهب. والأخطر هنا هو أن هذا النشاط بات هو المحدّد لقانون القيمة على الصعيد العالمي. وبالتالي يؤسس لاختلال كبير في بنية الاقتصاد؛ لأنه نسبة الربح في هذا القطاع المالي هو أكبر بكثير من نسبة الربح في كل قطاعات "الاقتصاد الحقيقي"، وخصوصاً في الصناعة.

وإذا كان "التضخم المالي" هو الذي فرض هذه الانتقالة، فهي تؤسس لتراكم أضخم يفرض نشوء "فقاعات مالية"، سرعان مع تفرض حدوث انهيار مالي خطر. وهو ما يحدث صدمة في مجمل الاقتصاد، وكما ظهر خلال الأزمة الأخيرة، تحمل الدولة أعباء تدخلها في أزمة كذلك، قد تفضي إلى إفلاسها. وبالتالي فإذا كانت أزمات الكساد لا تزال قائمة، فإن أزمات جديدة أصبحت تشكل أخطاراً أكبر، هي أزمات التضخم المالي الذي يفضي إلى نشوء فقاعات مالية، ومن ثم؛ انفجارها، ليقود ذلك إلى انهيارات كبيرة في البنوك والمؤسسات المالية.

هذه هي المشكلة الجوهرية في النمط الرأسمالي الراهن، وهي مشكلة لا حلّ لها، وتجعل النمط في حالة أزمة مستمرة.

إذن؛ لقد بتنا في نمط مأزوم، ويعيش حالة من الخوف من انفجار الفقاعات، لكن؛ سنلمس بأن هذه الوضعية أدت إلى تراجع وضع أميركا، وبالتالي دخول دول أخرى تنافس. وأقصد هنا كل من روسيا والصين، الدولتين اللتين تطورتا في إطار الاشتراكية، لكنهما تحولتا إلى الرأسمالية، وتسعيان للسيطرة. هذا الأمر أعاد النقاش حول الإمبريالية؛ حيث أصبح النقاش يدور حول هل إن الخلافات بين هاتين الدولتين وأميركا الإمبريالية هي نتاج ميلهما "التحرري" و"الاستقلالي" عن سيطرة الإمبريالية، وخروج عن "قانون القيمة المعولم"؟ أم أنها خلافات هي نتاج

تنافس إمبريالي؟

لهذا بات ضرورياً الخوض في النقاش حول مفهوم الإمبريالية، وما توضح من كل النقاشات أن مفهوم الإمبريالية يربط بمفهوم الاستعمار؛ أي أن الإمبريالية تعني الاستعمار؛ حيث ميل الرأسمالية لاحتلال بلدان أخرى واستغلالها. ولقد أشرتُ إلى أن الاستعمار كان ضرورة في المرحلة الأولى من الإمبريالية (كما قبلها)، لكنه لم يعد كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وإنْ كانت دول إمبريالية تقوم بعملية احتلال في بعض البلدان. الإمبريالية تعرّف بتكوينها الداخلي بالأساس، وكل دور خارجي هو امتداد لذلك، ولا شك في أن هذا الدور الخارجي اختلف من المرحلة الأولى للإمبريالية إلى المرحلة الثانية؛ حيث تحوّلت السيطرة المباشرة إلى هيمنة اقتصادية بعد تشكيل الأطراف، بما يجعلها تابعة للمراكز.

ولا شك في أن تجاهل الطابع الإمبريالي لكل من روسيا والصين سوف يؤدي إلى سوء فَهم لطبيعة الصراعات العالمية؛ حيث بدل أن تكون صراعاً بين إمبرياليات ستكون صراعاً ضد الإمبريالية من قِبل "برجوازيات مستقلّة"، كأنه من الممكن أن تكون هناك "برجوازية مستقلّة" خارج النمط الرأسمالي ككل، أو في تضادّ معه. وحين تكون ضمنه، فليس من الممكن فَهم وضعها كرأسمالية سوى أنها إمّا رأسمالية طرفية، فهي تابعة بالضرورة، أو رأسمالية مكتملة (صناعية؛ أي منتجة) فهي إمبريالية بالضرورة. لأن كل رأسمالية شكّلت نمطها القائم على الإنتاج، وطوّرت مجتمعها، سوف تكون إمبريالية بالضرورة. هذا ما سوف أتناوله في الكتاب. لهذا لا يمكن فَهم الصراعات العالمية إلا من منظور أنها صراعات بين إمبرياليات، من أجل السيطرة، و"فتح الأسواق"؛ حيث لن تستطيع الرأسمالية "القومية" أن تُراكم الرأسمال وتتطور في السوق العالمي دون أن تسعى إلى تصدير السلع والرأسمال، وبالتالي نهب البلدان الأخرى. فكونها رأسمالية سوف يفرض، عبر التنافس الذي يوفّره السوق الحُرّة، تحقّق التمركز، وبالتالي الاحتكار، وهذه هي الإمبريالية، بغض النظر عن كونها تحتلّ أو لا، لكنّ تكوّنها كإمبريالية يفرض بالضرورة سعيها للسيطرة على الأسواق لتصدير السلع والرأسمال، سواء تحقّق ذلك بالاحتلال أو بدونه.

انطلاقاً من ذلك لا بد من فَهم الصراعات العالمية القائمة في عالم يشهد صراعات عديدة. ولا شك في أن "ضعف أميركا" فرض ميل إمبرياليات أخرى إلى أن تحاول التوسع والسيطرة وكسب الأسواق. وبهذا تفاقم

الصراع من أجل تقاسم الأسواق، وحتى من أجل الهيمنة وفرض "قيادة جديدة" للنمط الرأسمالي بعد ضعف أميركا. بهذا لا يمكن فَهم التنافس بين كل من أميركا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا وإنجلترا واليابان، إلا كتنافس بين إمبرياليات؛ حيث يسعى كل منها للحصول على مصالح في مناطق، يعتقد أنها ضرورية له. لقد ضعفت أميركا، وقويت روسيا، وزادت قدرات الصين، لكن أوروبا تعاني أزمات، وكذلك اليابان. ولقد نهضت دول طرفية تريد التحول إلى "دول عظمى"، مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا وإيران. ولا شك أن الصراع العالمي يجري بين كل هذه الدول.

لفهم ذلك كله، لا بد من البحث في الأزمة العميقة التي نتجت عن الطابع الجديد للرأسمالية، كونها باتت تتحكم للطغم المالية، هذا ما سوف يجري تناوله في الفصل الأول، ونبحث في كيفية تشكله في الفصلين الثاني والثالث؛ حيث نشير إلى الطرق الجديدة لنشاط الرأسمال، والذي حوله إلى مال، وآثار ذلك على شعوب العالم. ولفهم الصراعات العالمية كان يجب البحث في ماهية الإمبريالية، وما هيئتها اليوم؟ وما هي طبيعة الأزمة التي تعيشها؟ وكيف يجري التصارع من أجل اقتسام العالم؟

ذلك كله يجري تناوله هنا بشكل مبسط.

الفارق بين المال والرأسمال هو الفارق بين النقد والقوى المنتجة؛ أي بين النقد الذي يمكن أن يوضع في البنوك، ويبقى متراكماً فيها وبين النقد حين يتحوّل إلى سلعة عبر العمل. لقد بدأت الرأسمالية نتيجة توظيف التجار (ومن ثم؛ ملاك الأرض/ الإقطاع، وربما أولاً الحرفيون) الأموال المتراكمة لديهم في الصناعة التي اكتشفت "قيمتها التجارية" بعد أن طوّرها الحرفيون بمجهودهم و"مالهم". وبهذه العملية التي فرضت أن يوظّف التاجر والإقطاعي في الصناعة، أصبح المال رأسمال. هذا الوضع هو الذي جعل ماركس يلخص الأمر في معادلة بسيطة هي: ن – س – ن (نقد/ سلعة/ نقد أعلى). ومن ثم؛ ونتيجة تداخل البنوك في الإيداع والإقراض، جرى اندماج الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي؛ ليتشكّل الرأسمال المالي (ومن ثم؛ طال الاندماج الرأسمال التجاري والزراعي والخدمي)، وهذا أحد عناصر نشوء الإمبريالية كتكوين رأسمالي عالي التركز والتمركز، كانت الاحتكارات في أساسه.

الفكرة الأساسية تتمثل في أن التداخل بين البنوك والصناعة (ومن ثم؛ الرأسمال الزراعي والتجاري والخدمي) فُرض نتيجة تطور الرأسمالية، والحاجة الموضوعية للبنوك، التي فرض وجودها الاندماج بالرأسمال الصناعي، لتتشكّل الكتلة النقدية (أو المالية) التي تشكّل "الاقتصاد الحقيقي". هذا هو طابع الرأسمالية إلى الربع الأخير من القرن العشرين؛ حيث بدأت عملية معاكسة، تتمثل في انشقاق الرأسمال المالي من جديد إلى مال ورأسمال؛ حيث بقيت كتلة مالية تنشط في "الاقتصاد الحقيقي" الذي حكم الرأسمالية منذ نشوئها، وتبلورت بداية القرن العشرين في الرأسمال المالي. وكتلة مالية كانت لا تني تتضخم تنشط من خلال المصارف في المديونية والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والعملة، وفي المشتقات المالية؛ لتعود المعادلة إلى: ن – ن (نقد/ نقد أعلى).

وهذه عودة كارثية بالنسبة للرأسمالية؛ لأنها "اكتشاف سرطاني متأخر"؛ حيث يتراكم المال بشكل متسارع، و"خارج السيطرة"؛ حيث إن النشاط

المضارب يقود إلى ارتفاع في القيم سريع أو متسارع ومتضخم، مما يفضي إلى نشوء فقاعات سرعان ما تنفجر مخلّفة آثاراً هائلة إلى الاقتصاد الحقيقي. كما أنه تُوجِد اختلالاً في توزيع الرأسمال، لمصلحة المال، نتيجة أن الربح هنا هو أعلى بكثير مما هو في الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى "تلاشي" الرأسمال عبر تحوله إلى مال نتيجة تلك الخاصية المتعلّقة بالربح الأعلى. وربما الأسوأ هو أن أصحاب المال والرأسمال هم ذاتهم، الذين باتوا يشكّلون الطغمة المالية.

١) الرأسمال والتراكم المالي

الأزمة التي طالت الرأسمالية أعادت النقاش حول العديد من المسائل التي طرحها ماركس، وأعاد تناولها هيلفردينغ ولينين، وخصوصاً تلك المتعلّقة بطبيعة الرأسمالية؛ حيث إن الدور الذي لعبته كتلة مالية هائلة في نشوء الأزمة فرض إعادة البحث في طبيعة التكوين الذي باتت تتسم به. ولقد طُرحت أسئلة عديدة في هذا المجال، منها هل أن هذه الكتلة المالية الضخمة هي ما أشير إليه في الماركسية على أنه الرأسمال المالي؟ وما سبب تشكّل هذه الكتلة المالية خارج "الاقتصاد الحقيقي"؛ أي خارج القوى المنتجة ومنظومة الاقتصاد التي تتشكّل على أساسه؟ ولماذا لا توظّف في القوى المنتجة ذاتها بدل نشاطها في المضاربات المالية؟ وبالتالي هل يؤشر ذلك كله إلى تكوين جديد للرأسمالية تجاوز ذاك الذي أشار إليه لينين؛ أي الإمبريالية؟ وعلى ضوء ذلك ما هو الأثر الذي سيوجده هذا التراكم المالي وآليات توظيفه على مجمل النمط الرأسمالي؟؟

من أين أتى التراكم المالي؟

تعاملت الطغم الرأسمالية مع الأزمة التي تفجّرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ كونها أزمة مالية نتجت عن تهوّر و"لا أخلاقية"، وبعض الأخطاء. وتصرّفت النظم الرأسمالية انطلاقاً من أن الأزمة هي أزمة سيولة، ولهذا قدّمت روشيتة حلول أساسها مالي. لكن: هل فعلاً أن الأزمة تتمثل في نقص السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية نتيجة العجز عن سداد الديون؟ هذا هو الشكل الذي بدا لتفجّر الأزمة، وهي البداية التي كشفت عن أزمة هائلة تصيب الرأسمالية.

لكن السؤال هنا هو: لماذا هذه الديون كلها، وبهذه الطريقة غير المأمونة؛ حيث كانت تُعطى القروض دون ضمانات كافية؟ ولماذا الاستدانة بهذا الشكل الهائل أساساً؟ لماذا لم تذهب الأموال للتوظيف في

القطاعات المنتجة بدل توظيفها في القروض والمضاربة في البورصات؟

ربما كان تناول هذه الأسئلة ضعيفاً طيلة النقاشات التي تناولت الأزمة، وخصوصاً لدى الرأسمالية ذاتها، التي هربت إلى الدولة؛ لكي تعوض ما خسرته هي، حتى لو كان على حساب ضرائب المواطنين. ويمكن ألا تقدم على البحث فيها، ولا حتى الغوص أعمق من مناقشة الشكل الذي ظهرت فيه الأزمة.

إن المسألة التي يجب أن تسترعي الانتباه هنا هي كل هذا التراكم المالي الذي أصبح مكدساً في البنوك، ويبحث عن مجالات استثمار مربحة. وهو التراكم الذي أصبح يعبر عن تضخم هائل في أسعار الشركات والعقارات. لقد انتقلنا في لحظة إلى مستوى الترليونات بعد أن كنا نعرف المليارات. وأشارت التقارير التي تناولت الأزمة المالية إلى أن أسعار العقارات التي عجز أصحابها عن سداد الدين هي تسعة أضعاف السعر الحقيقي لها؛ أي أنها تعاني تضخماً بنسبة ٨ إلى ١ تقريباً [1]. وهذا الأمر جعل المستدين يعجز عن السداد من جهة، وأن تستعيد البنوك عقاراً بقشر قيمته؛ أي أن تخسر تسعة أعشار القرض من جهة أخرى. وهذه الحالة طالت كذلك الشركات بمختلف فروعها عبر المضاربة في أسواق الأسهم. وبالتالي بات هناك اقتصاد حقيقي وفقاعة اقتصادية ضخمة، جعلت أسعار الاقتصاد الحقيقي عشرة أضعاف قيمته الحقيقية. ولقد كانت تشير التقارير خلال السنوات السابقة إلى أن حركة رأس المال المضارب هي تسعة أعشار الحركة الكلية للرأسمال.

بمعنى أن هناك كتلة نقدية هائلة، هي أضخم بكثير من قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهناك اقتصاد حقيقي بات يئن تحت وطأة هذا التضخم المالي. ولقد أخذت هذه الكتلة النقدية تبحث عن مجالات استثمار خارج الاقتصاد الحقيقي (في المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات، وفي افتعال نشاطات اقتصادية وهمية)؛ لأنها تفنى فيما لو ظلّت مركونة في البنوك بفعل التضخم، وهذا قانون اقتصادي. إضافة إلى أن البنوك تدفع فائدة عليها تحتاج إلى تعويضها عبر توظيف هذا المال المتراكم لديها. هنا يطرح سؤال بديهي وأولي هو: لماذا لا يُوظّف هذا التراكم المالي في الصناعة أو الزراعة أو حتى الخدمات؟

سنلمس أولاً بأن هناك كتلة نقدية كانت تكبر باستمرار، وكانت تبحث عن مجالات الاستثمار خارج إطار القوى المنتجة (الصناعة والزراعة وحتى

التجارة والخدمات)، ولقد لمسنا هذا الميل منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين حينما فُرض على البلدان المتخلفة اللجوء إلى الاقتراض، أو أغريت طبقاتها الحاكمة باللجوء إلى الاقتراض. وهو الأمر الذي سبب أزمة المديونية التي بدأت آثارها تتوضح نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وهي الأزمة التي ترافقت مع انهيار سوق الأسهم سنة ١٩٨٧(الأحد الأسود)[٢]، وإلى إفلاس الشركات في الولايات المتحدة خصوصاً، وبالتالي عملية الاندماجات التي حدثت آنئذ. وكذلك الأزمة في سوق الأسهم سنة ١٩٩٠ [٣]. لكن؛ بدا أن التسعينيات قد شهدت تجاوز الأزمة نتيجة دخول التكنولوجية الحديثة مجال الاستثمار (الإنترنت خصوصاً)؛ لنشهد الانهيار المالي الكبير الذي اجتاح النمور الآسيوية ووصل البرازيل وروسيا سنة ١٩٩٧ [٤]، ولنشهد إفلاس شركات أميركية ضخمة نهاية القرن العشرين، وبداية هذا القرن بانفجار "فقاعة" الشركات التكنولوجية سنة ٢٠٠٠ [٥].

هذه الأزمات كلها كان يترافق فيها الانهيار المالي وانهيار في الاقتصاد الحقيقي؛ حيث كان الانهيار المالي يجرّ إلى إفلاس الشركات الصناعية والبنوك وشركات التجارة. وكانت الأزمة لا تني تتضخم، وتتوسع. وكان يظهر أن المشكلة هي في الكتلة المالية الضخمة، التي كلّما تحركت أحدثت انهيارات متتالية.

لهذا يمكن الإشارة إلى أن النمط الرأسمالي بات يشهد المسائل التالية:

1. هناك كتلة مالية ضخمة هي خارج النشاط المنتج.
2. إن نسبة النشاط المنتج من حركة رأس المال يومياً تقارب العشر أو أقل.
3. هناك كتلة هائلة من الدولارات المطبوعة والمتداولة هي عشرات أضعاف حجم الاقتصاد الأميركي، والاقتصاد العالمي بمجمله.

في هذا الوضع كيف لا يظل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة دائمة؟ إن وجود النقد مراكماً في البنوك يحتاج إلى سؤال: لماذا؟ ويصبح مفهوماً بالتالي لماذا يلجأ إلى البحث عن أي مجال للاستثمار، بغض النظر عن الآثار التي يولدها، لأن المال لا يبقى دون حركة.

من هنا يجب البحث عن الأسباب التي قادت إلى الأزمة، والتي

تجعلها أزمة مستمرة ومتصاعدة. إن النقطة التي يمكن البدء منها لفهم ما يجري هي مسألة وجود فائض مالي لا يُوظّف في الإنتاج. بمعنى يجب أن نسأل من أين أتى؟ ولكن؛ أساساً لماذا لا يُوظّف هذا المال المتراكم في الصناعة والزراعة، وفي مجمل الاقتصاد الحقيقي؟

من أين جاء؟ ببساطة من أرباح الإنتاج، فالرأسماليون يراكمون فائض القيمة المتحقّق عبر عملية الإنتاج. ولقد كان هذا التراكم الرأسمالي يُوظّف في إعادة إنتاج الاقتصاد الحقيقي عبر توسيع القاعدة الصناعية أو الزراعية، أو تنشيط التجارة والخدمات. وبالتالي كانت الأرباح المتحقّقة تُوزّع على شكل استهلاك من قِبل الرأسماليين أنفسهم، وإعادة توظيف في القطاعات الاقتصادية ذاتها. لكن؛ بدأت بوادر تحوّل من التوظيف في هذه القطاعات إلى التوظيف في قطاعات غير منتجة، مثل العقارات والأسهم والمديونية والمشتقات المالية[1]، وربما كانت هذه الظاهرة ملاصقة لنشوء الرأسمالية، لكنها بدأت تتضخم؛ لتتحول إلى عبء على مجمل الاقتصاد الرأسمالي ذاته. فلقد أصبحت تضخم من كتلة الرأسمال، وتزيد من التراكم المالي المنفلت، والذي يُعاد توظيفه في القطاعات ذاتها؛ حيث بدأ يظهر بأن الربحية أعلى هنا، فهي في الاقتصاد الحقيقي تبلغ ما يقارب الـ ٥٪ لكنها هنا تبلغ ما يقارب الـ ١٥٪ حسب د. سمير أمين[٢]. وهو ما فتح على صيرورة تضخم مالي هائلة، كانت تستجلب طباعة كميات ضخمة من الدولارات كذلك؛ حيث كلّما تضخّم التوظيف – بغض النظر عن المجال الذي يُوظّف فيه - كلّما عمل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى طباعة المزيد من الدولارات (حيث إن تكلفة طباع المائة دولار هي أقلّ من سبعين سنتاً)، وهو ما أوجد مشكلة أخرى. ولقد سمح فك ارتباط الدولار بالذهب وفق اتفاق بروتون وودز، بداية سبعينيات القرن العشرين بذلك؛ حيث تحررت طباعة الدولار من قيود المقابلة بالذهب.

وهنا يجب أن نحدد السبب الذي ضخّم من هذه الظاهرة، فما من شك في أن الربحية الأعلى تستجلب التوظيف، وبالتالي تدفع كتلاً أكبر من الرأسمال إلى هذه القطاعات، وهذا ما يزيد من الربحية ذاتها؛ حيث إن تركز التوظيف في أي قطاع سوف يرفع

من سعره، ومن ثم؛ فكلّما زاد التوظيف قفزت الأسعار إلى أعلى، وهو ما يحقق ربحية أعلى كذلك. بمعنى أن ضغط التوظيف الذي يزيد من الطلب يفرض ارتفاعاً في الأسعار مضطرداً، ويجعل الربحية تتصاعد بالحتم. وبذلك تتضخم قيمة القطاعات تلك بشكل افتعالي دون مبرر اقتصادي حقيقي. رغم أن التوظيف هنا لا يُنتج فائض قيمة في السلع، وهو الأمر الذي يوجد الفارق بين قيمتها الحقيقية وقيمتها في السوق. وكما لاحظنا فقد وصل هذا الفارق إلى عشرة أضعاف القيمة الحقيقية (وهناك مؤشرات إلى أنه وصل إلى خمسين ضعفاً في قطاعات التكنولوجيا العالية). إن كثافة التوظيف إذن هي التي ترفع أسعار العقارات والشركات بشكل وهمي، وهي التي ترفع الربحية بشكل افتعالي، وبالتالي وهمي. وهو الوضع الذي ينتج عن المضاربات هذه، التي هي نتاج تراكم مالي يبحث عن مجالات توظيف عادية، لكنه ينزلق إلى أن يتحول إلى المضاربة.

إن أصل التوظيف في العقارات أو في أسواق الأسهم، أو في أي قطاع هامشي آخر، هو تحريك السيولة النقدية التي تتراكم خارج القطاعات المنتجة؛ حيث لم يعد ممكناً التوظيف فيها. إن هذا الانسداد هو الذي يفتح على انتقال الرأسمال إلى النشاط في قطاعات مفتعلة، وإلى اختراع توظيف في قطاعات لا تمت إلى الاقتصاد الحقيقي بصلة كذلك. بمعنى أن هذا الانتقال لم يكن قصدياً، بل كان نتيجة طبيعية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهو جزء عضوي فيه، ناتج عن القانون الرأسمالي ذاته: أقصد قانون فيض الإنتاج؛ أي كون الصناعة لا تنتج إلا كفية معينة تستلزم سوقاً واسعاً؛ أي قدرة شرائية كبيرة. وهو الأمر الذي يفرض تراكم الأرباح من جهة، وإشباع السوق من جهة أخرى. بمعنى أن تراكم الأرباح يكون أكبر من حجم السوق، وبالتالي تكون الحاجة إلى توظيف الأرباح أكبر من توسع السوق ذاته. لهذا لا يعود ممكناً التوظيف في قطاعات الإنتاج نتيجة إشباع السوق، وبالتالي إشباع التوظيف في القطاعات المنتجة، مما يخرج الأرباح الإضافية من هذا القطاع، ويجعلها عرضة للتلف. الأمر الذي يدفع الرأسمالي إلى اختراع مجالات توظيف جديدة بعيداً عن الإنتاج.

إن دراسة تاريخ الرأسمالية منذ نشوء الصناعة تظهر كيف أن

الصناعة عانت من أزمات نتيجة عدم مقدرة الأسواق على استيعاب السلع المنتجة، وهو الأمر الذي كان يقود إلى التمركز وتشكّل الاحتكارات عبر اندماج الشركات. ورغم السعي المستمر لتوسيع الأسواق فقد توضح بأن كتلة الشركات الضرورية لإنتاج مختلف السلع هي محدودة في الأحوال كلها (بين ٥٠٠ و٥٠٠٠ شركة حسب د. سمير أمين)، وهو ما يعني بأن قطاع الاقتصاد الحقيقي بات مشبعاً، ولم يعد قادراً على استيعاب أي توظيفات أخرى. ومن يتابع أزمات شركات السيارات أو الطائرات يلمس هذه المسألة؛ حيث إنها تعاني من فيض الإنتاج، وبالتالي تشارف على الإفلاس، وهو ما يقود إلى تحقيق اندماجات جديدة (يمكن متابعة مفاوضات شركة فيات لشراء شركة كرايسلر وأوبل). وحتى قطاع التكنولوجيا الحديثة الذي جرت المراهنة على أنه سيكون الحل لأزمة الرأسمالية؛ لأنه يستطيع استيعاب توظيفات "لا حدود لها"، فقد وصل إلى حدّ الإشباع كذلك، وهو ما أدى إلى انفجار الفقاعة سنة ٢٠٠١. بمعنى أن التوظيف في القطاع المنتج قد وصل إلى حدّ الإشباع، وليس من الممكن التوظيف فيه دون حدوث اهتزازات وانهيارات وإفلاسات. وبالتالي فإن الإشباع في التوظيف يعني أن كتلة الرأسمال الموظّفة في كل القطاعات المنتجة أصبحت كافية لإنتاج كل السلع الضرورية لحاجات البشرية كلها، قياساً بقدراتها الشرائية، وهي تبدو أكبر من ذلك مما يجعل الإفلاسات والاندماجات أمراً مستمراً منذ عقود.

وربما كان هذا التحديد يؤشر إلى إمكانية لتوسيع التوظيف في القطاعات المنتجة عبر زيادة القدرة الشرائية للبشر أنفسهم، لكن هذه المسألة تفرض إنقاص الربح، وهو الأمر الذي يتناقض مع كلّية النمط الرأسمالي؛ لأن فوضى الإنتاج، وهي قانون في الرأسمالية، تجعل الرأسمالي يسعى إلى الربح الأعلى؛ لكي يحافظ على استمراريته في إطار نمط، يقوم على التنافس إلى حدّ التطاحن، وبالتالي على فوضى الإنتاج. إن كل رأسمالي يسعى إلى أن يبتز فائض القيمة الأعلى من العمال؛ لكي يستطيع البقاء في سوق وحشي. لهذا لا يبدو مستعداً لرفع الأجور من أجل زيادة القدرة الشرائية؛ لأنه لا يضمن أن يفعل الرأسماليون كلهم ذلك؛ حيث يكون مصيره الإفلاس؛ حيث "إن المنافسة الحرّة تجعل القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي تظهر بهيئة قوانين خارجية جبرية لها

سلطة على الرأسمالي الفرد" [8]. بمعنى أن زيادة القدرة الشرائية تتعلّق بالخروج من فوضى الإنتاج، ولا يتحقّق ذلك إلا عبر "تنظيم الإنتاج"، وهو الأمر الذي يؤشر إلى أن الحل لن يكون رأسمالياً، بل هو حل يقوم على إلغاء التنافس، وبالتالي إلغاء الملكية ذاتها. رغم أن الرأسمالية تسعى لإدخال الدولة كمنظّم في لحظة أزمتها، لكن؛ دون أن تستطيع حل هذا التناقض.

لهذا، في إطار الرأسمالية، يفرض التراكم المالي الذي بات خارج القطاعات المنتجة، والذي ليس من الممكن أن يُوظّف فيها، البحث عن مجالات أخرى؛ حيث إن اكتنازه (أي وضعه في البيت) يعني تناقص قيمته الحقيقية بفعل التضخم، كما أن وضعه في البنوك كما يجري في العادة، يفرض على البنوك توظيفه لاسترجاع قيمة الفائدة المدفوعة عنه، أو على الأقل الحفاظ على قيمته بالتوازي مع نسبة التضخم. هنا يكون الإقراض، وتكون العقارات وأصول الشركات هي مجالات ممكنة، لكن ضخامة التراكم المالي الناتج عن أرباح الشركات تفرض الانزلاق إلى هذا التراكم التضخمي في قِيَم هذه القطاعات، وإلى انجذاب الرأسمال إلى التوظيف فيها مادامت قد أصبحت تدرّ أرباحاً أعلى. وهي الدوامة التي تؤسس لنشوء فقاعة سرعان ما تنفجر.

وسنلمس هنا بأن شره الربح لدى الرأسمالية يدفعها إلى استخدام التوظيف في أسواق الأسهم من أجل "نهب" الفوائض المالية لدى الفئات المتوسطة، والتي تعمل على تحسين وضعها عبر التوظيف في مجالات الربح السريع. لهذا كانت أسواق الأسهم، بالأساس، هي لعبة الرأسمال الكبير من أجل نهب فوائض قطاع عريض من الفئات المتوسطة. وهذا، بدوره، يقود إلى انهيار القدرة الشرائية لدى هذه الفئات، التي هي المحرّك الأساس في الاستهلاك، وبالتالي المنشط لمبيعات السلع. والرأسمالية هنا تدفع، نتيجة شرهها، إلى أن تقلّص سوقها، وبالتالي إدخال صناعاتها في أزمة "نقص الاستهلاك"، أزمة تراكم السلع التي لا تجد سوقاً لها، عكس ما يريد الاقتصاد الحقيقي.

إذن؛ لقد بات التوظيف في القطاعات المنتجة مشبعاً، ولأن التراكم المالي نتيجة الأرباح الفاحشة بات هائلاً، فقد أصبحت الرأسمالية تبحث عن مجالات لا تفعل سوى التأسيس لأزمات

متوالية. وربما تستطيع أن توجد قطاعات منتجة جديدة بفعل التطور العلمي، لكن التراكم المالي بات أضخم من أن يجري استيعابه في هذه المكتشفات كما جرى لقطاع التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي سنكون قد دخلنا في مرحلة الأزمة العامة للرأسمالية. بمعنى أن الأزمة ستكون هي السمة الجوهرية للرأسمالية، وتجاوزها هو الاستثناء، وما يمكن أن تفعله هو التغلّب الجزئي والمؤقّت عليها. الأمر الذي يشير إلى أن الرأسمالية باتت غير قادرة على تجديد ذاتها. وهو الوضع الذي يجعل الحروب صيغة يومية، بدأت منذ سنة ١٩٩١ منذ توضحت طبيعة الأزمة، و تصاعدت بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠١. وهي في تصاعد مستمر. كما يفرض الميل إلى تعميم التفكك والتدمير؛ حيث إنها باتت تميل إلى النهب أكثر مما تميل إلى الإنتاج.

التراكم المالي والرأسمال المالي:

أمام هذه الوضعية، ولتوصيف طبيعة التراكم المالي ذاك، بات يجري الربط بين مفهوم الرأسمال المالي الذي تبلور بداية القرن العشرين مع كل من هيلفردينغ (كتاب "الرأسمال المالي") ولينين (كتاب "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"). وبين التراكم المالي الذي بات يشكّل سمة للرأسمالية الراهنة؛ أي ذاك المال الذي يُوظّف في المضاربات في العقارات وأسواق الأسهم والمديونية والمشتقات المالية. وهو ربط يحتاج إلى تدقيق ومناقشة؛ حيث إنه يوصل إلى تشويش فهم الرأسمالية ذاتها، وتجاهل الطابع الجديد الذي باتت تُكونه. وبالتالي تجاهل التطور التاريخي الذي مرت به، والذي أسس لأن تعود الرأسمالية إلى "أصولها الأولى" بعد أن حققت نفي النفي (التركيب) حينما تشكّل الرأسمال المالي؛ أي العودة إلى تحلّل هذا التركيب بنشوء تراكم مالي (مصرفي بمعنى ما) من جديد، والذي بات يلعب دوراً سلبياً هذه المرة؛ لأنه لا يجد مجالاً للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي كما أشرنا للتو. الأمر الذي يقود إلى تضخم ظاهرة المضاربة، وتحولها إلى سمة أساسية في الرأسمالية.

فالفكرة الأساسية حول الرأسمال المالي كما بلورها هيلفردينغ هي: "إن قسماً متزايداً من الرأسمال الصناعي لا يعود إلى الصناعيين الذين يستخدمونه، وهم لا يستطيعون الحصول على

إمكانية التصرف به إلا عن طريق البنك الذي يمثل إزاءهم مالك رأس المال. ومن الجهة الأخرى يتأتى على البنك أن يوظف في الصناعة قسماً متزايداً من رأسماله. وهذا الرأسمال البنكي – أي الرأسمال النقدي- الذي تم تحويله بهذه الطريقة إلى رأسمال صناعي في الواقع، أسميه "الرأسمال المالي". فالرأسمال المالي هو إذن الرأسمال الموجود تحت تصرّف البنوك والذي يستخدمه الصناعيون"[٩]. لكن لينين يعتبر أن هذا التحديد غير كامل؛ حيث يرى أن ذلك يجب أن يربط بنمو تمركز الإنتاج والرأسمال ونشوء الاحتكار (لينين"الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"). وهو هنا يشير إلى تاريخية نشوء الرأسمال المالي أكثر مما يضيف إلى تحديد طبيعته.

إذا كان الرأسمال، الذي كان يتخذ طابعاً تجارياً، قد شرع في التوظيف في الصناعة حال اكتشافه بأنها تدر الربح، فقد ظل التميز قائماً بين رأسمال تجاري وآخر صناعي وثالث زراعي، وأخيراً مصرفي. ولقد كانت مهمة المصارف هي إقراض الصناعيين، لكن صيرورة التركز المالي عبر المصارف والتمركز الرأسمالي في الصناعة على ضوء نشوء الشركات الاحتكارية، فرض التداخل بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي، وباتت المصارف تُوظّف في الصناعة، كما بات الصناعيون يوظّفون في البنوك. وهذه هي المرحلة التي تبلورت بداية القرن العشرين، والتي توصل لينين عبر تحليلها إلى الإشارة إلى مرحلة "أحدث" في الرأسمالية هي الإمبريالية، التي تتسم بنشوء "الاحتكارات وتمركز الإنتاج". والدور الجديد للبنوك عبر تحوّلها من كونها "الواسطة في الدفع" إلى كونها "احتكارات شديدة الحول والطول تتصرّف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار أصحاب الأعمال، وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات". وبالتالي نشوء "الرأسمال المالي والطغمة المالية"، و"تصدير الرأسمال"[١٠]. وبالتالي فقد تداخل الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي في وحدة متماسكة شكلت الرأسمال المالي.

لكن التطورات التالية أشارت إلى ظواهر جديدة، منها التمركز الأعلى ونشوء الاحتكارات على صعيد عالمي، وتوحّد الرأسمال. فلم تعد المسألة تتعلق باندماج الرأسمال المصرفي والرأسمال

الصناعي، بل تعدت ذلك إلى اندماج هذه مع الرأسمال التجاري والرأسمال الزراعي؛ ليتشكل رأسمال إمبريالي يتحكم في مجمل تكوين الاقتصاد. بمعنى أن الحدود بين فروع رأس المال كما بدت بداية نشوء الرأسمالية قد انمحت، وأصبح للبنوك دور أكثر أهمية نتيجة تحكمه بمجمل الرأسمال هذا. لهذا أصبح للشركات الصناعية فروعها التجارية، والخدمية، وحتى مزارعها حين يتعلّق الأمر بمنتجات تعتمد على الزراعة. لهذا لم يعد التمييز دقيقاً تماماً في كثير من الحالات، خصوصاً فيما يتعلّق بالرأسمال الصناعي والمصرفي والتجاري.

وهنا يمكن أن نتابع فكرة هيلفردينغ ولينين بالقول:

4. إن هناك رأسمال ينشط في كل الفروع المنتجة والخدمية، بمعنى أنه لم يعد من إمكانية للتمييز الدقيق بين رأسمال مالي (بمعنى صناعي/ مصرفي) كما في زمن لينين، ورأسمال تجاري، أو حتى زراعي وخدمي.

5. لقد تحقّق الاحتكار الأعلى؛ حيث لم يعد للشركات طابعاً قومياً واضحاً – رغم وجودها القومي -؛ حيث تشكلت الاحتكارات من اندماج رأسمال من كل الأمم الصناعية في الغالب. بمعنى أن تداخلاً واضحاً قد تحقّق في إطار الرأسمال فرض تجاوز طابعه القومي بالمعنى القديم[١١]. هنا تشكلت إمبريالية عالمية، أو عليا كما أسماها كاوتسكي، أو الثالوث كما يسميها سمير أمين[١٢].

6. ولقد أصبح عدد أقل من الشركات الاحتكارية يستحوذ على الكتلة الأضخم من الرأسمال العالمي، كما من الإنتاج العالمي. وهذا ما يوضحه مراجعة وضع الـ ٥٠٠ شركة الأكبر مثلاً؛ حيث إن مجمل إيراداتها يبلغ ٢١ تريليون دولار في اقتصاد عالمي، يبلغ ناتجه السنوي حولي ٤٤ تريليون دولار[١٣].

ولاشك في أن المسألة الأولى هي التي تهمنا هنا؛ حيث إن تطابقاً قد تحقّق بين الرأسمال والقوى المنتجة، أو بمعنى أعم الاقتصاد الحقيقي. رغم التميز الذي يسم الشركات؛ بحيث يكون نشاطها الأساس مركزاً في قطاع صناعي معين. وهو الأمر الذي يعني بأن الفائض المتحقّق يعاد توظيفه في الاقتصاد الحقيقي، سواء في الاستهلاك أو في الإنتاج. هذا الرأسمال هو الرأسمال المالي.

لكن الأمر يختلف بما نشاهده في الوقت الراهن؛ حيث إن كتلة أساسية من الرأسمال لا تعود رأسمالاً؛ لأنها لا تُوظّف في الاقتصاد الحقيقي، أو لا تعود جزءاً من الرأسمال المالي، كما حددناه للتو، فهي تخرج من دورة الإنتاج والاستهلاك. إنها كتل مالية موضوعة في المصارف، وتُوظّف في الإقراض أو في المضاربة في كل القطاعات الممكنة، من العقارات إلى الأسهم إلى أسعار العملة إلى النفط ...إلخ، وجرى "اختراع" نشاط جديد هو المشتقّات المالية. إذنْ هي أموال، وليست رأسمال، إنها نقود وليست رأسمال؛ حيث إن النقود تتحول إلى رأسمال حالما توظف في الاقتصاد الحقيقي. هل عادت لتكون رأسمال مصرفي؟ ربما جزئياً؛ حيث إنها تُوظّف في الإقراض، وهذه خاصية البنوك في مراحلها الأولى. لكنها تدخل في رؤوس أموال الشركات الصناعية والتجارية والزراعية عبر المضاربة في أسواق الأسهم (في البورصات)، وهي هنا تصبح جزءاً من الرأسمال، لكنْ؛ الوهمي؛ لأن مالك الأسهم لا يتعامل مع الشركة كونه شريكاً فيها، بل يتعامل مع ارتفاع أو انخفاض أسعار أسهمها. بمعنى أن لا علاقة له بالإنتاج، ولا بكل نشاط الشركة وبنيتها وقوانينها، إنه طارئ عليها، سرعان ما يرحل حالما تتحسن أسعار الأسهم. وهذه الأموال متداخلة مع الرأسمال كونها موجودة في البنوك التي يتمركز فيها الرأسمال المالي، وكون أصحابها هم، في الغالب، أصحاب الاحتكارات متعددة النشاط تلك.

إن هذه الأموال لا تُوظّف في الإنتاج رغم أن جزءاً منها يُوظّف في أصول الشركات، وهو هنا يلعب دوراً إشكالياً؛ لأنه يسهم في تقلّب قِيم الشركات بشكل تضخمي. وكذا في العقارات، وتقلّبات أسعار الصرف فيما يتعلّق بالعملة. وبالتالي فهي أموال متراكمة، وكونها لا تُوظّف في القطاعات المنتجة تبحث عن قطاعات مفتعلة، أو تُركّز نشاطها في قطاعات ثابتة. وأرباحها لا تأتي نتيجة العمل المنتج، بل نتيجة المضاربة. إنها كتلة نقدية خارج عملية الإنتاج، لكنها تؤثر في الإنتاج بأشكال نشاطها المضارب. بمعنى أنها عكس الرأسمال المالي غير منتجة، لهذا لا يمكن أن تسمّى: رأسمال. إنها مال مضارب، وأرباحها هي أرباح ريعية. والمشكلة تكمن في أنها الكتلة الأضخم في إطار كتلة المال الموظّف كل يوم (ربما تبلغ نسبة ٩٠٪ من النشاط المالي اليومي[٨])، وهو الأمر الذي يوضح بأن الرأسمال المالي بات هو الكتلة الأضعف رغم أنه – عبر العمل -

منتج فائض القيمة. لكن هذا الفائض الهائل من المال هو نتاج فائض القيمة، لكن الذي لم يعد من الممكن أن يُعاد توظيفه في القوى المنتجة.

إننا إزاء ظاهرة جديدة أولاً، ومتضخمة إلى حد كبير ثانياً. هي ظاهرة الكتلة المالية التي باتت تنشط خارج إطار الاقتصاد المنتج (الاقتصاد الحقيقي)، وهي تؤثر سلباً على هذا الاقتصاد؛ لأنها تعتمد الربح القائم على المضاربة (الربح الريعي). وهو الأمر الذي يقود إلى تضخم القيم، وتشوه قيم وهمية لاقتصاد حقيقي. مما يفضي إلى مشكلات اقتصادية عويصة، منها – كما لاحظنا - انهيار قطاعات مهمة من الاقتصاد الحقيقي (بنوك وشركات السيارات، والطيران)؛ حيث باتت العمليات التي يقوم بها هذا المال أساس ارتفاع أسعار الكثير من القطاعات الاقتصادية والسلع من جهة، وأساس تراكم الديون على الأفراد والدول وعجزها عن السداد، مما يقود إلى إفلاس البنوك وانهيار القدرة الشرائية لقطاعات متسعة من البشر، والدول من جهة أخرى. وهو الأمر الذي يفضي إلى انهيار قطاعات اقتصادية منتجة. وبالتالي يكون هناك فيض إنتاج كبير، وعجز شديد عن الشراء لدى قطاعات واسعة من البشر. وهنا يلعب المال المضارب دور تقليص السوق أمام الشركات المنتجة للسلع، يعمق من المشكلة الأساسية التي هي قانون في الرأسمالية، وأقصد مشكلة المنافسة التي تفضي إلى التمركز والاحتكار؛ حيث تعزز من حالة الكساد الموجودة أصلاً.

ربما كانت بوادر نشوء هذه الظاهرة قديمة قدم الرأسمالية ذاتها؛ حيث كانت البورصة هي أساس نشوء الأزمات في كل تاريخ الرأسمالية. ولقد تراجع دورها نتيجة توسع الاستثمار في الصناعة، وبالتالي في التجارة والخدمات والزراعة. لكن المسألة باتت تشكّل ظاهرة بالفعل؛ لأنها تستحوذ على كتلة المال الأساسية، ونشاطها هو الأضخم كما أشرتُ للتو. وهي بالتالي لم تعد ظاهرة ثانوية تنشأ على هامش الرأسمال المالي، بل أصبحت في وضع يشكّل خطراً على النمط الرأسمالي ذاته، دون أن يكون ممكناً التغلّب عليها! وهي بتضخيمها الأسعار بشكل غير عقلاني، وبخلقها قيماً وهمية متضخمة، تسمح بنشوء ظاهرة أخرى مرافقة تتمثل في زيادة الكتلة النقدية؛ أي الإغراق في طباعة العملة النقدية، مما

يجعلها أكبر بكثير من حجم الاقتصاد الكلّي. وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للانهيار، وبالتالي التأثير على الاقتصاد الحقيقي من جديد.

بالتالي نحن إزاء عشرة بالمائة من الكتلة المالية (التي هي الرأسمال المالي) تنتج فائض القيمة، وتسعون بالمائة منها تؤلّف لذاتها مجالات النشاط الذي يقوم على المضاربة والإقراض، والنشاط في قطاعات غير منتجة. هذا مال، وليس رأسمال، ولا رأسمال مالي. ماذا نسقيه؟ المال؟ ومنها الأمولة؟ إنه المال مقابل الرأسمال الذي ينشط في الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي فهو خارج إطار الرأسمال المالي، وعبء عليه في الوقت ذاته. وهذا فارق جوهري، فقد عاد الرأسمال إلى مال، أو بات الرأسمال ينتج مالاً، بعد أن كان المال يتحول إلى رأسمال عبر التوظيف في القوى المنتجة. وهو بذلك يؤسس لدماره الذاتي. إذن؛ يمكن رسم مسارٍ لهذا التحول هو التالي: مال – رأسمال مالي – مال أعلى؛ أي تحوّل المال الذي كان ينشط في التجارة والربا إلى رأسمال عبر التوظيف في الإنتاج، لتنتج هذه العملية مالاً كان مع توسّع الرأسمالية يستقلّ عن عملية الإنتاج الحقيقي.

إن فائض القيمة هنا لم يعد يُوظّف في الإنتاج؛ أي أن معادلة س- ن – س قد انتهت، أو قد وصلت إلى حدها، وعادت معادلة ن – نَ هي المهيمنة [١٥]. لقد "انتهت" السلعة وسيطر "الاقتصاد الافتراضي"، الاقتصاد الذي يقوم على معادلة ن – نَ؛ أي أن النقد بات يولّد نقداً دون المرور بالعملية الإنتاجية، كما كان الربا في العصور الوسطى. لقد هيمن بالتالي الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الذي ينتج فائض القيمة. وفي هذه العملية أصبح يضخّم من القيمة الاسمية للاقتصاد الحقيقي مما يعرّضه لانهيار مستمر. فإذا كانت نسبة الربح للسهم في أي شركة هو ٥٪ فإن نسبة الربح في المضاربة في هذا السهم تبلغ ثلاثة أضعاف ذلك كحد أدنى، وربما تصل إلى ٥٠٪ أو أكثر [١٦]. وهو الفارق الذي يقود إلى الانهيار الحتمي؛ لأنه لم ينتج عن نشوء فائض قيمة، بل نتج عن تركّز المضاربة في هذه القطاعات. فالمتعارف عليه في الاقتصاد أن كثافة التوظيف في قطاع معين تدفع إلى ارتفاع شديد في سعره، يتجاوز قيمته الحقيقية؛ حيث يُظهر ذلك "ندرة" السلعة، مما يصعّد

من أسعارها. ولقد أصبح للتراكم المالي الموضوع في البنوك هذا الدور عبر التوظيف في أسواق الأسهم والسندات والعقارات، وفي الإقراض، وفي اختراع أشكال عديدة من الاقتصاد الوهمي مثل المشتقات المالية.

هل نحن في مرحلة جديدة في الرأسمالية؟

ربما؛ حيث بات المال يهيمن على الرأسمال، وبات الاقتصاد الحقيقي خاضعاً للاقتصاد الافتراضي. إنها مرحلة تعفن الرأسمالية.

الأرباح وطباعة النقد

إذا كانت الصناعة تُنتج هذه الأرباح الهائلة، وإذا كانت مقدرتها على التوسع محدودة، فإن تراكم الفائض يؤسس لوضع جديد؛ حيث يخرج من دورة الإنتاج بمعناها التقليدي، ويبدأ البحث عن مجالات أو أشكال توظيف لا تضيف فائضاً، لكنها كما أشرتُ للتو تضخم من قيم الشركات والعقارات.

لكن هذا التضخم في القيم يعود فينعكس على الاقتصاد الحقيقي سلبياً، فيفرض زيادة الطابع الريعي للسلع نتيجة أن تضخم أسعار الشركات يفرض الميل إلى زيادة الجانب الريعي في الأرباح؛ حيث يسعى الرأسمالي إلى زيادة أسعار السلع بأعلى من أسعارها الممكنة. إن تضخم قيمة الشركات إزاء تركز التوظيف المالي فيها يفرض على الرأسمالي أن يقوم بذلك لكي يعوض الفارق بين القيمة الاسمية للشركة ومنتوجها الذي هو نتاج القيمة الحقيقية لها. وهو ما يدفع إلى سياسات توقعها في أزمات متوالية. هنا يُدخل الاقتصاد الحقيقي في متاهة البحث عن الربح الأعلى بغض النظر عن الآليات الاقتصادية.

كما أن تضخم قيم الشركات والعقارات يفسح المجال لطباعة العملة؛ حيث تبدو أرقام التبادل هائلة. فحسب ما يشير د. سمير أمين فإن حجم التبادلات المالية هو ألفا تريليون دولار "فيما البنية الإنتاجية، وإجمالي الناتج الوطني على الصعيد العالمي هو فقط ٤٤تريليون دولار" [٧]، وإذا كانت هذه الأرقام تشير إلى ضخامة المبادلات المالية مقابل الاقتصاد الحقيقي، فإنها توضح السبب الذي سمح للحكومة الأميركية طباعة تريليونات الدولارات بما يوازي ١٠٠-١٧٠ ضعف الحاجة الفعلية للسوق العالمية (كما يشير د.

قدري جميل)، وخمسة أو ستة أضعاف الإنتاج العالمي. فالرّقم الفعطي في هذا المجال هو ٦٠٠- ١٠٠٠ تريليون دولار، وهي الأوراق النقدية التي ضُخت في الأسواق [١٨].

وإذا كانت السيطرة الاقتصادية الأميركية عالمياً، وهيمنة احتكاراتها، هي التي فرضت أن يصبح الدولار هو عملة عالمية، فإن هذه الوضعية هي التي سمحت للولايات المتحدة بأن تُعوض العجز في ميزانها التجاري بطباعة كميات غير محدودة من الدولارات دون أن تكون مستندة إلى ما يوازيها من القدرة الإنتاجية؛ حيث بات تضخم القِيَم يفتح المجال لتضخم طباعة العملة الورقية. وهذا ما جعل الدولار يبقى محافظاً على قيمة سعرية هي أعلى من قيمته الحقيقية كذلك، ورغم الاضطرار إلى تخفيض قيمته في السنوات الأخيرة إلا أن قيمته الفعلية لا تزال أقل من قيمته السعرية.

ومادام الدولار هو "المعادل العالمي" فقد أوجد اختلالاً في مجمل القيم. فإذا كانت قيمة السلعة مائة دولار فإنها تبادل بقطعة نقدية من فئة المائة دولار قيمتها أقل من ذلك. طبعاً كان ذلك يؤسس لتبادل غير متكافئ بين الولايات المتحدة وبقية العالم، كان يفضي إلى التعويض عن العجز في التبادل. بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تستورد مقابل عملة ورقية لها قيمة وهمية، وبالتالي كانت تستورد سلعاً وخدمات دون تصدير قيم. وربما كانت هذه هي مشكلة الولايات المتحدة أكثر من غيرها من الأمم الرأسمالية؛ حيث تستهلك أكثر مما تُنتج، وهذه من سمات الأمم المتخلّفة بالأساس.

نتائج هذه العملية مؤلمة في الاقتصاد الأميركي، وبالتالي في الاقتصاد العالمي، مادام الاقتصاد الأميركي لا يزال هو القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي خلفها؛ حيث سنلمس بأن هناك قيماً إنتاجية تُستهلك دون مقابل، أو بمقابل وهمي. ولأن كمية النقد المطبوع أضخم من القدرات الإنتاجية الأميركية، والعالمية كلها، فقد كان من الطبيعي أن ينخفض سعر الدولار، وأن تضعف الثقة به. وهو الآن يعاني من أزمة "انتشاره" العالمي بعد أن ظهر اليورو كمنافس. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية تدفع لأن ينتهي كمعادل عالمي؛ حيث يجري البحث عن بدائل أخرى.

وبالتالي فإضافة إلى تضخم القيم بالنسبة للشركات والعقارات، وإلى نشوء كتلة نقدية هائلة تبحث عن منافذ للمضاربة، هناك كتلة نقدية دولارية ضخمة، باتت تمثل عبئاً على الاقتصاد العالمي بمجمله.

تضخم الأسعار وانعكاس ذلك على الصراع الطبقي:

هذا الوضع يؤشر إلى المفارقة التي يعيشها الاقتصاد العالمي؛ حيث هناك كتلة ضخمة من المال هائمة تبحث عن مجالات لكي توظّف، وهناك في المقابل قطاع واسع من الطبقات الشعبية في العالم لا يجد ما يسدّ رمقه. وإذا كانت المضاربة التي تفتعلها الكتلة المالية تلك تهدد الاقتصاد الحقيقي، وتفضي إلى الكساد، فإن مواجهة أزمة الشركات تكمن في رفع القدرة الشرائية لهذا القطاع، لأنه القادر على حل مشكلة تراكم السلع، وفيض الإنتاج. لكن الرأسمالية تميل إلى العكس؛ أي مراكمة المال. وإذا كانت قد اضطرّت إلى إتباع الكينزية بعد أزمة الكساد العالمي سنة ١٩٢٩، وبالتالي أن تؤسس ما أسمته "دولة الرفاه"، لكن؛ قاد ذلك إلى تراكم الأرباح، وتشكّل حالة جديدة أطلق عليها: الركود التضخّمي؛ حيث كان الركود يحكم الأسواق، لكن؛ كانت تزيد القيم بشكل تضخّمي! لهذا دفع التراكم المالي بالرأسمالية، من أجل حل هذه الحالة المرَضية، إلى العودة إلى سياسة ليبرالية متوحشة، مع تاتشر وكول وريغان، في ثمانينيات القرن العشرين. ولقد قفزت مسرعة بعيداً بعد أن لمست تراخي المنظومة الاشتراكية، وبدء تفككها، واندفعت مسرعة بعد انهيارها، لكي تلغي كل السياسات التي كانت تخدم في زيادة القدرة الشرائية لمختلف الطبقات الاجتماعية، من أجل تحقيق الربح الأعلى. لكنها باتت تُواجه بسلع متراكمة لديها لا مستهلكين لها، فقد انحدر وضعهم في السنوات الأخيرة، بالضبط نتيجة هذا التضخم المالي الهائل.

هل تستطيع الرأسمالية أن تعيد توزيع المال بما يسمح بأن تعود دورة الإنتاج إلى "طبيعتها"؟ أظنّ لا؛ حيث انتقلت الرأسمالية من الربح عبر فائض القيمة إلى الربح الريعي، وهي هنا – بعد هذا التراكم المالي الهائل – غير قادرة على تحمّل العودة إلى البدء. لهذا ما سنلمسه هو أن الكساد سوف يستمر، وربما يتوسع، لأن مئات ملايين البشر انحطّ وضعهم، ولم يعودوا قادرين على العيش

كما كانوا قبل فترة وجيزة. وهذا يحدث في الأمم الرأسمالية، وبشكل أسوأ في العالم المخلّف. والمسألة التي يجب أن تحظى بانتباه هي كيف يمكن أن يمارس الرأسمال الإمبريالي النهب الريعي من تلك الأمم المخلّفة لكي يحقّق توازنه الذاتي؟

٢) الأزمة الراهنة في الاقتصاد الرأسمالي

ربما تبدو الأزمة المالية هي الأزمة التي تعانيها الرأسمالية؛ حيث إن الأزمة التي انفجرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ كانت "أزمة مالية"؛ أي طالت القطاع المالي بالأساس (البنوك ومؤسسات الإقراض، وشركات التأمين). لكن النظر من هذه الزاوية يجعلنا نتساق مع "الخطاب الدارج" لليبرالية المهيمنة؛ حيث انقاد إلى البحث في مظاهر الأزمة دون جهد في تلمس عمقها، وتناول علاقتها بكلية النمط الرأسمالي.

وربما هذا يريح في البحث، أو يوجد الطمأنينة الضرورية للطغم المالية، خصوصاً وأن ما يطفو على السطح هو ما نلاحظه من "أزمة الرهن العقاري"، و"السياسات الخاطئة لمديري البنوك"، و"سياسات المضاربة" و"تخفيف القيود على عمليات الإقراض"، و...إلخ. هذا يوصف ما جرى، لكنه لا ينهي الأزمة، ولا يوضح طبيعتها الجوهرية وعمقها، وبالتالي ارتباطاتها بطبيعة النمط الرأسمالي ككل. لهذا لا بد من البحث المعمق في كلّية النمط الرأسمالي، لفهم جوهر الأزمة التي يعيشها النمط ذاته، والتي كانت تولّد الأزمات الدورية الناتجة عن فيض الإنتاج، وباتت تولّد الانهيارات المالية المتتالية.

إن المتتبع لوضع النمط الرأسمالي خلال العقود الأربعة الماضية يلاحظ صيرورة أزمات متتالية بدأت نهاية ستينيات القرن العشرين، وتمظهرت في خطوة الولايات المتحدة لفك ارتباط الدولار بالذهب وفق اتفاق بروتون وودز، ثم في نشوء ما جرت تسميته في الأدبيات الاقتصادية بـ "الركود التضخمي"؛ حيث يترافق ارتفاع الأسعار بركود الأسواق (عكس الوضع الطبيعي)، والميل لتجاوز "دولة الرفاه" من خلال تنظيرات ميلتون فريدمان صاحب مدرسة الليبرالية الجديدة، وبالتالي انتصار "التيار المحافظ" في كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة. ثم بدء عملية متسلسلة من الانهيارات في أسواق المال (١٩٨٧و ١٩٩٠و

١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٤ ثم ٢٠٠٧/٢٠٠٨). هذا فيما عدا الانهيارات في المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية، والنمور الآسيوية والبرازيل وروسيا.

وبالتالي يمكن ملاحظة عدد من المستويات التي كانت تتمظهر فيها الأزمة: الشكل التقليدي للأزمة كونها ناتجة عن فيض الإنتاج، والأزمة التي بدت واضحة اليوم، والتي تتخذ شكل أزمة "مالية". والتي ربما تستتبع أشكال أخرى ممكنة.

الشكل الكلاسيكي للأزمة:

إن متابعة وضع الرأسماليات منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين يلحظ الأزمات التي كانت تغرق فيها القطاعات الصناعية، من شركات بناء السفن، إلى شركات السيارات، ثم الطائرات، إلى القطاعات الزراعية التي وُضعت تحت الحماية من قِبَل كل دولة رأسمالية. والتي كانت تؤدي إلى إفلاسات متتالية منذئذ طالت هذه القطاعات.

إن رصد وضع الاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن يوضح هذه النتيجة؛ حيث خرجت أوروبا واليابان مدمرة من الحرب، وخرجت أميركا قوية، وتمتلك حيوية اقتصادية هائلة. هذا الوضع فرض، ومن أجل ألا تستفيد الاشتراكية المتوسعة كنتيجة طبيعية لمآلات الحرب، فتزيد من توسعها في أوروبا، أن تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة إعمارها كونها البلد الذي كسب اقتصادياً، على العكس قفز قفزة كبيرة نتيجة الحرب وانعكاساتها على الكسب الاقتصادي الهائل الذي تحقق لرأسمالييها. وبهذا فقد شكّلت بلدان أوروبا واليابان في السنوات الثلاثين التالية للحرب سوقاً مهمة للسلع ولرأس المال الأميركي، الذي كان يتشكل ككتلة مالية ضخمة تبحث عن مجالات توظيف.

هنا لعب الرأسمال الأميركي دور القائد لعملية إعادة الإعمار وفرض ذاته القوة المهيمنة على مجمل الاقتصاد العالمي.

لكن نهوض أوروبا واليابان وتعافيهما من آثار الحرب، وبالتالي عودة الحيوية لرأسماليتها، أوجد وضعاً جديداً هو الذي ظهرت آثاره نهاية ستينيات القرن العشرين، والذي فرض تأزم وضع الاقتصاد الأميركي خصوصاً، لكنه أعاد تأسيس الوضع التنافسي

في إطار النمط الرأسمالي، الذي انعكس على مجمل الرأسماليات، والذي ستظهر نتائجه في فترة تالية. لقد استعادت الصناعات الأوروبية واليابانية عافيتها، فعاودت مصانعها ضخ السلع، وكذلك استعادت الزراعة مكانتها، وبات التراكم المالي المتحقق هنا بحاجة إلى أسواق يُصدر إليها. وهو الأمر الذي فرض معادلة جديدة، تنطلق من حدّة في التنافس بين رأسماليات الثالوث (كما يسميها د. سمير أمين). ولم تستطع الرأسمالية الأوروبية الوصول إلى هذا الوضع إلا عبر الميل لتدخّل الدولة من أجل خلق منافسة متكافئة، كان وجود الشركات الاحتكارية العالمية التي ظهرت في أميركا يفرضه. مما فرض "التأميم"، وبالتالي تضخم "القطاع العام"، وهو الطريق الذي فتح لانتصار "اليسار".

لكنه أيضاً الأمر الذي فرض تشابك الرأسمال في الثالوث (أو على الأقل الأميركي الأوروبي)؛ حيث كانت الاستثمارات الأميركية قد تعززت في أوروبا خلال تلك السنوات "العظيمة". ولقد أفضى نهوض أوروبا واليابان إلى "هجرة" الرأسمال إلى أميركا، وبالتالي تعزيز التداخل فيما بينها. وهو الوضع الذي سوف يرسي علاقة جديدة بينها، كانت تتجاوز إمكانية التحول إلى أطراف متصارعة بالمعنى السياسي والعسكري.

لكن توسع القوى المنتجة بعد نهوض أوروبا واليابان، من خلال إعادة تشغيل الصناعات فيها، كان يفرض العودة إلى الأزمة التي تنتج عن "فيض الإنتاج" الذي بات يطبعها. لهذا بدأ "التنافس الحدي" في الصناعات التي كانت تُعد "تقليدية" في النمط الرأسمالي، والتي شكلت رافعة تطوره لعقود طويلة، خصوصاً صناعات السفن والسيارات والطائرات، وهي القطاعات التي عانت من الأزمة منذ السبعينيات من القرن العشرين، وأدت إلى تراجع السيطرة الأميركية على صناعات السيارات خصوصاً لمصلحة اليابان، وانهيار صناعات السفن الأوروبية، واستمرار التنافس الحاد في مجال صناعات الطيران بين أميركا وأوروبا.

ولقد طالت هذه الصراعات كل مجالات الإنتاج الصناعي، وإذا لم تؤدِّ إلى حسم نهائي فقد أوجدت أزمة مستديمة ناتجة عن فيض الإنتاج في كل هذه القطاعات. لهذا شهدنا الانهيارات في أسواق المال (الناتجة وقتئذ عن هذا التنافس) سنوات ١٩٨٧ و

١٩٩٠. كما يمكن تلفس الضيق الذي كانت تعانيه الشركات الصناعية الأميركية، وهو الأمر الذي دفع إلى إفلاسات متتالية، وإلى عمليات اندماج تحدث كل بضع سنوات (ربما عشر سنوات). وهو الأمر الذي كان يزيد من اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات الصناعية.

وربما كانت الهيمنة المالية قد ظلت منحصرة في الولايات المتحدة؛ حيث ظل الفائض المالي مسيطراً على قطاعات المواد الأولية في الأطراف، وفي مجمل النشاط البنكي والتجاري (وتوسع إلى النشاط الخدماتي). وكذلك ظل هو المهيمن في إطار العلاقة التشابكية التي نتجت عن الوضع الذي أشرنا إليه للتو. لكن كانت الأزمة تبرز أكثر في الاقتصاد الأميركي، وكانت تتمظهر في اختلال هائل في الميزان التجاري لمصلحة أوروبا واليابان[١٩]، وهو الوضع الذي كان يستنزف التراكم المالي لديها، وكان يجبرها على تشديد النهب في الأطراف (خصوصاً من الفوائض النفطية (انظر الملحق)).

وسنلحظ بأنه كان كلّما تراجع وضع الشركات الأميركية التنافسي تزايد التراكم المالي لديها. خصوصاً بعد أن غدت مركز الاستثمارات المالية (التي ستكون في أساس الأزمة العنيفة الراهنة).

طبعاً يجب تلفس التوضع الذي نشأ عن انهيار الاشتراكية، وبالتالي نهاية الفصل بين "عالمين"، ومن ثم؛ تشكل العالم كسوق واحدة؛ حيث لم تتحول البلدان المندمجة في النمط الرأسمالي إلى سوق للسلع التي تنتج في الثالوث فقط (كما كانت تأمل الطغم الإمبريالية)، بل أصبحت هي ذاتها منتجة للسلع التي تنافس في هذا السوق العالمي. كذلك حسّنت بعض الدول في الجنوب (وهنا الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) وضعها الصناعي مما أدخلها، وإن جزئياً، في الإطار التنافسي العالمي.

إذن؛ لقد أنتج كل هذا الوضع أزمة مستفحلة في القطاعات الصناعية المختلفة، وفي السلع الزراعية (التي تتلقى دعماً حكومياً هائلاً)، الأمر الذي كان يضع مجمل الشركات التي تنشط في هذه القطاعات في "وضع حرج"، ويجعلها عرضة للإفلاس. وربما كانت

صيرورة الانهيارات في العقد الأخير توضح هذه المسألة، وهو ما نشاهده اليوم كذلك، مثلاً الأزمة العنيفة التي تعيشها صناعة السيارات والتمركز العالي الذي بات يحكمها، وكذلك تحولات الرأسمال المهيمن فيها. انهيار شركة فورد أيضاً. أزمة شركات بوينغ وايرباص للطائرات. صناعات التكنولوجيا الحديثة.

هذا الوضع كان يقود، في الماضي، إلى الحروب بين البلدان الرأسمالية؛ حيث يكون الحل في هيمنة رأسمال معين (قومي) على أسواق أوسع (إضافة إلى السيطرة على المواد الأولية). لكن الوضع المتشابك للرأسمال من جهة، و"التفوق المطلق" للعسكرية الأميركية من جهة أخرى، فرض أن تجري الحرب بالشكل الذي بدأ منذ سنة ١٩٩١؛ أي عبر الدور الأميركي للسيطرة على الأطراف، باسم الثالوث أو حتى باسمه وحده (وهو الغالب). وكان الهدف من هذه السياسة هو "قضم الأسواق" (التي كانت أوروبية/ يابانية نتيجة أن التركيز الأميركي يطال البلدان التي "خرجت" عن الطاعة بمحاولتها بناء اقتصاد "مستقل"، والتي تعاونت مع أوروبا واليابان، وكانت مجال التوسع الاقتصادي الأوروبي الياباني خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي)، والتحكم بالنفط في كل العالم، من أجل ضبط التنافس، وتكريره عبر السيطرة الكاملة للاحتكارات الأميركية[٢٠].

وهو الوضع الذي فرض نشوء الفوضى العالمية من أجل تأسيس "إمبراطورية الفوضى" كما أشار د. سمير أمين في عنوان كتاب له صدر ربما عام ١٩٩٠[٢١].

إننا، بالتالي، إزاء وضع تنافسي كان يقود إلى الركود، وإلى تفاقمه إلى مرحلة تقارب الكساد. ولاشك في أن الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة وحتى التجارة والخدمات) يعاني من التأزم الذي بات ملازماً له، ربما منذ السبعينيات من القرن الماضي، رغم تفاقم التأزم، وتضخمه. وأي دراسة لوضع القطاعات الصناعية سوف يتلمس هذه الحقيقة. وهو الأمر الذي فرض انخفاض معدل الربح في مجمل القطاعات، خصوصاً الصناعية.

وأيضاً سنلمس بأن هذا الانخفاض في الربحية كان يترافق مع تضخم التراكم المالي.

انفجار الأزمة المالية الراهنة

لا يزال النقاش حول الأزمة المالية منحصراً في جزء هامشي يتعلّق بالمداخيل العالية التي يتحصل عليها مديرو الشركات، أو على الممارسات "غير الأخلاقية" التي يقوم بها هؤلاء، أو حتى المساهمين، أو روح المغامرة الفائقة عن الحد. ولهذا تأتي الحلول متوافقة من هذا التحديد للأزمة، الأمر الذي يبقيها حلول قاصرة، قصيرة النظر، وسرعان ما سيبدو فشلها.

الأساس هنا هو الإجابة عن سؤال: لماذا مال الرأسماليون إلى تحرير الفضاء المالي، والدخول في ممارسات مالية معقّدة يعتمد الربح فيها على المضاربة، وليس على فائض القيمة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي يمكن أن تفتح الأفق لتقديم حل حقيقي للأزمة.

فإذا كانت الأزمة الاقتصادية تتفاقم خلال العقود الأربعة الماضية، فإن التراكم المالي الذي بدا أن الاقتصاد الحقيقي لم يعد قادراً على استيعابه في إطار النظر إلى استقرار عام في النمط الرأسمالي، وبالتالي حساب كلّي لوضع "السوق"، بدأ "عملية الضغط" من أجل فتح آفاق جديدة للنشاط خارج هذا الاقتصاد، وليس من مجال سوى المال ذاته، وهي المسيرة التي قطعها "تحرير الفضاء المالي" [١٢]. والتي فتحت الأفق لنشاطات مالية محض، بدءاً بالمضاربات المالية، إلى اختراع المشتقات المالية، إلى صناديق التحوط، إلى تعميم أسواق الأسهم وعولمتها، وصولاً إلى تعميم سياسة الإقراض الدولي والفردي، والاعتماد على الفائدة.

ولقد تضخم هذا القطاع إلى حد كبير؛ حيث أصبح يمثل نسبة تفوق الـ ٩٠٪ من الحركة اليومية للرأسمال. وكذلك أصبحت حركة رأس المال قصير الأجل (الذي يطغى عليه طابع المضاربة) أضخم بكثير من حركة الرأسمال طويل الأجل. بمعنى أن حركة الرأسمال الثابت (الذي هو وحده يتعلّق بالاقتصاد الحقيقي) أصبح يشكل جزءاً ضئيلاً من مجمل حركة الرأسمال. وهو ما يعني سيادة الطابع المضارب على مجمل الاقتصاد العالمي، وبالتالي انحكام الاقتصاد الحقيقي لهذا "الاقتصاد الافتراضي" الجديد.

لقد صُوِّر وضع هذه الحركة الجديدة بأنه تطور إيجابي في

الرأسمالية، وجرى التهليل لانتصار الاقتصاد الافتراضي هذا. لكن؛ سيظهر اليوم بأن كل ذلك كان من قبيل "الأيديولوجية"، فقد فرض تحرير الفضاء المالي، ومن ثم؛ فرض تعميم البورصات على صعيد عالمي، كما فرض على الأمم المخلّفة أن تفتح أسواقها لحركة رأس المال دون قيود بالكامل، من أجل أن تنشط كتلة هائلة من المال كانت تتراكم في البنوك دون أن تميل إلى التوظيف في الاقتصاد الحقيقي. هذا يطرح السؤال عن سبب ذلك، لكن؛ سنشير إلى أن هذا التراكم فرض أن تصبح القروض أكثر سهولة، وبالتالي أقل حذراً، كما جعل المخاطرة جزءاً أساسياً من النشاط المالي، وأن تكون المضاربة في سوق الأسهم عملية يومية لملايين البشر في كل العالم. وبدا أن هذا "الاقتصاد" هو اقتصاد القرن الحادي والعشرين، والذي يمثل تطوراً جوهرياً في الرأسمالية التي لا تني تجدد ذاتها كما أشار د. فؤاد مرسي قبل عقدين [٣٣].

ولاشك فقد كان تعميم التكنولوجية الحديثة (الإنترنت خصوصاً) في سياق تسهيل هذه العالمية التي تسمح بحركة فائقة السرعة للمال، وبتواصل لصيق لأسواق الأسهم في العالم. إذن؛ ما كان يبدو تقدمياً إلى أبعد الحدود، جاء كحاجة لكتلة مالية تبحث عن طرق للنشاط خارج إطار الاقتصاد الحقيقي، عبر الرأسمال قصير الأجل. وهو ما عمق الأزمة نتيجة التشابكات التي أوجدها هذا الربط العالمي لحركة المال.

إن السؤال الأساس إذن هو، حول الكتلة التي أسميتها مالية، ولم أطلق عليها تعبير الرأسمال لأنها باتت خارج التوظيف المنتج، أو في إطار الاقتصاد الحقيقي عموماً. فمن أين أتت؟ ولماذا باتت تفرض (وليس تميل إلى) التوظيف في القطاع المالي وحده؟

إن التفسير البسيط يقوم على أن التوظيف في هذا القطاع يدر ربحاً أعلى مما باتت تدره الصناعة والزراعة، وحتى التجارة والخدمات. هنا يجب أن ندرس لماذا الربح هنا هو أعلى رغم أن هذا النشاط لا يجلب فائض قيمة (أي أن ن تصبح نَ دون أن يكون قد دخل في تكوينها عمل، الذي وحده يجلب فائض القيمة)؟ وسنلمس بأن السبب هو وجود الكتلة المالية ذاتها التي تفرض المضاربة، فإن ضخامة حجم هذه الكتلة يجعل عملية المضاربة تفرض حركة تصاعدية في الأسعار، وبالتالي تحقق أرباحاً

تصاعدية.

وبالتالي فإن مظهر الأزمة الآخر، والذي بات أكثر خطورة وخطراً، فيتمثل في الحركة "العشوائية" التي تثيرها تلك الكتلة المالية، والتي تفرض أن يصبح تضخم الأسعار سبباً في حدوث الركود، وبالتالي توقف حركة المال ذاته. أو يقود الإقراض مع فوائده المرتفعة والمركبة إلى عجز عن السداد يهز مجمل القطاعات التي بات فيها القرض جزءاً من الحركة (حيث فرضت المشتقات المالية تداول عقد الإقراض بنسبة فائدة تقل قليلاً عن النسبة التي فرضت على المقترض، وهكذا في حركة دورانية لا نعرف أين تصل). وهو الأمر الذي يقود إلى انهيارات متعددة ومتتالية، كما شاهدنا منذ بدء الأزمة المالية.

هنا سنلمس بأننا في جوف حركة مضاربات محسوبة كما يُظن، لكنها سرعان ما تفلت لتفجر البنية المالية كلها. وحينما نعرف بأن هذه الحركة هي الحركة المهيمنة في مجمل الاقتصاد العالمي نتلمس الأزمة العميقة التي بات يعيشها النمط الرأسمالي. طبعاً سواء كان الربح الأعلى هو السبب (الربح هنا أعلى بكثير) أو أن سبب الربح الأعلى هو نزوح كتلة مالية هائلة خارج النشاط في الاقتصاد الحقيقي، فإن النتيجة واحدة، وهي دخول الرأسمالية في أزمة مستعصية ومستمرة؛ حيث لم تعد المسألة تتعلق بفيض الإنتاج الذي يقود إلى الركود، ويحل عبر الصراع والحروب من أجل السيطرة على الأسواق وتحسين مواقع التنافس، فقط، بل أصبحت أزمة مال ينشط، ولا يستطيع إلا أن ينشط، في حقل لا يراكم فائضاً، ويقود إلى تشكيل الفقاعات التي سوف تظل تنفجر، وفي صيرورة تصاعدية. لقد استقل المال من جديد، تحرر من تلك العلاقة التي فرضها الرأسمال الصناعي؛ حيث أصبح "فوق" الصناعة ومجمل الاقتصاد الحقيقي، ينشط – عبر البنوك - في مضاربات تضخم القيم دون إضافة حقيقية، ولكنها تقود حتماً إلى الانفجار بسبب ذلك بالتحديد.

وإذا قامت الرأسمالية على الرأسمال الصناعي، قبل أن يتداخل مع الرأسمالي المصرفي لتشكيل الرأسمال المالي، الذي بات هو ذاك الرأسمال الذي ينشط في مجمل الاقتصاد الحقيقي (أي أنه رأسمال صناعي وبنكي وزراعي وتجاري وخدمي معاً)، فإننا نشهد الآن

عودة البنوك لكي تكون هي محور الاقتصاد الرأسمالي؛ حيث إنها أصبحت هي محرك القطاع المالي الجديد ككل (الإقراض، المشتقات المالية، المضاربة في البورصة). لقد غدت بالتالي عصب النمط الرأسمالي بعد أن كانت خادمة الإنتاج ومجل الحركة في الاقتصاد الحقيقي.

مسألة التراكم المالي

طرح السؤال حول سبب ميل الرأسمال إلى العودة إلى أصله؛ أي التحول إلى مال من جديد، وربما يكون مهماً تحديد السبب، لكن؛ سوف أشير إلى أن مستويي الأزمة هما نتاج السبب ذاته. كما أنهما يقودان إلى مظاهر أخرى للأزمة، منها مثلاً التراكم الهائل في طباعة العملة الأميركية (الدولار) كتعويض عن اختلال الميزان التجارى وعن المديونية، لكن؛ اعتماداً على سيطرة عالمية فرضت أن يصبح الدولار هو الموازن. وهذا ما يمكن تناوله فيما بعد. ومنها أيضاً الحروب المستمزة منذ سنة ١٩٩٠، والتي سوف تستمز لعقود قادمة.

لقد كان سبب الركود هو "فيض الإنتاج"، هذا القانون الذي تلفسه ماركس، وأكد بأنه من السمات الجوهرية للرأسمالية. لكن؛ سنلمس بأنه سبب تشكل الكتلة المالية كذلك. فإذا كان فيض الإنتاج يؤدي إلى عرض سلع أكبر مما يستوعبه السوق القائم، الأمر الذي يفرض التنافس الحذي، الذي بدوره قاد إلى التمركز ونشوء الاحتكار كما أشار ماركس، ثم لينين [٢٤]. لكن هذا التمركز لم يُنهِ التنافس الحذي ذاته، بل جعله أضخم، وأكثر خطراً. ولهذا نلاحظ تمركز القطاعات الصناعية في عدد محدود من الشركات، التي باتت عملاقة إلى أبعد مدى، لكنها تعاني من الركود نتيجة التنافس الحذي ذاك.

هذا الوضع فرض تشبع الاقتصاد للتوظيف في مختلف قطاعاته المنتجة والخدمية والتجارية. وحتى البنكية، التي سوف تكون مدخل نشوء نشاط جديد.

لكن فيض الإنتاج يراكم الأرباح بعد أن يعيد كلفة الرأسمال الثابت، والاهتلاك. وبهذا وصلت الرأسمالية إلى لحظة لم يعد ممكناً فيها التوظيف في الاقتصاد الحقيقي ككل. هذه اللحظة، ربما،

نشأت منذ نهاية ستينيات القرن العشرين؛ حيث بدأ الميل لـ "تحرير الفضاء المالي". بمعنى أن الأرباح كانت تحقق تراكماً بات في لحظة خارج إمكانات الاقتصاد الحقيقي، لهذا بدأ يتراكم في البنوك، لكن؛ كمال. هنا ربما تواشجت عملية الركود مع عملية التضخم لكي تُنتج ما أسمي في الأدب الاقتصادي بالركود التضخمي[٢٥]؛ حيث خلقت الكتلة المالية المتشكّلة وضعاً فرض زيادة تصاعدية في السعار رغم الركود القائم بالفعل.

إذن؛ فإن فيض الإنتاج هو الذي يوصل إلى كل هذا التراكم المالي، وإن عجز الاقتصاد الحقيقي (نتيجة حدود السوق المحكومة لمنطق الرأسمال) عن امتصاص هذا التراكم هو الذي يجعله في وضع يدفعه إلى أن يبحث عن آفاق جديدة خارج الاقتصاد الحقيقي ذاته، وهو المال ذاته. ولأنه ليس من فاصل بين الرأسمال والمال يشكّل نشاطه عبئاً على الاقتصاد الحقيقي ذاته. ولقد شاهدنا كيف أن الإفلاسات التي نتجت عن الأزمة، والتي طالت بالأساس "فئات وسطى" راهنت على المضاربات في البورصة، أو اقترضت من أجل السكن، أو حتى من أجل الرفاه (كما في أميركا)، أو توظيفات صناديق التقاعد التي طالت الملايين في أميركا (وربما في أوروبا)، أو حتى الرأسماليات الرثة في الأمم المخلّفة التي وظّفت في المال، أو حتى "فئات وسطى" في هذه الأمم، خلقت وضعاً فرض تراجع القدرات الاستهلاكية لملايين البشر. الأمر الذي انعكس على تراجع حركة الشراء، التي بدورها زادت من مشكلات القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية بشكل كبير. لقد تقلّص، إذن، الطلب على السلع، وهذا يعني تفاقم الأزمة التي يعيشها القطاع المنتج ومجمل الاقتصاد الحقيقي، والتي أشرنا إليها قبلاً.

هنا يصبح قطاع المال عبئاً على الاقتصاد الحقيقي، ويفرض تعفق الأزمة التي يعيشها. بمعنى أن منطق المضاربة الذي يجذب إليه الفئات التي تحصل على مداخيل معقولة، والتي تكون عادة هي التي تحرّك السوق، يقود إلى إفلاسها، وبالتالي تقلّص مقدرتها على الاستهلاك، الأمر الذي يعفق الركود. هذه الحلقة الدائرية باتت تحكم الرأسمالية، وربما ليس من إمكانية لكسرها؛ حيث سوف يبقى فيض الإنتاج وفق منطق الرأسمالية يراكم المال، الذي لا

يستطيع إلا أن "ينشط" لكي، إذا لم يكن لإدرار الربح، فلكي يحافظ على قيمته إزاء الميل الطبيعي للتضخم الذي يلازم الرأسمالية، لكن الربح يفرض على الرأسمالي فرضاً أن يغوص في هذا المغطس دون أن يفكر في العواقب البعيدة، فهو قصير النظر ككل باحث عن الربح. ولسوف يفرض نشاطه المضارب استمرارية في الأزمات التي تتضخم كذلك.

إن الاقتصاد الحقيقي بات مهدداً من هذا النشاط المالي، ورغم تلمس نتائج الأزمة الراهنة فإن سطوة التراكم المالي هذا (وليس الرأسمال) لا تسمح للرأسمالية بأن تبحث في جذر الموضوع، أو حتى أن تدافع عن الاقتصاد الحقيقي في مواجهته. لقد أغدقت الحكومات الرأسمالية الأموال على البنوك، وسمحت بانهيار شركات صناعية ضخمة. وهذا أمر ملفت، ويشير إلى هيمنة الطغم المالية على مجمل الرأسمال، وبالتالي على الحكومات في البلدان الرأسمالية. ولأن الأزمة في التراكم المالي ذاته، الذي عززته الحكومات، فقد عاود سيرته ذاتها، وهو لا يقوى سوى على أن يعيد هذه السيرة، والحكومات لا تقوى على مجابهته، إذن؛ ليس من خيار سوى الغوص أكثر في الأزمة. ليس من خيار أمام البنوك سوى الإقراض من جديد، والتداول في المشتقات المالية، وضمان استمرار نشاط البورصة، وبالتالي المضاربة.

المال هنا يموت بعنف؛ حيث يرفض أن يموت بهدوء في أقبية البنوك. لكنه يخلق حالة من الفوضى والدمار شاملين. وربما يجب أن نلحظ العلاقة بين سيطرة الطغم المالية هذه وسياسة الحرب المفتوحة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وكذلك الفوضى العامة التي تجتاح العالم، وأيضاً الأوبئة والأمراض، وتدمير البيئة، والدفع نحو التعصب والانغلاق، والتفتت المجتمعي، وتدمير كل أسس الحداثة [٢٦].

المسخرة

إذا انطلقنا من مبدأ العرض والطلب الذي هو في صلب اقتصاد السوق الرأسمالي، سنلمس بأن هناك كمية كبيرة من السلع والخدمات معروضة في السوق. في المقابل هناك أيضاً كمية ضخمة من المال معروضة في السوق. طبعاً من الطبيعي أن يوازن هذا ذاك، وبالتالي تخرج الرأسمالية من حالة الركود المستديم التي

دخلت فيها منذ عقود. هذا هو منطق الرأسمال، وهذا هو وضع قانون العرض والطلب؛ حيث كتلة هائلة من السلع يقابلها كتلة هائلة من المال. لكن المشكلة (أو المسخرة) تكمن في أن كل من السلع والمال هما معاً في يد واحدة، هي يد الرأسمالية، هي للأشخاص ذاتهم: إنهما معاً للرأسمالية ذاتها. إذن: فلتشتري وتبيع في ذاتها ولذاتها بعيداً عن الطبقات العاملة وكل الفقراء، وعن الشعوب.

ربما هذا ما يظهر كيف أن الرأسمالية هي تتوه، معترضة، كما يشير سمير أمين[٢٧]، إنها تملك كل الثراء الممكن، وتمارس كل البذخ الفجائعي، لكنها توجد مجتمعات عاجزة عن شراء سلعها أو ضمان توظيف مالها. إنها تضع ذاتها في أبراج منفصلة عن العالم الواقعي؛ وهي لا تني تحاصر ذاتها، وتغرق في وضعها لذاتها خارج التاريخ.

إن تعطشها للربح يجعلها توجد سوقاً أضيق بكثير من حاجة صناعاتها والسلع التي تنتجها، وهو ما يضعها في أزمة. وهي كذلك تراكم المال إلى الحد الذي لا تجد مكاناً توظّفه فيه، رغم الحاجة الواسعة في المراكز والأطراف للتوظيف لتطوير قوى الإنتاج، ولحل مشكلة البطالة والفقر، والبيئة مهددة خدمة لتلك الأرباح الهائلة. لقد حصرت كتلة المال في يدها، وأطلقت صناعاتها لكي تنتج أكداس السلع، التي لا تستطيع الطبقات الشعبية الحصول عليها، لأنها لا تملك المال، رغم أنها هي التي يقوم على أكتافها فيض الإنتاج، والتي يراكم فائض القيمة المسلوب منها ذلك المال الذي بات بمجمله "مسموماً".

وفي كل ذلك سوف نلمس كيف سيطحن الاقتصاد الحقيقي تحت عبء النشاط المالي من جهة، وكيف أن حالة الإفقار سوف تتوسع وتتعمق لتطال قطاعات واسعة من البشر في الأطراف وفي المراكز كذلك. فإذا كانت الأزمة ذاتها لن تقود إلى انهيار الرأسمالية؛ حيث سوف تبقى تتحلّل ببطء، لكن؛ بعنف أيضاً، فإن نتائجها هي التي يمكن أن تفضي إلى تصاعد الصراع الطبقي، وتبلور البديل الذي يطرح تجاوز الرأسمالية ككل.

٣) الأزمة المالية باتت أزمة مستمرة في الرأسمالية

الأزمة المالية العالمية لا تزال في مركز الاهتمام، رغم كل

التصريحات التي تصدر لكي تشير إلى تجاوزها، ورغم القرارات التي تصدر من أجل ضبط "مسبباتها" التي تتعلّق بالفساد أو الروح المغامرة، أو غياب القوانين التي تضبط الفضاء المالي، ورغم الميل لتحميل البنوك أعباء الأزمة بفرض ضرائب عليها. وإذا كان السعي إلى تلطيف الوضع هو الذي يحكم سياسات الدول، أو كان السعي للتغطية على الوضع هو هدفها، فإن الأزمة تتوسع بدل أن تتوقف، وانعكاساتها تطال العالم كله. فقد طالت دولاً مثل اليونان بعد دبي(يمكن مراجعة الملحق)، ويمكن أن تصل إلى إسبانيا والبرتغال وايرلندا وحتى بريطانيا، وربما تعود لتطال الدولة الأميركية بعد الضخ المالي الهائل الذي حُسب كديون على الدولة.

لابد أولاً من أن نشير إلى أن الأزمة هذه المرة ليست أزمة "تقليدية"؛ أي ليست أزمة ككل الأزمات السابقة، وإن تشابهت في بعض المسائل؛ حيث إن الأزمات السابقة كانت تنطلق من الكساد، نتيجة فائض الإنتاج في السلع، والتنافس الشديد بين الشركات، وهو ما كان ينعكس على مجمل الاقتصاد الرأسمالي. لكن؛ ورغم أن الرأسمالية تعاني من أزمة فيض الإنتاج منذ ما يقارب الأربعة عقود، وبالتالي كان يتعمق التطاحن بين الشركات، الذي أفضى ويفضي إلى الإفلاس، فإن أساس الأزمة هذه المرة هو أعمق من ذلك، لأن الأمر يتعلّق بكتلة هائلة من المال بات أمامها خيار وحيد هو المضاربة، كما باتت تضخم من التراكم المالي وتعلي من الأرباح إلى حد بات يهدد الاقتصاد الحقيقي. وهنا أصبحت تمتص الفائض المالي لدى قطاع كبير من البشر، كما تهدد مداخيلهم، وهو الأمر الذي يقود إلى تراجع شديد في القدرة الشرائية، تعمق من أزمة الشركات المنتجة (الصناعية والزراعية) وكل الشركات في الاقتصاد الحقيقي؛ حيث إن تراجع القدرة الشرائية سوف يقود إلى الكساد كذلك، الأمر الذي يقود إلى خلق حالة من الكساد المركب.

المسألة التي يجب أن تسترعي الانتباه هي هذه الكتلة المالية الضخمة، لأنها باتت أساس أزمة مستمرة، والتي لا حل لها لأنها أصبحت كذلك، نتيجة "عجز" القطاع المنتج عن امتصاصها، فقد أصبح قطاعاً مشيعاً في إطار السوق الذي تسمح الرأسمالية ذاتها بتشكله. لقد أفضى النهب الذي تمارسه الرأسمالية (سواء نهب فائض القيمة أو نهب الشعوب) إلى أن يصبح التراكم المالي أكبر

من مقدرة الاقتصاد الرأسمالي ذاته على أن يستوعبه في القطاعات المنتجة أو في الاقتصاد الحقيقي عموماً. لأنه لا إمكانية لزيادة الرأسمال الثابت. أو بصيغة أخرى، أصبح الرأسمال الثابت كافياً لإنتاج السلع الضرورية ويفيض عن ذلك (وهنا نلمس مسألة الكساد). لهذا فإن أية زيادة في التوظيف في الإنتاج سوف تزيد من مشكلات فيض الإنتاج، وبالتالي إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض. كما أن كل زيادة في الأجور جرت في العقود الماضية لم تفض إلى زيادة مماثلة في الاستهلاك نتيجة الميل إلى الادخار لدى فئات وسطى على أمل أن تكون قادرة على أن تقيم مشاريعها، أو كانت توظف ذلك في أسواق الأسهم. وهو ما يعني إنقاص الربح نتيجة رفع الأجور دون توسيع السوق وزيادة المبيعات. وربما دخول أموال جديدة في مجال الاستثمار هي تلك الفوائض التي يمكن أن تدخرها الفئات الوسطى والتي تراكمت نتيجة ارتفاع الأجور.

وزيادة التوظيف في القطاعات المنتجة من أجل توسيع السوق عبر خلق مستهلكين جدد يقود إلى تعميق الاختلال القائم نتيجة فيض الإنتاج ذاته. لأن كل صناعة جديدة سوف تفرض وجود فيض إنتاج خاص بها، وهي عملية تفضي إلى تراكم السلع الكاسدة رغم توسع السوق. وهكذا يحدث كلما توسع الرأسمال الثابت، الأمر الذي فرض أن يصل التوسع الصناعي إلى حدوده القصوى، وبالتالي تشبع الرأسمال الصناعي. وهو ما ينعكس على كل القطاعات الأخرى في الاقتصاد الحقيقي، التي باتت مشبعة كذلك.

من هنا نلمس السبب الذي قاد إلى نشوء تراكم مالي هائل خارج الاقتصاد الحقيقي. لكن كلّ مال لا يوظّف يموت، هذا قانون رأسمالي، الأمر الذي فرض البحث عن "قنوات" لنشاط هذا التراكم الذي يتجمع في البنوك كما أشرت قبلاً. وسيكون نشاطه مالياً محضاً لأنه المجال الوحيد خارج الاقتصاد الحقيقي. لهذا كانت المديونية (ومنها مديونية البلدان المخلّفة) هي أحد أشكال النشاط المالي، وكذلك العقارات (وحتى الحروب). لكن ضخامة المال فرضت البحث عن سبل جديدة، وهو الأمر الذي جعل تحرير الفضاء المالي منذ السبعينيات مسألة لا بد منها، بل حتمية، لتتأسس سوق جديدة تتعلّق بالمشتقات المالية، التي أوجدت

تضخماً مالياً جديداً جعل حجم الكتلة المالية أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي، وأضعاف أضعاف الناتج الإجمالي العالمي. الأمر الذي أوجد فوضى مالية هائلة.

لقد تفجرت الأزمة نتيجة نشاط هذا المال بالتحديد؛ حيث إن المضاربة توجد تضخماً وهمياً في الأسعار، لكنه يدمر الاقتصاد الحقيقي. فكما أشرنا يمتص التراكم المالي لدى الفئات المتوسطة وكذلك الفئات الغنية في الأطراف، من جهة. ويقود إلى إفلاسات هائلة في البنوك، التي هي وسيلة الإقراض، وأيضاً في الشركات المنتجة التي تقترض مجاراة لوضعها الناتج عن الكساد، والتي تفرض الأزمة كساداً أعلى يغرقها في المديونية، ويقودها إلى الإفلاس.

لم تنته الأزمة المالية إذن؟

مرت سنوات على الأزمة المالية التي تفجرت في أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٨، والأزمة لا تزال قائمة، وهي تتوسع بدل أن تتوقف، رغم كل التصريحات التي تطمئن، أو تريد أن تطمئن.

لقد بدأت الأزمة كانفجار لفقاعة ديون الرهن العقاري، مما حمل البنوك عبئاً أفضى إلى انهيار أكثر من ثلاثمائة بنك، منها بنوك أساسية، رغم أن الحكومات سارعت إلى تقديم الدعم الهائل لهذه البنوك خشية انهيار البنوك الكبيرة "أكبر مما ينبغي لكي يُسمح لها على الانهيار"(٢٨). لكن ذلك أفضى إلى تراكم مديونية الدول؛ حيث باتت تزيد على مجمل دخلها القومي، ووقعت العديد من الدول في أزمة العجز عن السداد، وهو الأمر الذي فرض المسارعة لتقديم الدعم لها من الدول التي لا تزال لم تصل إلى حد الأزمة، كما من البنوك التي كانت بالكاد قد خرجت من أزمتها نتيجة الدعم الحكومي لها.

لكن؛ إذا كانت البنوك قد حصلت على الدعم دون مقابل تقريباً، أو على شكل "قروض" ميسرة، أو مشاركة للدول في الملكية، فإن عجز الدول فرض البحث عن مصدر آخر من أجل تسديد فاتورة الديون المتراكمة، لهذا لجأت إلى سياسات التقشف؛ حيث يجري تقليص قوة العمل وتخفيض الأجور، والتخلي عن، أو تقليص الضمان الاجتماعي والصحي وضمان البطالة، ومن ثم؛ زيادة

الضرائب. وهو الأمر الذي يعني تقلّص القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهور وضعهم المعيشي، وزيادة البطالة. وهذا يعني تراجع شراء السلع والخدمات، وبالتالي نشوء أزمة في القطاعات المنتجة والخدمية. وهنا تنتقل الأزمة، كما نلحظ، من القطاع المالي إلى القطاع المنتج والخدمي، والتجاري؛ أي ما بات يسمى الاقتصاد الحقيقي.

وإذا كان هذا القطاع في أزمة منذ عقود أربعة؛ حيث أدى الكساد إلى أزمات في القطاع الصناعي نتيجة التنافس الشديد بين الرأسماليات، وكذلك في القطاع الزراعي، فإن السياسات المالية الجديدة القائمة على التقشف وزيادة الضرائب سوف تؤدي إلى تفاقم أزمة هذه القطاعات، وبالتالي إلى دخول الاقتصاد الرأسمالي في دورة جديدة من الأزمات أعمق مما يظهر إلى الآن.

إن المشكلة التي باتت تحكم الاقتصاد الرأسمالي تتمثل في نشوء كتلة مالية هائلة خارج الاقتصاد الحقيقي، نشطت في العقود الماضية في القطاع المالي فقط: أي في أسواق الأسهم والمضاربات في اسعار العملة، ثم في المشتقات المالية التي جرى "اختراعها" من أجل استيعاب هذه الكتلة المالية الهائلة. وهذه كلها تفضي إلى تضخم متصاعد في الأسعار يوصل إلى تشكّل فقاعات مالية لا بد من أن تنفجر. وهذا ما ظهر في أزمة الرهون العقارية في أميركا، وأزمة المديونية في أوروبا. ويمكن أن يظهر في أشكال أخرى في الفترة القادمة. وهذه الأزمات تفضي كما لاحظنا إلى انهيارات مالية هائلة تطيح بالاقتصاد. ولقد عملت الدول على دعم البنوك والمؤسسات المالية بما يقارب الثلاثة تريليونات دولار، تراكمت كديون على الدول. بالإضافة إلى أن هذه الكتلة المالية قد فرضت توريط العديد من الدول في الاستدانة، مما أوقعها في الأزمة الراهنة (اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا وهنغاريا). وهي البلدان التي أخذت في تطبيق سياسة التقشف.

وما لا يزال مخفياً هو أثر هذه الأزمة على الأمم المخلّفة، التي هي مجال نهب الشركات الاحتكارية؛ حيث وقعت في أزمات المديونية منذ زمن طويل، ولا تزال تتحكم لمفاعيلها، وكما وقعت تحت رحمة الارتفاع الهائل في الأسعار، وأيضاً تحت رحمة النهب

الذي تمارسه الفئات الحاكمة بمنطق مافياوي.

إن المشكلة التي باتت تجعل الوضع أكثر سوءاً هي وجود التراكم المالي هذا. وهو الأمر الذي يجعل الأزمة مختلفة كلّياً عما كانته في الماضي؛ حيث لا حل لنشاط هذا المال ما دام من غير الممكن أن يُوظَّف في الاقتصاد الحقيقي سوى أن يفرض نمطاً اقتصادياً يقوم على النشاط المالي الذي لا يجلب فائضاً (رغم أنه يجلب ربحاً هائلاً، و.. إفلاسات هائلة كذلك)، وهو اقتصاد المضاربة. وبالتالي فإن كل الحلول المطروحة، والممكنة، ستكون عاجزة عن تجاوز الوضع الراهن. سواء خلقت الأزمة لمديري البنوك، أو لأخلاق المضاربين، أو لنقص القوانين الرادعة، أو فرضت الضرائب على البنوك (كما يفعل باراك أوباما). فالمال لا يقبل الموت وحده وبإرادته، ولهذا سوف يستمر في إغراق الرأسمالية والغرق معها. فليس من خيار أمامه إلا أن يفرض تعميم اقتصاد المضاربة، وسيادة النشاط المالي كنشاط مركزي في النمط الرأسمالي. وهو الأمر الذي يقود إلى القول بأن الأزمة هذه المرة هي أزمة مستمرة، لا توقُّف فيها كما كان يحدث في الأزمات السابقة.

إننا إزاء تراكم مالي بات عبئاً على الرأسمالية ذاتها؛ حيث لا يجد سوى النشاط المالي منفذاً له لكي يتراكم أكثر، بينما تتوسع الطبقات التي تنهار إلى ما دون خط الفقر، وتتوسع البطالة، وتتعمق حاجة الأمم المخلّفة إلى بناء قوى منتجة، وهي تغرق أصلاً في الفقر والبطالة والتهميش. ولاشك في أن هذا التراكم المالي يمكن أن يحقِّق نهضة عالمية هائلة فيما إذا وظِّف هناك، لكن ذلك يفترض تجاوز منطق الرأسمالية.

وكذلك يمكن التخلي عن هذا المال دون أن يهتز الوضع الاقتصادي، وربما من أجل تحقيق تطور أعلى فيه، لكن هذا يستلزم تجاوز النمط الرأسمالي ذاته؛ حيث إن الوضع الذي هو فيه هو نتاج لتكوينه، هو حالة طبيعية فيه، أكثر من ذلك هو حالة ملازمة له. فلكي لا يتشبع التوظيف في الاقتصاد الحقيقي، ولا يتحقّق تراكم مالي لا وظيفة له سوى المضاربة، ليس من الممكن سوى تجاوز الرأسمالية ذاتها.

لهذا وجدنا الصراعات الاجتماعية تتصاعد في أكثر من دولة

أوروبية، وربما في عموم أوروبا، لكنها تنتقل إلى الأطراف، وسوف تنتقل بشدة أكبر؛ حيث إن هذه المناطق عانت من النهب المريع طيلة العقود الماضية، وهي الآن تتعرض للنهب الأشد من أجل تجاوز الرأسمالية أزمتها البنيوية، التي ستكون من الآن فصاعداً أزمة مستمرة.

ربما إفلاس الدول

مرحلة جديدة في الأزمة المالية العالمية:

تعمّق الأزمة يظهر في تفجر أزمة المديونية التي ضربت كلاً من اليونان وإسبانيا، لكن تراكم الديون على الدول طال البرتغال وإيطاليا وإيرلندا وبعض بلدان أوروبا الشرقية. لقد بدأت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ بإفلاس بنوك وشركات إقراض من الحجم الثقيل، لكن؛ يبدو أنها وصلت إلى مرحلة إفلاس الدول بعد الوضع الذي تعانيه اليونان والإشارات التي تحذّر من ضخامة المديونية التي باتت تعانيها أميركا، وما يمكن أن يطال كل من إسبانيا والبرتغال وأيرلندا، وحتى بريطانيا. هذه الأزمة هي التي باتت تطفى وتنذر بانهيار مالي جديد، ربما يكون أضخم من ذاك الذي طال البنوك ومؤسسات الإقراض، لكنه هذه المرة يتركز في منطقة اليورو؛ أي أوروبا؛ حيث تبين بأن دولاً مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وأيرلندا، وحتى إيطاليا والنمسا وبلجيكا وفرنسا تعاني من مديونية توازي أو تتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي. ولقد تسارعت عملية الإقراض في السنوات الثلاث السابقة، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية.

وحسب التقديرات فقد بلغ انكشاف المصارف الأجنبية مجتمعة على ثلاث دول من منطقة اليورو هي اليونان والبرتغال وإسبانيا أكثر من ١,٦ تريليون دولار (١,٢ تريليون يورو)، حصة إسبانيا وحدها هي ٨٠٩ مليار يورو، واليونان ١٦٤ مليار يورو، والبرتغال ١٩٨ مليار يورو. وهو وضع خطر، ويهدد بانعكاس أزمة تسديد الديون على المصارف ذاتها التي لا تزال تعاني من الأزمة السابقة رغم الضخ الضخم الذي قامت به الدول من أجل إنقاذها.

وإذا أخذنا مديونية بعض بلدان منطقة اليورو نجد مثلاً أن مديونية اليونان تقترب من الـ ١٢٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي،

وإسبانيا تقترب من ٦٦,٣٪، والبرتغال تقترب من ٩١,١٪، وإيطاليا تقترب من ١١٦,١٪، وبلجيكا تقترب من ١٠٠,٩٪، والنمسا تقترب من ٧٥٪. وهي في مجمل منطقة اليورو ٨٣,٦٪، وفي بريطانيا ٦٣٪، والولايات المتحدة ٩١٪. وهذا ما يلقي أعباء كبيرة على الميزانية نتيجة النسبة المرتفعة التي يجب على الدولة أن تدفعها كأقساط لهذه الديون. وهو الأمر الذي قاد اليونان إلى الوصول إلى حالة العجز عن سدادها، وما تعاني منه كل من إسبانيا والبرتغال وأيرلندا، وربما إيطاليا، وأيضاً بريطانيا والولايات المتحدة التي قدّمت مساعدات هائلة للمصارف والشركات خلال الأزمة التي اندلعت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨(والأرقام الواردة هنا هي لسنة ٢٠١٢).

ولقد أوشكت اليونان على إعلان إفلاسها، وهو الأمر الذي كان سيفتح على انهيار اليورو وتفكك الاتحاد الأوروبي. فالإفلاس يعني الانسحاب من منطقة اليورو، كما يعني إفلاس عشرات البنوك الأوروبية (الفرنسية والألمانية خصوصاً) التي هي الدائن. ولهذا تسارع البلدان الرأسمالية لإيجاد مخرج من هذا الكابوس، الذي يفتح على إفلاسات أخرى لبلدان مثل إسبانيا وأيرلندا والبرتغال، وربما إيطاليا. وبالتالي يفتح على انهيار مالي كبير يطال النمط الرأسمالي ككل.

هذا يدخلنا من جديد في دورة الأزمة التي باتت تعيشها الرأسمالية. فقد حدث الانهيار المالي في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ على ضوء الإفلاس الذي طال قطاع العقارات في أميركا، والذي هدد بإفلاس أهم البنوك والمؤسسات المالية الأميركية والعالمية. وها أن الأمر ينتقل إلى دول ليس من بلدان العالم الثالث، بل من أوروبا. والذي يهدد بدوره البنوك والمؤسسات المالية، ليصبح السؤال هو: فن سينقذ الآن هذه البنوك؟ أميركا راكمت مديونية بلغت سنة ٢٠١٢ ما يقارب الـ ١٦ تريليون دولار؛ أي أكبر من دخلها القومي، وفرنسا تعيش أزمة لا تسمح لها بإنقاذ أحد، ربما ألمانيا، لكنها لا تستطيع حمل هذا العبء الهائل من الديون على بلدان جنوب أوروبا.

لهذا تصبح الصين هي الملجأ الأخير؛ حيث إنها تمتلك احتياطاً هائلاً من الدولارات واليورو (ربما يصل إلى ٣ تريليون دولار). ولقد دخلت على خط هذه البلدان من قبل (إسبانيا). لكن ذلك يستلزم

فهم ما تريده الصين إذا أقدمت على هذه الخطوة. فهي لن تقدم ديوناً لبلدان تشرف على الإفلاس دون أن يكون في تصورها أن تفرض هيمنة ما، أو تحقق مكتسباً اقتصادياً معيناً.

في الأحوال كلها، ليست المسألة الآن هي كيف تحل الأزمة، وليس هذا ما يعنينا. ربما كنا مع أن تصل هذه البلدان إلى الإفلاس بعد أن باتت تنهب شعوبها، وتعمل على حل الأزمة من خلال سياسة تقشفية قاسية. فربما يفضي ذلك كله إلى نهوض الصراع الطبقي من جديد، ويفضي إلى تجاوز الرأسمالية، فهذه بلدان قادرة على أن تتجاوز الرأسمالية. سواء لأنها بلدان صناعية، أو لأنها تمتلك طبقة عاملة قوية، ومستوى من التطور الثقافي كبير. كما تمتلك أحزاباً ونقابات.

ولقد عملت البلدان الإمبريالية على أن "تنقذ" اليونان من خلال تدفيعها الثمن عبر فرض سياسة تقشف صارمة، لأن الإمبريالية لا تتنازل عن ديونها، بل تريد الربح الأعلى. وعملت أيضاً على أن تجد حلاً لكل البلدان الأخرى التي راكمت مديونية تصل إلى ٢٠٠٪ من دخلها القومي (اليونان ١٦٠٪، وبقية البلدان ليست في وضع أحسن) يشابه الحل اليوناني. حتى اليابان تعيش هذه الإشكالية؛ حيث تصل مديونيتها إلى ١٣،٥ تريليون دولار ودخلها القومي لا يتجاوز الـ ٥ تريليون دولار. لكن ما يساعدها هو أن معظم مديونيتها هي مديونية داخلية، وليست لبنوك عالمية. وهو وضع لا حل له، لأن فوائد هذه الديون تشكل عبئاً هائلاً على الدولة، يجعلها تنهب المجتمع من أجل تسديد هذه الفاتورة فقط.

والمشكلة في النمط الرأسمالي هي أن لا أحد من هذه البلدان قادر على السماح بانهيار البنوك المدينة، لأنها باتت عصب النمط الرأسمالي، والمركز الذي يستحوذ على الكتل الهائلة من المال، الذي بات ينشط في ما هو "غير اقتصادي" بل "مالي"؛ أي يتعلق بالمضاربة والديون والمشتقات المالية. التي هي كلها بيع مال بمال وجني أرباح هائلة، دون حاجة للمرور بالاقتصاد الحقيقي؛ أي الصناعي والزراعي، وحتى التجاري والخدمي.

بهذا ستكون هذه الحالة مظهر من أزمة أعمق. هي أزمة النمط الرأسمالي ذاته. الذي بات المال فيه يهيمن على الرأسمال.

ما هي أسباب المديونية هذه؟

سنلاحظ بأن الأزمة تضرب البلدان الأضعف في منطقة اليورو، والتي كانت الأزمة العامة في النمط الرأسمالي تنعكس عليها أولاً. وأقصد هنا المنافسة التي كانت تهز المناطق الأضعف في مجالات الصناعة والإنتاج عموماً. لكن: من الواضح بأن المؤسسات المالية الكبرى مثل غولدمان ساكس كانت تستغلّ هذا الوضع من أجل تشجيع الاقتراض، وتدفع نحو زيادة الصرف والنهب من قِبل الرأسماليات المحلّية. وهذا ما ظهر في وضع اليونان؛ حيث ساعدت هذه المؤسسات على "الغش" لمصلحة انضمام اليونان لمنطقة اليورو، فغطّت على المديونية المرتفعة من أجل قبول اليونان في هذه المنطقة. وهنا سنلمس طبيعة العلاقة التي باتت تتشكّل بين الطغم المالية التي تريد تعميم التوظيف في مجال المال، والرأسماليات المحلّية التي تتكيف مع الوضع الجديد للرأسمالية. فتتحول إلى النشاط المالي، واستغلال الظروف من أجل النهب الأعلى.

لهذا سنجد بأن الآليات التي اشتغلت فيها الرأسمالية خلال العقود الأخيرة تفضي إلى تراكم هائل لدى طغم وإفلاسات متسعة وصلت إلى دول. وهو الأمر الذي شهدنا مثيله مع بدء نشوء النشاط المالي الجديد منذ سبعينيات القرن العشرين، والذي أفضى إلى "أزمة المديونية" التي لحقت ببلدان العالم الثالث، التي أدت إلى نهب "القطاع العام" وأراضي الدولة، مع استمرار مراكمة الديون. لكنها هذه المرة تطال دولاً رأسمالية، وهو الأمر الذي يفرض ردوداً ربّما تكون مختلفة عما حدث في العالم الثالث.

إذا كانت المؤسسات المفلسة قد وجدت من ينقذها؛ حيث حملت الدول هذا العبء، فإنه ليس من خيار لدى الدول المفلسة سوى نهب المجتمع. وهذا ما بدأ في اليونان عبر إقرار خطط للتقشف تطال كل الطبقات المتوسطة والفقيرة. ليس لأن ليس هناك من إمكانية للمساعدة، بل لأن هدف الربح يفرض توسيع النهب. إن الرأسمالية أكثر حرصاً على مصالح مصارفها وشركاتها التي قدمت القروض لتلك الدول، لهذا سوف تفرض على الدول المدينة إجراءات صارمة من أجل نهب المجتمع. ولقد قررت الحكومة اليونانية تخفيض الأجور ومرتبات التقاعد، وكذلك رفع

الضرائب على السلع وإضافة ضرائب جديدة، وهو الأمر الذي يعني انحدار المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من المجتمع؛ أي توسيع الإفقار وزيادة البطالة. وبالتالي تفاقم الصراعات الطبقية التي ربما تقود إلى تغيرات عميقة في هذه البلدان. وهذا ما يطرح السؤال عن إمكانية نجاح خطط التقشف ذاتها. وبالتالي العودة إلى التساؤل حول إمكانية وضع خطط لسداد الديون، أو إعلان إفلاسها.

هذه هي المسألة التي يمكن أن نتلمسها في الفترة القادمة؛ حيث إن الضغط الشديد على الوضع المعيشي لشعوب تلك الدول يمكن أن يُولّد ثورات حقيقية، على الأقل يمكن أن تلغي كل سياسات التقشف التي تفرضها الحكومات، وهو ما يعني اتجاهها إلى رفض سداد الديون مما ينقل الأزمة إلى المصارف الكبرى من جديد.

وبالتالي يمكن القول بأنه إذا نجحت خطط التقشف، فنحن إزاء صراعات طبقية حقيقية ليس من حل لها، وإذا أفشلت الطبقات المتضررة خطط التقشف، فنحن إزاء أزمة أعمق في النمط الرأسمالي ككل. وهنا سوف تتعرض منطقة اليورو إلى هزّة عنيفة، يمكن أن تطيح بها، وتضعف وضع أوروبا العالمي. انتظاراً لظهور أزمة المديونية للولايات المتحدة ذاتها.

أزمة الرأسمالية وأوهامها

سنة ٢٠٠٨ شهدت أميركا أزمة مالية كبيرة طالت الرأسماليات الأخرى. لم تحل الأزمة بعد، ولم تتوقّف أفاعيلها. وأميركا تنتظر انفجاراً جديداً بعد أن أصبحت مديونيتها أكثر من مجمل دخلها القومي. ولقد دخلت معظم بلدان أوروبا بالأزمة من خلال تراكم مديونية عليها فاقت دخلها القومي.

لقد تراكمت الثروة بيد أقلّية ضئيلة جداً، وأصبحت الشعوب والدول في أزمة مالية كبيرة. وعملت البلدان الأوروبية من أجل حلّ أزمة المديونية على فرض سياسات التقشف التي تعني انهيار الوضع المعيشي لقطاع كبير من الطبقات المتوسطة والعاملة.

والتقشف لن يحلّ المشكلة؛ لأن تراكم المال يذهب إلى تلك الأقلّية التي لا تني تُضخم من ثروتها دون أن تعرف ماذا تفعل بها

سوى الدخول في المضاربة والديون والنشاط المالي متعدّد الأشكال. وهو الوضع الذي يهزّ الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، دون أن يضيف فائض قيمة (الذي يتحقّق فقط عبر العمل)، ويعمّق من مقدرة الشعوب على العيش.

هذا كان في أساس الانتفاضات العربية، وفي أساس الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج التي باتت تعمّ عدداً من البلدان الأوروبية (اليونان وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا خصوصاً)، وبدأ يجز الشعوب ضد "وول ستريت"، التي تمثل جشع المال وقدرته التدميرية. ولهذا أصبحت المطالبة بتدمير وول ستريت تقوى في أميركا، وتتوسع عالمياً.

لقد أصبح المال يهيمن على الرأسمال، هذا هو وضع العالم اليوم. ونعني بأنه إذا كان الرأسمال، بالمعنى الاقتصادي، يعني المال الموظّف في قوى الإنتاج (الصناعة والزراعة) وفيما يكملها من تجارة وخدمات، وهو ما يسمّى الرأسمال المالي، فإن تشبّع الأسواق من خلال ضخ مبالغ طائلة في هذه القطاعات جعلتها لا تستطيع استيعاب توظيف مالي جديد، فرض تحوّل الأرباح الهائلة التي تتراكم (فالرأسمالية تتسم بفيض الإنتاج وفيض الأرباح معاً) إلى نشاط مالي محض (وهو ما كان يُسمّى في القرون الوسطى بالربا). سواء تعلّق الأمر بالديون أو بالمضاربة على العملة والسلع والعقار، أو بنشوء أشكال جديدة هي تنويع على النشاط المالي (تسمّى المشتقّات المالية). هذا المال، بعد أن لم يعد رأسمال، هو الذي أصبح يعمّق من أزمة الرأسمالية، ويدفعها من انهيار إلى آخر، ومن تراكم مشكلة إلى تضخمها.

بالتالي أصبح يخلق فوضى عالمية تقود إلى انهيارات اقتصادية متكررة، وإلى انهيار الوضع المعيشي لقطاعات كبيرة من شعوب العالم. فهذا النمط من النشاط يضخّم من الأسعار دون أن يحقّق فائض قيمة، وبالتالي يؤسّس لنشوء فقاعات سرعان ما تنفجر، فتهلك فئات اجتماعية واسعة.

ولقد أشرتُ إلى أن مجمل الدخل العالمي هو حوالي ٤٤ تريليون دولار، بينما بلغت حركة المال ألفي تريليون دولار؛ أي ما يقارب الخمسين ضعفاً. والفارق هنا يمثل تضخم قيم، ولا يعبر عن إنتاج

حقيقي. وفي هذا الوضع طبعت الولايات المتحدة ما يقارب الـ ٦٠٠ تريليون دولار، بينما يبلغ ناتجها القومي الـ ١٤ تريليون دولار.

هنا نلمس تضخم المال، وتحكمه بالرأسمال. وهو الأمر الذي يغرق العالم في أزمة لا حل لها، وتفرض انهيار الوضع المعيشي ليس في الأطراف فقط بل في بلدان المراكز كذلك. ويبدو أنه بات يستنهض موجة عالمية ضده، ربما كانت تطويراً لحركة مناهضة العولمة التي بدأت منذ بداية هذا القرن.

الهوامش

(١) ما نُشر حينها يشير إلى أن ديون الرهن العقاري بلغت ٦٢ تريليون دولار، بينما كانت قيمتها الفعلية هي ٨ تريليون دولار. فقد أدّى تسهيل المديونية، وقيام البنوك بالحث على الاقتراض من أجل الحصول على البيوت، إلى ارتفاع متسارع في أسعار العقارات، هو الذي أوجد الفقاعة التي انفجرت سنة ٢٠٠٨ .

(٢) انظر: مهير بوز "الانهيار، يوم الاثنين الأسود ١٩ت١/ ١٩٨٧" دار الحمراء/ بيروت،ط١٩٩٠/١.

(٣) انظر: رافي باترا "الكساد العظيم عام ١٩٩٠، هل بدأ يتحقق؟" دار الحمراء/ بيروت، ط١/ ١٩٩٠.

(٤) حول تجربة النمور الآسيوية هناك كُتب عديدة، لكن؛ ربما كان من المفيدة العودة إلى كتاب د. رمزي زكي "المحنة الآسيوية، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية" دار المدى للثقافة والنشر ط٢٠٠٠/١. وكذلك د. محمود عبد الفضيل "العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة "مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) ط١ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٥) انظر، جون بيرمي فوستر/ فرد ماغدوف "الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية" ترجمة عطية بن كريم الظفيري، مكتبة آفاق، ط٢٠١٣/١، ص١٥.

(٦) انظر، جورج كوبر "أصل الأزمات المالية، البنوك المركزية، فقاعات الائتمان، مغالطة فرضية السوق الفعال" ترجمة حاتم حميد محسن، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط٢٠١١/١. وأيضاً، فرانسوا موران "جدار المال الجديد" سوف يصدر بالعربية قريباً.

(٧) انظر، سمير أمين "عن الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المأزومة" روافد للنشر والتوزيع/ القاهرة، ط٢٠١٤/١، ص٣٦.

(٨) كارل ماركس "رأس المال" دار التقدم/ موسكو، ج١ ص٢٧٠.

(٩) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم/ موسكو، ص٦١.

(١٠) المصدر ذاته،، ص ١١٨و ص١٢٠.

(١١) انظر، كريستوفر توغندهات "هذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكمنا" ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٨١؛ حيث يشير إلى أن بدء نشوء هذه الشركات كان بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث شددت وزارة العدل الأميركية من رفضها لاندماج الشركات خوفاً من أن يؤدي إلى تراجع المزاحمة (ص٥١-٥٢). ولقد شددت من ذلك نهاية الستينيات (ص٦١) هذه العملية أدت إلى خروج الرأسمال الأميركي إلى أوروبا (ص٥٣ -٥٤).

(١٢) هذا مصطلح تعود صياغته لسمير أمين، الذي يكرر استخدامه في مؤلفاته. انظر مثلاً، سمير أمين "ما بعد الرأسمالية المتهالكة" ترجمة فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفارابي/ بيروت، ط٢٠٠٣/١، الصفحات١١٦- ١٣٢.

(١٣) انظر، جون بيلامي فوستر وروبرت و. ماكشيسني "أزمة لا نهاية لها، كيف ينتج رأس المال المالي الاحتكاري ركوداً وانتفاضات من الولايات المتحدة الأميركية وحتى الصين" ترجمة مازن الحسيني، معهد إميل توما، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية وجمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، ط٢٠١٤/١، ص٩٢- ٩٤.

(١٤) هذا ما أشار إليه جاك شيراك بعد أزمة ٢٠٠٨.

(١٥) يمكن العودة إلى، كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره، ص١٥٢-١٨٠.

(١٦) يمكن مراجعة، باتريك آرتو وماري بول فيرار "الرأسمالية

في طريقها لتدمير نفسها" ترجمة سعد الطويل، مكتبة الشروق الدولية-القاهرة، ط١/ ٢٠٠٨، ص٦٠- ٦٥.

(١٧) د. سمير أمين، جريدة الأخبار

http://www.al-akhbar.com/ar/node/١٠٧٠٨٧.

(١٨) حسب د. قدري جميل، "الأزمة الاقتصادية العالمية: الجذور- الآفاق- الانعكاسات" موقع قاسيون

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=٤٩٢.

(١٩) انظر: د. رمزي زكي "الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة" دار المستقبل العربي (القاهرة) ط١/١٩٩٣.

(٢٠) سلامة كيلة "العولمة الراهنة، آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي" دار رند/ دمشق، ط٢٠١١/٣.

(٢١) سمير أمين "إمبراطورية الفوضى" دار الفارابي/ بيروت، ط١/ ١٩٩١.

(٢٢) انظر، د. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي" دار المستقبل العربي/ القاهرة، ط١/ ١٩٩٩.

(٢٣) د. فؤاد مرسي "الرأسمالية تجدد نفسها" سلسلة عالم المعرفة/ الكويت، ط١/ آذار سنة ١٩٩٠، الرقم ١٤٧.

(٢٤) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم/ موسكو).

(٢٥) يمكن العودة إلى، جون كينيث جالبرت "تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سلسلة عالم المعرفة/ الكويت، الرقم ٢٦١، تاريخ أيلول ٢٠٠٠.

(٢٦) انظر هنا، سوسان جورج " تقرير لوجانو، مؤامرة الغرب الكبرى" إصدار سطور/ القاهرة، ط١/ ٢٠٠١. والعنوان الأصلي للكتاب هو: الحفاظ على الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين.

(٣٧) سمير أمين "عن الأزمة" سبق ذكره، ص٦٦.

(٣٨) هذا ما بزرت الإدارة الأميركية به دعم البنوك مثل غولدن ساكس، وليمان براذرز، انظر، جون بيلامي فوستر وروبرت و. ماكشيسني "أزمة لا نهاية لها" سبق ذكره، ص٥٩.

الآن يجب أن نعيد بناء التصور حول الرأسمالية، كيف تشكلت؟ وماذا تعني بالأساس؟

تاريخ قرنين من الزمن تشكلت فيهما الرأسمالية وتطورت حتى تبلورت بالشكل الذي نشاهده اليوم، سأحاول أن أبسط في الأمر، ولكن؛ سأركز منذ البداية على المسألة الأساسية التي من خلالها نستطيع أن نفهم تشكل الرأسمالية الحالي، وطبيعة العولمة التي طرحت منذ التسعينيات، والشكل القائم الآن الذي أعتقد أنه تجاوز العولمة، وبات يشكل حالة مرضية في الرأسمالية.

النقطة الجوهرية التي يجب أن تكون واضحة في كل تحليل تتمثل في أن الرأسمالية تشكلت في الأساس انطلاقاً من اكتشاف الصناعة، وليس قبل ذلك[١]. ليس نتيجة وجود رأسمال كما يطرح بعض المفكرين، وليس بسبب وجود السلع كما يطرح آخرون، معتبرين أن النقد والسلع هما الرأسمالية. النقد والسلع والتبادل التجاري كانت موجودة في كل التاريخ العالمي، لكن اكتشاف الصناعة في نهاية القرن الثامن عشر هو الذي شكّل نقلة نوعية، هي التي أسست لنشوء النظام الرأسمالي القائم [٢]. هذه مسألة جوهرية، ومن يحاول أن يتجاوزها سيدخل في تفصيلات شكلية في نقاش النمط الرأسمالي، ولا يستطيع أن يصل إلى فَهم طبيعة هذا النمط، ولا أن يفهم مشكلاته، وبالتالي أن لا يستوعب ما يجري في العالم اليوم[٣].

الصناعة بدأت في الأساس في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وأخذت تتوسع إلى فرنسا وألمانيا وأميركا واليابان بعد إذ. حاول محمد علي باشا في مصر أن يطوّر صناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالتعاون مع فرنسا التي كانت تتطور صناعياً دون أن تصبح دولة صناعية، لكن الرأسمالية البريطانية خصوصاً، التي كانت أخذت في التوسع الرأسمالي، وكانت تطمح إلى السيطرة على تركة الدولة العثمانية، شنت حرباً عليه بالتعاون مع فرنسا والباب العالي العثماني، فدمرت هذه التجربة، ومنعت مصر من أن تُطوّر أي صناعة فيما بعد [٤]. طبعاً سيبرز

السبب في ذلك حينما نفهم ماذا شكّلت الصناعة على صعيد تشكّل الاقتصاد المحلي والعالمي؟ وكيف أسست لمنظومة السيطرة العالمية بدأ من الاستعمار وصولاً إلى السيطرة الاقتصادية، ومن ثم؛ وصولاً إلى العولمة إلى الآن؛ حيث سيطرت الرأسماليات المافيوية في الأطراف وحتى في المراكز، وخضع العالم لسيطرة الطغم المالية والاحتكارات.

موقع الصناعة في التطور العالمي

أشرتُ أنه لفهم الاقتصاد العالمي لا بد من فَهم جوهر الرأسمالية؛ أي ما هو العنصر الذي أفضى إلى تشكلها؟ وما هي السمات، بالتالي، التي تتسم بها؟ من أجل فَهم بنيتها في البلدان التي نشأت فيها، ومن ثم؛ لماذا صاغت العالم على الشاكلة التي نراها؟

لقد شكّل اكتشاف الصناعة المحور الذي صاغ "العالم الجديد"؛ حيث هيمنت كقوة إنتاج، مهمّشة الزراعة التي كانت الإرث التاريخي الذي قامت على أساسه المجتمعات الأقدم، ومؤسسة لبنية داخلية وعالمية بالغة الجدّة. لقد أعادت موضعة المجتمع والدولة، ومن ثم؛ العالم. وأسست لنشوء الاحتكارات، والرأسمال المالي (الذي هو تمازج الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي)، ونازعة للسيطرة على الأسواق والمواد الأولية[٥]. وهي في هذه، وانطلاقاً منها، صاغت الأطراف بما يحقّق مصالح المراكز، فتشكّل العالم كعالم استقطابي، بين مركز صناعي متطوّر، وأطراف مُفقَرة ومُهمَّشة ومنهوبة[٦].

"الميزات" (أو السمات) التي أضافتها الصناعة تمثلت في التمركز المالي من جهة، ومن جهة أخرى فيض الإنتاج، ومن جهة ثالثة فيض الأرباح.

فيض الإنتاج

حاجة الصناعة إذن؛ تفرض المنافسة الشديدة؛ حيث إن فيض الإنتاج يفرض الحاجة إلى سوق واسعة كما أشرنا. وفي ظل الأسواق القائمة (حيث توسّع السوق الرأسمالي على مدى زمني، ولم ينشأ مرة واحدة) تتصاعد المنافسة للسيطرة عليها بين الشركات الصناعية، في البلد الواحد وعلى مستوى العالم؛ حيث إن فيض الإنتاج يزيد الحاجة إلى التوسع خارجياً. وانطلاقاً من ذلك يجب أن يكون الخارج، الذي هو البلدان التي لم تصبح رأسمالية بعد، مطابقاً لحاجات الصناعة في تكوينه الاقتصادي؛ أي أن يكون منتجاً للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة، وتحتاجها المجتمعات الرأسمالية، وأيضاً سوقاً لاستيعاب السلع المنتجة في المراكز.

وهذا ما كان يفرض "ضرورة" أن تُمنع تلك الأمم التي لم تتطور صناعياً بعد من أن تُنشئ صناعة؛ حيث يجب أن تتكيف مع حاجات الصناعة في المراكز، وبالتالي أن تخضع لسيطرة الرأسمالية.

فالصناعة تعني أن هناك فيض إنتاج؛ حيث إنه لإنشاء مصنع يجب أن يكون واضحاً أننا بحاجة إلى إنتاج كمية معينة من السلع لكي يحقّق الربح، وأقل من ذلك سينهار. لذلك فإن كل رأسمالي يريد أن يُنشئ مصنعاً يجب أن يفكّر في حدود السوق التي تستوعب هذا الإنتاج. وبالتالي فهو يبحث عن سوق واسع لاستيعاب فائض إنتاج يحتاج إلى قوة شرائية أكبر ممّا هو متوفّر في البلد التي يعيش فيها. هذه المسألة أساسية لأنها أوجدت، أولاً تناقضات في إطار تطور الرأسمالية نفسها بين الرأسماليين؛ حيث أصبح واضحاً أن السيطرة على السوق المحلي تفرض التنافس بين العديد من الرأسماليين الذين يُنتجون السلعة ذاتها، وبالتالي أفضت إلى شكل من أشكال التمركز الرأسمالي في النهاية، فرض احتكار الأسواق في المراكز، وبالتالي تشكيل الشركات الاحتكارية الضخمة التي بدأت في قطاعات صناعية، ووصلت لأن تصبح ليست صناعية فقط، بل زراعية ومالية وخدماتية معاً، وتشتغل في كل المستويات الاقتصادية.

وهذا الاحتكار طال العالم بالتالي، بعد أن أسّس لنشوب حروب كبيرة، وصراعات بين "الشركات القومية"، ودفع نحو احتلال البلدان الأخرى لاحتكارها كأسواق واستغلال موادها الأولية. فقد انتقل التنافس من السوق القومي إلى العالم، وبات الصراع على السيطرة عالمياً.

طبعاً إن فيض الإنتاج يعني أيضاً نشوء تراكم مالي هائل نتيجة الأرباح الضخمة المتحقّقة من تصريف السلع، لكن هذا التراكم يجب أن يُعاد توظيفه في الاقتصاد لكي يحافظ على قيمته ويبقى فاعلاً، ولكي لا يتلاشى (يموت، يفقد قيمته) لأن كل نقد لا يُحرّك في السوق سينتهي كأي سلعة أخرى. وبالتالي كان التوسّع الاقتصادي يراكم الأرباح، لهذا يصبح هنالك تراكم مالي هائل لدى الرأسماليين، مراكم في بنوك طبعاً، هذا ما شكّل في اطار نضوج الرأسمالية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين ما سُمّي الرأسمال المالي الذي هو توحيد الرأسمال الصناعي مع الرأسمال المصرفي، وبعد ذلك كما أشرنا من ثم؛ مع الرأسمال الزراعي والتجاري ليصبح شاملاً كتل مالية تنشط في كل المجالات، وهذا ما أسس الشركات الاحتكارية عالمية الطابع. هذه المسالة فرضت أن يُنظَر للعالم من قِبَل الرأسماليين، وبالتالي من قِبَل الدولة الرأسمالية التي باتت تُعبر عنهم،

من منظور ما يخدم تطور الصناعة وتوفير مواد أولية تسمح بأن تشتغل المصانع، خصوصاً في المراحل الأولى عندما كان هناك حاجة شديدة لمواد أولية زراعية مثل القطن، والحرير، وأيضاً لإنتاج زراعي لكفاية العيش (قمح وأرز وغيرها).

وبالتالي كان أي مصنع رأسمالي بحاجة إلى مواد أولية هي غير موجودة في البلدان التي يشتغل المصنع فيها. وأيضاً أصبح السوق غير كافٍ لكي يستوعب فائض الإنتاج الصناعي، لذلك تبلورت الفكرة التي تقوم على السيطرة على باقي دول العالم للحصول على المواد الأولية، وللسيطرة على الأسواق لتصريف السلع. لهذا أصبح المنطق العام الذي يحكم المراكز الرأسمالية هو كيف يجري منع الشعوب التي لم تصبح رأسمالية صناعية مع نهاية القرن التاسع عشر كيف تبقى غير صناعية، وبالتالي مجالاً للسيطرة والنهب، سواء عبر استيراد المواد الأولية بأرخص الأسعار أو لتصدير السلع وبيعها في هذه الأسواق لكي تربح الشركات وتتطور وتتوسع؟

هذا ما أوجد عالماً منقسماً إلى "طبقتين" (أو مستويين)، مراكز رأسمالية أساسية تطورت فيها الصناعة والاقتصاد الرأسمالي إلى مستوٍ عالٍ، وبالتالي تطورت فيها الحضارة والعلم والثقافة والبنى المؤسسية للدولة، وهي المراكز الرأسمالية الأساسية في أوروبا وأميركا واليابان. وعالم آخر يخضع لـ "منع" تطور في المستوى الصناعي والمجتمعي عبر الضغط الرأسمالي، والذي أصبح يتفوق أيضاً في الحرب نتيجة اختراع الأسلحة الحديثة، لذلك خضع للاستعمار في المرحلة الأولى، هذا الاستعمار الذي كان يشكّل المجتمعات المحلّية بما يجعلها تخدم الرأسمال في المراكز، ولا تخدم المجتمعات ذاتها، على العكس من ذلك يؤدي هذا التشكيل القائم على استمرار النمط الزراعي العتيق، والبنى الأيديولوجية والمؤسسية المتقادمة، والذي بات يتعرض لعملية نهب إمبريالي، إلى إفقارها ودمارها. هذا ما جعل بريطانيا مثلاً مع بداية تطورها حينما احتلّت الهند أن تدمر كل صناعة الغزل والنسيج الهندية، والتي كانت متطورة عن صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا حينها، وأن تمنع محمد علي باشا من أن يفكّر بتطوير صناعي في الدول العربية بعد هزيمته في الحرب، وبالتالي هزيمة التجربة التي بدأها، ومن ثمّ؛ إفشال كل إمكانية لتطور صناعي، ومن ثمّ؛ احتلال بريطانيا لمصر.

هذا العالم أصبح بهذا الشكل يتكوّن من بنى متخلّفة غير صناعية،

زراعية متخلفة أيضاً، أخذت تُنتج زراعات أحادية في مراحل معينة (قطن أو قمح أو حرير). لقد بات التصنيع ممنوع، مع استمرار وجود حِرَف بسيطة، ورأسمال مهيمن يعمل في التجارة (الاستيراد والتصدير) ليستورد السلع التي تُنتجها الصناعات الرأسمالية، ومن ثم: يُصدّر المواد الأولية. هذا ما جعل التطوّر في مجمل الاطراف وفي المنطقة العربية لا يصل إلى مرحلة تشكّل رأسمالي حقيقي عبر نشوء صناعة وتشكيل المجتمع على ضوء ذلك. على العكس من ذلك بقي متخلّفاً وتابعاً وملحقاً بالمراكز الرأسمالية التي أصبحت تؤثّر في تطوّره فيما يخدم مصالحها وتراكم الرأسمال لديها وتضخم شركاتها. هذه مسألة جوهرية هي جوهر الرأسمالية؛ حيث فرضت تشكّل عالم مستقطب، تتمركز الصناعة، ويتمركز العلم والتطوّر والرأسمال في طرف (هو الأمم الرأسمالية)، ويبقى الطرف الآخر يعيش في بنى أقرب ما تكون إلى القروسطية، زراعية متخلفة، وتسوده الأيديولوجية والبنى والعلاقات التقليدية. ويجب أن يكون واضحاً أن كسر هذا الطابع الاستقطابي هو الذي يفتح أفقاً في التطوّر.

صيرورة الرأسمالية في القرن العشرين

اكتشفت الصناعة نهاية القرن الثامن عشر وكان مركزها الأول هو بريطانيا، التي كان لها الأسبقية، وتبلور تطوّرها منذ سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٨٥٠؛ حيث أخذت تُوسّع استعمارها، وتمدّ نفوذها. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد حدثت سنة ١٧٨٩ فإن تطوّر فرنسا الصناعي بشكل حقيقي بدأ بعد ثورة سنة ١٨٤٨ ودكتاتورية لويس بونابرت، اكتملت تقريباً سنة ١٨٧١ (بعد الاحتلال الألماني، وكومونة باريس). ألمانيا، رغم تطوّر الحرَف فيها ونشوء بعض الصناعات في المنطقة الغربية منها، إلا أن تطوّرها الفعلي في المجال الصناعي بدأ مع سيطرة بسمارك، وخصوصاً بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١. أميركا أخذت في التطوّر الصناعي بعد ذلك، ومن ثم: مع نهاية القرن التاسع عشر كانت اليابان تتقدّم لكي تصبح دولة صناعية، ولينغلق القرن، ويتقدّم القرن العشرون في في اكتمال تشكّل النمط الرأسمالي كنمط عالمي، وإمبريالي[٧]. وفي هذه المرحلة كانت الرأسمالية تعمل على صياغة العالم بما يوافق مصالحها، وهو الأمر الذي أدخلها في تناقضات وصراعات أدّت إلى الحروب.

من هذا المنظور إذا نظرنا إلى القرن العشرين نجد أن الدول الرأسمالية قد دخلت في تنافس فيما بينها لأن إنتاج كل بلد كان يفرض البحث عن أسواق لتصريف فيض السلع المنتجة؛ حيث كان حجم الإنتاج في كل بلد

أكبر من الحجم الذي يمكن أن يستوعب في السوق المحلّية. لذلك أصبح هناك تنافس على السوق العالمية لاستعمار الدول والسيطرة على المواد الأولية والأسواق. وهذا ما أجّج الحروب بين البلدان الرأسمالية ذاتها بهدف السيطرة على الأسواق. ألمانيا مثلاً كانت آخر بلد في أوروبا تطوّر صناعياً، بدءاً بعام ١٨٧١، في هذا الوقت كان العالم تقريباً قد جرى اقتسامه استعمارياً بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا إلى حدّ معين[٨]. لذلك كانت مشكلة التطوّر في ألمانيا تتحدّد في أنه يحتاج إلى أسواق عالمية، ولكن القوى الاستعمارية الأخرى كانت قد سيطرت عليها. وهذا ما كان يدفع ألمانيا لأن تخوض الحروب ضدّ الرأسماليات الأخرى من أجل اكتساب الأسواق وتحقيق تطوّر حقيقي في الرأسمالية المحلّية لديها، عبر السيطرة على الاقتصادات العالمية.

هذا ما فرض نشوب الحرب الأولى، التي هُزمت ألمانيا فيها، وجرى اقتسام السلطنة العثمانية، وفرض تقاسم جديد للعالم بين الإمبرياليات المنتصرة، بريطانيا وفرنسا. ومن ثمّ؛ فرض نشوب الحرب العالمية الثانية التي هُزمت فيها ألمانيا من جديد، كذلك إيطاليا واليابان، ولكن ضعفت الرأسماليتان القديمتان، بريطانيا وفرنسا، لتفرض الولايات المتحدة سيطرتها العالمية، ولتوحّد الدول الرأسمالية تحت قيادتها. وفي هذه الوضعية كان قد أصبح مفروضاً تشابك الرأسمال الإمبريالي، وترابطه، وتمركزه عالمياً بعد أن كان قد حقّق التمركز „القومي" (أي داخل الدولة/ الأمة). خصوصاً وأن العالم أخذ ينقسم في شكل جديد بعد موجة „الشيوعية" التي بدأت مع ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا، واستمراراً للثورة في الصين وانتصارها سنة ١٩٤٩، وبالتالي توسع الثورات الشيوعية في الهند الصينية (فيتنام، كمبوديا ولاوس) وفي كوبا ويوغسلافيا وألبانيا. ولكن أيضاً انتشار موجة التحرّر بعد الحرب الثانية وضعف القوى الاستعمارية القديمة وتراجعها؛ حيث شملت بلداناً عديدة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي لم تخرج تماماً من شبكة العلاقات التي تفرضها رأسمالية المراكز، كما حدث في النظم الشيوعية، بل ظلّت تتشابك في مستويات، وتميل لاستمرار العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية. ذلك كله، في الأحوال كلها، كان يُقلّص السوق العالمي أمام الرأسمال والسلع الإمبريالية، وبالتالي يزيد من أزمة النمط الرأسمالي. فالسوق بات أضيق، وفيض الإنتاج والتراكم المالي باتا أكبر وأضخم.

نشأ الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧، وبدأ يشكّل انشقاقاً عن البنية

الرأسمالية العالمية التي ظلّت تحاول أن تحتفظ بسيطرتها العالمية على الأطراف عموماً. ولكن الحرب العالمية الثانية، والثورات في آسيا وأفريقيا وضعت الأفق للبلدان التي تسير في إطار الاشتراكية، لهذا انقسم العالم إلى نمطين كما كان يسقى: اشتراكي ورأسمالي، في الوقت نفسه الذي نهضت في الأطراف نتيجة الصراعات الطبقية الناتجة عن الفقر والتخلّف الذي فرضه الاستعمار، نهضت حركات تحرّر، كانت تعمل على تجاوز التخلّف المحلي بأن تقطع إلى حد ما مع الاقتصاد الرأسمالي من أجل تحقيق تطور صناعي واقتصادي ومجتمعي داخلي يحلّ مشكلات التطور، ويسمح بتجاوز التخلّف والفقر. بهذا بات العالم عوالم؛ حيث الطابع الاستقطابي الذي فرضته الإمبريالية لا يزال قائماً، بالتالي فهو يؤسس لعالمين كما أشرنا، والآن بات العالم ينقسم إلى نمطين، اشتراكي ورأسمالي، وانقطع عميق في العلاقات الاقتصادية بينهما؛ حيث لكلّ منها قانون قيمة خاص به، واقتصاد متمحور على الذات. بين هذه وتلك ظهرت دول التحرّر التي حاولت تحقيق التطور الداخلي، لكن؛ دون قطع كامل مع النمط الرأسمالي، وأحياناً كانت تقلّص العلاقة مع مركز إمبريالي، وتطوّرها مع مركز آخر (هنا، أميركا/ أوروبا). لكن هذه المحاولة قلّصت من قدرة الاحتكارات الرأسمالية على السيطرة.

هذه المرحلة شهدت اختلالاً في تكوين الاقتصاد الرأسمالي نفسه. فقد أدى الوضع المشار إليه إلى أن يصبح مجمل الرأسمال موحداً و متشابكاً نتيجة التطور الذاتي وتصاعد التمركز من جهة، لكن؛ من جهة أخرى نتيجة خروج مناطق كثيرة في العالم كأسواق للسلع وللرأسمال. وبالتالي تشكّل النمط الرأسمالي في إطار متشابك، وأصبح الرأسمال الأميركي الأوروبي الياباني يتشكّل في كتلة واحدة متشابكة ومتداخلة المصالح (وهو ما يطلق عليه سمير أمين: الثالوث[٩]) تخوض الصراع ضد الاشتراكية، وتحاول أن تهزم حركات التحرّر لكي تعيد سيطرتها على المناطق التي خرجت من تحت سيطرتها.

لكن السنوات منذ نهاية الحرب الثانية إلى بداية سبعينيات القرن العشرين، وفي ظل هذا التضيّق للسوق والصراعات العالمية التي شملت العالم كله تقريباً، والتي اتسمت بهيمنة شاملة لأميركا التي باتت القائد الحاسم في مجمل النمط الرأسمالي، أظهرت مشكلات الاقتصاد الرأسمالي، رغم كل التطور التكنولوجي الذي حدث. لقد كان النشاط الاقتصادي من أجل إعادة إعمار أوروبا واليابان يصب في مصلحة تحقيق تراكم مالي

هائل للاحتكارات الأميركية، وكذلك كان ضخ السلع، والاندماج بين الشركات، وبالتالي نشاط الرأسمال. لكن؛ كانت كل من أوروبا واليابان قد نهضتا وباتتا منافستين لأميركا، وهذا ما أوجد اختلالاً في التبادل الاقتصادي بين هذه الأطراف لغير مصلحة أميركا، التي دخل ميزانها التجاري في السلب. ومن ثم؛ كانت الحروب العديدة التي خاضتها الإمبريالية الأميركية دفاعاً عن حدود سيطرتها، أو من أجل "فتح جديد"، قد أخذت ترهق الاقتصاد، خصوصاً هنا حرب فيتنام. ولا شك أن أميركا كانت تسعى لحصار التوسع الشيوعي الذي بدا أنه سيسيطر على جنوب شرق آسيا، وعلى العالم عموماً، وأيضاً كانت تسعى من أجل إعادة الهيمنة و"توسيع السوق". في هذه الوضعية كانت أميركا قد أصبحت هي "العالم الرأسمالي" ملحقة الرأسماليات الأخرى بها، في ظل التشابك الاقتصادي المالي الذي تحقق في السنوات التي تلت الحرب الثانية. لقد باتت مركز "العالم الرأسمالي"، المركز المهيمن، والمتحكم، والذي يمتلك القدرة العسكرية الهائلة.

أميركا المأزومة

هنا يمكن أن نتحدث عن مستوى أساسي يتعلّق بوضع أميركا كزعيمة للبلدان الرأسمالية. كانت كذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هي المركز الأساسي للتراكم المالي والقوة العسكرية التي تدافع عن مجمل النمط الرأسمالي كما أشرنا للتو. طبعاً أميركا كانت منذ عام ١٩٧١ تعاني من أزمة اقتصادية، وصفها الاقتصاديون حينها بأزمة "الركود التضخمي"[١٠]؛ حيث شهدت ركوداً اقتصادياً مع ارتفاع في الأسعار والقيم. وكان الأمر مستغرباً نتيجة أن الركود يفضي بـ "الضرورة" كما كان علم الاقتصاد يقول، إلى انخفاض الأسعار وليس ارتفاعها. لهذا لم تُلمس أسبابها حينها، وربما توضحت فيما بعد أكثر؛ أي حينما ظهر أن كتلة مالية هائلة باتت مكدسة في البنوك، وتحتاج إلى "نشاط". لكن؛ كان واضحاً أن اختلالاً كبيراً بات يحكم الميزان التجاري، وهذا ما عالجته من خلال فك العلاقة بين الدولار والذهب، الربط الذي تقرر في اتفاق بروتن وودز الذي أقر بعد الحرب الثانية؛ حيث باتت تربط قيمة العملة بمقدار الذهب المستحوذ لدى الدولة. فك العملة كان يسمح لأميركا بأن تتحرر من الضبط الذي كان يفرضه الاتفاق على طباعة الدولار، لهذا باتت تطبع عملة دون الحاجة إلى رصيد ذهبي. ربما كانت هذه الخطوة، التي كانت تسهم في حل مشكلة العجز في الميزان التجاري، عبر التعويض عن الاختلال بطباعة الدولار

(حيث كان عليها موازنة الاختلال) تزيد من أزمة الركود التضخمي من جهة، لأنها باتت تزيد من الكتلة المالية المتداولة، والتي باتت تسمح بتراكم مالي بسرعة أعلى، من جهة أخرى. وهو ما أسس لمسار التكوين الاقتصادي الذي عبرت عنه أزمة سنة ٢٠٠٨.

بعد أواسط سبعينيات القرن العشرين كان واضحاً أن أميركا تعاني أزمة، ظلت تتفاقم ووصلت إلى حدوث انهيارات مالية في الثمانينيات (سنة ١٩٨٧) وكذلك سنة ١٩٩٠ [١٠]، استمراراً إلى الأزمة الكبيرة. كانت تتحدد الأزمة، من حيث المظهر، في ثلاث عناصر، أولها عجز الميزان التجاري؛ حيث أصبح الاستيراد يفوق التصدير، وثانياً في عجز الميزانية؛ حيث باتت حاجتها نتيجة "دورها العالمي". لكن؛ أيضاً نتيجة دعم الاحتكارات، أكبر من مداخيل الدولة، خصوصاً مع تخفيض الضرائب على الأغنياء. وثالثاً، بالتالي، ارتفاع المديونية بشكل لافت. لكنها كانت أزمة النظام الرأسمالي كما سيظهر بعد سنوات من ذلك، وهو ما سنشير إليه تالياً. فعجز الميزانية كان يوضح الطابع الرأسمالي "المتشدد" الذي تدافع عنه الدولة، سواء من حيث رفض فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء، بل على العكس كانت تميل إلى خفض الضرائب، أو لأنها تصرفت كأنها المدافع الوحيد عن النمط الرأسمالي الذي يريد وقف "المد الشيوعي" والذي يريد تغيير نظم حركات التحرر، وإن اقتضى الأمر التدخل العسكري، وأصلاً عملت من أجل ذلك كله على تضخيم القدرات العسكرية لكي تكون قادرة على "حكم العالم"، أيضاً كما سيظهر بعدئذ في سياق السعي للسيطرة على العالم بعيد انهيار "العدو الاشتراكي". وذلك كله كان يفرض أعباء كبيرة على الدولة، وكانت الرأسمالية الصناعية تستفيد منه من خلال تشكيل "المجمع العسكري الصناعي"، الذي كان يبقي الصناعة الأميركية "واقفة" أمام التنافس الكبير الذي وضح خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. لهذا كان من الطبيعي أن يتصاعد العجز في الميزانية، ومن ثمَّ؛ أن يقود إلى الاستدانة، ومراكمة مديونية هائلة على الدولة. وسنلحظ بأن عجز الميزان التجاري كان يشير إلى أن الصناعات الأميركية في وضع حرج، فقد أصبحت الأضعف في المنافسة، وهو ما كان يزيد من أعباء الدولة التي تريد الحفاظ على اقتصادها أمام زحف المنافسة هذا. كما أنه يؤدي إلى نزوح الرأسمال إلى الخارج، لهذا أشرت إلى مسألة فك الارتباط مع الذهب، وتحرير طباعة الدولار، بالضبط من أجل التعويض عن هذا النزوح.

المشكلة في مسألة العجز في الميزان التجاري تتمثل في أنه نتاج التبادل مع "الحلفاء المهيمن عليهم"؛ أي أوروبا واليابان بالأساس. وحدث بعد أن استعادت هذه البلدان وضعها "الطبيعي" بعد إعادة إعمارها وعودتها كاقتصادات رأسمالية متطورة. هذا التناقس لم يكن يُراد له أن يتطور إلى صراع، كما كان يحدث في السابق بين البلدان الرأسمالية، بالضبط لأن مرحلة "مشروع مارشال" الذي قامت عليه إعادة الإعمار أدت إلى تشابك كبير في الرأسمال الأميركي الأوروبي الياباني كما أشرنا، وبالتالي باتت للرأسمال الأميركي مصالح في تعافي الاقتصاد الأوروبي، وفي قدرته على التصدير. وهذا ما جعل التنافس "سلمياً"، ويتحول إلى توافقات؛ كي لا يصل إلى الصراع. هذا سبب جوهري، وهو السبب الذي فرض تشكل الاحتكارات كاحتكارات عالمية كما نوهنا، بالتالي باتت الرأسمالية "موحدة"، لكن وحدتها لم تُلغِ التنافس والاختلاف، اللذين باتا يُحلان بطرق غير الحرب كما كان يحدث في السابق. لكن؛ لا بد من أن نلاحظ أن ذلك كله كان يجري في وضع باتت الرأسمالية فيه تنحصر في أقل من نصف العالم، هذا هو سوقها ومجال نشاط الرأسمال. كما كانت تعاني من "توسع الشيوعية"، ومن انتصار حركات التحرر؛ أي التهديد بتقليص السوق أكثر. لهذا كانت مُجبَرة على أن تتوحد، وأن تحوّل التصارع على الأسواق إلى تنافس "لين"، وتحيله إلى مساومات وتوافقات. ولأن أميركا هي المركز المهيمن فقد تحملت تلك المشكلات كلها، التي كانت تطالها مباشرة، وهو ما كان يُظهره العجز في الميزان التجاري.

في هذا الوضع، ظهر أن الإنتاج الحقيقي تطور في أوروبا واليابان؛ حيث ظلّت تعتمد على الإنتاج الصناعي، ثم الزراعي كأساس في الدخل القومي، بينما جرى التحول في تكوين الاقتصاد الأميركي نحو سيادة قطاع الخدمات والمال (إضافة إلى السلاح). هذا هو "القاع" الذي قامت على أساسه مظاهر الأزمة التي تحددت في العناصر الثلاث سابقة الذكر؛ حيث أدى التراكم المالي الذي حدث بعد الحرب الثانية إلى سنة ١٩٧٠، ثم تحرير الدولار والإغراق في الطباعة لتعويض العجوزات التي تشهدها الدولة، إلى تشكل كتلة مالية هائلة خارج ما يسمى "الاقتصاد الحقيقي". وهي التي كان السبب في انهيار سنة ١٩٨٧ (الأحد الأسود) وسنة ١٩٩٠، ثم انهيار شركات التقنيات الحديثة سنة ٢٠٠٠ [٢]، وأيضاً سنة ٢٠٠٤، وصولاً إلى الأزمة المالية الكبيرة التي حدثت في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ [٣]. بالتالي إن ما يشار إليه كأزمة يعانيها الاقتصاد الأميركي هي مظاهر لأزمة تكوين النمط الاقتصادي الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أصبح فيه

"اقتصاد المال" (أو المضاربة) هو المهيمن. لكن؛ الذي يتموضع بالأساس في أميركا.

هذه الأزمة كانت تحتاج إلى تغيير سيطرة أميركا على العالم من أجل أن تفرض حلاً لمشكلتها الاقتصادية الأساسية، يعني تحتاج إلى تعديل الميزان التجاري عبر السيطرة على العالم بالقوة العسكرية ، لكي تكون المنافسة هي لصالح شركاتها، وأن توجد المنافذ لـ "تشغيل" المال المتراكم. كان عليها أن ترسم تصوراً لعالم يتضمن هذا الحل، وهو ما كان يناقش خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وطرح الاقتراحات حول السيطرة على النفط منذ مبدأ كارتر الذي اعتبر أن الخليج هو جزء من الأمن القومي الأميركي، لكن وجود الاتحاد السوفيتي كان يمنع المغامرة. هذا الأمر أصبح ممكناً فقط مع بداية انهيار البلدان الاشتراكية؛ حيث انفتح عالم واسع أمام الاحتكارات والطغم المالية، في الوقت الذي تحررت فيه القوة العسكرية الأميركية من عدو مكافئ لا تستطيع تجاوز قدراته. وبهذا باتت قادرة على "التوسع" في عالم هي القوة الأضخم فيه، وأيضاً الدولة الوحيدة التي تمتلك كل هذه القوة، التي باتت تتحول إلى "استثمار اقتصادي". أسس ذلك لأن تتبلور رؤية لدى الرأسمال الأمريكي (الطغم المالية المهيمنة) بأنه يجب السيطرة على العالم. هذا ما طرحه بوش الأب خلال الحرب الأولى على العراق بداية سنة ١٩٩١، والتي قال خلالها بأنه يريد تشكيل "نظام عالمي جديد"، هو ما بات يسمى فيما بعد: العولمة. والذي يعني: كيف تخضع العالم لما يحقق تنافس أفضل للشركات الأمريكية، ويوجد السبل لنشاط "الكتل المالية" المتراكمة، ويسمح بنهب أكبر لمختلف أطراف العالم؟ هذا الأمر كان يتحقق عبر الدور العسكري الذي شهدناه منذ سنة ١٩٩١ حتى سنة ٢٠٠٣ باحتلال العراق، وصولاً إلى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؛ حيث إن أميركا كانت في عملية السيطرة العالمية هذه، وبعد أن "توحد العالم" تحت هيمنتها، تريد أن تضعف الرأسماليات الأوروبية واليابانية في إطار التنافس الذي لم يعد عدائياً، لكن؛ كانت أميركا بحاجة إلى تعديل وضعها في إطار اختلال العلاقة التي نشأت نتيجة الضعف الذي عانته، والذي أشرنا إليه قبلاً؛ حيث تستطيع التحكم بالأسواق والتحكم بالنفط من أجل تحقيق هذا الأمر [١١]. حينها لم تحسب حساب روسيا؛ لأنها عملت على تفكك الاتحاد السوفيتي، وتأسيس وضع يفرض تبعية دوله لها، لكن؛ كان هناك شعور أن الصين تتقدم بشكل يمكن أن يخل بالمعادلة العالمية التي تسعى لأن تحقق مصالحها هي. بالتالي كيف يجري كبح تقدم الصين، ومنع خطر أن تصبح

هي القوة المهيمنة؟ هذه المسائل فرضت مرحلة الحروب الأميركية في العالم في إطار فرض مجمل السياسات الأميركية، وبالتالي تهيئة الظروف للشركات الاحتكارية الأميركية لكي توسع نشاطها وتتجاوز المشكلات التي عانتها في عالم كان «لا متكافئاً» في المنافسة. لقد أملت في حل مشكلة الميزان التجاري، ولكن؛ أيضاً. وربما الأهم، في تسهيل نشاط المال، عبر تحرير كل الأسواق من كل ما يعيق حركته، التي تتعلق بالأساس بما يسمى في علم الاقتصاد «الاستثمار قصير الأجل»، والذي يتركز في المضاربة في أسواق الأسهم أو على العملة أو السلع والنفط، أو ينشط في العقارات والخدمات والديون.

هذه المرحلة سُميت بالعولمة، وعممها الخطاب الليبرالي من منظور الحاجة إلى فتح الأسواق، هكذا «فتح الأسواق»، تحرير الاقتصاد من كل عائق غير اقتصادي، الحرّية المطلقة لحركة المال والسلع. ويتم ذلك من خلال تعميم «الليبرالية المتوحشة» التي تبدأ من إنهاء دور الدولة الاقتصادي، وتقليص دورها العام لكي تكون فقط الحارس على والحامي نشاط الشركات الاحتكارية والطغم المالية، وضابط الأمن الذي يحمي مشاريعها وحركتها. وبالتالي السماح للرأسمال المعولم بالنشاط في مناطق العالم كلها دون أية قيود، وبالعكس يجب على «الدول الوطنية» أن تحمي هذا الرأسمال في نشاطه المضارب بالأساس. هذه هي الفكرة الجوهرية التي غُمّت بتغليف أيديولوجي يركز على الحرية والديموقراطية والتطور، لكن جوهر هذا «الخطاب» الأساسي كان هذا؛ أي كيف ينتهي دور الدولة الاقتصادي ويصبح السوق مفتوحاً بشكل كامل لحركة رأس المال، ويصبح هناك قدرة لأن ينهب الرأسمال المعولم، وخصوصاً الأميركي، دون أن يعاق بأية قيود.

لهذا كان التركيز حينما تشكلت منظمة التجارة العالمية على هذه النقطة بالأساس؛ أي كيف ينتهي تدخّل الدولة في الاقتصاد؟ كيف تتحرر التجارة من أية قيود؟ وبالتالي فقد كان تشكيلها هو جزءاً من المنظومة الرأسمالية والأميركية خصوصاً، التي تريد فرض الهيمنة الشاملة على العالم[٦]. والتي كانت تريد أن تشكل العالم بما يجعله سوقاً مفتوحاً بالكامل، ولم يكن ذلك ممكناً إلا تحت هيمنتها العسكرية التي بدأ يحققها تواجدها العسكري في العالم. ستجد أن أميركا بعد عام ١٩٩١، إضافة إلى احتلال أفغانستان والعراق، تواجدت عبر عدد كبير من القواعد العسكرية في المنطقة العربية من المغرب إلى اليمن، في آسيا، في أميركا اللاتينية،

وفي افريقيا بدأت تؤسس لوجود قوة عسكرية (أفريكم). كل ذلك من أجل ضمان أن يبقى هذا السوق العالمي المفتوح هو حكر على شركاتها الاحتكارية وطغمها المالية، وبالتالي نهب هذه البلاد، وحل مشكلات اقتصادها التي كان يقوم على ضعف التنافسية الأميركية، كما كان يُسمى في علم الاقتصاد الرائج، وعلى اختلال الميزان التجاري وتراكم المديونية على الدولة الأميركية (التي بلغت مؤخراً أكثر من مجمل الدخل القومي).

هذا الأمر أدخل أميركا في عديد من الحروب للسيطرة على „مفصل آسيا" (أفغانستان)، والنفط (العراق والخليج)، وأن تبدأ بالتوغل في أفريقيا التي باتت ثرواتها الطبيعية مجال منافسة هائلة مع الصين خصوصاً. حاولت أن تهمش أوروبا عبر إخراجها من أسواق تقليدية لها (العراق وسورية وبلدان أخرى) وتحاصرها عبر التحكم بالنفط. لكن؛ أيضاً كانت روسيا قد خرجت من مرحلتها الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؛ حيث كانت تعيش في حالة فوضى، وحيث اندفعت المافيات التي تشكلت سابقاً، من كبار مسئولين قاموا بنهب الاقتصاد الذي كان „ملكية عامة تديرها الدولة"، مما تسبب في انهيار الصناعة والزراعة، وظل „التناحر" يجري حول السيطرة على شركات النفط والغاز. وحيث كان هنالك ميل إمبريالي أميركي لدفع الوضع بما يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل فيها لكي تتحول إلى „دولة محيطية" يمكن السيطرة عليها ونهب اقتصادها. وبالتالي كانت تحاول أن تعود إلى السوق العالمي، وأن تلعب دوراً عالمياً كقوة عظمى، وباتت تتحين الفرص لكي تمد أسواقها كي تتطور كدولة إمبريالية مسيطرة. وكان „الخطر الصيني" يتصاعد كذلك بعد أن تطور اقتصاد الصين ليتجاوز كل البلدان الرأسمالية الأخرى، وحيث اشتغلت على السيطرة على الأسواق في أفريقيا وأوروبا وحتى في أميركا نتيجة „رخص بضاعتها"، وعملت على أن تتحول إلى „مركز تمركز" الرأسمال بفعل مكاسبها من التجارة (احتياطيها من الدولار بلغ أكثر من ٣ تريليون دولار)، كما أصبحت أكبر دولة دائنة لأميركا ذاتها عبر شراء سندات الخزينة (بقيمة ١,٥ تريليون دولار)[١١]، وكانت ترفض أن تُحرز عملتها لتبقى خارج النظام المالي العالمي (الذي هو مصاب بالأزمة الكارثية). وإذا كانت الإمبريالية الأميركية قد اندفعت أكثر نحو التدخل العسكري تحت شعار „الحرب على الإرهاب" من أجل أن تُرتب الوضع العالمي لمصلحتها مع بداية القرن الواحد والعشرين؛ حيث لم يحل توسعها بين الـ ٩١ والألفين المشكلات الحقيقية التي يعانيها اقتصادها (كما في أفغانستان والعراق ويوغوسلافيا...إلخ) فقد انفجرت الأزمة في سيبتمر سنة ٢٠٠٨ مؤكدة أن

الحرب لم تعد حلاً كما كانت في الماضي، وأن السيطرة على العالم في وضع اقتصادي مضعضع ليست ممكنة.

إذن؛ هذه السياسة لم تؤدِ إلى أن تحل أميركا أزمتها، على العكس من ذلك فقد فاقمتها[٧]. وهذا ما أوجد إشكالية جديدة، وهي أن الحروب زادت العبء المالي دون أن تحلّ المشكلات الاقتصادية؛ أي بعكس كل التاريخ السابق للرأسمالية؛ حيث كانت الحروب هي المخرج من الأزمات التي تعترضها، لأنها كانت تدمر، فتعيد تشغيل الرأسمال في إعادة البناء، كما شغلته في الصناعات العسكرية، وكذلك تدمر اقتصاد لكي تحلّ محله اقتصاد يخدم مصالح المنتصر كان من الواضح أن هذه الحروب لم تحل المشكلات الاقتصادية، ولم تُخرج من الأزمة التي يعيشها النمط الرأسمالي، ولا حتى أدّت إلى تعديل الميزان التجاري أو قلّصت المديونية، هذه المديونية التي تراكمت بشكل متصاعد سريع.

فيض الأرباح والتراكم المالي

الآن لماذا لم تعد الحروب هي الحل للمشكلات الاقتصادية؟ هذا الأمر يجب أن يعيدنا إلى محاولة بناء التصور حول التكوين الرأسمالي القائم؛ حيث كانت الأزمة في السابق متعلقة بفيض الإنتاج الذي هو بحاجة لأسواق، وبالتالي كانت الحروب تؤدي إلى التوسع من أجل تصريف السلع في الأسواق الجديدة عبر انهيار قوى أخرى وشركات أخرى. الآن هذه السياسة لم تعد كافية كما ظهر واضحاً من خلال الدور العسكري الأميركي، سبب ذلك يفرض علينا أن نعيد دراسة تكوين النمط الرأسمالي الذي بدأت بالحديث عن جوهره الذي هو الصناعة، وكيف أن الصناعة تؤسس لفيض إنتاج، ولكن؛ أيضاً تُنتج فيض أرباح.

في سياق تطور الرأسمالية نفسه أصبح واضحاً، في مرحلة معينة هي سبعينيات القرن العشرين، بأن تراكم الأرباح بات أكبر من القدرة على إعادة توظيفه في الاقتصاد الفعلي. بمعنى أنه أصبح هناك عدد كافٍ من الصناعات لا يحتمل أي إضافة في التوظيف في هذا القطاع، وأن كل توظيف إضافي سيؤدي إلى انهيار في الصناعة، وأصلاً كانت المنافسة قد تصاعدت إلى أشدها بين الشركات الصناعية، وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار صناعات عريقة في بعض البلدان (صناعة السفن والسيارات وغيرها). الزراعة التي جرى تطويرها عبر التعديل الجيني، وأفضى ذلك إلى تحول بلدان المركز إلى التصدير الزراعي، وأصبح على الأطراف الزراعية اصلاً أن تستورد هذه الزراعات، أصبح هناك تشبع في التوظيف.

في التجارة والخدمات كذلك الأمر. في التسعينيات مع إدخال الإنترنت والتقنيات الحديثة أصبح هناك فرصة لتحريك الاقتصاد من خلال التوظيف الكثيف في هذا القطاع، لكن ذلك أدى إلى نشوء فقاعة انفجرت عام ٢٠٠١. بالتالي ظهر أن "الاقتصاد الحقيقي" بات مشبعاً، وأصلاً كان يعاني من أزمة كساد في العديد من القطاعات فيه، وأن هناك كتلاً مالية لا مجال لتوظيفها هنا. وكانت مشكلة التمركز العالمي في الاحتكارات الذي يمنع نشوء مشروعات صغيرة يعزز ذلك.

هذا هو المتحول الأخطر في تاريخ الرأسمالية؛ حيث إنها تعود إلى "ما قبلها"؛ أي إلى عدم تحول المال إلى رأسمال، فالمال يتحول إلى رأسمال عبر التوظيف في "الاقتصاد الحقيقي" (أو كما وصفها ماركس: ن،س،ن؛ أي نقد، سلعة، نقد أعلى، لكن؛ عبر السلعة التي هي نتاج العمل[٧])، وحين يخرج عن هذا السياق يبقى مالاً (نقداً فقط). وبالتالي على ضوء تطور الإنتاج، تراكمت الأرباح، وأصبح من غير الممكن توظيفها في اقتصاد مشبع. ولقد ارتبط ذلك بتمركز شديد للثروة. وتحكم عدد أقل بالتراكم المالي. هذا هو الوضع الذي تشكّل منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبح جزءاً من أزمة الرأسمالية، الجزء الذي توضح أخيراً أن لا حل له، لأنه يشكّل نمواً سرطانياً لم يعد ممكناً السيطرة عليه.

هذه العملية شكلت نمطاً اقتصادياً عالمياً قائماً على المضاربة ، وتراجع وضع الزراعة والصناعة، لكن؛ في الأطراف شكلت نخب مافيوية مرتبطة في هذه البنية، هذه النخب هي التي لعبت دوراً في التحويل الاقتصادي الذي نتج بعد البدء في الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، والذي أنتج التكوين الاقتصادي القائم على الريع (الخدمات، السياحة، العقارات، البنوك، الاستيراد)، وجرى تدمير الصناعة والزراعة أيضاً (في مصر الفول المصري مستورد من أميركا، كذلك القطن والقمح، وما يُزرع تُستورد البذرة من أميركا).

هذا الوضع خلق في الأطراف أزمة عميقة همّشت الكتلة الأساسية في المجتمع، أصبح هناك ٢٠٪ من المجتمع يستفيد من النمط الاقتصادي المتشكل؛ حيث نجد أن عدداً ضئيلاً من المافيات هو الذي يتحكم في الاقتصاد، ويراكم المليارات بالعلاقة مع الطغم الرأسمالية العالمية. أصبح هناك مجتمع مُهمّش في الغالب، وهذا ما فتح باتجاه نشوب ثورات في البلدان العربية، وهي الوضعية ذاتها التي ستفرض حصولها في باقي العالم أيضاً.

الهوامش

(١) هذا أمر مختلف عليه في الدراسات الماركسية؛ حيث يشار إلى أن نشوء الرأسمالية بدأ قبل "خمسة عقود"؛ أي منذ ظهور النقد والسلعة في أوروبا (وليس في العالم). وأظن أن هذا الفهم قد أدى إلى أخطاء في دراسة التاريخ، انطلاقاً من فهم خاطئ لمفهوم الماركسية لقوانين التطور.

حول ذلك، يمكن العودة إلى، سمير أمين "التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" ترجمة برهان غليون، دار الطليعة/ بيروت، ط١/ ١٩٧٤.

(٢) انظر، جان بيير ريو " الثورة الصناعية، ١٧٨٠- ١٨٨٠" ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي/ دمشق، ط١/ ١٩٧٠.

(٣) انظر، سلامة كيلة "من هيغل إلى ماركس، التصور المادي للتاريخ" دار التنوير/ بيروت، ط٢٠١٠/١.

(٤) انظر، جي فارجيت "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة محمد رفعت عواد، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة ٢٠٠٨، ص١١٩- ١٢٠.

(٥) انظر، لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص٨٢-٩٠.

(٦) انظر، سمير أمين "التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" ترجمة برهان غليون، دار الطليعة/ بيروت ط١٩٨٥/٤.

(٧) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص١١٨- ١٣٤.

(٨) لينين المصدر ذاته، ص٩٠- ١١٨.

(٩) سمير أمين "ما بعد الرأسمالية المتهالكة" سبق ذكره، والصفحة ذاتها.

(١٠) جون كينيث جالبرت "تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سبق ذكره.

(١١) حول الانهيار سنوات ١٩٨٧ و١٩٩٠، أشير إلى المراجع في الفصل

السابق.

(١٢) أشير إلى انهيار ٢٠٠٠ في هوامش الفصل السابق، لكن؛ يمكن العودة إلى كتاب، يانيس فارفاكيس "المينوتور العالمي، أميركا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي" سيصدر قريباً؛ حيث تشير إلى هذه الأزمة.

(١٣) حول الانهيار المالي سنة ٢٠٠٨، انظر، جون بيرمي فوستر/ فرد ماغدوف "الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية" سبق ذكره. وأيضاً كتاب فارفاكيس سابق الذكر.

(١٤) انظر، سلامة كيلة "العولمة الراهنة" سبق ذكره.

(١٥) انظر، محمد دويدار "الحركة العامة للاقتصاد في نصف قرن رؤية استراتيجية بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة" إصدار دار نشر سطور الجديدة، ط١/٢٠١٠.

(١٦) حول ذلك: مقالة بعنوان - الخزانة الأمريكية تكشف أكبر حاملي سنداتها - على موقع: https://arabic.rt.com

وأيضاً: مقالة بعنوان - كيف تدفع الصين أمريكا نحو الهاوية المالية؟ على الموقع:
http://www.alarabiya.net

(١٧) حول ذلك انظر، جوزيف ستيغليتز "حرب الثلاثة تريليون دولار" دار الكتاب العربي، ط١/٢٠٠٨.

(١٨) كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره.

تحليل لحالة النمط الرأسمالي

يفرض فَهم التحوّلات العالمية، ومعرفة احتمالات التغيير في تأثير الدول الكبرى، ومن ثم؛ تحديد طبيعة النظام (أو اللانظام) العالمي الممكن، فهم التكوين الاقتصادي العالمي، ووضع الاقتصادات الرأسمالية؛ حيث إن الشكل السياسي الذي يمكن أن يتبلور يرتبط تحديداً بطبيعة التكوين الاقتصادي القائم، وبمفاعيل أزماته، خصوصاً بعد ما كشفت عنه الأزمة المالية التي حدثت في ١٥سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨. فقد كشفت الأزمة هذه أكثر من الأزمات السابقة هشاشة النمط الرأسمالي، ووصوله إلى حالة لا يبدو أنه من الممكن حلّها.

لفهم هذه الوضعية لا بد من فَهم جوهر الرأسمالية؛ أي ذلك الأساس الذي قامت عليه، والمفاعيل التي يُنتجها، والتي جعلت النمط الرأسمالي يتخذ الشكل الذي تبلور خلال قرنين من الزمن، ووصل الآن إلى أزمة مستعصية. وكما أشرتُ في الفصل السابق إن جوهر النمط الرأسمالي هو وسيلة الإنتاج الأحدث، التي جرى اكتشافها نهاية القرن الثامن عشر، وهي الصناعة. فقد أدى هذا الاكتشاف إلى إعادة بناء الاقتصاد على أساس جديد، تكون الصناعة هي محوره المركزي، بالضبط لأنها وسيلة إنتاج فائقة الأهمية، وتُنتج سلعاً متنوعة، تحتاجها البشرية، وتوفّر فائضاً؛ حيث إنها لا تعتمد على الطبيعة، كما كان في العصر الزراعي، بل على المجهود البشري، على العامل. هذا الجوهر هو الذي أسس النمط الرأسمالي كما تبلور نهاية القرن التاسع عشر، كنمط يقسم العالم إلى مراكز وأطراف، أمم صناعية، وأمم زراعية مخلفة، وبالتالي يُنشئ استقطاباً بات يحكم الصراع العالمي كله، بعد أن استطاعت الرأسمالية، من خلاله، أن "تجمِّد" الصراع الطبقي في الإطار القومي. فمن سمات الصناعة نشوء فيض الإنتاج، أي الضرورة الحتمية لإنتاج مستوى مرتفع من السلع، لأن ذلك هو الذي يسمح بتحقيق الأرباح. وكانت هذه السمة في النمط الرأسمالي تجعل التوسّع الصناعي خاضعاً لمقدرة السوق، الأمر الذي كان ينتج، من جهة، مركزة في الصناعات واحتكاراً لها، ومن جهة أخرى منع نشوئها في "باقي العالم"، أي

ذاك العالم الذي لم يستطع الانتقال إلى الرأسمالية قبيل تشكل النمط الرأسمالي ليس كنمط "قومي" بل كنمط عالمي. وهذا هو جوهر الاستقطاب الذي أشرتُ إليه؛ حيث تتشكل احتكارات تهيمن على العالم، ومن ثم، تمنع انتقال المجتمعات المخلّفة إلى العصر الصناعي. وخلال ذلك شهد العالم صراعات دموية بين الدول الرأسمالية، وتنافسات حادة بين الشركات، كلها أفضت إلى الشكل الذي تبلور منذ منتصف القرن العشرين، بعد أن كانت الاشتراكية قد غزت نصف الكرة الأرضية تقريباً. وبالتالي تشكل مركز احتكاري، يدير تنافسه بروية، لكنه يتوافق على السيطرة على العالم.

إذن؛ المسألة الأولى هنا هي أن نشوء الصناعة كان يعني وجود فائض سلعي يحتاج إلى الأسواق، وكان ذلك يفترض السيطرة على العالم، وهذا ما جرى منذ نشوء الرأسمالية عبر الاستعمار بالسيطرة على كل المناطق التي لم تتطور، ولم تتصنع، وبالتالي منعها من أن تتصنع وتتطور. وعبر ذلك كانت الرأسمالية تمرّ بأزمات، تسمى أزمة الكساد؛ حيث تعجز الأسواق عن استيعاب الفائض المنتج، الأمر الذي يقود إلى الكساد، وبالتالي إلى الأزمة. كان بعضها دورياً كل سبع إلى عشر سنوات[1]، لكن بعضها كان هائلاً، وكان يفضي إلى انهيارات كبيرة[2]. ولقد ارتبطت هذه الأزمات بالحروب الإمبريالية، وكذلك بالثورات. فالأزمة تؤدي إلى البطالة وزيادة الإفقار، وتزيد التنافس بين الرأسماليين.

إن طبيعة الصناعة التي تفضي إلى نشوء فيض الإنتاج، كانت تفتح على حلول من خلال الثورات (كما في ثورة أكتوبر، ومن ثم؛ التوسع الاشتراكي)، أو الحروب (كما في حروب القرن التاسع عشر، ثم الحربين العالميتين الأولى والثانية). وعبر ذلك كانت الرأسمالية تتجاوز أزماتها، وإن أدى ذلك إلى فقدان مناطق واسعة، باتت خارج "السوق الرأسمالي". لقد صنع فيض الإنتاج هذا الشكل من العالم الذي أشرتُ إليه؛ حيث المراكز الصناعية وتمركز الثروة والحداثة، من جهة، وحيث العالم المخلّف من جهة أخرى. وأيضاً حيث التنافس على الأسواق لتصدير السلع والرأسمال.

لكن؛ أيضاً كان هذا النمط يُنتج شيئاً آخر، وهو ما يهمنا الآن، هو فيض الأرباح . بمعنى أن فيض الإنتاج يُنتج بالضرورة فيض أرباح . وهذه الأرباح كانت تُوظَّف عادة في القطاعات الاقتصادية ذاتها؛ أي في توسيع الاستثمار الصناعي، وفي توسيع الاستثمار الزراعي، وتوسيع التجارة والخدمات (وأيضاً كانت تُصدَّر للمستعمرات لممارسة عملية النهب).

وبالتالي كانت تجد الأرباح المهولة مجالات استثمار "طبيعية" تتوظّف فيها، هي تلك القطاعات التي يتكوّن منها الاقتصاد الرأسمالي؛ أي الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. ولكن هذه العملية كانت تقود إلى الحصول على أرباح اكثر، ومداخيل أعلى. مما كان يخلق تراكماً متصاعداً من الأرباح. وبالتالي فكما تتراكم السلع باتت النقود تتراكم.

لكن هذا التراكم في الأرباح يصطدم بحدود العالم ذاته، بمعنى طبيعة القدرة الشرائية لكل العالم (الذي تستطيع الرأسمالية الوصول إليه)؛ حيث تفيض السلع عن القدرة الشرائية من جهة، ويصبح مستحيلاً بالتالي التوظيف في كل قطاعات الاقتصاد "الحقيقي" من جهة أخرى. فقد أصبح هناك قدر من التشبع في التوظيف في القطاع الصناعي والتجاري والزراعي والخدمي، وبالتالي لم يعد لدى الرأسمالية قدرة على التوظيف من جديد في هذه القطاعات، وأصلاً هي تشهد أزمات فيض الإنتاج، وبالتالي تشهد التصارع بين الشركات على الأسواق، وهو الأمر الذي قاد إلى انهيار شركات وكسب شركات أخرى، وبالتالي تمركز الشركات الذي أصبح يشكل تمركزاً احتكارياً[٢].

وبالتالي تشكلت كتلة كبيرة من المال تراكمت في البنوك والمؤسسات المالية؛ حيث لا تجد المجال الذي يسمح لها أن تُوظّف في قطاعات تدرّ الأرباح في إطار الاقتصاد الحقيقي. هذا الأمر يعني مسألة بسيطة، هي أن هذه الأرباح التي تحولت إلى مال موضوع في البنوك باتت لا قيمة لها؛ حيث إنها تهلك عبر عملية التضخم الجارية. وبالتالي باتت تموت ...بمعنى أن التضخم الطبيعي الذي يواجه أي اقتصاد مجتمعي كان يأكل من قيمة هذا المال. يعني ذلك أنها باتت تتلاشى في البنوك . هذا الأمر كان يخلق مشكلة لدى الرأسمالية؛ حيث إن كتلاً مالية كبيرة باتت توضع في البنوك لا مكان لها في الاستثمار، وهو الأمر الذي يعني أن البنوك ستخسر، وبالتالي ستنهار. فالمال الموجود سيفقد قيمته، وبالتالي سيتلاشى.

هذه المسألة فرضت أن يجري البحث عن مجالات توظيف خارج السياق الاقتصادي الطبيعي القائم؛ أي خارج ما يسمى الاقتصاد الحقيقي. طبعاً هذا التوظيف كان يخدم في بعض المجالات، لكنه في مجالات أخرى كان يؤدي إلى كوارث.

المستوى الاول الذي جرى التوظيف فيه هو الزراعة عبر التعديل الجيني، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في الدول

الرأسمالية. هذه البلدان كان إنتاجها الصناعي كبيراً، وإنتاجها الزراعي محدوداً، وهذا ما كان يجعلها تعتمد على سلع أساسية تستوردها من الأطراف. البلدان التي أبقتها زراعية، لكنها طورت في زراعتها عبر التعديل الجيني، وأصبحت تنتج فائضاً أيضاً بات يحتاج إلى الأسواق. هذا الأمر أضرّ بالأطراف لأنه أصبح مطلوباً أن تصبح سوقاً للسلع الزراعية كذلك. ومن ثم؛ ألا تعود زراعية كذلك لكي تستوعب السلع القادمة من المركز. ..وبهذا ليس أمامنا أي مجال للتطور الصناعي لكي نستورد السلع الصناعية، والآن يجب علينا أن ندمر زراعتنا لكي نستوعب السلع الزراعية القادمة من المركز.

هذا المستوى حل جزئياً وبشكل محدود من أزمة الفيض المالي في مرحلة أولى من تراكمه (سنوات السبعينيات والثمانينيات)، ولكنه أنتج أرباحاً إضافية زادت من المشكلة في مستوى آخر؛ حيث ضخمت من التراكم المالي.

المدخل الثاني الذي ظهر في أواسط سبعينيات القرن الماضي هو المديونية لبلدان العالم الثالث؛ حيث أخذت الطغم المالية تنشط مع بدء انهيار أو توقف موجة التحرر في العالم من أجل فرض اللبرلة على الدول التي تطورت الصناعة والزراعة فيها عبر دور الدولة الاقتصادي، وبالتالي أصبح الضغط يتجه نحو إقناع النخب الحاكمة بتحويل النمط الاقتصادي القائم على دور أساسي للدولة في تحقيق التطور الاقتصادي، إلى تحقيق انفتاح اقتصادي تحت حجة العجز في ميزانية الدولة التي لا حل لها سوى بيع القطاع العام وتحرير الاقتصاد، وتشجيع "الاستثمار الأجنبي". فقد كان يظهر أن تحمل الدولة لعبء التطور الاقتصادي، والضمان الاجتماعي، وضمان التشغيل الكامل، وتطوير البنى التحتية، يقود إلى عجز كبير في ميزانية الدولة، أو كان يُظهر كذلك من قبل فئة محلية نهبت من موارد الدولة، وباتت معنية بالترابط مع الطغم المالية العالمية بتحقيق الانفتاح والتخلص من ملكية الدولة لكي ترثها هي. بهذا بات مشروع الطغم الإمبريالية هو إغراق هذه البلدان بالمديونية، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى درجات الانفتاح الاقتصادي الذي يسمح لهذه الطغم النهب المباشر كذلك. وهو الأمر الذي قاد إلى مراكمة الديون على هذه البلدان، وتراكمت أكثر رغم بيع القطاع العام، الذي كان يُقدر بأضعاف القروض التي تحملت عليها الدول. وهو ما يظهر عملية النهب التي مورست باسم "تصحيح عجز الميزانية". فقد نهب القطاع العام، وفي الوقت ذاته تراكمت المديونية،

وتراكمت الفوائد المفروضة على الديون، وباتت تشكل عبئاً أسوأ كثيراً من "عجز الميزانية"، لأن فوائد الديون باتت تنهب الميزانية ذاتها.

هذا هو الشكل الثاني لتوظيف المال المتراكم، بمعنى التوظيف في إقراض البلدان الأخرى، خصوصاً بلدان "التحرر الوطني" (أو بلدان الأطراف). وارتبط ذلك بدفع هذه البلدان إلى التخلّص من "القطاع العام"، وخصخصة الاقتصاد، هذا ما حدث منذ السبعينيات؛ حيث أصبح الانفتاح سياسة عامة. وكان هدف الخصخصة والانفتاح الاقتصادي والاقتراض هو "حل أزمة الدولة" كما كانت تُسمّى؛ حيث إن الميزانية تعاني من عجز كبير، وبالتالي سيكون الحل هو الخصخصة والاستدانة. هذا الأمر بدأ يدفع باتجاه توظيف هذه الكتل المالية في المديونية، وكل من درس هذه التجربة يتفاجأ أن الرقم المستدان يتصاعد رغم أن الدولة تسدد كل سنة الأقساط والفائدة على الدين؛ أي أن دفع الأقساط والفائدة لا يُخفّض من قيمة الدَّين، بالعكس حيث نجد أن الدَّين يتضخم. بالتالي يصبح هنالك تراكم متتالي بقيمة الدَّين، وبقيمة الأرباح المتحقّقة منه في الوقت ذاته، في شكل تضخمي. الدولار يربح دولار، لكنه يصبح دولاراً ونصف[1]. هذه الصيرورة بدأت منذ نهاية السبعينيات تقريباً، وطالت معظم بلدان الأطراف، التي انخرطت في سياسة الاستدانة، وعملت على تفكيك القطاع العام، وبالتالي خسرت أموال القطاع العام، وأصبح عليها تراكم ديون هائل. مثلاً مصر، في الثمانينيات كانت قيمة القطاع العام هي ٣٦٠ مليار دولار، بعد سياسة الانفتاح خسرت كل القطاع العام، وأصبحت مديونيتها بأرقام فلكية. وهكذا، فهذا المال يُوظّف في هذه القطاعات التي تدر الأرباح، وتُكثّف الاقتصاد بما يخدم الاحتكارات في الوقت ذاته. وحتى في البلدان الرأسمالية، كما شهدنا في السوق العقاري في أميركا الذي انهار وأوجد الأزمة؛ حيث كان التساهل في تقديم القروض كبيراً، إلى حد أن نسبة كبيرة من الناس أصبحت تقترض من البنوك، ولأن الوضع الاقتصادي مختل أصبحوا لا يستطيعون التسديد. هذا الأمر أوصل إلى أن تتحمل البنوك العبء الأساسي من الأزمة، ما دفع الدولة إلى أن تقدّم المساعدات الطائلة لكي تحمي البنوك الكبيرة من الانهيار، لكن هذا الأمر لم يحدث في العلاقة مع الأطراف التي لا تزال ملتزمة بتسديد ديونها، أو أنه مفروض عليها تسديد هذه الديون. لكن ما يبدو إشكالياً في هذا المجال هو أن الدول باتت تتحمل أعباء البنوك، ولهذا تراكمت الديون التي تجاوزت في عديد من البلدان الرأسمالية الدخل القومي، وهو الأمر الذي يفتح على إمكانية إفلاس الدول ذاتها.

بالتالي فإن المديونية أيضاً كانت تُنتج أرباحاً جديدة. لأن الدولار، وفق دراسات تناولت الأمر، كان يربح دولاراً ونصف، ويبقى ديناً، بمعنى أن المديونية تتصاعد رغم الأرباح الهائلة التي تجنيها الطغم منها. ومن درس أرقام المديونية في الوطن العربي يجد أن الديون لا تتراجع رغم تسديد الفوائد، بالتالي بات هناك ديون تتراكم وفوائد تتصاعد، وهذا زاد من التراكم المالي الموجود في المراكز الإمبريالية، والذي بات يشكّل مشكلة اقتصادية. إذن، أيضاً كان حل المشكلة يؤدي إلى تزايد المشكلة، وليس تجاوزها.

المدخل الثالث هو اختراع المشتقّات المالية، التي تفتح على البيع والشراء في أوراق، مثل عقود القروض، أو غيرها، بحيث تتحول إلى سلعة يجري تبادلها في السوق. ولقد فتح ذلك الباب لتداول مالي محض بعيداً عن كل دائرة الاقتصاد الحقيقي، وبما يحقّق توظيفاً في "قطاع جديد" هو قطاع مالي محض؛ أي لا يتصل بالعملية الإنتاجية أصلاً، رغم أنه يمكن أن يتناول بعض فروعها مثل بيع عقود قروض لشركة صناعية أو عقارات لشركة أخرى وهكذا. فمثلاً حين حصلت أزمة الرهن العقاري في أميركا تبين أن عقود القروض التي عقدها مواطنون مع البنوك قد بيعت لرأسماليين في بلدان أخرى. وهذا يدلّ على إنشاء "سوق موازية" للعملية الاقتصادية الجارية، ولقد أنشأت لكي تستوعب الفائض المالي، لكنها كانت في الوقت ذاته تدرّ الأرباح، فتزيد من التراكم المالي كذلك[٥].

المدخل الرابع يتعلّق بتعميم البورصة، وجعلها عالمية مع شغل الطغم المالية على فرض العولمة التي عنت تشكيل سوق عالمي مفتوح يخضع لمصالحها. وبهذا فقد تعممت المضاربة في أسواق الأسهم عالمياً، وأصبحت المضاربة على أسهم الشركات تتعمم على صعيد عالمي. وأيضاً كان ذلك يزيد في الأرباح وفي التراكم المالي وفي تمركزه أكثر.

المدخل الخامس من أشكال النشاط الاقتصادي الذي بدأ يظهر هو المضاربة على كل شيء تقريباً، على الغذاء، العملة، النفط، وأيضاً عولمة أسواق المال (البورصات) والتي دائماً ما تؤدي إلى نهب رؤوس الأموال الصغيرة التي تدخل إلى هذه الأسواق. لقد جرت المضاربة على العملة، وهو ما أدى إلى أزمة جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧، وأدت إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير، توسع ليصل إلى البرازيل وروسيا[٦]. وكذلك المضاربة على النفط والقمح والذرة سنوات ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨؛ أي قبيل الأزمة المالية. ولا شك في أن حركة "رأس المال قصير الأجل" باتت هي المسيطرة في مجمل

الاقتصاد العالمي، وهي الحركة التي تقوم أصلاً على المضاربة، والتي تتمثل بما يمكن أن يُطلق عليه: التوظيف العابر.

وبهذا فقد تحولت الكتلة المالية المتراكمة في البنوك إلى النشاط في كل هذه القطاعات التي هي "خارج الاقتصاد الحقيقي"، بمعنى أنها وجدت منافذ لها في المستوى المالي المعروف تاريخياً أو المخترع حديثاً (المشتقات المالية). لكن هذه العملية كانت تزيد من تراكم الأرباح، خصوصاً أن نسبة الربحية في كل هذه النشاطات هي أعلى كثيراً منها في كل قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة، الزراعة، التجارة وحتى الخدمات) كما أشرتُ سابقاً. وهذا ما كان يدفع الرأسمال الموظف في قطاعات الاقتصاد الحقيقي إلى النزوح إلى هذه القطاعات. وبالتالي كانت الحالة تُنتج أثراً مباشراً على الاقتصاد الحقيقي من جهة، لكنها تزيد بسرعة أعلى في تحقيق التراكم المالي.

ولا شك في أن هذه الأشكال من النشاط الاقتصادي باتت تحقق نسبة ربح أعلى كثيراً مما يتحقق في الاقتصاد الحقيقي، وهو الأمر الذي فرض نزوح الرأسمال إلى هذا التوظيف المالي، وهذا ما يعني أن الاقتصاد الحقيقي بمجمله بات مهدداً بالانهيار.

وبالتالي كل هذه الآليات من النشاط أدت لأن تصبح الكتلة المالية التي تنشط في القطاعات المضاربة هي الكتلة الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي؛ أي أن تصبح هي المهيمنة في تشكيل الرأسمالية. وهذا يظهر من خلال حركة الاقتصاد اليومية التي تُظهر أن حركة "المال المضارب" تستحوذ على النسبة الأعلى في النشاط الاقتصادي (جاك شيراك حين كان رئيساً أشار إلى أنه في اليوم الواحد تبلغ حركة رأس المال تريليون ونصف دولار، تسعين بالمئة منها للمضاربة)، تسعين بالمئة من حركة رأس المال تذهب للمضاربة، وهذا يظهر في الدراسات الاقتصادية بوضوح. هذا يعني أن هناك تضخماً متتالياً في الاقتصاد الرأسمالي، تضخماً في القيم في قطاعات محددة تتحول إلى فقاعات، فقاعات تتضخم وتنفجر وتؤدي إلى هزة في مجمل الاقتصاد الرأسمالي، لا تقف عند الكتل المالية فقط، بل تصل إلى الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والتجارة والخدمات) كما لاحظنا في أزمة سنة ٢٠٠٨. هذا الأمر أصبح يعني أن الاقتصاد الرأسمالي قد دخل أزمة لا حل لها، لأن وجود هذا الشكل من الاقتصاد المهيمن يعني أن الفقاعات ستبقى متتالية. الآن، مسؤولة البنك الاحتياطي تقول إن هناك فقاعة قادمة[٧]. بيل غيتس قال ذلك[٨]، وأشار إليه بنك التسويات الدولي

كذلك[٩]. لقد أصبح الأمر "خارج السيطرة"، أصبحت المسألة غير قادر أحد على التحكم فيها، لأن التحكم فيها يعني أننا بحاجة إلى شطب كتل هائلة من الرأسمال، وكبها بالزبالة، لأنها أصبحت تمثل عبئاً على الاقتصاد. وهذا أمر مستحيل في التكوين الاقتصادي وتداخله، لا أحد يستطيع أن يقول أنا سأخسر ١٠ تريليون دولار. ربما كان لتصحيح الاقتصاد العالمي لا بد من شطب صفر من الأرقام المتداولة سواء للكتلة المالية الموجودة فعلاً (والتي قدرها د. سمير أمين بألفي تريليون دولار) أو بالكتلة النقدية للدولار (التي قُدرت بستمائة إلى سبعمائة تريليون دولار)؛ حيث إن مجمل الناتج العالمي هو بحدود ٥٠ تريليون دولار. وحركة النقد لا يجب أن تتجاوز ثلاث أو أربع أضعاف هذا الرقم لكي يكون الاقتصاد في وضع سليم.

لهذا أصبح واضحاً أن هذه الآليات التي بدأت مع سبعينيات القرن الماضي قد أدت إلى أن يتشكل النمط الرأسمالي في بنية مختلفة عن ما كان فيه طيلة عقدين من الزمن هما عمر الرأسمالية؛ حيث نجد أن ٩٠٪ من حركة المال اليومية تذهب في مجال المضاربات، بينما هناك ١٠٪ تذهب إلى الاقتصاد الحقيقي. وفي هذه العملية يجب أن نلحظ بأن الأرباح تتصاعد في المضاربات بينما تبقى محدّدة في الاقتصاد الحقيقي. ليتوضح بأن "رأسمالية مضاربات" هي التي باتت تسيطر على مجمل النمط الرأسمالية، هذه التي تسفى الطغم المالية. والتي باتت تتدخل في المسار العالمي بما يخدم توسع كل العمليات التي أشرنا إليها للتو، خصوصاً البورصة والمضاربة والمتشقات المالية، والمديونية التي باتت تمارس مع المواطنين كما توضح من خلال أزمة الرهن العقاري في أميركا.

الآن حين يصبح الوضع يتسم بأن المضاربات هي الأساس في النشاط الاقتصادي تكون الرأسمالية قد دخلت في نفق مظلم. لقد تعفنت، وبات ينهشها مرض سرطاني. لأن المضاربات كما في أزمة ٢٠٠٨ تؤدي إلى نشوء فقاعات مالية سرعان ما تنفجر، فتحدث انهياراً مالياً كبيراً ينعكس على الاقتصاد الحقيقي، يعني الصناعة والزراعة، كما ينعكس على كل العالم؛ حيث سيتصاعد انفجار الفقاعات المالية مع كل توسع في النشاط المالي، ويقود ذلك إلى تدمير مستمر في بنية الاقتصاد الحقيقي.

هذا الوضع بات يدخل الرأسمالية في أزمة كبيرة ... النمط الرأسمالي بات يُحكم من قِبل طغم مالية نشاطها الأساسي هو في المضاربات. وينعكس ذلك في الأطراف بتشكيل نخب طابعها مافياوي، أكثر من أنها

تعمل في أحد فروع الاقتصاد الحقيقي (التجارة كما كانت بالأساس). لهذا وجدنا بعد الثورات العربية حين أردنا أن ندقّق في طبيعة النظم الحاكمة أنها نخب مافياوية، حتى إنه بات يُطلق عليها "رأسمالية المحاسيب"، وإن الفئات المحيطة بمركز السلطة تنهب المجتمع والدولة وتراكم رأس المال، وتنهب أرض الدولة وشركات الدولة، ونهب كل نشاط اقتصادي، وتحوّل الأراضي الزراعية إلى فذن من أجل المضاربات في مجال العقارات.

الأمر يعني أننا انتقلنا من الشكل الرأسمالي التقليدي الذي كان يقوم على الإنتاج الصناعي أساساً إلى شكل تهيمن عليه الطغم المالية برغم وجود التجارة والصناعة، فقد أصبح النشاط المالي هو الأساس في مجمل النشاط الاقتصادي.

أميركا كمركز للطغم المالية

في الجزء السابق تحدثت عن الوضع الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام، الآن سأتحدث عن الاقتصاد الأمريكي وعلاقته بكل ذلك. فقبل السبعينيات كانت أميركا هي القوة الأساسية في الإنتاج الاقتصادي والعسكري؛ حيث إنها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هي مركز العالم الرأسمالي، وفرضت تشابك الاقتصاديات الرأسمالية تحت هيمنتها، وأصبحت شركاتها هي التي تحتلّ المراكز الأولى بعد أن أصبحت عالمية الطابع، وباتت تستحوذ على التمركز المالي. لقد أصبح التراكم المالي يتمركز فيها بحيث أصبحت هي مركز "المال" (وول ستريت)؛ أي المال المتراكم الذي بات يسعى إلى منافذ لكي ينشط بعد أن بات مستحيلاً توظيفه في الاقتصاد الحقيقي. ولهذا وجدنا أن الأزمة الكبيرة قد بدأت فيها، وكان من أثر النشاط المالي الذي فرض توسيع المديونية الداخلية للأفراد، وقاد إلى "أزمة الرهن العقاري"، التي كانت السبب المباشر لحدوث الانهيار المالي الكبير، واهتزاز النمط الرأسمالي ككل.

فقد بدأ الاقتصاد الأميركي يعاني في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بعد أن نهضت البلدان التي تدمرت في الحرب العالمية الثانية؛ أي أوروبا واليابان؛ حيث أصبحت تنافس في الأسواق العالمية، وفي السوق الأميركي ذاته. لكن؛ أيضاً نتيجة التراكم المالي الذي بات لا يجد مجالاً للتوظيف كما في مرحلة ما بعد الحرب الثانية، خصوصاً بعد تقلّص السوق العالمي الذي يمكن أن ينشط به بعد امتداد الاشتراكية إلى نصف العالم تقريباً. لهذا نشأت الأزمة بداية سبعينيات القرن العشرين، التي أدّت إلى فك الارتباط بين الدولار والذهب

(حيث كانت العملة تُعادَل بالذهب)، وهو الأمر الذي سمح لأميركا بزيادة طباعة العملة دون أن يكون لديها المقابل الذهبي. وحيث نشطت من أجل فرض المديونية على "بلدان التحرز"، واختراع المشتقات المالية، وتعميم المضاربة. لقد كانت أميركا مركز التمركز المالي؛ أي أن الكتلة المالية التي باتت "خارج الضرورة" كانت تتمركز في البنوك الأميركية. وبالتالي عملت على تعويم الدولار اعتماداً على سيطرتها العالمية، وبالتالي مقدرتها على نهب العالم. لهذا فرضت ربط بيع النفط بالدولار، وتحكّمت بالأسواق العالمية، بما يجعل قيمة الدولار تعتمد على ذلك كله. بمعنى أن قوة الدولار باتت مرتهنة لقدرة أميركا على السيطرة العالمية، والتحكّم بالاقتصاد الرأسمالي.

هذه الوضعية كلها فرضت أن يتوسع النشاط المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي أن يختلّ الميزان التجاري لمصلحة الاستيراد، وهذا ما كان يخلق عملية استنزاف للتراكم المالي؛ حيث أصبح الاستيراد يستنزف التراكم المحلي. الذي كان يعوّض عبر طباعة الدولار، الأمر الذي أوجد تراكماً هائلاً من الدولارات المطبوعة بدون مقابل إنتاجي كافٍ. ونتيجة تخفيض الضرائب على الرأسمال، وبالتالي تراجع مداخيل الدولة من جهة، والمصروفات العالية التي يفرضها الدور العالمي للدولة الأميركية كقوة إمبريالية مهيمنة من جهة أخرى، نشأت أزمة العجز في الميزانية، بحيث باتت الدولة مضطرة إلى الاستدانة. وهذا ما أوجد الأزمة الثالثة، التي تتعلّق بأزمة المديونية التي تقع على الدولة سواء لأفراد أو شركات محلية، أو لبنوك عالمية. هذه المديونية التي كانت تتصاعد بحيث أصبحت أكثر من الدخل القومي الأمريكي.

الأزمة الأولى بعد الحرب الثانية كانت نهاية ستينيات القرن العشرين، بعد أن نهضت أوروبا واليابان في سوق كان قد تضيق بفعل انتشار الاشتراكية في أكثر من نصف العالم. لكن سنوات إعادة بناء أوروبا واليابان بتمويل أميركي أفضت إلى تحقيق تراكم مالي كبير أصبح يبحث عن مجالات توظيف في وضع كان الاقتصادي الحقيقي قد أصبح مشبعاً (ومشبعاً أيضاً نتيجة تقلّص السوق العالمي). وكان يظهر أن العجز في الميزان التجاري في تصاعد. بالتالي كان على أميركا أن تبحث عن منافذ جديدة للتوظيف، وأن توجد منافذ لتعويض العجز. هذا ما دفعها بداية السبعينيات إلى تحرير الدولار من ارتباطه بالذهب حسب اتفاق بروتن وودز الذي أقرّ الذهب كمعادل. معتمدة في ذلك على سيطرتها العالمية،

وبالتالي أصبح الدولار قائماً على وضعية أميركا العالمية، وسيطرتها خصوصاً على حركة النفط، وتسعيره بالدولار حصراً. وباتت تعمل على "جذب" الرساميل، خصوصاً الأموال النفطية، من أجل تعويض العجز في الميزان التجاري، وهو الأمر الذي كان يزيد في تراكم المال لديها. وهو ما حوّلها إلى مركز مالي لمجمل الاقتصاد الرأسمالي. لهذا كان مهماً لديها البحث عن أشكال جديدة لـ "الاستثمار"، وجدتها في التعديل الجيني والمشتقات المالية، وأيضاً المديونية، وكذلك في التكنولوجية الحديثة.

إن كل المسارات التي طرحت لتنشيط المال المتراكم نتيجة أنها أصبحت المركز المالي الذي يستحوذ على الكتلة المالية الكبرى، المشار إليها آنفاً، كانت من فعل الولايات المتحدة، من التعديل الجيني والمديونية والضغط على الدول المخلّفة لتحرير الاقتصاد، إلى تسهيل الاستدانة محلياً. وإذا كانت قد عملت على تحرير عملتها، فقد أخذت كذلك تعالج إشكالياتها عبر طباعة عملة دون مقابل ذهبي معتمدة كما أشرنا على هيمنتها على العالم، بالتالي عبر نهب العالم. ولقد أصبح الدولار هو العملة التي يُقاس عليها الذهب، وأصبحت تطبع عملة بلا رصيد. وكلما كان يزداد العجز في الميزان التجاري كانت تقوم بطباعة المزيد من العملة. وكانت أيضاً تقوم بتعويض العجز عبر نهب الأموال النفطية بعد الفورة النفطية التي حدثت سنة ١٩٧٤(يمكن مراجعة الملحق)، كما قامت بربط بيع النفط بالدولار.

وكانت تفرض على دول الخليج كيف توزع المداخيل النفطية؛ حيث فرضت إبقاء جزء أساسي منها في أميركا. مثلاً ما بين سنة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ حسب بعض الدراسات كانت مداخيل النفط تبلغ حوالي تريليون ونصف دولار، كان تريليون منها يذهب إلى أميركا، سواء كشراء عقارات أو شركات أو وضع في البنوك. وكان الباقي تُوزّع على دول العالم الأخرى؛ حيث تذهب ثلاث مائة مليار دولار إلى أوروبا، ومائة مليار إلى شرق آسيا، فقط حوالي ١٠٠ مليار دولار وصلت إلى دول الخليج خلال السنوات الأربع هذه.

هذا الوضع الذي اتّسم بتراكم مالي هائل انعكس داخلياً عبر ميل البنوك إلى السعي لتعميم الإقراض في أميركا ذاتها، عبر تشجيع المواطنين على الاقتراض بشروط "ميسّرة"، من أجل "تحريك" هذا المال حتى لا يفقد قيمته. هذه القروض هي التي أدت لاحقاً إلى حدوث أزمة الرهن العقاري بعد أن عجز المدينون عن سداد فوائدها نتيجة وضع أميركا الاقتصادي عموماً، مما عرّض هؤلاء إلى مصادرة البيوت التي اشتروها عبر هذه

القروض. لكن؛ تبين أن قيمة القروض هي أضخم كثيراً من القيمة الحقيقية للعقارات المستعادة، الأمر الذي عرّض للبنوك إلى الإفلاس وحدوث الانهيار في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ كما أشرتُ سابقاً.

نمط رأسمالي مأزوم

هذه الوضعية للاقتصاد الأميركي، واستحواذه على مركز الاقتصاد المالي، جعله هو مركز الأزمة في النمط الرأسمالي، رغم أن الأزمة طالت بلداناً عديدة، وهي نتيجة تشابك الرأسمال ستطال كلية النمط. وهذا ما ظهر عبر الأزمات التي عاشها النمط منذ سبعينيات القرن العشرين، والتي بدأت من الأطراف حيث كان مركز النمط يحلّ أزماته عبرها، لتنتقل إلى المركز ذاته، وتستوطن فيه.

ففي السنوات الماضية شهدنا أكثر من انهيار اقتصادي ومالي في العالم، ففي سنوات السبعينيات حدثت أزمة في البرازيل، وفي بداية الثمانينيات حدثت في الأرجنتين، وفي أواسط التسعينيات في المكسيك، وسنة ١٩٩٧ حدث انهيار في جنوب شرق آسيا بسبب المضاربات المالية، انعكس على البرازيل وروسيا. وسنلمس هنا أن هذه الدول كان يُطلق على اقتصادها أنه "معجزة"، بالتالي انهارت "المعجزة البرازيلية"، ثم الأرجنتينية، ومن ثم؛ "المعجزة المكسيكية"، وصولاً إلى "المعجزة الآسيوية". وما كان يجعل تأثير انهيار "المعجزة الآسيوية" يمتد هو بداية الترابط المالي العالمي، بعد أن جرى تشبيك البورصات العالمية، على ضوء السياسة التي فرضتها العولمة. وشهدنا في تسعينيات القرن العشرين، أيضاً، انهيار مالي هائل في اليابان لم تستطع إلى الآن تجاوز آثاره. ويبدو أن الصين دخلت هذا المسار بعد الانهيار المالي الذي حدث في أسواق الأسهم الصينية.

في أميركا حدث انهيار في سنة ١٩٨٧ سُمي "الأحد الأسود"، ثم سنة ١٩٩٠، وسنة ٢٠٠١ بانهيار سوق التقنيات الحديثة، وسنة ٢٠٠٤. ثم سنة ٢٠٠٨ حدث الانهيار المالي الكبير الذي بدأ بأزمة الرهن العقاري. والذي بات يمركز أزمة النمط الرأسمالي ككل. وبات يُحدث ارتدادات في كل النمط. لهذا وجدنا أن أوروبا قد غرقت دولها في أزمة المديونية، بعد أن أقرضت البنوك الفرنسية الألمانية بلداناً مثل إيرلندا واليونان وإسبانيا، وباتت هذه البلدان عاجزة عن السداد، ومن ثم؛ باتت البنوك مهدّدة بالإفلاس. في أميركا الحكومة ساعدت البنوك والمصارف "التي هي أكبر من أن يُسمح بأن تنهار"، فتحملت الدولة عبء الديون التي فاقت الدخل القومي، وباتت

تهدد بإفلاس الدولة. وفي أوروبا أقرضت ألمانيا وفرنسا بالتشارك مع صندوق النقد الدولي الدول لكي تستطيع سداد فوائد ديونها، فلا تنهار البنوك. وأصلاً كانت المديونية تفوق الدخل القومي، وكانت فوائدها تشكل عبئاً على الميزانية. ومن ثم؛ تصاعدت المديونية، وتصاعد عبء فوائدها. وأشرتُ إلى ذلك في نهاية الفصل الأول.

بالتالي، على ضوء ذلك كله، وعلى ضوء أزمة سنة ٢٠٠٨ التي هي الحاسمة نتيجة حدوثها في المركز، لا بد أن نسأل هل أن الرأسمالية قادرة على حل هذه المشكلات؟ هل هي قادرة على تجاوز أزمتها هذه المرّة؟

بات واضحاً حتى للإدارة الاميركية أن إمكانية الحل مستحيلة.

لا بد من أن نشير إلى أن الطغم المالية التي يتمحور نشاطها في المضاربات والمشتقّات المالية والمديونية هي التي هيمنت في النمط الرأسمالي، ربما منذ تسعينيات القرن العشرين، وبالتالي باتت هي المتحكم في مجمل سياسات النمط. وهذا القطاع هو وراء تعميم ما سُمّي بالعولمة؛ حيث أراد سوقاً مفتوحة تماماً (أي كسوق قومي) ليس للسلع فقط، التي كانت تحتاج إلى الأسواق لتجاوز حالة الكساد التي يعيشها القطاع المنتج، بل أساساً وخصوصاً للمال الذي ينشط في المضاربة والنهب. القطاع الذي أخذ يعمل على صياغة العالم وفق ما يخدم مضارباته، ويعزّز نهب الأطراف وكل العالم. لقد أراد أن يكون العالم سوقاً واحدة على الصعيد الاقتصادي، وأن يتقلّص دور الدولة إلى أقصى مدى، ويتحول إلى مركز شرطة لخدمة الطغم المالية التي تُوظّف في المضاربة. هذا ما يريده الرأسمال المتحول إلى مال بعد أن بات ينشط في المضاربات والديون والمشتقّات المالية، أن ينشط في العالم، ويتحرك بكل خزئة دون عوائق. وبالتالي كان يجب أن تتحول الطبقات المسيطرة في الأطراف إلى تابع، أو تصبح النظم أدوات في يده. وهو ما أفضى إلى نشوء نظم مافياوية في الأطراف خصوصاً، وإلى توسع الطابع المافياوي في مجمل النمط الرأسمالي.

لقد أصبحت الكتلة الأساسية من الرأسمال في العالم تنشط في المضاربات، وباتت أضخم كثيراً من الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت تستحوذ على ٩٠٪ من حركة الرأسمال اليومية. في سنة ٢٠١٠ كان الدخل العالمي يساوي ٤٤ تريليون دولار، في حين كانت الكتلة المالية تساوي ٢٠٠٠ تريليون دولار؛ أي ما يقارب الخمسين ضعفاً للدخل العالمي. وكانت

الدولارات المطبوعة تساوي ٦٠٠ – ٧٠٠ تريليون؛ أي ما يساوي خمسة عشر ضعفاً لمجمل الدخل العالمي. وهذا يوضح نسبة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد العالمي، وهي نابعة أصلاً من، ليس فقط تراكم الأرباح، بل أساساً من المضاربات المالية التي ترفع القيم بشكل متسارع دون أن يكون ذلك ناتجاً عن فائض قيمة محققاً، بل فقط نتيجة المضاربات ذاتها. بهذا يكون الاقتصاد الرأسمالي قد شهد انتفاخاً ضخماً بقدرات أقل كثيراً، وبالتالي فقد بات يتشكّل في فقاعة نشهد انفجارها بشكل متسلسل عبر مظاهر متعددة، أشرتُ إليها للتو. ولا تزال الفقاعة تتضخم، وبالتالي سوف تفضي إلى انفجارات مستمرة. وهذا ما نبه إليه بنك التسويات الدولية في تقريره أواسط سنة ٢٠١٤، وما أشار إليه بل غيتس في تصريحات حديثة، وكذلك لفحت إليه مسئولة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. وهو ما يُبقي أميركا في وضع مرتبك، وهو ما ينعكس على مجمل سياساتها.

الآن كيف يمكن حل مشكلة الكتلة المالية هذه، وحل مسألة التضخم المالي؟

ربَّما لكي يستقيم الاقتصاد يحتاج الأمر إلى شطب صفر من هذه الأرقام المهولة؛ أي أن يعود التراكم إلى حدود ٢٠٠ تريليون دولار، ويتقلَّص الدولار المتداول إلى ٦٠ -٧٠ تريليون. هذا هو الحل الذي يؤسس لتوازن الاقتصاد العالمي، لكن ذلك يعني أن ١٨٠٠ تريليون سوف تشطب، وبالتالي أن طغماً مالية سوف تنتهي. وهذا مستحيل في ظل تشابك الاقتصاد الحقيقي والافتراضي، واستحواذ الرأسماليين أنفسهم على هذا وذاك، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الحقيقي أصلاً، وعلى مجمل الاقتصاد. في الماضي، إلى الحرب الثانية، كانت الحرب ذاتها تقوم بمهمة تدمير المال المتراكم في بلدان منافسة، قبل أن يصبح التراكم بهذه الضخامة، أما الآن؛ فقد بات ذلك مستحيلاً، خصوصاً بعد أن سيطرت الطغم المالية ذاتها، والتي عملت وتعمل على جز العالم إلى ما يخدم استمرار تحقيق تراكمها.

لهذا لم يعد ممكناً أن نقول إن الرأسمالية تستطيع أن تتجاوز أزمتها كما في الماضي؛ حيث كان نمط الأزمة مختلفاً، ويتمثل في فيض الإنتاج نتيجة توسع الصناعة وتنافس الرأسماليين. وهو الأمر الذي كان يؤسس لحدوث أزمات دورية، يتبعها نهوض اقتصادي، ومن ثم؛ ليتوقف النهوض بحدوث الكساد، ويحدث انهيار جديد، ومن ثم؛ يعود الاقتصاد للنشاط من جديد، وهكذا. أو تحدث حروب صغيرة أو عالمية تقود إلى تدمير قوى الإنتاج في مناطق الحروب، وتنهار شركات أخرى، خصوصاً لدى الدول

المهزومة. وهذا موجود منه الآن؛ حيث هنالك فيض إنتاج وكساد، لكن الأسوأ هو ما يتعلّق بالطابع التضخمي للقِيَم، ولسيطرة المال المضارب، الذي يقود حتماً إلى حدوث انفجار متتالٍ لفقاعات مالية تهزّ مجمل الاقتصاد الرأسمالي. بهذا أصبحت المشكلة في النمط الرأسمالي مركّبة، وبات الطابع المالي هو الأكثر خطراً فيها، لأنه ينهب ويهدم دون أن يُنتج فائض قيمة. ويتراكم بتسارع كبير دون أن يؤسّس القاعدة التي يُحمل عليها. وهو كذلك "يسحب" الرأسمال الموظّف في الاقتصاد الحقيقي نتيجة الربحية العالية التي يحقّقها مقارنة بربح الإنتاج. وبالتالي فهو شكل نمو سرطاني بالضرورة، دون أن يلقى العلاج الذي يكبحه.

فالطغم المالية المهيمنة تريد للعالم أن يتحوّل إلى عالم مافياوي، المال والمضاربات هما الأساس فيه، وأيّ اقتصاد يقوم على المضاربات هو اقتصاد فاشل؛ حيث يمكن تلخيص وضعية النمط الرأسمالي بأن هنالك تضخماً لا معنى له، هناك أرقام مذهلة، وفي الواقع لا تعني شيئاً، هناك تمركز مالي تضخم في عدد محدود من الأشخاص في العالم، وهناك في المقابل إفقار شديد لمعظم سكان العالم، حتى في أوروبا وفي الدول الرأسمالية ذاتها من خلال سياسة التقشف التي هدفت إلى حل مشكلة الدولة على حساب الشعب، بعد أن حلّت مشكلة الشركات الاحتكارية والطغم المالية على حساب الدولة ذاتها. وهذا ما جعل الصراعات الطبقية تبدأ في التفجر فيها، مع أطراف باتت منهكة نتيجة النهب والإفقار والتهميش.

لقد أصبح النمط الرأسمالي ككل نمطاً أزموياً، لا حل لمشكلاته، وبهذا يمكن القول مع ماركس إنه بلغ مرحلة التعفّن. وهو أيضاً مقبل على انفجار الصراع الطبقي على صعيد عالمي.

الهوامش

(١) حول الأزمات الدورية يمكن العودة إلى، دانييل أرنولد "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم" ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ بيروت، ط١٩٩٢/١.

(٢) حول أزمة سنة ١٩٢٩ يمكن العودة إلى، جون كينيث جالبريث "الانهيار الكبير ١٩٢٩" ترجمة حمدي أبو كيلة، المركز القومي للترجمة/ القاهرة، ط٢٠١٤/١.

(٣) هذا الأمر هو جزء أساسي من كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل

الرأسمالية" سبق ذكره، ص١٦- ٣٧.

(٤) عالجت هذا الأمر في، سلامة كيلة "الإمبريالية ونهب العالم" دار التنوير العلمي/ عمان، ط١/ ١٩٩٢.

(٥) انظر، جورج كوبر" أصل الأزمات المالية" سبق ذكره.

(٦) يمكن العودة إلى هامش ٤ في الفصل الأول، الذي يشير إلى مصادر ذلك.

(٧) انظر، حول التخوف من فقاعة جديدة: مقلة بعنوان - لماذا يريد الفيدرالي الأمريكي رفع الفائدة؟ على موقع: www.icn.com

(٨) مقالة بعنوان: بيل غيتس: فقاعة مالية عالمية تلوح في الأفق على موقع:

www.mubasher.info

(٩) مقالة بعنوان: بنك التسويات الدولية يحذر من توقف إقراض الاقتصادات الصاعدة. على الموقع: http://sumer.news

الفصل الرابع: الرأسمالية ووضع الأطراف

النمط الرأسمالي عالمي الطابع، وهو يُخضع الأطراف لمصالح المراكز، ويجعل الوضع الاقتصادي في الأطراف متحكماً لمصالح الرأسمال في المراكز. وإن هذه العلاقة هي علاقة نهب واستغلال بالأساس، وهذا يفرض تعميم الفقر والبطالة والتهميش في الأطراف؛ حيث إن الطبقة المسيطرة في الأطراف هي "جزء" من الرأسمالية المسيطرة، لكن؛ من موقع التابع نتيجة اشتغالها بالقطاع الاقتصادي المكمل؛ أي الذي لا ينافس في إنتاج السلع، بل الذي يقوم على توزيعها. وهذا الأمر هو الذي يجعل الرأسمالية المحلية مُجبَرة على أن تُعمم البطالة والفقر والتهميش نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تفرضه محلياً لكي يحقق المصالح المزدوجة لها وللرأسمال الإمبريالي.

هذا ما توصلنا إليه سابقاً، وما سنجد أننا إزاءه ونحن ندرس أثر السيطرة الرأسمالية على الاقتصادات المحلية، وكيف أن هذه الاقتصادات كانت مصاغة لكي تخدم مصالح الرأسمال الإمبريالي؛ أي الرأسمالية المسيطرة في المراكز، وبالتالي كانت معرّضة للنهب الذي كان يفرض الإفقار والبطالة والتهميش بالضرورة.

لتوضيح ذلك سوف نقوم بالبحث ضمن مرحلتين، الأولى هي تلك الممتدة منذ بدء توسع الرأسمالية عالمياً واستعمارها الشعوب، وبالتالي التكوين الاقتصادي الذي أوجدته، والثانية الوضع الآن بعد التحولات التي شهدتها الرأسمالية، خصوصاً بعد سبعينيات القرن العشرين ونشوء إمبريالية المال، والتي باتت تحكم تشكيل الوضع الاقتصادي المحلي.

الرأسمالية وإعادة صياغة الأطراف

لم تتشكل بلداننا عبر تطور مستقل؛ حيث فرضت أسبقية تطور أوروبا وانتقال بعض دولها إلى الرأسمالية بعد اكتشاف الصناعة، التي باتت وسيلة الإنتاج المركزية، فرضت أن تصبح عنصراً حاسماً في التطور العالمي ككل، لأنها سعت كي تصيغ العالم على ضوء مصالحها، ولخدمة هذه المصالح[1]، التي تمثلت في الحصول على مواد أولية مثل القطن

والحرير، وأيضاً الذهب، وكذلك القمح، ومن ثم؛ النفط، من جهة، ومن جهة أخرى توفير الأسواق لسلعها التي باتت معنية بالأسواق من أجل تصريفها، وكذلك تصدير الرأسمال من أجل النهب الخارجي [٢]. ولأجل ذلك بالضبط كانت معنية بمنع توسع الصناعة وحصرها في شركاتها و"حدودها القومية"، كي تمنع وجود منافسين سواء خشية السيطرة على المواد الأولية أو السيطرة على الأسواق. هذه المسألة كانت تعني منع تطور البلدان التي لم تستطع التطور قبل بدء الزحف الاستعماري، وخصوصاً بعد نشوء الإمبريالية كرأسمالية عالمية مهيمنة [٣]. كانت هذه هي مشكلة تجربة محمد علي باشا حينما قرّر بناء الصناعة والهيمنة على المنطقة والانتقال إلى الحداثة [٤]؛ حيث ووجه بحرب دمرت مشروعه، وحصرته في حدود مصر، وبشرط ألا يعمل على بناء الصناعة، ولا يحقّق التطور.

هذا الميل لدى الرأسمالية فرض عليها عبر استعمارها أن تصيغ البنى المحلية انطلاقاً من تلك المصالح، وأن تكون قادرة على ذلك نتيجة الاحتلال المباشر. لهذا أبقت البنى التقليدية، التي تمثلت في نمط زراعي متخلّف، وسيطرة كبار ملاك الأرض، ووجود حرفي تجاري في المدن التي كانت كذلك مركز كبار ملاك الأرض. وحيث كان يعمّ التخلّف المجتمعي، ويسيطر وعي تقليدي مستمد من دين مبسّط، لكنه يتمثل في التمسك بالعبادات، وجزئياً في الأحكام الشرعية، فيما عدا المدن التي كان يُعمم التجار وعياً دينياً "أصولياً". وبالتالي فبقاء المجتمع مفقراً و"أمياً"، ويخضع لأيديولوجية تقليدية بطريركية، ومحافظة.

كان يهمّ الرأسمالية أن تحوّل في بنية الزراعة بما يخدم حاجتها، خصوصاً هنا القطن والحرير والقمح، لهذا فرضت زراعة هذه المواد، أو شجّعت على زراعتها، وهو ما كان يُوجد اختلالاً في الحاجات المحلية نتيجة نقص العديد من السلع الزراعية، ولقد فرضت "نمطاً أحادياً" في الزراعة، مثل القطن أو الحرير أو القمح [٥] . وأيضاً كان يهمها أن توسّع من الطبقة المدينية التي تحتاج إلى سلعها، لهذا عملت على توسيع فئات التجار والنخب، وشجّعت على تدريس نخب ضرورية للإدارة والبنوك وغيرها. لهذا تشكّلت رأسمالية موصولة بكبار ملاك الأرض، وتنشط في قطاع اقتصادي "مكمل"، هو قطاع التجارة والخدمات والبنوك، هاربة من التوظيف في بناء الصناعة نتيجة اختلال وضع المنافسة في سوق مفتوح ومسيطر عليه من قِبل دولة الاحتلال. وبالتالي تكيفت مع التكوين الذي أراد الاحتلال إنشاءه، متداخلة مع الإقطاع ومتعايشة مع البنى التقليدية

والأيديولوجية المحافظة [٦].

لقد ظل التكوين "الزراعي" (الريفي/ الإقطاعي) هو الغالب، ونشأت المُدن كهامش يحتوي "الحداثة" المفروضة استعمارياً. وظل الفقر والتخلّف والأمية هي السمات التي تطبع الريف، بينما نشأت فئات حداثية في المدينة، وتكوّنت طبقة عاملة، لكنها كانت مُفقرة، وتعاني من استغلال الرأسمال. وبالتالي نشبت الصراعات الاجتماعية في الريف الذي كان يشكّل الكتلة الأساسية من المجتمع (بنسبة ٨٠ إلى ٩٠٪)، ويخضع لنهب كبار الملاك. وتطوّر صراع العمال في المُدن من أجل وضع أفضل في الأجور والضمان الاجتماعي وحق العمل. لقد تحكّمت في المجتمع طبقة من كبار ملاك الأرض والتجار، وكانت أساس السلطة، ومدخل السيطرة الاستعمارية نتيجة تشابكها مع الرأسمال الاستعماري (الإمبريالي). بينما ظلّت الأغلبية الشعبية تعاني من الفقر والبطالة والجهل والأمية والأمراض والتهميش. وظل الوجود الاستعماري والدولة التي أسسها هذا الوجود هما القامع لطموحات الشعب، وأساساً المانع لمسار التطور الحداثي.

وإذا كان الوجود الاستعماري هو الذي يفرض هذه المعادلة بقوة جيوشه، فقد سمح ذلك بتعميق الهوّة بين المراكز الرأسمالية التي تطوّرت بتسارع، وأصبحت تتسم باستحواذ التمركز المالي والتقنية العالية والأسواق الواسعة بعد أن سيطرت على أغلب العالم، وبين الأطراف التي ظلت دون صناعة، أو بصناعة هامشية هي أقرب إلى الجزق (المانيفاكتورات)، وفي ظل اقتصاد زراعي متخلّف، وضعف التراكم الرأسمالي ، وكذلك الجهل والأمية، واستمرار الوعي التقليدي. لهذا لم يغير من الأمر خروج الاحتلال و"استقلال" الأطراف، فقد بات استقرار السوق المفتوح، المدغم في الأطراف من قبل الطبقة الرأسمالية التي نشأت، والمسيطرة على السلطة، هو عامل التأثير في مسار الأطراف، بالضبط نتيجة اللا تكافؤ الذي نشأ بين المركز والأطراف[٧]، والذي كان العنصر الحاسم في استمرار هيمنة الرأسمال الإمبريالي، مدغماً بقوة الدول الإمبريالية، وبالتالي بالضغوط التي يمكن أن تمارسها من أجل استقرار الوضع القائم، وحتى استخدام التدخل العسكري[٨]. لهذا كانت الأطراف تعيش حالة إعادة إنتاج البطالة والفقر والتهميش مع استمرار النمط الاقتصادي الذي تكرّس، أولاً نتيجة الوجود الاستعماري، ثم ثانياً نتيجة تكريس بنى مجتمعية محلية مخلّفة، ووجود رأسمالية تتحكّم بالدولة، وتدفعها مصالحها التي نشأت لأن تحافظ على النمط الاقتصادي

مستخدمة سطوة السلطة، ومدعومة من قِبل الدول الإمبريالية.

ذلك كله كان يدفع الشعب المفقر إلى الصدام مع السلطة، ومع الدول الإمبريالية التي تحميها. وإذا كان يريد تحسين وضعه المعيشي عبر مطالب عديدة تتعلّق بالريف وبالعمال وحتى بالفئات الوسطى، فقد بدا واضحاً أن تحقيق ذلك يفترض الصدام مع الدول الإمبريالية ومع الطبقة الرأسمالية المسيطرة، والسعي لتدمير النمط الاقتصادي القائم. لقد كانت مطالب الشعب هي التحرر وتحقيق الاستقلال، والإصلاح الزراعي، وتحسين وضع العمال والفلاحين، والتعليم المجاني. وهي المطالب التي حملتها الأحزاب التي طمحت في تحقيق التطوّر (الشيوعية والقومية)، والتي ارتبطت بتغيير النمط الاقتصادي بعد تصفية الطبقة المسيطرة، التي كانت متشكّلة من كبار ملاك الأرض والتجار.

إذن؛ يمكن القول إن هذا الميل الرأسمالي للهيمنة على العالم وصياغته وفق مصالح الرأسمالية في المراكز، والذي أنتج عالماً مستقطباً بين مراكز وأطراف، كان يفرض في الأطراف أن يكون القطع مع الرأسمالية ذاتها هو المدخل لتحقيق التطوّر بشكل أو بآخر. هذا ما تحقّق في التجارب الاشتراكية التي حقّقتها أحزاب شيوعية (وشملت نصف العالم)، وما تحقّق بشكل ما في تجارب ما أسمي "نظم التحرر الوطني"؛ أي حينما لعبت احزاب قومية عبر الجيوش، أو قامت الجيوش بدورٍ كرافعة للتغيير. في التجارب الاشتراكية تحقّق القطع مع النمط الرأسمالي، وجرى إلغاء الملكية الخاصة، فتحقّق "العدل الاجتماعي" في الوقت الذي كان المجتمع يُعاد بناؤه كمجتمع صناعي حداثي (وإنْ في ظل نظم شمولية). في تجارب التحرر الوطني جرى تدمير النمط الاقتصادي، وإنهاء الإقطاع، ومحاولة بناء الصناعة، وفرض مجانية التعليم والضمان الاجتماعي والحق في العمل، لكنْ؛ لمرحلة محدودة؛ حيث سرعان ما انهارت التجربة بفعل ميل فئات حاكمة إلى مراكمة الثروة عبر السرقة (نهب المال العام)، والتحوّل إلى اللبرلة من جديد، وبالتالي إلغاء كل المنجزات السابقة، وخصخصة كل شيء تقريباً.

ما ظهر هنا هو أن تحقيق التطوّر والحداثة يفترض تغيير النمط الاقتصادي، والميل لتحقيق التطوّر الصناعي والمجتمعي معاً؛ أي هنا القطع مع النمط الرأسمالي العالمي، وتجاوز كل الآليات التي فرضها ويفرضها. لأن العدالة تفترض وجود اقتصاد منتج، وضامن للعمل، وقادر على ربط الأجور بالأسعار ويوفّر التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والسكن اللائق. ولهذا

من حمل مطلب تحقيق مطالب الشعب هي تلك الأحزاب والقوى التي دخلت في صدام مع الدول الإمبريالية، وحاولت أن تحقق التطور بعيداً عن آلياتها. ولم تظهر تجارب غير ذلك، سوى في بلدان المراكز التي كانت قد تطورت وباتت هي المهيمنة، وتنهب طغمها المالية العالم، للحفاظ على استقرار المراكز.

إمبريالية المال ووضع الأطراف

هذا التكوين كان يفرض نشوب الثورات والصراعات والانقلابات، ويؤسس لنشوء الطموح لتحقيق التطور والحداثة. ولقد أشرتُ إلى أن هذا الطموح عبر عن ذاته من خلال القطع مع النمط الرأسمالي ككل، والسعي لتحقيق التطور والحداثة والعدالة، في صيغة اشتراكية وأخرى "تحررية"، وإن كانت تغطت بغطاء "اشتراكي".

وإذا كان جوهر السيطرة الرأسمالية ظل قائماً، أو أعيد إنتاجه بعد انهيار حركات التحرر، ثم النظم الاشتراكية، فقد جرت تحولات في المراكز الإمبريالية زادت من إشكالية الأطراف. لقد بُني "النظام القديم" على ضرورة تصدير السلع والرأسمال والحصول على المواد الأولية، لهذا جرى تشكيل الأطراف في الصيغة المشار إليها سابقاً؛ حيث للزراعة دور منتج، وتشكلت البرجوازية كبرجوازية تجارية خدمية بنكية. لهذا كانت المشكلة الاكبر تتمثل في وضع الريف الذي يشكل المجتمع. وكان طموح الريف للتحرر والحصول على الأرض هو محرّك الصراع الطبقي. ولقد حققت تجارب التحرر والاشتراكية مطامح الريف، فأعادت تشكيل المجتمع طبقياً واقتصادياً بما أدى إلى تراجع دور الريف مع تزايد دور الصناعة. وحين انهارت التجارب كان انخراطها في النمط الرأسمالي مختلفاً، لكن المراكز الإمبريالية عملت على تكييفها وفق مصالحها كذلك. هذا التكييف الذي خضع لطبيعة النمط الرأسمالي الذي أخذ في التبلور بعد أزمة سنة ١٩٧٢ وفك ارتباط الدولار بالذهب، وبالتالي نهاية اتفاق برتون وودز. وهو الفك الذي سمح لأميركا بطباعة عملتها دون حدود [٩].

في الربع الأخير من القرن العشرين طرأ تغيّر كبير في بنية النمط الرأسمالي، فرض أن تسيطر الطغم المالية بعد أن تعقم الاقتصاد المالي كبديل عن الاقتصاد الحقيقي [١٠]؛ أي أصبح التداول المالي هو المسيطر بعد أن طغت أشكال النشاط المالي على النشاط المنتج والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي بات النمط ينزع إلى أن يكون اقتصاداً "ريعياً"، يعتمد على النهب عبر آليات غير اقتصادية بالمعنى الذي قامت على أساسه الرأسمالية؛ حيث

الإنتاج السلعي عبر الصناعة، أو كما وصفه ماركس في معادلة: ن – س – ن؛ أي نقد/ سلعة/ نقد أكثر؛ حيث بات الأمر يتعلّق بمعادلة: ن – ن؛ أي نقد/ نقد أكثر دون الحاجة إلى السلعة؛ أي العمل، رغم أن النمط الرأسمالي لا يزال يقوم على الصناعة وإنتاج السلع، لكن الذي هيمن خلال العقود الأخيرة هو المعادلة الأخيرة.

لماذا هيمن المال على الرأسمال إذن؟ إذا كان الرأسمال هو النقد الموظّف في الإنتاج، فإن المال وهو النقد الموظّف في مجالات أخرى لا تتعلّق بالإنتاج (ولا بالتوزيع، وأيضاً ليس الخدمات الضرورية لكل ذلك، وهذا ما يُسمّى الاقتصاد الحقيقي). في الماضي كان هذا يُسمّى الربا؛ أي الفائدة على الدَّين، وهو الآن يتخذ أشكالاً عديدة منها الدَّين، ومنها "المشتقّات المالية"، والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والعقارات والنفط والنقد ذاته، وهذا ما تناولته في الفصول السابقة. والسؤال هنا هو لماذا هذا التحوّل في النشاط الاقتصادي من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الريعي؟

إذا كان النمط الرأسمالي يتّسم بعلّة فيض الإنتاج، وهي الحالة التي كانت تفضي إلى الركود الاقتصادي، وتسبب في أزمة الكساد [11]، وبالتالي تؤدي إلى الحروب، وإعادة تقاسم العالم، فقد كان النمط الرأسمالي يفضي كذلك إلى حصول فيض الأرباح، وبالتالي تسارع التراكم المالي. هذا التراكم الذي كان يُدمّر بعضه في الحروب الإمبريالية، ويُوظّف بعضه الآخر في إعادة البناء، وعموماً في الاقتصاد الحقيقي. لكن السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت أولاً نهاية الحروب الإمبريالية لتقاسم العالم؛ حيث أصبح التقاسم يقوم على التنافس بين الشركات الاحتكارية مدعوم كل منها بدولته القومية، وثانياً توسع المنظومة الاشتراكية بعد أن باتت تشكّل نصف العالم تقريباً، وهو الأمر الذي كان يعني تقلّص السوق الرأسمالي. هذه الحالة الأخيرة كانت تؤدي إلى نشوء حالة إشباع في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي ككل، خصوصاً مع زيادة المزاحمة بين الشركات، وانهيار بعضها واندماج بعضها الآخر كما حدث خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين[12]. لهذا نشأت حالة من التراكم المالي في البنوك، كما شرحتُ ذلك بشكل مفصل قبلاً، كانت تكبر، وباتت تشكّل أزمة للبنوك ذاتها، لأنها تدفع الفوائد لمال يخسر نتيجة التضخّم "الطبيعي"، الأمر الذي يعني إفلاس البنوك وانهيارها. إذن؛ يمكن القول بأن هناك كتلاً مالية باتت تتراكم دون أن تجد منفذاً تستثمر فيه بعد أن أشبع الاقتصاد

الحقيقي، بل بات يعاني من مظاهر الركود والإفلاس. ولأن كل مال لا يتحول إلى رأسمال يموت، جرى البحث عن منافذ للاستثمار خارج الاقتصاد الحقيقي، وهنا ليس غير لعبة المال/ مال (أي ن – ن)؛ أي الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي.

ترافق ذلك مع أزمة الدولار بداية سبعينيات القرن العشرين؛ حيث حصل اختلال في الميزان التجاري الأميركي لمصلحة أوروبا واليابان بعد أن نهضت من الدمار الذي حاقها خلال الحرب الثانية، الأزمة التي أدت إلى تحرير علاقة الدولار بالذهب كما أشرث. هذا الوضع الذي أعطى بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي خزنة طباعة الدولار دون مقابل، والذي فرض نشوء مسار تراكمي من عملة الدولار، الأمر الذي صاعد من مشكلة التراكم المالي. لكنه نتيجة الهيمنة الأميركية بات يفرض أن تتراكم الأموال في البنوك الأميركية، وفي المؤسسات المالية التي جرى إنشاؤها أكثر من تراكمه في البلدان الرأسمالية الأخرى، خصوصاً مع رفع سعر الفائدة في البنوك الأميركية. بالتالي أصبحت هناك أرباح تتراكم، ودولارات تتراكم، ويتمركز ذلك كله أكثر في أميركا، بالتالي بالدولار. فوصل المال المتداول سنة ٢٠٠٨ (أي سنة الأزمة) إلى ألفي تريليون دولار، بينما بلغ الناتج العالمي ٤٤ تريليون دولار [١٣]، والفارق هنا يظهر حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد العالمي. وفي هذه الفترة بلغت كتلة الدولارات المتداولة بين ٦٠٠ و٧٠٠ تريليون دولار، وهذا يؤشر إلى حالة التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد الأميركي، والعالمي. يؤشر إلى السيولة النقدية التي تفوق كثيرة حجم وقدرة الاقتصاد العالمي.

تلك الكتل المالية التي باتت متراكمة فرضت البحث عن "منافذ"؛ أي عن مجالات استثمار جديدة. ويمكن هنا الإشارة إلى عدد منها، كما سنلاحظ أن هذه المجالات باتت تزيد من تضخم الكتلة المالية نتيجة الأرباح التي تحققها، والتي كانت في العديد منها على الربح في الاقتصاد الحقيقي عشرات المرات، فإذا كان الربح في الإنتاج السلعي يبلغ ٥٪ فقد بلغ ١٥٪ وأحياناً أضعاف ذلك في الاقتصاد المالي [١٤].

شرحث ذلك قبلاً، لكن؛ هنا يمكن أن نشير إلى الاتجاه للاستثمار في مسألة "التعديل الجيني" في الزراعة، والتي أفضت إلى فيض في الإنتاج الزراعي. كذلك يمكن أن نشير إلى الاستثمار في "المشتقات المالية"، هذه المشتقات التي فتحت باباً عريضاً لأشكال من "النشاط الاقتصادي" مستحدث، رغم أنْ لا قيمة له [١٥]. ومن ثم؛ الاستثمار في الديون؛ حيث

فرض الضغط السياسي من قبل الإمبريالية الأميركية على "بلدان التحرّر" أولاً، في سياق ما أسمي "سياسة التصحيح الهيكلي"، وتحت حجّة تصحيح عجز الميزانية، الحصول على القروض عبر صندوق النقد الدولي. ورغم أن الحديث كان يجري عن مساعدة، فقد كانت هذه القروض تدرّ أرباحاً هائلة. ولقد تعممت فيما بعد على بلدان أميركا اللاتينية، ثم بلدان أوروبا الشرقية، وبلدان جنوب أوروبا. ومالت البنوك والمؤسسات المالية الأميركية إلى توسيع سياسة الإقراض الداخلي بشروط مخفّفة، وكانت أزمة الرهن العقاري هي مدخل الانهيار المالي سنة ٢٠٠٨. ومع سياسة العولمة جرى فرض عولمة الأسواق المالية (البورصة)، التي تقوم أصلاً على المضاربة، وبالتالي توسيع الاستثمار فيها، عبر المضاربة في العالم، وليس في بلد بعينه. وشهدنا بعد ذلك المضاربة على السلع (المواد الغذائية مثلاً) والخدمات والنفط، وحتى العملة (النقد).

وكان مؤشر حركة التداول اليومي للنشاط الاقتصادي يشير إلى أن ٩٠٪ منه يتعلّق بنشاط مضارب، وبالتالي ظهر أن الطغم المالية هي التي باتت تهيمن على مجمل الاقتصاد العالمي كما يشرح فرانسوا موران [١٦]، لكن ذلك كله لم يستوعب التراكم المالي، لهذا تعممت وتعمقت سياسة الخصخصة، وأصبحت تطال ما كان يبدو أنه "حق طبيعي" للبشر، مثل البنية التحتية والتعليم والماء. فقد انتشر نشاط الشركات بشكل يوحي بأنها باتت تمتلك كل شيء بما في ذلك الجيوش، وإدارات الدولة، والطرقات والتعليم والمستشفيات [١٧]. كما أصبح الرأسمال المصدّر إلى الأطراف ينشط في القطاعات الريعية، مثل العقارات والخدمات والسياحة والبورصة.

لا شك أن لهيمنة هذا النمط "المالي" على مجمل النمط الرأسمالي قد فرض تكييف الأطراف بما يخدم الطغم المالية. وكانت العولمة هي المدخل لفرض التحرير الكامل للأسواق، والدفع بالخصخصة إلى النهاية، وبالتالي تحصين "الاستثمار" من كل تدخّل للدولة، على العكس فُرض على الدولة الوطنية حماية هذه الاستثمارات. لقد عملت أميركا كزعيمة للدول الإمبريالية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي على أن تفرض على الدول في الأطراف تخلي الدولة عن كل دور اقتصادي، وتحويلها إلى حامي للاستثمار الأجنبي، وفتح الآفاق لهذا الاستثمار للنشاط في كل القطاعات. ومن ثم؛ تشكيل "طبقة جديدة" هي أشبه بالمافيا تتمركز في الاقتصاد الريعي، الذي بات يتركّز في العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والبورصة والاستيراد.

وإذا كانت الرأسمالية قد منعت التطور الصناعي في الأطراف، فقد أدت سياسة الخصخصة إلى تدمير الصناعات التي أقيمت في مرحلة "التحرز الوطني" (وجرى أمر مماثل تجاه البلدان الاشتراكية السابقة لم ينجح عموماً)، لكن فيض الإنتاج الزراعي في المراكز نتيجة سياسة التعديل الجيني فرض تدمير الزراعة في العديد من بلدان الأطراف (البلدان العربية مثلاً)؛ حيث باتت الرأسمالية بحاجة إلى الأسواق لمنتوجها الزراعي. وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار كبير في الريف، وانتقال نسبة مهمة من الفلاحين إلى العشوائيات في أطراف المدن بحثاً عن العمل. لقد أصبحت المجتمعات تتشكل من طبقة رأسمالية ريعية مافياوية تنشط كما أشرنا في العقارات والخدمات والسياحة والبنوك والاستيراد، وتمركز الثروة بيدها، وطبقات شعبية مفقرة، سوى أقلية استفادت من النمط الاقتصادي (مهنيون خصوصاً، وموظفون في قطاعات معينة مثل البنوك والتقنيات الحديثة). ويبدو واضحاً أن الطبقات المفقرة تُشكل النسبة العظم في المجتمع (تقريباً ٣٠٪ بطالة، وأكثر من ذلك يعيشون تحت خط الفقر). وفي ظل تضاؤل القطاع المنتج توسعت الفئات المهمشة، وتقلّص عدد الطبقة العاملة، والفلاحون.

التحوّل المالي الذي أصاب الرأسمالية فرض تحويلاً في بنية الأطراف كذلك، بالضبط لأنها مجال نهب، وبالتالي باتت بحاجة لأن تضغط على الأطراف من أجل تغيير البنية الاقتصادية (والسياسية والقانونية) بما يسمح بتحقيق عملية النهب. هنا الأمر لم يعد يتعلّق أساساً بعملية التبادل التجاري فقط، بل يتعلّق بعملية نهب فعلية، وهو ما أسماه ماركس تحقيق التراك الأولي؛ حيث ظهر بشكل واضح أن الرأسمالية عادت إلى "بداياتها الأولى" من حيث تحقيق التراكم [١٨]. قامت عملية الخصخصة على "بيع القطاع العام"؛ أي "بيع" الشركات المملوكة للدولة من أجل استثمارها رأسمالياً. لكن ما حدث فعلياً، غير أن مجمل الشركات بيعت بأسعار تقلّ كثيراً عن قيمها الفعلية، هو أن المشترين فككوا الصناعة، مستفيدين من عناصر أخرى مثل الأرض. وبهذا تراجع وضع الصناعة في الناتج القومي، وباتت هامشاً محدوداً، لأن الرأسمالية مالت إلى توسيع الاستيراد بدل التركيز على الإنتاج القومي. فتلاشى ما بُني خلال عقود في المجال الصناعي. وإذا كانت رأسمالية المراكز قد تطوّرت الزراعة لديها من خلال التعديل الجيني، فقد عملت على تدمير الزراعة المحلية في الأطراف من أجل أن تُصدِّر فائضها الزراعي. في الحالين كانت الأرض تتحول إلى النشاط العقاري؛ حيث بات هذا النشاط هو الأكثر سرعة في النمو، وبات

يشكّل عنصراً مركزياً في البنية الاقتصادية.

ما حدث منذ البدء بالانفتاح الاقتصادي، وتنفيذ سياسة الخصخصة، هو تدمير القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة، والتحول نحو النشاط في الاستيراد (وكان المستوردون معنيين بتدمير القطاعات المنتجة لتعزيز تجارتهم)، والعقارات بعد أن جرى التركيز على بناء الفذن والأحياء السكنية والشاليهات وغيرها، وتعزيز دور البنوك الخاصة والأجنبية التي باتت تسيطر على حركة الرأسمال، وأسواق الأسهم المفتوحة للرأسمال المحلي والعالمي، وخصخصة الخدمات والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (الشوارع، السكك الحديدية والمترو، الكهرباء والغاز والماء، حتى مؤسسات الدولة والأمن). بمعنى أن الاقتصاد يصبح اقتصاداً ريعياً مع هامشية النشاط الإنتاجي، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد لكل السلع الغذائية والصناعية وغيرها. وتمركزه في قطاعات العقارات والخدمات والسياحة والاستيراد والبنوك والبورصة، مما يجعله قادراً على استيعاب جزء ضئيل من العمالة، بينما تتهمش الأغلبية المجتمعية، سواء من العمال أو الفلاحين أو الفئات الوسطى. وهذا هو الأساس في نسبة البطالة العالية (حوالي ٣٠٪، وربما أكثر)، وفي ضعف "الناتج القومي" بسبب غياب الفائض الذي يُنتجه العمل، وبالتالي اختلال الميزان التجاري نتيجة تفوق الاستيراد. ذلك كله في ظل انكشاف كامل للسوق المحلي بعد أن أفضت سياسة الخصخصة إلى إصدار قوانين تحرّر الرأسمال من القيود كلها، وتعفيه من الضرائب، وتسهّل لـ "الاستثمار الأجنبي"، بل بات يُعدّ هو الحل لأزمة الاقتصاد عبر "تشجيع الاستثمار الأجنبي"، رغم أن ما يحدث هو أنه الرأسماليين الأجانب يأتون بمشروعات كلها خدمية أو بنكية أو عقارية، وفي الغالب يقترضون من البنوك المحلية لتنفيذها، أو حتى عدم تنفيذها، ليجري تصدير أرباحها إلى المراكز.

في هذا التكوين ينشط الرأسمال الإمبريالي من خلال "الاستثمار قصير الأجل"، وهو في الغالب يضارب في أسواق الأسهم، وينشط في العقارات، ويتركز في البنوك، ويعزز من نشاط الشركات التجارية العالمية مثل المولات، أو الخدمية مثل المطاعم والفنادق والمنشآت السياحية.

في ذلك كله تكون الدولة هي "خادمة" الرأسمال الإمبريالي، وتُحكم من قِبل رأسماليين محليين متداخلين أو تابعين لذاك الرأسمال؛ حيث إنها تنهب وهي تسهّل نهب الرأسمال الإمبريالي. ليبدو النشاط الاقتصادي كعملية نهب شاملة، من خلال المضاربة في الأرض والعقارات، والنشاط

في أسواق الأسهم. ولقد أشرتُ إلى عملية النهب التي حصلت للقطاع العام المصري، والتي تبعها نهب "أرض الدولة" ومشاريعها من خلال بيع هذه المشاريع بأبخس الأثمان، ومن ثم؛ إخضاعها للمضاربة.

هذا هو التكوين المجتمعي الذي تشكل في العقدين الأخيرين، بعد سنوات من الخصخصة وتحويل النمط الاقتصادي بالتركيز على القطاع الريعي. وهو وضع يُظهر مدى الفقر والتهميش الذي تعمق بفعل التكوين الرأسمالي العالمي بالترابط مع "رجال أعمال جدد" محوروا الاقتصاد في قطاعات ريعية. لكن؛ سنلمس بأن هذا الربط الذي أخضع النمط الاقتصادي المحلي لهيمنة الطغم المالية الإمبريالية، والذي أنتج هذا الشكل المحلي، يؤثر في التكوين المحلي بشكل مستمر لغير مصلحة المفقرين، على العكس من ذلك يفضي إلى تصعيد الفقر والتهميش، ويزيد في البطالة. فالمديونية التي طُرحت كحل لأزمة عجز الميزانية تحت تضليل إعلامي يقول بأن سببها هو خسائر القطاع العام، ودعم الدولة للسلع والخدمات، وبالتالي كانت تُقدَّم الديون مقابل إنهاء القطاع العام، وإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد عبر تحرير الأسواق، أفضت إلى عكس ذلك؛ حيث إن عجز الميزانية لم ينته، بل أصبحت فوائد الديون هي العبء الذي يفرض سياسات اقتصادية جديدة تتمثل في زيادة الضرائب، وبالتالي تحميل الشعب نتائج المديونية التي مُرِّرت تحت عنوان حل مشاكله، من خلال زيادة الضرائب التي تصبح هي الدخل الأساسي في الميزانية. وخصخصة التعليم والصحة والطرق والمواصلات والكهرباء تفضي إلى زيادة كبيرة في الأسعار، يتحملها المواطن المفقر. وكما أشرتُ فإن تحويل النمط الاقتصادي من طابع منتج إلى طابع ريعي يقود حتماً إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة.

لقد أدى تحرير الأسواق والخصخصة إلى نهب القطاع العام. فمثلاً كانت قيمة القطاع العام في مصر سنوات ثمانينيات القرن العشرين هي ٣٦٠ مليار دولار، نلاحظ أنها تلاشت، وتراكمت على الدولة ديون وصلت إلى ٥٠ مليار دولار، بعد سداد لفوائدها منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وما سُدِّد هو أكبر من ذلك، سواء كأقساط الدون أو كفوائد عليها. ولقد استفادت مافيا الدولة ومحيطها من ذلك [١٩]، لكن؛ استفاد الرأسمال الإمبريالي أكثر. رغم ذلك بات تسديد فوائد الديون يقع على كاهل الشعب عبر الضرائب. وهذه مسألة تزيد من فقر جزء كبير من الشعب بشكل مستمر، وليس من الممكن وقفها دون إلغاء الديون، وهو الأمر الذي يعني

الصدام مع الطغم الإمبريالية.

إذن؛ أدت سيطرة الطغم المالية في المراكز الإمبريالية، إلى إعادة صياغة الأطراف بشكل يُسهل نشاطها، وهو النشاط الذي يتسم بالنهب؛ أي نشاط مافياوي، وليس نشاطاً في "الاقتصاد الحقيقي"، ولا شك كانت العولمة هي السياسة التي تخدم هذه الطغم قبل أن تخدم تصدير السلع؛ حيث كان يجب "فتح" العالم أمام حركة الرأسمال "قصير الأجل"، وليس الرأسمال الذي ينشط في الإنتاج بعد أن أصبح المال هو المهيمن في بنية الرأسمالية. إن تحقيق التراكم الأعلى الذي يفرضه المال؛ أي المضاربات، يفرض الميل "الطبيعي" للنهب، نهب قيم الأطراف كما ظهر في الاستيلاء على شركات "القطاع العام" والأرض، والمضاربة في العقارات، وفي أسواق الأسهم، ونشاط البنوك.

في مستوى آخر نشير إلى أن المضاربات على السلع والخدمات تنعكس ارتفاعاً في أسعارها تتحمله الشعوب. وهذا ما ظهر قبيل وخلال الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨؛ حيث كان ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية سبباً في زيادة أزمة الأطراف، وفي تسريع انفجار الثورات في البلدان العربية. وفي ظل تحرير الأسواق وتطرف السوق الحُرة، سوف تبقى الشعوب خاضعة لتحكم الرأسمالية في أسعار السلع والخدمات عموماً، في وضع محلي لا يساعدعلى زيادة الأجور بما يوازي زيادة الأسعار.

إضافة إلى ذلك سنجد بأن الاستثمار في البورصة (المسمى الاستثمار قصير الأجل) يفضي بالضرورة إلى نهب المستثمرين الصغار، وربما تحقيق التوازن في النهب بين المافيا المحلية والطغم الإمبريالية. وهذا الأمر يعني نهب جزء من الناتج المحلي وتصديره إلى الخارج، مع خلق مشكلات متواترة في الاقتصاد نتيجة إفلاس فئات وسطى وصغار المستثمرين الذي يحاولون الاستثمار في البورصة. وهذا ينعكس على مجمل الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلى إفقار فئات جديدة باستمرار. وتأتي عملية الاستثمار في قطاعات البنية التحتية لتكمل الأزمة المجتمعية؛ حيث إن خصخصة الطرق والتعليم والصحة وقطاعات النفط والغاز، والتنظيفات، وبعض قطاعات الدولة، يعني أن يدفع المواطن مالاً في مجالات كان يتحصل عليها دون مقابل، أو يدفع أسعاراً أعلى في قطاعات كان يدفع فيها أقل؛ أي أن المواطن هنا سوف يخضع لأسعار جديدة ربحية تضعها الشركات في هذه القطاعات الحيوية. المعنى هنا أن أعباء المواطن تزداد؛ حيث

الإفقار والتهميش والبطالة بالضرورة. وليس من الممكن تجاوز ذلك من خلال الاستمرار في وجود هذا التكوين.

هنا نحن إزاء نمط يكرّس النهب بأفظع أشكاله.

بالتالي، لا بد من التأكيد على مسألة "القطع" (٣٢) مع النمط الرأسمالي القائم؛ حيث ليس من الممكن أن نفكر في التطور والحداثة في نمط اقتصادي قائم على التهميش والنهب، وعلى الإغراق في التهميش والنهب نتيجة أن بنيته باتت تحتم ذلك. وهنا ينتقل الأمر من البحث في خيار "تقني" يتعلّق بإمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل النمط الرأسمالي القائم، إلى خيار طبقي يفترض تجاوز الرأسمالية ذاتها. فالمسألة بالأساس تتعلّق بالإجابة عن أسئلة مثل، كيف يمكن توفير بنية اقتصادية تحقّق الاستيعاب الكامل لقوى العمل؟ وكيف يمكن لهذه البنية أن تسمح بالحصول على أجور تسمح بـ "عيش كريم"؟ وبتحقيق مجانية التعليم وعلميته؟ وتحقيق ضمان اجتماعي شامل؟ وبنية تحتية متطوّرة؟ وحتى بنظام ديمقراطي حقيقي؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات، ونحن نبحث في تحقيق حتى الحد الأدنى من "العيش الكريم". وكلها تُوصل إلى أنه ليس من الممكن تحقيق ذلك في ظل استمرار النمط الريعي القائم، والمتشابك تبعياً بالنمط الرأسمالي بشكليه القديم والجديد؛ حيث إن تحقيق حتى الحد الأدنى يفترض تغيير النمط الاقتصادي من طابعه الريعي التابع إلى نمط منتج زراعياً وصناعياً، فهذه القطاعات هي التي يمكنها أن تستوعب العمالة، وأن تُنتج فائضاً يسمح بتحسين الأجور، وأيضاً تسمح بتغيير وضعية الميزان التجاري لمصلحة تقليص الاستيراد بشكل كبير، الأمر الذي يوقف النهب من جهة، لكنه من جهة أخرى يسمح بربط متوازن للعلاقة بين الأجور والأسعار.

هذا النمط الاقتصادي الذي أشير إليه لا يتوافق مع مصلحة الرأسمالية المحلية ولا مع مصلحة رأسمالية المراكز، ولا الطغم المالية المتحكمة الآن. لهذا فإن تحقيقه يفرض أن يصبح هدف طبقات أخرى، ولقد كان كذلك كما أشرنا إلى تجارب "التحرر الوطني" (أو النظم القومية)، لكنه أخفق بسرعة فائقة نتيجة تمسك تلك الفئات بـ "الملكية الخاصة" رغم رفعها شعارات اشتراكية، واتباعها سياسات اقتصادية مشابهة لسياسات النظم الاشتراكية؛ حيث سرعان ما انتقلت من تحقيق التطور المجتمعي إلى

تحقيق الميل الفردي الهادف إلى الارتقاء الطبقي، الذي جعلها تعيد التشبيك مع النمط الرأسمالي وفق شروط الأخير، فهي تمثل فئات وسطى ريفية كما أشرت، يسكنها هوس الملكية الخاصة. هذا ما جعلني أشير إلى أن تحقيق مطالب الطبقات الشعبية لا يتعلّق بحل "تقني"، بل بخيار طبقي.

بالتالي سيكون السؤال المركزي هنا هو: من سيحقّق هذا القطع مع النمط الرأسمالي؟

الأمر يتعلّق بالقطع مع النمط الرأسمالي القائم، وبتجاوز الرأسمالية بالتالي. ويقوم على مشروع يهدف أساساً إلى بناء قاعدة صناعية متطوّرة، وتوسيع وتحديث الزراعة، كأواليتين لبناء اقتصاد منتج، يمكن على أساسه بناء مجتمع يحقّق مطالب الطبقات الشعبية، ويحقّق كذلك الديمقراطية؛ لأن النمط الريعي لا يسمح أصلاً ببناء دولة ديمقراطية؛ لأنه نمط نهبوي مافياوي مُتحكّم به، في التحليل الأخير، من قبل الطغم الإمبريالية.

هوامش

(١) هذا بعكس تصوّر ماركس وإنجلز حينما اعتقدا أن الرأسمالية سوف تنشر الحداثة في العالم. انظر، ماركس/ إنجلز "البيان الشيوعي" دار التقدم/ موسكو، ص٢٢-٢٣.

(٢) انظر، لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم/ موسكو، ص ٨٢- ١١٨.

(٣) المصدر ذاته،، ص ١١٨- ١٣٤.

(٤) انظر، جي فارجيت "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة ٢٠٠٨.

(٥) بو علي ياسين "القطن وظاهرة الإنتاج الأحادي في الاقتصاد السوري" دار الطليعة/ بيروت، ط١/ ديسمبر ١٩٧٤.

(٦) هذا ما بحثته في، سلامة كيلة "التطور المحتجز، مأزق التطور الرأسمالي" دار روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢/ ٢٠١٥.

(٧) انظر، سمير أمين "التطور اللامتكافئ" ترجمة برهان غليون، دار الطليعة/ بيروت، ط١/ ١٩٧٤.

(٨) عالجت ذلك في، سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكنوز الأدبية/ بيروت، ط١/ ٢٠٠١.

(٩) حول ذلك يمكن العودة إلى، جون كينيث جالبرت "تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سلسلة كتب عالم المعرفة/ الكويت، رقم ٢٦١، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠.

(١٠) هذا ما يشرحه فرانسوا موران، انظر فرانسوا موران "جدار المال الجديد، دراسة حول التمويل المعولم"، صدر بالفرنسية سنة ٢٠٠٦، وكان يشير فيه إلى انهيار مالي قادم.

(١١) حول ذلك انظر، سلامة كيلة "العولمة الراهنة، آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي" دار رند/ دمشق، ط٣/ ٢٠١١.

(١٢) حول ذلك يمكن العودة إلى: مهير بوز "الانهيار، يوم الاثنين الأسود ١٩ ت١/ ١٩٨٧" دار الحمراء/ بيروت، ط١/ ١٩٩٠. أيضاً، هاري فيجي، جيرالد سوانسون "الإفلاس، ١٩٩٢، الانهيار القادم لأميركا" الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ط٢/ ١٩٩٥.

(١٣) انظر، سمير أمين "عن الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المأزومة" روافد للنشر والتوزيع/ القاهرة ط١/ ٢٠١٤، ص٣٤.

(١٤) المصدر ذاته،، ص٣٦.

(١٥) حول هذا الأمر يمكن العودة إلى، جورج كوبر "أصل الأزمات المالية، البنوك المركزية، فقاعات الائتمان، مغالطة فرضية السوق الفعّال" كيوان للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط١/ ٢٠١١. وأيضاً، فرانسوا موران "جدار المال الجديد" سبق ذكره.

(١٦) موران "جدار المال الجديد" سبق ذكره.

(١٧) انظر، ريمي هيريرا "رأسمالية أخرى غير ممكنة" ترجمة د.أحمد زوبدي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر/ المغرب، ط٢٠١٥/١؛ حيث يتناول هذا التوسع في الخصخصة بشكل مفيد لفهم طابع الرأسمالية القائمة.

(١٨) انظر، ديفيد هارفي "الإمبريالية الجديدة" تعريب وليد شحادة، شركة الحوار الثقافي/ بيروت، ط١/ ٢٠٠٤؛ حيث يحاول التأكيد على أن الرأسمالية ظلّت معنية بتحقيق "التراكم الأولي" متجاوزاً فكرة ماركس

التي أشار فيها إلى أن التراكم الأولي هو مرحلة أولى في نشوء الرأسمالية.

(١٩) انظر، عبدالخالق فاروق "اقتصاديات الفساد في مصر، كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤- ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.

(١٩) انظر، سمير أمين "الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين" دار الفارابي/ بيروت، ط٢٠٠٢/١.

تشكلت الرأسمالية منذ أن نشأت الصناعة نهاية القرن الثامن عشر، وتطورت بشكل غير متوازن في أوروبا أولاً، لكنها اكتملت كنمط رأسمالي على مشارف القرن العشرين؛ حيث أصبحت نمطاً عالمياً، وباتت إمبريالية. العالمية كانت جزءاً مُكوناً في النمط، ولهذا تشكل العالم في وضع غير متكافئ. ومفهوم الإمبريالية تردد منذ بداية القرن العشرين [١] وأصبح متداولاً في الماركسية بعد كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"[٢]. ولقد أصبح مفصلياً في فَهم التكوين العالمي للرأسمالية.

ولا شك في أن الرأسمالية تطورت عمّا كان في زمن لينين، واتخذت سمات جديدة، رغم أنها ظلت إمبريالية وعالمية الطابع، وبالتالي فإن التكوين الاقتصادي فيها هو الذي حقّق تغيرات كبيرة ومذهلة، وأخيراً مرعبة.

في العقود الأخيرة بدا أن مفهوم الإمبريالية بات مجال تشوّش وتشويه، في إطار معتنقي الماركسية ومدعيها. وباتت تنعكس في السياسة بمواقف مضادة للتحرر والثورة والتطور. وتشي بفهم خاطئ للواقع بعد أن بات المفهوم مفصلياً في التحليل السياسي. لهذا كان من الضروري البدء هنا في تحليل مفهوم الإمبريالية، لكي نستطيع فَهم تكوين النمط الرأسمالي راهناً بدل الغرق في فذلكات تجعل الماركسي في موضع ملحق بقوى مضادة.

الإمبريالية: كسياسة؟ أم كاقتصاد سياسي؟

أولاً ما هو المعنى الرائج لمفهوم الإمبريالية؟

أو كيف فُهمت الإمبريالية الفهم الذي بات يشكّل مفصلاً منهجياً في، ليس التحليل حيث ليس هناك تحليل بما هو رائج، بل في المواقف؟

سنشير بداية إلى أنه يُنظر للإمبريالية من زاوية السياسة؛ أي انطلاقاً من المعنى الحرفي لكلمة إمبريالية، التي تعني الاستعمار. وكانت قد جرت ترجمة كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" في زمان سابق بـ

"الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"، بينما كان لينين يتحدث عن شيء آخر غير الاستعمار الذي هو احتلال دولة لدولة أخرى، يتعلّق بتكوين اقتصادي سياسي عالمي تسيطر عليه الرأسمالية، والذي جعل "الربط الاقتصادي" عنصراً جوهرياً في التكوين الرأسمالي العالمي، تحقّق أولاً من خلال الاستعمار المباشر، ومن ثم؛ بات بديلاً عنه بعد أن انتهى زمن الاستعمار، ولهذا انتقلت السيطرة من السياسة (عبر الدولة المحتلة) إلى الاقتصاد من خلال تشابك اقتصادي غير متكافئ في إطار سوق رأسمالي عالمي مفتوح. والدارج الآن هو النظر إلى الإمبريالية كـ "مشروع سيطرة سياسية"؛ أي من زاوية سياسية محض؛ حيث يحل بدل الاستعمار القديم الذي كان قائماً على الاحتلال دور القوى الإمبريالية في إلحاق النظم الأخرى، وإتباعها لسياساتها. بالتالي هنا تجرى ملاحظة الإلحاق السياسي، ولا تجري ملاحظة الربط الاقتصادي الذي هو جوهر الإمبريالية. ويعدّ الإلحاق السياسي كافياً لمساواة ذلك مع الاستعمار.

في المقابل هناك من يرى في السيطرة الاقتصادية (أو التبعية الاقتصادية) صيغة جديدة للاستعمار القديم (المباشر)، وبالتالي يجعل هذه مثل تلك، فيلمس مسألة الإلحاق السياسي، وبالتالي يظل الهدف هو التحرر بمعناه السياسي، ومن ثم؛ يمكن تلمس التحرر الاقتصادي، وبالتالي يظل "الصراع" هو "ضد الإمبريالية" وليس ضد الطبقة المسيطرة "قومياً" والمترابطة مع المراكز الإمبريالية. لهذا يجري النظر إلى الإمبريالية من المنظور السياسي، وليس من المنظور الاقتصادي أو من كلية التكوين الرأسمالي. أي يجري قلب الموضوع من شكل الدولة المتوافق مع التبعية الاقتصادية إلى التبعية الاقتصادية الناتجة عن شكل الدولة، التي توصف أنها تابعة وملحقة. تكون الدولة هنا المحدّد، وليس التبعية الاقتصادية، رغم أن شكل الدولة من المفترض أنه يعبر عن التكوين الاقتصادي. وهذا ما يسمح بالشطح؛ حيث يجري تخيل وضع الدولة دون لمس التكوين الاقتصادي.

هذا المنطق يجعل الدولة هي محور النظر. فالعلاقات هي بين الدول، والسياسة العالمية تقوم على دور الدول، والصراعات العالمية هي صراعات بين الدول، والتحالفات العالمية هي كذلك بين الدول. والدولة هي الشكل السياسي للوجود "البشري"، والتعبير السياسي عن سيطرة طبقة بعينها. لكنها تعبير سياسي كما يجري اختزالها حين النظر إلى الوضع العالمي؛ أي دون لمس طابعها الطبقي، والمصالح التي تعبر عنها.

وبالتالي يصبح المطلوب هو تحديد في أي "جبهة" نحن انطلاقاً من الانقسام العالمي، دون تلمس علاقة هذا الانقسام بمصالح الشعب، سوى عبر الشعارات العامة التي تتكزز من هذا الطرف أو ذاك. بمعنى أن الصراع العالمي بين الدول هو أساس فَهم العالم، وهذا يعني الانطلاق من تحليل جيوسياسي، وليس من تحليل طبقي اقتصادي. ولهذا يدخل المنطق الصوري بعنف لكي يُحدِّد الخير والشر؛ أي من هو الطرف الذي نحن ضده لكي نؤيد الطرف الآخر الذي يختلف معه، بعيداً عن محاولة فَهم أسباب الاختلاف، وحدودها، وعلاقتها بالشعب هنا أو هناك، وبالمصالح الخاصة لأمة معينة.

وكما فعل حزب التحرير الإسلامي حين ظل ينطلق من أن الصراع في العالم هو بين بريطانيا وأميركا، ليكون ضد أميركا ومع بريطانيا، أو كما فعل جمال عبد الناصر وبعض القوميين نهاية الأربعينيات والخمسينيات حينما راهنوا على أميركا ضد بريطانيا، نجد أن هناك (من اليسار) من لا يزال يعتقد بأن الصراع هو بين روسيا "الاشتراكية" وأميركا، وهو هنا مع روسيا. بريطانيا وأميركا كانتا إمبرياليتين، وتختلفان في المصالح وتتوافقان. وروسيا وأميركا الآن هما إمبرياليتان، تتصارعا على "تقاسم الغنائم"، وتتوافقان. ذلك كله دون أي حساب لمصالح الشعوب. ولقد اختلفت فرنسا وألمانيا مع أميركا في السنوات السابقة على عديد من المسائل (منها الحرب على العراق) دون أن يُلغي ذلك كونها إمبرياليات. لكن؛ يبدو أن هناك من يريد التخلّص من السيطرة الأميركية دون أن يلحظ وضع بديلها، بالضبط كما توهم عبد الناصر ورهط من القوميين لفترة معينة، حين ظنوا أن أميركا هي البديل الذي يمكن الاعتماد عليه.

الصراع العالمي هو بين دول، لكنه يعبر عن مصالح طبقات مسيطرة فيها، وسعي كل منها لكي يفرض سيطرته على العالم، مادامت كلها باتت تحكمها الرأسمالية، من فرنسا وأميركا إلى روسيا والصين. لكن؛ إذا جرى النظر من زاوية السياسة فقط، سيتحدد الموقف منها على ضوء "حدث ما".

السياسة والاقتصاد

أشرتُ إلى ترجمة كتاب لينين للإشارة إلى الفارق في الوعي الذي يحكم النظر إلى الإمبريالية. فترجمة كلمة إمبرياليزم بكلمة استعمار نتج عن المعنى الحرفي لهذه الكلمة. وبالتالي يظل هذا المعنى يشمل المستوى السياسي؛ أي السيطرة الخارجية المباشرة. لكن قصد لينين كان أبعد من

ذلك (وهذا القصد كان يتبلور في إطار الماركسية منذ بداية القرن العشرين مع تشكل الرأسمالية في شكل جديد) يتمثل في كلّية التكوين الاقتصادي السياسي الذي صاغت الرأسمالية العالم فيه. لهذا تحدث عن التمركز والاحتكار، والرأسمال المالي، وتصدير رؤوس الأموال والسلع، وتقاسم الأسواق العالمية. ومن ضمنها مسألة الاستعمار، الذي كان لا يزال قائماً حينها [٢].

وبالتالي لا بد من النظر إلى الإمبريالية كتكوين اقتصادي سياسي عالمي. وقبل النظر إلى صراعات الدول يجب تلمس التكوين الاقتصادي الذي فُرض على العالم؛ لأن صراعات الشعوب هي نتاج هذا التكوين قبل أن تكون نتاج صراعات سياسية بين الإمبرياليات أو معها.

فقد صيغت البنى الاقتصادية وفق مصالح الطغم المسيطرة على الصناعة، التي فرضت على العالم المتخلّف أن يصبح مصدِّراً للمواد الأولية ومستورداً للسلع. وبالتالي أن ينزع التراكم المالي المحلي إلى النشاط في القطاع الوسيط الذي هو التجارة والخدمات والبنوك. فأصبحت الطغم المالية الإمبريالية هي مركز العالم، وباتت رأسماليات الأطراف كومبرادور يسهّل عملية السيطرة على السوق المحلي، ويمنع تحقيق التطور لمصلحة تغليب الاستيراد. وبهذا باتت الدورة المالية تبدأ من المراكز لتصب فيها، عبر حركة سلع مصدّرة إلى الأطراف، ورأسمال يستثمر هنا ليجني الأرباح التي يعيدها إلى المراكز. هذا هو "العالم التحتي" الذي تقوم عليه العلاقات الدولية. وهو الأساس الضروري لفهم الصراعات العالمية كلها.

وكل من ينشط في هذه الدائرة هو تابع اقتصادياً، وجزء تبعي في التكوين الرأسمالي العالمي. لهذا حين يصبح النشاط الاقتصادي متمحوراً حول التجارة والخدمات والعقار والبنوك، تكون الرأسمالية بالحتم تابعة. وتصبح اختلافاتها نابعة من تناقضات هامشية في إطار النمط الرأسمالي ذاته. هناك مثلاً صراعات كبيرة بين الرأسمال الأميركي والرأسمال الأوروبي (الألماني/ الفرنسي خصوصاً)، لكن؛ في إطار تشابك وترابط مصالح بين رأسماليات "حقيقية". لكن؛ يمكن أن يكون هناك تناقض مع بعض رأسماليات الأطراف لسبب يتعلّق بالصراع بين الرأسماليات أو نتيجة أسباب أخرى. وهذا التناقض لا يحول الرأسمالية التابعة إلى طبقة تعبر عن مشروع مختلف مع الإمبريالية. بل يجب النظر إلى هذا التناقض من زاوية المصالح التي تؤسسه، وهي في الأحوال كلها متناقضة مع مصالح الشعب محلياً؛ حيث إن تشكّل هذا النمط من الرأسمالية يؤسس لتناقض عميق

في البنية "القومية" (أو المحلية)؛ حيث يتمحور الاقتصاد حول قطاعات ريعية مثل الخدمات والسياحة والعقارات والمال والاستيراد، تفضي حتماً إلى دمار القطاع المنتج، وبالتالي نشوء بطالة عالية وانحدار في الأجور مقابل أسعار عالمية للسلع، وانهيار عام في الاقتصاد والوضع المعيشي والبنى التحتية.

في هذا الوضع تكون الرأسماليات المحلية جزءاً تابعاً في التكوين الإمبريالي. ولهذا يجب فَهم الاختلافات التي يمكن أن تنشأ انطلاقاً من ذلك، خصوصاً بعد أن ضعفت الإمبريالية الأميركية، وتعمل كل من روسيا والصين على فرض تقاسم جديد للعالم انطلاقاً من الأساس الرأسمالي ذاته. ولهذا يمكن أن تميل رأسمالية ما في الأطراف إلى الربط مع الطغم الإمبريالية في روسيا أو مع الصين، لكن؛ انطلاقاً من التكوين "الرأسمالي التابع" ذاته، وللحفاظ عليه.

فروسيا اليوم هي دولة إمبريالية تسيطر فيها طغم رأسمالية شبيهة بتلك الطغم التي تسيطر في كل البلدان الرأسمالية. وهي تعمل على إخضاع العالم لمصالحها كما فعلت البلدان الرأسمالية سابقاً. وصراعها اليوم مع أميركا هو نتاج ذلك؛ حيث تسعى لإعادة تقاسم العالم انطلاقاً من ميزان القوى الجديد الذي تبدو هي فيه قوة مقابلة لأميركا، وربما تحلم بأن تصبح هي القوة المسيطرة على العالم.

وهي في ذلك تُبقي اقتصادات الأطراف كما صاغتها الإمبريالية الأميركية؛ أي كاقتصادات ريعية. وتترابط مع رأسماليات تابعة وريعية (مافياوية) في البلدان التي "تحتكرها".

وربما يكون النظر السياسي هو الذي يجعل الحماس لروسيا عالياً نتيجة رفض أميركا؛ حيث كانت، ولا تزال، المسيطر على الوطن العربي، والناهب لثرواته، والداعم للدولة الصهيونية. وهي من هذه الزاوية العدو الرئيس. وأيضاً ربما يكون ذلك صحيحاً إلى حد معين من المنظور السياسي. لكن هذا وضع عابر، خصوصاً وأن روسيا لا تدعم جذياً في المسألة الفلسطينية، وما تقوم به هو محاولة إحلالها محلّ أميركا ضمن التكوين الاقتصادي الذي تفرضه كل إمبريالية، وليس كما كان الوضع زمن الاتحاد السوفيتي حين دعم التطور الصناعي والعلمي في بلدان التحرر الوطني كلها.

هذا الهامش إذنْ يفيد الرأسماليات المحلية، ولا يفيد الشعوب. ويدعم

الدول التي تسيطر عليها في الصراع العالمي دون أن يغير ذلك من التكوين الاقتصادي الريعي الذي يُفقر المجتمع، ويهمّشه. هنا يمكن لدولة تُمثل هذه الرأسمالية أن تكون في صراع مع أميركا دون أن يمس ذلك التكوين الاقتصادي الريعي، والذي يمكن أن يترابط مع إمبريالية أخرى. بعكس ما كان الأمر زمن نظم التحزز الوطني التي عملت على بناء الصناعة وتطوير الزراعة والتعليم والبنية التحتية.

الاقتصاد والسياسة

هنا تصبح الدولة التابعة اقتصادياً في تناقض مع إمبريالية، هي الإمبريالية الأميركية، وفي تبعية لإمبريالية أخرى هي الإمبريالية الروسية. فالدولة التي تقيم العلاقات العالمية هي التمظهر لمصالح الطبقة المسيطرة، وبالتالي لا بد من لمس طبيعة هذه الطبقة لكي يكون ممكناً فُهم صراعاتها "العالمية". فالصراع هنا ليس من أجل التحزز وبناء اقتصاد وطني كما كان في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث إن الرأسمالية التي تحكم قد خصخصت وعممت الليبرالية، وأقامت قوتها المالية على أساس الاقتصاد الريعي الذي يفرض عليها حتماً اللحاق بمركز إمبريالي، ولا تستطيع أن تكون مستقلّة؛ لأن كل نشاطها المالي يتحقّق من خلال هذه العلاقة. لتكون "أداة صغيرة" في الصراع العالمي بين رأسماليات.

وروسيا والصين هما الآن الطرف الآخر في الصراع الإمبريالي في سياق سعيهما لكسب مواقع وأسواق وفرض تقاسم جديد للعالم ينطلق من ميزان قوى جديد، يقوم على ضعف أميركا وأزمة أوروبا، و"قوة" كل منهما الحالية. لهذا سوف يقفان مع كل مختلف مع أميركا، ويكون ميل كل من لا تدعمه أميركا هو نحو تطوير العلاقة مع كل منهما. وهذا ما نلاحظه في دعم النظام الإيراني، والسوري، والسوداني، والكوري الشمالي، وكل دولة يبرز اختلافها مع أميركا.

لكن؛ ما قيمة ذلك فيما يتعلّق بالوضع الداخلي إذا لم يؤدِ إلى دعم التطور الاقتصادي؟

ما يمكن قوله هو أن هذه العلاقة لا تؤدي إلى تطوير اقتصادي، بل إلى نهب إمبريالي من خلال دعم طبقة مافياوية تحكم من أجل النهب. ولهذا سيبدو التقدير السياسي القائم على تحليل جيوبوليتيكي لتوضعات الصراع العالمي دون معنى؛ لأن النظام لن يكون مع أميركا، بل سيكون مع روسيا. وسيبدو بأن روسيا تحل محل أميركا كما حلت أميركا محل

بريطانيا بعيد الحرب العالمية الثانية. وليبقى التكوين الاقتصادي الطبقي كما هو، ريعياً مافياوياً.

إذن؛ هذا التوضع للنظم التي تميل للتبعية لروسيا يدعم وجودها، ويعزز نهبها الداخلي، ويقويها في مواجهة شعبها. لتبقى نظم رأسمالية تابعة، تحوّل السيطرة الإمبريالية من طرف إلى طرف آخر. وسيكون الخلاف مع أميركا "سياسياً" دون أساس اقتصادي، والارتباط بروسيا نتيجة للخلاف مع أميركا، وليس نتيجة أي شيء آخر. بينما كانت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس مختلف، يتعلّق بدعم التصنيع وتحقيق التطور وضمان الاستقلال عن الإمبريالية.

ولهذا سيبدو التحليل "الجيوبوليتيكي" سطحياً وساذجاً، وينطلق من بقايا ماضٍ رحل، أكثر مما يساعد في فهم وقائع العالم الراهن كما شرحت قبلاً. لكن؛ كما سنرى فيما بعد كذلك. وهو يتأسس على منطق صوري لا يرى سوى الـ "مع" والـ "ضد"، وحيث يتحدّد العدو على أساس الوضع الذي كان في الماضي، بالتالي ليكون كل من يختلف معه حليفاً يجب الدفاع عنه، دون لمس الشعب والطبقات المفقرة والتكوين الاقتصادي، وعلاقة ذلك كله بالسياسة والتحالفات العالمية.

الإمبريالية تكوين اقتصادي سياسي، وبغير هذا الفهم سيبقى سوء التحليل رائجاً.

الإمبريالية والاستعمار

نقد مفهوم حركة التحرر في العصر الإمبريالي

الإمبريالية في اللغة إذن تعني السيطرة الاستعمارية، لكنها لم تعد تحمل هذا المعنى اللغوي. هذا ما أصبح واضحاً منذ بداية القرن العشرين؛ حيث أصبحت تعني "الشكل الأعلى" لتكوين النمط الرأسمالي العالمي؛ أي التكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي صاغت الرأسمالية العالم وفقه. القائم على الاحتكار وسيطرة الرأسمال المالي، واللا تكافؤ الذي يصيغ العالم وفقه وتقاسم الأسواق بين الرأسماليات.

وبهذا فقد تجاوز معنى الاحتلال الاستعماري لكي يعني طبيعة التكوين العام للرأسمالية، والتكوين المحدّد في بلدان الأطراف. وإذا كانت معظم بلدان الأطراف مستعمرة بداية القرن العشرين، وجرى الصراع بين الرأسماليات من أجل تقاسم المستعمرات، فقد أفضى الوضع العالمي ما بعد

الحرب العالمية الثانية إلى تحول في طبيعة السيطرة وتقاسم الأسواق. إن نشوء البلدان الاشتراكية، والتوسع العالمي الذي حققته، وتراجع وضع البلدان الرأسمالية القديمة (بريطانيا وفرنسا) فرض انتقال شكل السيطرة من الاحتلال (أي من السيطرة السياسية المباشرة) إلى "الربط الاقتصادي"؛ حيث يصبح التكوين الاقتصادي المحلي جزءاً فرعياً من التكوين الرأسمالي العام، انطلاقاً من مصلحة الرأسمالية ذاتها.

كانت سنوات الاستعمار بما أحدثته الرأسمالية المستعمرة فيها من تغيير وتكييف للنمط الاقتصادي في الأطراف، هي الأساس الذي جرى الاعتماد عليه في إعطاء "الاستقلال السياسي" وضمان الربط الاقتصادي هذا، في الكثير من البلدان المستعمَرة. فأصبح يتعلّق الأمر في تكوين اقتصادي محلي يتوافق ويتكيف مع النمط الرأسمالي فيما يخدم مصالح البرجوازية المسيطرة فيه. وتشكلت "طبقة رأسمالية" محلية تنشط في القطاع الاقتصادي الذي يحقق الربح، لكنه المترابط مع اقتصاد المركز، ويخدم آلياته. الأمر الذي جعلها غير معنية ببناء الصناعة أصلاً، وأن تمحور نشاطها الاقتصادي في قطاع التجارة والخدمات والمال كونه القطاع المكمل لآليات رأسمالية المركز، وهو القطاع الذي لا يدخلها في تنافس غير متكافئ مع هذه الرأسمالية. وباتت الدولة (دولتها) وسيلتها لفرض هذا النمط من الاقتصاد، ومدعومة من قِبل رأسمالية المركز.

هنا باتت الدولة في الأطراف مستقلّة سياسياً، لكنها مترابطة مع المركز ومرتبطة به، انطلاقاً من التكوين الاقتصادي الذي تشكّل وتبعية "البرجوازية المحلية" لهذا المركز، وحفاظها هي على التكوين الاقتصادي المصاغ إمبريالياً. ليتشكّل عالم يقوم على الاستقلال السياسي للدول (المعترف بها في الأمم المتحدة كدول مستقلة)، ويتشكّل اقتصاده على العكس من ذلك في "ترابط" وثيق مع المراكز الإمبريالية. لكن؛ كانت العلاقة بين المراكز والأطراف غير متكافئة، وتقوم على نهب المراكز للأطراف عن طريق الآليات الاقتصادية التي تشكلت، والتي أشرنا إليها للتو. كانت تؤدي، ولا تزال، إلى إعادة إنتاج التخلّف والفقر في الأطراف وتمركز الرأسمال وتراكم التطور في المراكز [4].

هذه هي الوضعية التي حكمت العالم بعيد الحرب الثانية. وهي المرحلة التي شهدت "انتصار حركات التحرر الوطني" كما درج القول. ولهذا القول معنى، هو أن تحقيق الاستقلال قد أفضى إلى انتصار التحرر الوطني وتراجع أو هزيمة الاستعمار.

الآن، ما هو معنى التحرر الوطني؟

وهل يمكن اليوم القول بمفهوم التحرر الوطني؟

هذا النقاش مفيد من أجل فَهم معنى الإمبريالية، ويمكن أن يقيم التمييز بين فَهم الإمبريالية كعملية احتلال وبين فَهمها كبنية تتسم الرأسمالية بها. والفارق هنا يتحدد في تحديد موقع "الاستقلال الوطني" في فَهم الإمبريالية.

فإذا انطلقنا من تاريخية المفاهيم (أي من سياق نشوئها التاريخي) سنجد بأن مفهوم التحرر الوطني قد ارتبط بتحقيق الاستقلال السياسي عن البلد المستعمِر. فإذا كان التحرر يعني الحصول على الاستقلال "الذاتي"، فقد تضمنت كلمة وطني التخصيص بأن هذا الاستقلال يتعلّق بالوطن. الوطن المحتلّ من قِبَل مُستعمِر. بمعنى أن الربط قام على أساس "سياسي"، يتعلّق بتحقيق الاستقلال من احتلال مباشر. ولهذا بات معنى التحرر الوطني هو تحقيق الاستقلال السياسي؛ أي "حرية" الدولة في تنظيم شأنها الداخلي وإقامة علاقاتها الخارجية. وبهذا فقد انتقل القرار من المركز إلى الدولة الطرفية. وهذا هو جوهر مفهوم التحرر الوطني. وهذا التحرر لم يكن يتضمن بالضرورة تغيير النمط الاقتصادي القائم؛ حيث ارتبط ذلك بطبيعة الطبقة التي قادت النضال من أجل الاستقلال، وفي الغالب كان البلد المُستعمِر يعمل على تنصيب "رأسمالية تابعة" في السلطة حين ينسحب "مختاراً". أو تتسلّمها الطبقات التي حقّقت الاستقلال، وكانت في الغالب من الفئات البرجوازية الصغيرة الريفية التي حملت مشروع بناء الصناعة ومجانية التعليم.

بهذا المعنى يرتبط التحرر الوطني بالاستقلال السياسي تحديداً، الاستقلال عن الدولة المستعمِرة، لكنه اختلط بميل الطبقات التي قادت التحرر إلى بناء اقتصاد وطني؛ لأن التحرر السياسي كان يتداخل مع التحرر الاقتصادي من خلال السعي لبناء الصناعة وتطوير الزراعة ومجانية التعليم، المسائل التي كانت الدولة المستعمِرة تمنع تحقيقها. وكان هذا الميل يؤسّس للابتعاد عن المركز الرأسمالي والتناقض معه. فقد كان يعني تأسيس اقتصاد يمكن أن يكون مستقلاً عن التكوين الرأسمالي الذي أسّسته الطغم الإمبريالية، من زاوية إنتاج سلع محلية، زراعية وصناعية، وتطوير التعليم بما يقود إلى بناء اقتصاد متطور.

لكن ذلك كله لا يسمح بالخلط بين مفهوم التحرر الوطني كما طُرح منذ

نهوض الأمم من أجل الاستقلال، وبين الوضع الذي تشكّل بعيد الحرب العالمية الثانية. فقد انتهت مرحلة الاستعمار (سوى بعض البلدان منها فلسطين)، وبالتالي بات مفهوم التحرّر بحاجة إلى نظر جديد. فقد تحدّد كما أشرنا بما هو سياسي؛ أي تحقيق "سيادة الدولة" (الاستقلال)، وهو الأمر الذي فرض ربطه بـ "الوطني"، الوطني الذي يتعلّق بالتحديد كمفهوم لسيادة الوطن عبر استقلال الدولة. فـ "الوطني" و"الوطنية" يُشتقّان من مسألة التعذي على الاستقلال السياسي.

لهذا كان هدف "النضال الوطني" هو تحقيق الاستقلال بالتحديد، وكان تحقيق الاستقلال هو محور البرنامج الذي طرحته الحركات التي خاضت النضال في البلدان المستعمرة كلها. ولهذا تضمن ضرورة تحالف كل الطبقات فيما عدا "بعض العملاء" من أجل ذلك. وبلورت الماركسية السوفيتية صيغة لهذه المرحلة، تقوم على "قيادة البرجوازية" لها؛ حيث كانت تقول بأن هذه البرجوازية معنية بتحقيق الاستقلال، ولهذا يجب أن تكون في قيادة النضال من أجل إنجاز التحرّر الوطني [5].

بينما تحقّق الاستقلال في العالم كله (سوى فلسطين). وأصبحت "السيادة" هي لطبقة رأسمالية، لا شك في أنها في ترابط ضمن النمط الرأسمالي العالمي، لكنها مستقلة في المستوى السياسي، ولهذا تمارس سياستها نتيجة مصالحها، وليس نتيجة خضوع مباشر لسلطة دولة محتلة. وما يمكن أن يضفي بعض الغموض هنا هو أن هذه الطبقة ذاتها هي في ترابط مع الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي كانت سياساتها تابعة لسياسات الدول الإمبريالية، ولهذا ستبدو أنها تحقّق مصالح مشتركة مع رأسمالية المراكز، وإنْ كان يتحقّق ذلك من موقع التابع.

وبهذا يكون الصراع قد انتقل من مستواه السياسي (من أجل تحقيق الاستقلال) إلى مستواه الطبقي (السيطرة على السلطة)؛ أي يكون صراعاً طبقياً "قومياً" بين رأسمالية مسيطرة وحاكمة وطبقات شعبية مفقرة ومضطهدة. وهنا تصبح الرأسمالية هي الهدف الذي يجري النشاط من أجل إسقاطه وبناء سلطة طبقية بديلة لتجاوز التبعية وتحقيق التطور "القومي". كذلك يصبح حتمياً أن تقوده طبقات تعمل على تغيير النمط الاقتصادي، ويكون على حساب الرأسمالية ذاتها. لقد كان الاستقلال السياسي لا يستدعي بالضرورة تغيير النمط الاقتصادي، على العكس فقد تحقّق الاستقلال في الكثير من البلدان دون تغيير النمط الاقتصادي الذي ظل مرتبطاً بالمركز الإمبريالي، بينما يفترض في الحالة الثانية تغيير النمط

الاقتصادي أولاً، وأساساً، وكذلك للعلاقة مع الإمبريالية.

ولا شك في أن هذه الطبقة الرأسمالية هي مدعومة من قِبَل الرأسمال الإمبريالي، لكن؛ ليست الإمبريالية هي التي تخوض الصراع المباشر "قومياً"، بل الطبقة الرأسمالية المحلية التي تستغل وتنهب، وتسهّل نهب الطغم الإمبريالية. بمعنى أن مركز الصراع هنا هو مع الرأسمالية المحلية، وليس كما كان في زمن الاستعمار ضد الدولة المحتلّة. رغم أن رأسمالية المركز يمكن أن تستخدم الضغوط الاقتصادية والسياسية، وحتى العسكرية لمنع تغيير النمط الاقتصادي القائم، لكن ذلك لا يساوي الوضع الاستعماري، إلا إذا قامت هذه الرأسمالية بعملية احتلال.

لكن؛ إذا كان الاستقلال يتحقّق من خلال طرد المستعمر أو انسحابه، فإن "القطع مع الرأسمالية" هو الذي يؤسّس لتطور اقتصادي محلي مستقل عن مجمل النمط الرأسمالي العالمي. وهنا يكون قد جرى الانتقال من التحرّر الوطني (أي السياسي) إلى "القطع" مع النمط الرأسمالي ككل.

المشكلة التي تظهر دوماً هي أن الفكر بات دون مصطلحات واضحة، وأصبح كلٌ يعمل على إعطاء المصطلح المعنى الذي يريده هو، الأمر الذي جعل إمكانية التفاهم والحوار مستحيلة. فليس صحيحاً أن نُصوّر الوضع القائم في البلدان المستقلة، لكن؛ التي تحكمها نظم رأسمالية تابعة، كما أنه هو ذاته الذي كان زمن الاحتلال، فقط لأن الطبقة الرأسمالية هي طبقة تابعة ومُلحقة؛ لأن المصطلح يحمل "في جوفه" منظومة من الأفكار، وهو الأمر الذي يجعلنا نتمسك بالأفكار القديمة حول التحرّر الوطني في وضع جديد كل الجدّة يفترض تجاوز تلك المفاهيم.

إن "التشبيه" و"المقارنة" بين وضع الاحتلال والوضع الآخر يمكن أن يكون من باب "التضخيم" المحبب في كلام مُرسَل، لكنه يقود إلى "تخبيص" حين يُنقل من هذا الباب إلى باب التنظير الفكري. فلسنا في وضع احتلالي، وليست المرحلة هي مرحلة تحرّر، بل هي مرحلة تهدف إلى إسقاط طبقة مسيطرة، كوّنت الاقتصاد في ترابط مع الرأسمال الإمبريالي، وتأسيس اقتصاد منتج يخدم الطبقات الشعبية من خلال سيطرة هؤلاء على السلطة. فالمسألة لم تعد تتعلّق بطابع السلطة "الوطني" بل أصبحت تتعلّق بطابع السلطة الطبقي.

الإمبريالية علاقة... اقتصادية

يُنظَر للإمبريالية، إذن، كدور سياسي تدخلي احتلالي، وكموقف لبعض

البلدان الرأسمالية ضد الشعوب أو الدول الأخرى. ولهذا يجري لحظ دعم الإمبريالية الأميركية للدولة الصهيونية وتسليحها، ويلاحظ احتلالها العراق، أو "هجومها" السياسي على دول "الممانعة". وعلى ضوء ذلك يصبح العالم منقسماً إلى الإمبريالية وعكسها أو المضاد لها، أو الذي يبدو أنه مضاد لها، لينطلق كل تحليل من هذه الثنائية (التي هي جوهرة العقل السائد)، ولتصبح المسألة هي: مع وضد انطلاقاً من هذا القسم.

بالتالي، تصبح السياسة هي التي تحدّد الإمبريالية، وهي هنا تصبح مساوية للاستعمار وليس تركيباً جديداً نتج عن تطور الرأسمالية، وأصبح هو جوهرها، كما أوضحنا للتو. ومن ثم؛ يُنظر إليها من زاوية تدخلها واحتلالها ودعمها؛ أي نشاطها السياسي العسكري بالتحديد. طبعاً هذه نظرة "سياسوية"؛ أي تنطلق من "الشكل السياسي" فقط، وهي نظرة تنم عن عقل أحادي يقسم العالم إلى: مع أو ضد. وبالتالي يخضع لمنطق صوري موروث من القرون الوسطى. رغم أن "السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد"، كما أن "الحرب هي امتداد للسياسة بأشكال عنيفة"؛ حيث تجري رؤية الشكل السياسي دون التمعن بالأساس الاقتصادي.

فيبدو العالم كقوى متصارعة "في السياسة"، لهذا كل من هو ضد الإمبريالية هو حليف، وصديق، وكل من يختلف معنا هو إمبريالي. وفي هذا يغرق من ينطلق من هذه النظرة في تناقضات جزئية تحكم البلدان الإمبريالية ذاتها، أو تقوم بين هذه البلدان ونظم أو قوى قروسطية. فالأساس أن الإمبريالية هي المركز (الحلقة المركزية)، وكل من اختلف معها هو "معنا". هذه هي طبيعة "العقل السياسي" الرائج، وهي التي تقود إلى الوقوف ضد الشعوب من أجل نظم "ممانعة" (فقط ممانعة، وليس معادية)، كما لمسنا في سورية وإيران.

لكن الإمبريالية علاقة اقتصادية قبل أن تكون موقفاً ودوراً سياسيين. وما هذا الموقف وهذا الدور سوى التعبير عن هذه العلاقة الاقتصادية! فليست المسألة بالنسبة للدول هي مسألة سيطرة من أجل السياسة، إلا في حالات محدودة، بل هي سيطرة من أجل النهب. والإمبريالية قامت على تركيب وضع الأطراف بما يجعلها مجال نهب، دون مقدرة على بناء اقتصاد حقيقي، زراعي أو صناعي. ولهذا فرضت خلال فترة الاستعمار بناء اقتصاد ليبرالي لكي يكون مفتوحاً على منافسة غير متكافئة تقود إلى العجز عن بناء الصناعة وتعريض الزراعة للدمار جراء المنافسة، وبالتالي تحقيق ربطها بالمراكز، من أجل نهبها. وهنا يكون الاقتصاد المفتوح هو

أساس العلاقة الإمبريالية. لكي يتعرّض الاقتصاد المحلي لتنافس غير متكافئ يكيفه وفق الآليات الاقتصادية الإمبريالية، التي تريد السوق لبيع السلع، وكمجال لنهب المواد الأولية بأسعار رخيصة، ولكي ينشط المال المضارب بكل حرّية ممكنة. بالتالي يكون تحديد تبعية دولة أو عدم تبعيتها انطلاقاً من طابع الاقتصاد الذي يحكمها. فهل هو اقتصاد ليبرالي، حرّ، يتحكم للسوق الحرّة، أو "مضبوط" ويحدّ من أثر اللاتكافؤ؟

على ضوء ذلك، يتمحور النشاط الاقتصادي في اقتصاد مفتوح حول الخدمات والسياحة والعقارات والبنوك والاستيراد، بينما ينهار الاقتصاد المنتج المحلي، ويتحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي. هذا هو الشكل الأرقى للسيطرة الإمبريالية، أو للإمبريالية كقوة مسيطرة عالمياً. هذا ما تريده الطغم المالية الإمبريالية من بلدان الأطراف، وهو ما تعمل على فرضه، سواء بالضغط السياسي والاقتصادي، أو بالتدخّل العسكري. وبالتالي فإن كل "السياسة" الإمبريالية هي من أجل هذا التحويل الاقتصادي الذي يضمن سيطرة اقتصادية للطغم الإمبريالية، ويفتح لسوق واسع للسلع الإمبريالية. الحرب وكل أشكال الضغط هي إذن، لكي تهيمن الإمبريالية اقتصادياً، وليس لأنها تحبّ هذه الممارسات. لهذا فالسياسة تكون في حالات هي الممهّد للسيطرة الاقتصادية، وليست مكتفية بذاتها، أو يجري التكيّف دون ضغوط نتيجة مصلحة فئات رأسمالية محلية في أن تحقّق الانفتاح الاقتصادي.

ولقد انتهى زمن الاستعمار لكي يترك عالماً متشابكاً بعد تكييف التكوين الاقتصادي في المستعمرات مع مصالح الرأسمال في المراكز، وتشكيل اقتصاد تابع، ورأسمالية تابعة. وهذا العالم المتشابك يتسم بالاستقطاب الذي يعني وجود مراكز رأسمالية تستحوذ على إنتاج السلع وتمركز الرأسمال والتقنية، وأطراف مهمّشة ومفقرة، ودون قوى إنتاج، تتعرّض للنهب بأشكال مختلفة. وكل أشكال الضغط السياسي أو الاقتصادي أو حتى العسكري هدفها تكريس هذا التكوين العالمي.

الدولة والاقتصاد الرأسمالي

الربط بين مفهوم الإمبريالية ومفهوم الاستعمار يستدعي مسألة الدولة؛ لأن الدولة الرأسمالية هي التي تمارس السيطرة من خلال القوة العسكرية التي تملكها. وبالتالي إذا نشأ اختلال في فهم العلاقة بين الطبقة الرأسمالية والدولة سوف يضيع المعنى الاقتصادي للسيطرة، ويتلاشى تصوّر التشابك الاقتصادي الذي تقوم به الرأسمالية من أجل تحقيق

مصالحها. فتصبح المسألة هي مسألة "سياسية محض"، تتعلّق بالعدوان والسيطرة المجزدتين؛ أي اللتين لا تعنيان سوى الممارسة "السادية" بعيداً عن كل مصلحة، بالتالي النظر إلى الصراع كصراع غرائز، وليس صراع مصالح. هنا يكون مفهوم الطبقة المسيطرة حاسماً؛ لأنها مَنْ يهيمن على الدولة، ومَنْ له مصالح تفرض السيطرة والاحتلال و"الربط الاقتصادي". وهنا الرأسمالية اقتصاد يتعلّق بطبقة تفرض السيطرة والاحتلال، والدولة أساسية هنا وهناك؛ أي أنها أداة سيطرة الطبقة "قومياً" (أي في الدولة)، وأداتها في السيطرة العالمية. ولهذا يتأسّس الصراع العالمي من منظور مصالح هذه الطبقة، سواء من خلال التنافس مع الرأسماليات الأخرى، أو فرض الهيمنة على الأسواق والدول في الأطراف، والتنافس في السيطرة على هذه الأسواق.

وبالتالي إذا كان مفهوم الإمبريالية قد تشوه كما لاحظنا للتو، فإن مسألة علاقة الاقتصاد بالدولة كانت تتشوش كذلك. لقد عمل خطاب الطغم الإمبريالية على إخفاء مصالحها عبر تعميم مفهوم للخزئة الاقتصادية يستعيد الأفكار الاقتصادية الأولية التي تناولها مفكروها (آدم سميث، ريكاردو)، على اعتبار أنها الأساس لكل تطور. لهذا جهد على أن يعمّم بأن مسافة تقوم بين الاقتصاد وبين الدولة. وأنْ ليس من مهمة الدولة التدخل في الاقتصاد، بل عليها أن تترك الأمر لآليات السوق، التي تعدل ذاتها بذاتها [٤]. لكن انفجار الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ أظهر حدود هذا الخطاب وتهافته، فقد تدخلت الدولة بكل قوة من أجل منع انهيار البنوك التي هي أكبر من أن تُترك للانهيار، كما عمّم ذلك الخطاب.

فبعد أنْ كان الخطاب العولمي كله يتركز على إنهاء دور الدولة في المجال الاقتصادي، وتحرير الأسواق والخصخصة، عدنا لنشهد "ردّة" كبيرة نحو الدعوة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد. وكانت الأزمة التي عصفت بالرأسمالية على إثر أزمة الرهن العقاري، ومن ثم؛ تداعياتها على مجمل الاقتصاد في البلدان الرأسمالية المختلفة، هي المناسبة التي أعادت طرح دور الدولة من خلال "التأميم" أو الدعم المالي للبنوك والشركات التي تعاني من خطر الانهيار. وهي السياسة التي دفعت الصحافة إلى الحديث عن "خطوات اشتراكية"، أو الهزأ بالإشارة إلى "الرفاق في البيت الأبيض"؛ حيث بات واضحاً بأن الطبقة الرأسمالية تفرض تدخل الدولة من أجل إنقاذ البنوك التي شارفت على الانهيار، وبالتالي من أجل حماية مصالحها.

وإذا كان في هذا الاستنتاج الذي تكرّر في الإعلام الأميركي مبالغة، لأن

الخطوات المتخذة هي دعم للبنوك والشركات وليست مصادرة لها. فقد أظهر هذا التدخل أن الخطاب الذي راج منذ بدء عقد التسعينيات حول "الخزنة الاقتصادية" وإنهاء تدخل الدولة كان مضللاً بالتحديد؛ حيث قام على فرضية بسيطة طرحها آدم سميث منذ زمن طويل، والتي تقول بأن السوق تعدّل ذاتها بذاتها، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى تدخل من قِبل الدولة [1]. وهو الأمر الذي يعني أن ليس للدولة أي فعل في السوق (أي في الاقتصاد)، ويجب أن تبقى خارجه. لكن الاقتصاد الرأسمالي كان قد تطور في صيرورات متعددة لم تلتزم في الغالب بهذه الفرضية/ القانون. وكانت الكينزية أحد الأمثلة على أن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج إلى الدولة لحمايته قبل تقديم الرعاية الاجتماعية [2]. ولهذا كانت العودة إلى "اليد الخفية" هي من فعل مصالح طمحت في أن تصبح الشركات هي "الفلك" الحاكم في سوق مفتوح، ودون ضوابط سوى ضوابط الرأسمال ذاته. وهو الأمر الذي دفع الطبقة الرأسمالية (وهنا الطغم المالية بالخصوص) لأن تفرض "تدخل الدولة" من أجل فرض هذا السوق المفتوح، وأقصد هنا التدخل السياسي والضغط العسكري من أجل فرض الليبرالية الجديدة كقيمة مطلقة، على دول العالم كلها، وخصوصاً الأمم المخلّفة، والبلدان الاشتراكية السابقة.

هنا كانت الدولة حاضرة بالتالي، رغم أن "الروشيتة" التي باتت تعممها الرأسمالية تقول بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وربما لا تظهر هذه كمفارقة، لأن تدخل الدولة هذا هو تدخل في السياسة وليس في الاقتصاد؛ هو تدخل سياسي، وربما عسكري كذلك. أما المطلوب فهو عدم التدخل في الاقتصاد. وأيضاً رغم أن الدول الرأسمالية تدخلت بأشكال متعددة لحماية صناعاتها أو زراعتها خلال طيلة العقود التي كانت تدفع لإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد في بلدان الأطراف. لكن ما يجري الآن يوضح بأن ذلك "الانكفاء" للدولة، وتلك الدعوة إلى عدم التدخل في الاقتصاد، لم تصمدا كثيراً أمام مشكلات الاقتصاد الرأسمالي ذاته؛ حيث عاد تدخل الدولة لكي يكون مطلب الشركات ذاتها، ومخرجها في الآن ذاته، أو هو مطلب لأنه بات المخرج لها من أزماتها التي باتت تطيح بها.

وهذا يعني بديهية بسيطة كان الخطاب الليبرالي يعمل على إخفائها، وهي أن الدولة هي خادم الرأسمال، وبالتالي تبتعد حينما يريد، وتتدخل حينما يشاء. وهذه المسألة في صميم النمط الرأسمالي، وكل نمط آخر، لأن الدولة ليست أقنوماً فوق المجتمع، بل هي وسيلة قطاع من المجتمع لكي

يحكم قطاع آخر، ووسيلته لكي يمد سيطرته إلى كل ما استطاع في العالم. وهي بذلك تصبح قوة عسكرية، أو مصدر التشريع، أو الممول، لكي تقوم بهذا الدور الذي هو لها.

لهذا وحين شعرت البنوك والشركات سنة ٢٠٠٨ أنها باتت على شفير الانهيار هرعت إلى الدولة لكي تدعمها على حساب الضرائب المتحصلة في الغالب من عامة الشعب. وبالتالي لكي تُلقي بخسارتها على الآخرين. هذا هو منطق القوة، والدولة في جانب المسيطر مالياً، وهي دولته. سنلمس ذلك حين ملاحظة أن الأزمة حدثت قبيل انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٨، ففرضت منطقها في اختيار الرئيس. فقد أتت بأوباما رئيساً، رغم أنه لم يكن رئيسها المفضل؛ حيث دعمت في البداية جون ماكين، وكانت تريد استمرار سياسة بوش الابن الهجومية، التي تهدف إلى السيطرة على العالم. ولا شك في أن لدى أوباما سياسات لا تتوافق مع البنية العامة في الولايات المتحدة، هي تعبير عن مصالح شرائح من الرأسمالية الأميركية، وهي رؤية هذه الشرائح لتجاوز الأزمة التي تعيشها أميركا منذ عقود، لكنها كانت مرفوضة من قبل الاحتكارات الأساسية. لكن؛ هل كان أوباما يستطيع رسم سياسة تتناقض مع الطغم المالية؟

فإلى حين انفجارها في ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٨؛ أي في اللحظة الحرجة في الانتخابات الأميركية، كانت الاستطلاعات كلها تشير إلى أن جون ماكين هو الأوفر حظاً في النجاح، وكان واضحاً دعم الاحتكارات ومن الإعلام. فماكين هو الاستمرارية لحقبة جورج بوش الابن، ولقد كانت الاحتكارات تدعم توسيع السيطرة على العالم، ولا ترى سوى الحرب طريقاً لتثبيت هذه السيطرة على ضوء الأزمات التي كانت تعيشها منذ عقدين على الأقل [٥]، والتي دفعتها منذ انهيار المنظومة الاشتراكية إلى تقرير سياسة حربية تطال العالم، وخصوصاً ما بات يسميه بوش "الشرق الأوسط الموسع"[٦]. والتي كانت ترى، بنهاية حقبة بوش، بأنها لم تحقق ما أرادت بعد، الأمر الذي كان يفرض استمرار السياسة ذاتها برئيس "مناسب"؛ هو جون ماكين. وكانت قد بدأت في "تعديل" بعض السياسات التي ظهر فشلها على ضوء "أزمة الاحتلال" في العراق بعد تقرير بيكر/ هاملتون [٧]، ومنها تعديل الاستراتيجية الخاصة بالوجود في العراق، لكن؛ دون تغيير كل الاستراتيجية، و"الهرب" كما كان يتوهم البعض من "الممانعين".

لكن الأزمة أوضحت بأن الاقتصاد الأميركي على شفير الانهيار، وأن

أميركا باتت في مهب الريح. وأشير إلى "أخطاء" في السياسة الخارجية، لكن كان الوضع الداخلي هو الأهم، لأن الأزمة طالت قطاع واسع من الأميركيين. لهذا جرى دعم مرشح يطرح ما يبدو أنه يُخرج أميركا من أزمتها الاقتصادية (توسيع الضمان الصحي، وضبط وول ستريت، والضرائب، والعاطلين ...)، وكانت مقاومة ذلك صعبة نتيجة هذا الدعم، مما فرض تغيير استراتيجية الاحتكارات من أجل "بلع" الرئيس الجديد، وهو ما توضح بعد وضوح الميل لدعمه من خلال فرض نائبه الذي لا يختلف كثيراً عن المحافظين الجدد، ووزيرة الخارجية التي تتوافق معهم في كثير من قضايا السياسة الخارجية، وأيضاً التوافق معه على حدود السياسة الممكنة، خصوصاً في العالم، رغم أن أوباما كان يصرّح بأنه لا يريد الانسحاب من الحروب، بل يريد تقليص الوجود في العراق لمصلحة توسيع الحرب في أفغانستان. لهذا ربما جرى دعم أوباما أيضاً بالضبط؛ لأنه الرئيس الذي يحمل حلولاً لمشاكل أميركا الاقتصادية، خصوصاً وأنه ركّز على الاقتصاد وأزمته. وبهذا فقد عملت الاحتكارات على الالتفاف على الأزمة من خلال "التجديد" الذي كان يوحي بسياسة مختلفة تقوم على التغيير، دون أن يكون لدى الرئيس الجديد الإمكانية لتحقيق هذا التغيير سوى بشكل محدود في الداخل الأميركي (وهذا ما فعله في رئاسته الأولى). لكن استمرار الأزمة، والتوصل إلى أنْ ليس من حلول لها فرضا على الاحتكارات ذاتها الميل لتحقيق استراتيجية جديدة، أخذت في التبلور سنة ٢٠١٠،و تقررت بداية سنة ٢٠١٢، وباتت هي الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة. وهي تقوم على الانكفاء كما سنشير لاحقاً.

هنا يجب أن نفهم أميركا. وربما كانت من أوضح الدول التي يتحقّق فيها المبدأ الماركسي حول سيطرة الطبقة؛ حيث إن كل بنيانها السياسي المحكم، والمتطور، يقوم على كونه واجهة منفّذة لسياسات تعد "في الخفاء"، من قِبل قوة أخرى هي الاحتكارات. فهي تحكم الدولة لأنها تملكها. ولا يستطيع رئيس أو نائب الوصول إلا بدعمها (إلا ما ندر)، ويكون في الغالب من زبانئها؛ أي من المديرين الذين عملوا في أحد تلك الاحتكارات. ومَن يأتي من خارجها يوعد بأن يوظّف في أحدها بعد انتهاء ولايته. ولهذا فإن "الطبقة السياسية" هي في الغالب هؤلاء الذين توظّفوا في الشركات الاحتكارية، وبالتالي يدخلون المجال السياسي من أجل خدمة تلك الشركات.

لكن؛ سيبدو الأمر أوضح حين نشير إلى أن الدور الخارجي للدولة

الأميركية هو الأهم في مجمل أدوارها، ويقوم على تحقيق مصالح الشركات تلك: فتح الأسواق والحصول على النفط الرخيص، وتوفير البيئة الأمنية المناسبة لنشاطها. لأن تحقيق هذه المصالح هو الذي يؤسس تماسك الوضع الداخلي، لأنه يجلب الفوائض الهائلة التي تحرّك عجلة الاقتصاد، فتزيد الأرباح، وتحلّ أزمة البطالة، وتُنهي الفائض الإنتاجي، وبالتالي يفرض دورة اقتصادية نموذجية. وهذا الأمر هو الذي يفرض التداخل الشامل بين الاحتكارات والدولة، ويجعل الدولة هي "خادمة" هذه الاحتكارات.

في هذا الوضع ماذا يمكن للرئيس أن يفعل حين يتناقض مع الاحتكارات تلك؟ الاستقالة (نيكسون) أو القتل (جون كنيدي)، وربما رؤساء كثر آخرون؛ حيث ستكون مصالح الاحتكارات هي المقرِّرة لكل السياسات العالمية والداخلية. ولهذا تعمل على رسم استراتيجيات ليس لعقود فقط، بل لربع أو نصف قرن، وبالتالي لن يكون بمقدور أي رئيس أن يغير في السياسات مادامت مشتقة من هذه الاستراتيجيات، على العكس يجب أن يتوافق معها قبل أن يصبح رئيساً. فهناك من المبادئ التي لا يجب اللعب فيها، وهناك مناطق نفوذ يجب الدفاع المستميت عنها للحفاظ على سيطرة الاحتكارات فيها. وهناك قِيَم يجب أن تسود، وبالتالي لا يجب أن تتغير. وبهذا سقط التغيير الذي وعد به أوباما، ولم تسقط السياسات التي تقرّرت منذ نهاية الحرب الباردة بانهيار المنظومة الاشتراكية، والتي عبّر عنها بوش الأب، ثم كلينتون، ومن ثم؛ بوش الابن، والتي كان يجب أن يُعبّر عنها أوباما إلا حين انفجرت الأزمة التي أظهرت حدود "القوة الاقتصادية الأميركية"، وما ظهر من انعكاس لذلك على القوة العسكرية. وهي الاستراتيجية التي كان قد رسمها ما بات يُعرف بالمحافظين الجدد، والتي عبّرت عن تطلّع الاحتكارات لوضع عالمي يسمح لها بتجاوز أزماتها التي كانت قد تبلورت منذ عقد السبعينيات، ولم تعبّر عن ميل متطرّف لدى شريحة أيديولوجية تعيش على هامش المجتمع. إن تطرّف هذه الشريحة هو التعبير عن أزمة الاحتكارات، ولهذا رسمت استراتيجية تقوم على إنشاء عالم مُخضَع؛ حيث كان يبدو لها أن هذا هو الحل الوحيد لتلك الأزمة. لكن قوة الواقع كانت أكبر من أن يجري تجاوزه، الأمر الذي فرض تغييراً جدياً في كلّية دور أميركا العالمي.

ولاشك، بالتالي، أن الشركات الاحتكارية كانت مع استمرار الحروب، واستمرار السيطرة على المواد الأولية والأسواق، وتهميش الرأسماليات

الأخرى، وأيضاً إغلاق الطريق على تطور الصين وعلى عودة روسيا قوية. لقد كانت مع استمرار السيطرة على العراق، لكن؛ بجيوش أقل، ومع محاولة حسم الحرب مع طالبان، وتكريس قواعد هناك، ومع توسيع الحرب؛ لتطال باكستان التي كان يجب أن تُخضع، ويُسيطر على قنبلتها النووية، وكذلك كان يجب التوسع في أفريقيا للسيطرة على المواد الأولية والأسواق؛ حيث أوجدت أفريقم كقيادة لجيوشها هناك. وإذا كان أوباما في رئاسته الأولى قد وعد بتوسيع الحرب في أفغانستان، وتوافق مع السياسة العالمية التي رسمتها إدارة بوش الابن منذ سنة ٢٠٠٧، فقد توافق مع مجمل الاستراتيجية تلك، فتراجع عن وعوده حتى فيما يتعلّق بالصراع العربي الصهيوني، وانتهى خطابه "السلمي" والتغييري بكل بساطة. المعركة الوحيدة التي خاضها تعلّقت بإقرار قانون الضمان الصحي بعد أن جرى تقزيمه من قِبَل الاحتكارات، وأيضاً مع وول ستريت من خلال إقرار قانون الإصلاح المالي بعد أن قُزِّم كذلك. وبالتالي لم يحقّق سوى بعض الإصلاحات الجزئية الداخلية ضمن الحدود التي سمحت بها الشركات الاحتكارية. فهذه هي مصالح الشركات الاحتكارية، وجزء من السعي لتجاوز الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأميركي قبل الأزمة المالية ومعها. وهي الأزمة التي كانت لا ترى الشركات الاحتكارية حلاً لها إلا من خلال السيطرة على العالم؛ حيث أميركا إما القوة العظمى الوحيدة أو لا شيء. فعالم متعدّد الأقطاب لا يناسبها. ولقد تغير الأمر حين ارتأت الاحتكارات أن عليها ألا تذهب بعيداً في استراتيجيتها؛ لأن أزمتها تحتاج إلى إدارة فقط بعد أن توضح أنها دون حل. وهذا ما حكم السنة الأخيرة من حكم أوباما الأول، ورئاسته الثانية. وهو الأمر الذي يوضح الـ "تبعية" للاحتكارات، وسيطرة هذه الأخيرة على الدولة.

هذا الأمر يفرض أن ننظر إلى الخطاب الليبرالي الذي راج طيلة عقدين أو ربّما ثلاثة، على أنه خطاب أيديولوجي، بمعنى أنه كان موجّهاً لـ "آخر"، وليس للرأسمالية المسيطرة بالذات. وبالتالي فهو يأتي في سياق تحقيقها لمصالحها هي بالذات كذلك، وليس مصالح أي آخر، بعكس كل الدعاية التي روّجت له؛ حيث كان المطلوب، ولا يزال، هو فتح الأسواق بكل الآفاق الممكنة لكي ينشط الرأسمال دون رقيب، أو ضابط، أو دون قيمة تحدّ من جشعه. وهو الأمر الذي فرض الحديث عن الليبرالية المتوحّشة، فتوحّشها، أو حاجتها إلى هذا التوحّش، هي التي فرضت سحب الدولة من التداول، لكن؛ فقط في الأمم المخلّفة والبلدان الاشتراكية السابقة. مع تخفيف دورها في المراكز بالقدر الذي يحتاجه الرأسمال (في الزراعة مثلاً، أو

صناعة الصلب، و....). لكن لكي تكون الدولة هي أداة مد السيطرة، وممارسة الاحتلال كما جرى في أفغانستان والعراق، ومجمل التدخلات العسكرية الأميركية.

ما يجري اليوم يوضح بأن الدولة ليست فوق الاقتصاد، بل إنها محرّك أساسي فيه، وأن دورها أساسي فيه، ومستمز كذلك. وأن الرأسمالية لن تصل إلى يوم تستطيع فيه أن تنفطم عن الدولة، بل إن الدولة هي أداتها المستمزة، وإنها منقذها في الأزمات. إنها بالأخير دولتها هي بالذات، رغم الطابع العمومي الذي يخترقها، والدور العمومي الذي تمارسه.

وهذا يفرض أن نفكّر نحن الذين خضعوا لوطأة الخطاب الليبرالي، في أن الدولة ليست هي المشكلة، بل إنها في وضعنا أداة أساسية من أجل التطوّر والحداثة؛ حيث ليس من إمكانية إلى بناء اقتصاد منتج دون حماية الدولة واستثمارها. بغض النظر عن "التغول" الذي يكتنفها، والذي سيكون أفضل من ليبرالية لا تفعل سوى تعميم التفكك والفوضى والنهب والفساد. إنها وسيلة تحقيق التطوّر الاقتصادي دون ريب؛ لأنها القادرة على تحمّل ضغوط الرأسمال الإمبريالي هائل القوة.

وهذه ليست دعوة لأن تكون الدولة مستبدّة، بل لأن تكون دولة ديمقراطية وتطوّر الاقتصاد، عبر بناء الصناعة وتطوير الزراعة، والبنى التحتية والتعليم، وتحقيق الضمان الاجتماعي للطبقات المفقرة. هذا دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، الذي دونه ليس من تطوّر ولا حداثة، ولا كذلك، ديمقراطية.

أطوار الإمبريالية

تبلور النمط الرأسمالي كنمط إمبريالي بداية القرن العشرين؛ حيث هيمنت الاحتكارات وتشكّل الرأسمال المالي، وأصبح عالمياً. حينها انتقلت الرأسمالية من مرحلتها التنافسية إلى مرحلتها الاحتكارية، داخلياً عبر سيطرة الاحتكارات، وعالمياً عبر التشكّل العالمي للنمط.

أشار لينين إلى تبلور الإمبريالية مطلع القرن العشرين، واعتبر أنها أعلى مراحل الرأسمالية. بينما قال هيلفردينغ إنها المرحلة الأحدث في الرأسمالية. وكان قد صدر كتاب لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، في روسيا قبل الثورة بعنوان: الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية. وكان يبدو أن خلافاً يقوم في استخدام المصطلحين: أعلى وأحدث، فالأحدث تعني أن هناك مراحل أخرى سوف تدخلها الرأسمالية، بينما تعني كلمة

أعلى أنها "خاتمة" تطوّر الرأسمالية. ما أوجد هذا النقاش هو "نظرية كاوتسكي" حول "الإمبريالية العليا"، وهو الأمر الذي جعل لينين يصز على كلمة أعلى للتأكيد على أنها "خاتمة" الرأسمالية، رغم أنه أشار إلى أن الإمبريالية هي "المرحلة الأحدث" للرأسمالية في متن الكتاب. وكان يهدف من ذلك قطع الطريق على "نظرية كاوتسكي" تلك، والتي كانت "الممز" لتأسيس سياسة "اشتراكية" تدعم تطوّر الرأسمالية، وكانت في أساس نشوء التيار الإصلاحي الذي استشرى فيما بعد. بينما كان منظور لينين يقوم على أن الإمبريالية هي مقدّمة الثورة الاشتراكية.

هذا النقاش أوجد ارتباكاً تالياً؛ حيث ارتبكت الأبحاث التي تناولت الإمبريالية بعد لينين، وهي تلمس تطوّر الرأسمالية، وتشهد تحولاتها. وأيضاً تلاحظ التشابك بين الاحتكارات على صعيد عالمي، و هو ما كان يستدعي "نظرية كاوتسكي" حول الإمبريالية العليا، لكن؛ دون التجزؤ على قول ذلك. فكلمة أعلى جعلت الإمبريالية هي سقف التطوّر في الرأسمالية، رغم أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. لا لينين ولا الماركسية يمكن أن تعقم الاعتقاد بأن الرأسمالية قد وصلت إلى "قمة" تطوّرها، أو أنها توقّفت عن التطوّر، لكن "سوء فَهم" طال المسألة. ولا شك في أن ربط "التحديد النظري" بالصراع الأيديولوجي هو الذي أوجد ذلك؛ لأن المنظور الأيديولوجي قد أفضى إلى تبلور تيارين في الماركسية: إصلاحي وثوري، وبات مفهوم الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية يرتبط بالتيار الثوري، الذي وضع نصب عينيه الثورة الاشتراكية.

بعيداً عن هذا النقاش، يمكن القول بأن الإمبريالية هي سمة الرأسمالية، إن الرأسمالية إمبريالية. بمعنى أن الإمبريالية هي "سمة" الرأسمالية، وليست مرحلة من مراحلها، هي تكوينها العضوي. هنا نعود إلى تحديد مرحلتي الرأسمالية التي يشار إليهما حين دراسة تطوّر الرأسمالية: المرحلة التنافسية والمرحلة الاحتكارية؛ حيث كانت المرحلة الأولى هي مرحلة تشكّل الرأسمالية قومياً، وبشكل غير متوازٍ، بل متتالٍ، إلى أن اكتمل توسّعها قومياً وتشكّلها كنمط عالمي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهي المرحلة التي أوقفت كل تطوّر رأسمالي في بلدان أخرى؛ حيث حقّقت استعمارها لكثير من بلدان العالم، الاستعمار الذي اكتمل بعد الحرب العالمية الأولى. لكنها المرحلة التي أدّى التنافس خلالها على صعيد قومي إلى الوصول إلى نشوء الاحتكار، وتشكّل الرأسمال المالي، وبالتالي نشوء الإمبريالية.

بالتالي الرأسمالية إمبريالية، بالضبط لأنها تفضي إلى الاحتكار وتشكّل الرأسمال المالي، بشكل حتمي، وحين تتشكل كذلك تصبح إمبريالية بالضرورة. لهذا أشرتُ إلى أن الإمبريالية سمة في تكوين الرأسمالية، لكنها شكل الرأسمالية المكتمل، الناضج. وحينها هي ليست المرحلة الأحدث، رغم صحة ذلك في حينه. ولا الأعلى، رغم أنه يمكن قول ذلك، بالضبط لأنها سمة الرأسمالية في قمة نضوجها. بالتالي لا يتعلّق التطور في الرأسمالية بهذه السمة، بل بتكوين الرأسمالية على ضوء وجود هذه السمة. فالرأسمالية هي الاحتكارات والرأسمال المالي، هذه الأسس التي تحدد معنى الإمبريالية. وليس من الممكن لأن تنشأ رأسمالية لا تتمظهر في الاحتكارات والرأسمال المالي، حتى وإن بدأت بشكل "تنافسي". رغم أن نشوء الاحتكارات عالمياً، وهيمنتها على اقتصاد العالم، يقود حتماً إلى وقف "الصيرورة الأولية" لنشوء الرأسمالية، خصوصاً في ظل خضوع الاقتصادات المحلية لخزنة السوق.

على ضوء ذلك يمكن أن نتلمس مرحلتين في الإمبريالية على صعيد المراكز الإمبريالية، وثلاث مراحل على صعيد الأطراف. أقصد أن الإمبريالية التي كان الرأسمال المالي هو مركزها، وهو "التجريد الأعلى" للاحتكارات التي كانت تمثل "الاقتصاد الحقيقي"؛ أي هي تداخل واندماج الشركات الصناعية والتجارية والبنكية والزراعية والخدمية، هذه الإمبريالية بات المال في مركزها؛ أي الطغم المالية التي تنشط في المضاربات، كما شرحتُ ذلك في السابق. هذا تحوّل بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين، لكنه تحقق عبر سيطرة الطغم المالية في تسعينيات القرن العشرين. وفرض أن يسيطر اقتصاد المضاربات على الاقتصاد الحقيقي. لا شك في أن الاقتصاد الحقيقي لا يزال قائماً، ينتج السلع، ويحقق العملية الاقتصادية كلها كما كانت منذ بداية القرن العشرين؛ أي منذ تشكّل الرأسمالية كإمبريالية. لكن؛ خرج من داخل الرأسمال المالي نتوء توسّع بشكل متسارع بعد تراكم المال في البنوك وعجزه عن التحول إلى رأسمال، كما شرحتُ ذلك سابقاً. وأصبح يمارس أشكال المضاربة كلها. وكانت السنوات منذ إذ هي سنوات تضخّم هذا المال، وحيازته على النسبة الضخمة من حركة الاقتصاد. وهذه العملية لا تؤسس لمرحلة أعلى في الرأسمالية، بل تؤسس لمرض لا شفاء منه، وحالة من انفجار الفقاعات والانهيارات متوالية، دون أن يكون لها حل. فقد "فلت" المال، وعاد إلى طبيعته الربوية، وهو ما يؤسس لوضع مَرَضي مزمن، سرطان اكتُشف متأخراً.

لكن؛ على صعيد علاقة المركز بالأطراف في النمط الرأسمالي، يمكن الحديث عن ثلاث مراحل، أو ثلاث أشكال، مرّت بها الأطراف بعلاقتها بالمركز الإمبريالي. تحتاج الرأسمالية إلى الأسواق والمواد الأولية، ولقد بحثت عنها منذ نشوئها، لهذا اندفعت لاستعمار البلدان الأخرى. ذلك كله قبل تشكلها كإمبريالية، لكن؛ يميز لينين بين السياسة الاستعمارية هذه، والسياسة الاستعمارية في مرحلة الإمبريالية.. ويرى اختلافاً جوهرياً بينها وبين "سياسة الرأسمال المالي الاستعمارية" [21]. ما كان واضحاً في هذه المرحلة هو توسّع الاستعمار، لكن؛ كذلك التنافس الشديد بين الإمبرياليات بعد أن تطوّرت دول عديدة، واكتمل تكوينها الإمبريالي، مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان، الدول التي تأخر تطوّرها الرأسمالي، وحين اكتمل تطوّرها وجدت أن العالم قد جرى اقتسامه بين كل من إنجلترا وفرنسا خصوصاً. هذه الوضعية هي التي كانت تجعل مسألة الاستعمار جوهرية بداية القرن العشرين، وجعلت لينين يعتبر أن هذا الميل الاستعماري هو نتاج هيمنة الرأسمال المالي، ومن "العناصر" التي وضعها لتحديد معنى الإمبريالية[22]، التعريف الأوسع الذي وضعه بعد أن حدّدها في نشوء الاحتكار وتشكّل الرأسمال المالي. وهو يؤكد على أن تقاسم جميع أقطار الأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية قد انتهى. بمعنى أنه مع تحوّل الرأسمالية إلى إمبريالية أنجزت تقاسم العالم.

هذه المرحلة هي مرحلة إخضاع العالم لسيطرة البلدان الرأسمالية عبر الاستعمار المباشر. لينين هنا يوصف، ولا يعدّ أن ذلك من سمات الإمبريالية؛ حيث يشير إلى أن الاستعمار قديم. لكن؛ مع نشوء الإمبريالية جرى "تقاسم جميع أقطار الأرض". بمعنى أن حاجة الرأسمالية إلى الاستعمار وُجدت منذ نشوئها، ليكتمل استعمارها حين تشكلت الإمبريالية. هذا هو الشكل الأولي لنهب العالم، شكل الاستعمار المباشر. رغم أن العديد من البلدان لم تخضع للاستعمار المباشر، لكنها خضعت لهيمنة دولة إمبريالية، كما هو حال أميركا اللاتينية التي خضعت لـ "احتكار أميركي" منذ بداية القرن التاسع عشر، وظلت كذلك بعد أن باتت أميركا إمبريالية. فقد عملت أميركا على "احتكار" أميركا اللاتينية لشركاتها دون احتلالها. وهو شكل من أشكال تقاسم العالم من قبل "اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية"، وهو أحد عناصر تعريف لينين أيضاً [23].

هنا نشير إلى المرحلة الثانية من السيطرة الإمبريالية، وهي المرحلة التي تلت "تصفية الاستعمار" بعد الحرب العالمية الثانية، سواء نتيجة

نهوض حركات التحرر الوطني، أو نتيجة توسّع دور البلدان الاشتراكية، أو نتيجة "تعميم الشكل الأميركي للسيطرة" الذي اتبعته في أميركا اللاتينية. فقد انتهى الاستعمار المباشر، وتشكّل عالم من دول مستقلّة، لكن؛ كان العالم ينقسم إلى مراكز وأطراف، تتمركز الثروة والتكنولوجيا والقوة في المراكز، وتعيش الأطراف التهميش والفقر والتخلّف. تناولتُ ذلك في فصل سابق، وأشرتُ إلى السياسة التي فرضها الاستعمار، التي أدّت إلى تشكيل اقتصاد ملحق، وطبقة رأسمالية مسيطرة تنشط في القطاع الوسيط؛ أي التجارة والخدمات والبنوك، وبهذا باتت الأطراف تعتمد على تبعيتها للمراكز، سواء من أجل استيراد السلع، أو من أجل تصدير المواد الأولية، في ظل اقتصاد مفتوح، تكون خزنة السوق هي الأساس فيه. هذه الوضعية، في ظل اقتصاد عالمي يقوم على خزنة الاقتصاد، كانت تؤسس لتبعية كاملة. حارسها المحلي هو الطبقة الرأسمالية التي كان النمط الاقتصادي المتشكّل يخدم مصالحها، لكن؛ كانت القوة العسكرية الأميركية هي الحارس العالمي؛ لأنها أداة التخويف والضغط، والتهديد، والتدخّل، من أجل الحفاظ على الطابع المفتوح للاقتصاد في الأطراف، واستمرار ارتباط الطبقة المسيطرة بالمراكز الإمبريالية، وبالتالي الحفاظ على النمط الاقتصادي الذي تشكّل منذ مرحلة الاستعمار. هنا كانت الآليات الاقتصادية هي أساس السيطرة على الأطراف، وكان دور الاحتكارات هو المركزي في مدّ السيطرة ونهب الأطراف، بينما كانت القوة العسكرية هي "عنصراً مساعداً"، لكي لا تنشأ ميول في الأطراف تسعى من أجل بناء الصناعة وتطوير الزراعة؛ أي بناء اقتصاد منتج، يحدّ من سيطرة الاحتكارات الإمبريالية. إذن؛ هي قوة "ضبط" لوضع اقتصادي عالمي يخضع لاحتكار الشركات الإمبريالية. لكن؛ تبقى الروابط الاقتصادية هي أساس عملية النهب، والسيطرة. فالاحتكارات تسعى من أجل الاستحواذ على الأسواق، والسيطرة على النفط والمواد الأولية، والتوظيف المالي في بلدان الأطراف. وبدل جيوشها باتت الدولة الرأسمالية التابعة هي الأداة التي تستخدمها من أجل تسهيل النهب. وتلعب الدولة الإمبريالية دور "الناصح" و"الضاغط"، و"المحفّز" من أجل أن تحقّق دول الأطراف السياسات التي تخدم الاحتكارات الإمبريالية.

أخيراً، تأتي المرحلة الجديدة التي تتحكم لهيمنة الطغم المالية، والتي تتسم بميل تلك الطغم لتسهيل نشاط المال، سواء تحت مُسمّى "الاستثمار قصير الأجل"، أو تحت الادّعاء بالحاجة إلى "الاستثمار الأجنبي"، واتخاذ الإجراءات كلها التي تسمح لهذا المال بالنشاط دون محاسبة أو تدقيق، بل

بتسهيل كامل، ودون ضرائب، مع سماح بتصدير الأرباح دون قيود. ومن ثم؛ فتح المجالات كلها لنشاط هذا المال، وتسهيل نشاطه في أسواق الأسهم. نحن هنا إزاء نشاط نهبوي، وليس إزاء نشاط اقتصادي، ولهذا يصبح الطابع المافياوي هو المهيمن، ليس على هذا النشاط فقط، بل كذلك على الرأسمالية المحلية التي تصبح جزءاً منه، والمسهل له.

إذن؛ لقد وصلنا إلى إمبريالية المال، الإمبريالية في طورها المالي.

هوامش

(١) كانت بداية القرن العشرين هي السنوات التي شهدت النقاش حول الإمبريالية، بدءاً من هربسون الذي كتب كتاب "الإمبريالية"(١٩٠٦)، إلى روزا لوكسمبورغ التي كتبت "تراكم رأس المال" (١٩٠٦)، وهلفردنغ "رأس المال المالي" (١٩١٥)، ثم لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (١٩١٦).

(٢) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره.

(٣) المصدر السابق.

(٤) حول ذلك انظر، سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلّف" ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، ط١/د.ت. وأيضاً، سمير أمين "التطور اللامتكافئ" سبق ذكره.

(٥) انظر حول ذلك: آدم سميث "ثروة الأمم-١" ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/ أربيل/ بيروت، ط١/ ٢٠٠٧. و الجزء الثاني، نفس المعطيات ط١/ ٢٠٠٨.

(٦) انظر، ديفد هارفي "الليبرالية الجديدة، (موجز تاريخي)" نقله إلى العربية مجاب الإمام، مكتبة عبيكان/السعودية،ط٢٠٠٨/١.

(٧) انظر، جون مايناردكينز "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" ترجمة إلهام عيدروس، دار العين/ القاهرة وكلمة/هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط٢٠١٠/١.

(٨) ناقشت هذا الأمر في، سلامة كيلة "الإمبريالية المأزومة" رند للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط٢٠١١/١.

(٩) المصدر ذاته،،ص٩٨.

(١٠) انظر، قراءة في تقرير هاملتون بيكر. على موقع الجزيرة.

(١١) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص١١١.

(١٢) المصدر ذاته، ص١٢٠.

(١٣) المصدر ذاته، ص١٢٠.

النمط الرأسمالي ذو طبيعة إمبريالية

إذن؛ ننطلق من أن النمط الرأسمالي العالمي هو نمط إمبريالي كتكوين اقتصادي سياسي، وأن وضع السيطرة فيه بات للطغم المالية في المراكز، ولرأسماليات مافياوية في الأطراق ملحقة (أو مترابطة من موقع تبعي) بهذه الطغم في سوق عالمي مفتوح اقتصادياً. والإلحاق هو نتاج الخضوع لسيطرة الليبرالية الاقتصادية؛ حيث تتحكّم الطغم المالية في رأسماليات الأطراف. الآن لا بد من تلخيص النقاش حول مفهوم الإمبريالية، والإشارة إلى مستجدّات وضع النمط الرأسمالي، وبالتالي تلمّس وضع الإمبريالية الجديدة.

على ضوء الفهم الرائج للإمبريالية، ما يبدو هو تشوّه في المنطق، وتشويه للماركسية من قبل الذين يُحسَبون عليها. فقد استحكم المنظور السياسوي؛ أي المنظور الذي يرى الأمور من خلال المستوى السياسي (الدولة، الأحزاب، والعلاقات والصراعات الدولية)، باعتبار أن الاقتصادي ملحق بالسياسي، وليس أنه مُؤسّس للسياسي. ولهذا لا بد من تلخيص النقاش حول مفهوم الإمبريالية، بعد الإشارة إلى مستجدّات وضع النمط الرأسمالي، وتلمّس وضع "الإمبريالية الجديدة" [١]، وأزمتها.

فكما أشرنا، ظهر خلال العقود الماضية أن كلمة إمبريالية قد صارت عتيقة أو حتى مخجلة، أو تدل على أفكار "تجاوزها العصر"، بعد أن تشوّه مضمونها، وافتقدت المعنى الذي اتخذته في الماركسية. هذا هو منظور رهط من اليسار الذي بات ليبرالياً، أو حداثياً. وببساطة، بالنسبة له، ليس هناك إمبريالية. في المقابل سنجد من يَعدّ أن كل ما يحدث في العالم هو نتاج الإمبريالية، "التي سمتها التآمر". لكن؛ سيبدو أن معنى الإمبريالية هنا مشوّش، وسطحي. لهذا تفضي السطحية حتماً إلى تحكّم المنظور "المؤامراتي"، الذي هو نتاج وعي سطحي. فكما لمسنا سابقاً هناك من يساويها بالاستعمار دون لمس التحوّل النوعي في المعنى بعد اكتمال تبلور النمط الرأسمالي، لكن؛ هناك كذلك من يلمس مظاهرها دون أن يفهم بنيتها، ويلمس كنهها، الذي يتعلّق بالتكوين الداخلي في الدول الإمبريالية. هذا ما

يفرض إعادة البحث في مشكلات هذا الفهم في مستوييه، انطلاقاً من منظور الماركسية.

ما هي الإمبريالية؟

"الإمبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جداً. وهي تتلخص بنزوع كل أمة رأسمالية صناعية إلى أن تلحق بنفسها أكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية بصرف النظر عن الأمم التي تقطنها"[٢].

هذا هو التعريف المتداول، والذي يحكم نظر "الماركسيين". والذي يلخص بأن الإمبريالية تساوي الاستعمار، وهذه هي الترجمة الحرفية لكلمة إمبريالية[٣]. ولهذا يشار إلى الاحتلال والسيطرة المباشرة حين الإشارة إلى الإمبريالية، ليبدو أن تعريفها هو ممارسة الدول الرأسمالية للاحتلال والسيطرة. هل هذا التعريف صحيح؟

بعض اليسار "العليم جداً" سيؤكد بأن هذا التعريف هو تعريف الماركسية، فهذا هو التعريف الذي تعفم عبر "الماركسية" التي نشرها السوفييت، والذي جرى تداوله من مختلف التيارات الماركسية التي تأثرت بها.

لكن هذا هو تعريف كاوتسكي للإمبريالية، الذي نقده لينين مبيناً أنه خاطئ، "وأنه –مكيف - بشكل يخفي أعمق تناقضات الإمبريالية، ويؤول بالتالي إلى مسالمة الانتهازية". ولقد أعطى تعريفاً بديلاً هو: "الإمبريالية هي الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والرأسمال المالي، واكتسب فيها تصدير الرأسمال أهمية كبرى، وابتدأ تقسيم العالم بين التروتستات العالمية، وانتهى تقسيم جميع أقطار الأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية"[٤].

وهو هنا يرفض ربط مفهوم الإمبريالية بالاستعمار رفضاً مطلقاً؛ لأن هذا مفهوم يخفي جوهر الإمبريالية، كما يخفي "الميل الانتهازي"، الذي ظهر في العقود الأخيرة، ويظهر الآن بشكل جلي، كالتحاق بكل قوة تدعي "مناهضة الإمبريالية" باعتبار أن الاستعمار لا زال مستمراً. أو القول بأن الإمبريالية انتهت مع نهاية الاستعمار. بالتالي فقد انتقل لينين من شكل السيطرة عبر الاستعمار إلى التكوين العالمي للاقتصاد، وتقاسم العالم بين الرأسماليات (تقاسم الأسواق). فالإمبريالية ليست سيطرة سياسية (استعمارية)، بل هي تكوين اقتصادي. تكوين يتعلّق بطبيعة السيطرة الاقتصادية في المراكز، وبكيفية إخضاع الأطراف. وتعتمد على المركزة

لمجمل قطاعات الاقتصاد، والتمركز الاحتكاري. وبالتالي سيطرة طغمة مالية في المراكز، تتوحد وتتنافس، وتتناقض كذلك. وتحكم هذه الطغمة في الأطراف عبر تسييد طبقة رأسمالية كومبرادورية، ومن ثم؛ ريعية مافياوية، كمرتكز لصياغة التكوين الاقتصادي المحلي بما يحقّق مصالح هذه الطغمة، وعبرها مصالح الرأسمالية المحلية. وإذا كانت التروتستات قد باتت شركات احتكارية إمبريالية "متعدية القوميات"، وأصبح تقاسم العالم يتحقّق من خلال السيطرة الاحتكارية على الأسواق، فإن المهم هنا هو "بنية الرأسمالية" التي ظلت تتحكم للقوانين التي أشار إليها لينين، مع تطور فيها وفي آلياتها. وبهذا فقد أصبح لدينا "تكوين أحدث" للإمبريالية.

وإذا كان كتاب لينين حول الإمبريالية قد أعطي عنوان: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، فإن فكرة لينين كانت تتعلّق بفهم "الإمبريالية (كـ) مرحلة جديدة في الرأسمالية"[*]، لكن؛ يبدو أن هذا العنوان أسس لسوء فَهم فظيع، كما أشرتُ قبلاً؛ حيث "تقولبت" الرأسمالية في هذه الصيغة، ولم يعد ممكناً النظر إلى صيرورة تطورها، بالضبط لأنها وصلت إلى مرحلتها الأعلى. رغم أن لينين لم يقصد ذلك بتاتاً، وكان يبحث في "المرحلة الأحدث" للرأسمالية. ولقد تطورت بعد ذلك كثيراً، لكن طابعها الإمبريالي ظل كما هو. بمعنى أن الرأسمالية باتت في جوهرها إمبريالية، وبات المسيطر هو طابعها الإمبريالي. دون أن يعني ذلك أنها لا تتطور، وكما لمسنا في الفصل الثالث كيف أصبحت تتشكّل مع بداية القرن الواحد والعشرين.

كان لينين يشير إلى تحوّل الرأسمالية كنمط إلى الإمبريالية؛ أي بات النمط الرأسمالي العالمي نمطاً إمبريالياً، ولا يتعلّق الأمر هنا بدولة أو بعدة دول (هي المراكز الإمبريالية)، بل يتعلّق بكلّية التكوين الذي باتت تتشكل فيه الرأسمالية، والذي فرض تشكّل المراكز والأطراف، والتصارع بين المراكز للسيطرة على الأطراف؛ حيث ليس من الممكن للنمط أن يستمر دون هذه السيطرة؛ لأن نهب الأطراف بات عنصراً جوهرياً في اتخاذ النمط طابعه الإمبريالي؛ لأنه بات جزءاً حاسماً في تشكيل النمط [1]. إذن؛ النمط الرأسمالي يتسم ككل بأنه نمط إمبريالي، ولا يتعلّق الأمر بدولة ما فقط، لأن الطابع الإمبريالي ناتج ليس عن تميز دولة في النمط أو انعزالها، بل عن هذا التشابك الذي نتج بفعل التمركز الذي فرض نشوء الاحتكارات، والشركات متعددة الجنسية، والتشارك المالي. الطابع الإمبريالي هو نتاج تحوّل الرأسمالية من مرحلتها "التنافسية" التي كانت نتاج "الطابع القومي"

للرأسمالية (القرن التاسع عشر) إلى كونها نمطاً عالمياً، نمط يشكل العالم وفق قوانينه. لهذا لم تعد هناك "رأسمالية وطنية"، أو إمكانية لنشوء رأسمال وطني (أو قومي). وباتت إما طغماً مهيمنة تتأسس على اقتصاد صناعي حديث، أو كومبرادورية تابعة تتأسس – في المرحلة الأولى - على اقتصاد زراعي متخلّف، ومن ثمَّ؛ على اقتصاد ريعي مافياوي – كما هو الأمر الآن -. إن كل رأسمالية لا بد من أن تندمج في النمط ككل، وليس من الممكن أن تتطور بعيداً عنه، لهذا ستكون إما تابعة ريعية أو طغمة إمبريالية مسيطرة، أو تسعى إلى السيطرة ككل طغمة إمبريالية.

بالتالي فإن كل تطور رأسمالي يفرض أن يكون إمبريالياً، أو يتهمش؛ ليصبح "طرفياً". وهو هنا سيكون خاضعاً للمراكز الإمبريالية القائمة، ولن يكون بمقدوره الاستقلال عنها، أو مصارعتها. ولن يكون قادراً على أن يكون صناعياً، أو منتجاً بشكل عام، لأن النمط الطرفي يجب أن يكون ريعياً (حتى لم يعد ممكناً أن يكون زراعياً بعد التطور الجيني الذي أحدث في الزراعة في المراكز الإمبريالية). وحين يفرض هذا التطور تشابك الرأسمال في إطار النمط الرأسمالي ككل، سيصبح جزءاً من المراكز المتصارعة، وسيعمل على تأسيس دولته "الإمبريالية" التي تصبح أداته لفرض تقاسم جديد للعالم.

الإمبريالية، إذن، هي أبعد من أن تكون سيطرة استعمارية فقط، بل هي تكوين اقتصادي، وتشابك بين اقتصادات في شكل تنافس، وفي شكل سيطرة، في شكل متكافئ وشكل لا متكافئ، انطلاقاً من سيادة النمط الرأسمالي وانحكامه لمنطق الليبرالية الاقتصادية. وهو خاضع لهيمنة الطغم المالية رغم التنافس الذي يتخلّله، والتشققات التي تظهر أحياناً. وهو لا يزال يقوم على التنافس على الأسواق والخضوع لمنطق التقاسم في إطار التنافس بين المراكز الرأسمالية. من هذا المنظور ليس هناك رأسمالية طرفية ليست خاضعة لـ ومرتبطة بهذا المركز الإمبريالي أو ذاك، أو حتى عبر توسطات فرعية، لكنها تكون ضمن الشبكة التي يشكلها الرأسمال. وهنا ليس للادعاءات السياسية أية قيمة لأن تشابك الرأسمال العالمي يفرض منطقه رغم اختلاف السياسات، ورغم تنازع المحاور، والاصطفافات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلافات عرضية.

إذا كان هناك من ينطلق من اعتبار الإمبريالية هي الاستعمار والتدخل الخارجي؛ أي كما عرّفها كاوتسكي أنها "سياسة، سياسة معينة – يفضّلها – الرأسمال المالي" [٧]، فإن هناك من ينطلق من "العناصر الست" التي أشار

إليها لينين، لكن؛ مع التركيز على بعضها، خصوصاً هنا ما يتعلّق بوضع الاحتكارات عالمياً، وأيضاً ما يتعلّق بتصدير الرأسمال، وكذلك "موقع روسيا من عملية الإنتاج العالمية" [٨]. هنا يجري الاستشهاد بالرفيق لينين الذي أشار إلى خمس عناصر باتت تحكم الاقتصاد الرأسمالي، هي: ١) تمركز الإنتاج والاحتكارات، ٢) اندماج الرأسمال البنكي بالصناعي ونشوء الطغمة المالية على أساس "الرأسمال المالي"، ٣) تصدير الرأسمال، ٤) تشكيل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم، ٥) انتهى تقاسم أقطار الأرض من قِبَل كبريات الدول الرأسمالية [٩]. لكن؛ يجري التركيز فقط على بعض هذه العناصر، خصوصاً تصدير الرأسمال والسلع، و"الاحتلال".

هنا نلمس أن هذا المنظور ينطلق من "كليشيهات" في تحليله للواقع، ويتناول النتائج على أساس أنها المبادئ، ولا يجري لمس كيفية معالجة لينين للأمر؛ حيث يجري التركيز على نتائج تشكّل الإمبريالية كونها أساس وجود الإمبريالية، وهو الأمر الذي لا يسمح بتفسير الحروب الإمبريالية، والصراع العنيف من أجل اقتسام العالم. ولهذا يجري الانطلاق من "تصدير الرأسمال"، ومن الاستحواذ على بلدان أخرى، كأساس في تحديد الإمبريالية، وهو الأساس الذي يجري انطلاقاً منه نفي إمبريالية روسيا[١٠]. إن هذا المنطق يخلط بين "كنه الإمبريالية" والنظام العالمي الذي تشكله، وربما كانت محاولة لينين تعميم معنى الإمبريالية تسهم في هذا الخلط، الذي يعني عدم التمييز بين الجوهر (الكنه) والنتائج (أي السمات التي يفرضها هذا الجوهر). وتحليل لينين واضح في تحديد كنه الإمبريالية، وبالتالي حاول أن يلمس النتائج التي يفرضها ذلك، مثل تصدير الرأسمال وتقاسم العالم بين الاحتكارات، والحروب من أجل تقاسم العالم. بمعنى أن التكوين الداخلي الذي تشكّل بداية القرن العشرين فرض على الرأسمالية "سياسة جديدة"، تقوم على الاحتلال والسيطرة بهدف تصدير الرأسمال والسلع. ولينين يميز هنا بين الاستعمار القديم وتقاسم العالم الذي بات يرتبط بالرأسمال المالي [١١].

ينطلق لينين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" من أنه سيبحث في "مسألة كنه الإمبريالية الاقتصادي" [١٢]، لهذا يعرّف الإمبريالية بأنها "الرأسمالية في مرحلة الاحتكار" [١٣]، ويكمل بعد بحثه لتوضيح هذا الأمر، فيشير إلى "أن الاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية" [١٤]. ويقول "إن نشوء الاحتكارات عن تمركز الإنتاج هو إطلاقاً القانون العام والأساسي في المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية"، الذي تحقّق بداية

القرن العشرين [١٥]؛ حيث مع "نهضة أواخر القرن التاسع عشر وأزمة سنوات ١٩٠٠ – ١٩٠٣: تصبح الكارتيلات أساساً من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. صارت الرأسمالية إلى إمبريالية" [١٦]. هنا يظهر أن الاحتكار هو كنه الإمبريالية، وأنه الأساس في صياغة العالم انطلاقاً من الحاجة إلى احتكار المواد الأولية وتصدير السلع والرأسمال، وبالتالي اقتسام العالم.

هذه النقطة هي ما يجري القفز عنها حين تحديد الإمبريالية، ولا شك في أنها المسألة الجوهرية التي شكلت بنية داخلية تفرض حتماً التوجّه للتوسّع الخارجي. لقد انتهت مع بداية القرن العشرين رأسمالية المزاحمة، وتشكلت الرأسمالية الاحتكارية؛ حيث التمركز العالي واندماج الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي؛ ليتشكّل الرأسمال المالي. وهذا التشكّل هو الذي فرض الحاجة لتصدير الرأسمال، وتقاسم الأسواق بين الاحتكارات، والصراع بين الدول من أجل السيطرة. يشير لينين إلى أنه "لا مجال للشك إذن في أن انتقال الرأسمالية إلى درجة الرأسمالية الاحتكارية، إلى الرأسمال المالي، مرتبط باحتدام الصراع من أجل اقتسام العالم" [١٧]، ويُكمل "أن البناء الفوقي غير الاقتصادي القائم على أساس الرأسمال المالي، سياسة وعقلية هذا الأخير، يشدد الميل إلى الاستيلاء على المستعمرات" [١٨]. بالتالي فإن التوسّع الخارجي هو نتيجة لتشكّل الاحتكارات ونشوء الرأسمال المالي، هو نتيجة للسمة الجوهرية للإمبريالية.

هذا الأمر هو الذي جعل لينين يتحدّث عن الإمبريالية الألمانية، التي لديها "منطقة صغيرة ومستعمرات قليلة" [١٩]، لكنه يشير إلى تمركز الإنتاج؛ حيث أنشأ نحو سنة ١٩٠٨ "فريقين" رئيسيين جنحا كذلك على طريقتهما إلى الاحتكار [٢٠]. ويقول "ليس في ألمانيا تروستات، ليس فيها غير الكارتيلات، ولكن ألمانيا يديرها ما لا يزيد عن ٣٠٠ من طواغيت الرأسمال. ويتضاءل عدد هؤلاء باستمرار. أما البنوك؛ فهي، في جميع الحالات وفي جميع البلدان الرأسمالية، ومهما تنوع التشريع البنكي الذي تخضع له، تُقوّي وتُعجّل لحد كبير سير تمركز الرأسمال وتشكّل الاحتكارات" [٢١]. ويعقد مقارنة بين بريطانيا وألمانيا لتوضيح العلاقة بين الاحتكار ومناطق النفوذ، يقول "وبفضل مستعمراتها زادت إنجلترا شبكة سككها الحديدية ١٠٠ ألف كيلو متر؛ أي أربعة أضعاف زيادة ألمانيا. هذا في حين يعرف الجميع أن تطوّر القوى المنتجة في ألمانيا خلال هذا الوقت، ولا سيما تطوّر إنتاج استخراج الفحم الحجري وصهر الحديد قد سار بسرعة أكبر جداً من

سرعته في إنجلترا، ناهيك عن فرنسا وروسيا ... نتساءل: هل هنالك، على صعيد الرأسمالية، وسيلة أخرى غير الحرب لتسوية عدم التناسب بين تطوّر القوى المنتجة وتراكم الرأسمال من جهة واقتسام الرأسمال المالي للمستعمرات، و"مناطق النفوذ" من جهة أخرى؟" [٣٢]. حتى اليابان التي كانت لا تزال تتطوّر الرأسمالية فيها، اعتبر أنها دولة إمبريالية [٣٣].

إذن؛ ليس التوسّع الخارجي وتصدير الرأسمال هو الذي يحدّد الطابع الإمبريالي للرأسمالية، بل هو التكوين الداخلي الذي يتّسم بسيادة الاحتكارات، وتشكّل الرأسمال المالي، الذي هو تحالف الاحتكارات والبنوك. وهذا التكوين هو الذي يجعلها تنزع إلى التوسّع الخارجي، للبحث عن الأسواق واحتكار المواد الأولية، و"قطع الطريق" على المنافسين [٣٤].

أشرتُ إلى ذلك كله، وربّما أسهبتُ في الاستشهاد من لينين، بالضبط لأن تحديد مفهوم الإمبريالية ضروري ونحن نشاهد تشكل إمبرياليات جديدة. فقد تصاعد الصراخ بعد تحديد أن روسيا إمبريالية، خصوصاً بعد التدخّل الروسي في سورية، ودفاع المافيا الروسية عن النظام السوري؛ حيث فرض "الموقف الصلب" المدافع عن النظام السوري كونه "معادٍ للإمبريالية"، ونتيجة الدعم الروسي هذا، أن يُشوّه معنى الإمبريالية من أجل إخراج روسيا (والصين كذلك) من التحديد الإمبريالي، ولتصبح "نظاماً استقلالياً"، أو مضاداً للإمبريالية، وغيرها من التوصيفات غير العلمية، والتي لا تمتّ للماركسية بصلة. وهذا ما يفرض أن نبحث في وضع روسيا.

روسيا إمبريالية؟

أطرح الأمر هنا في شكل تساؤل رغم أنني منذ سنوات تكلّمتُ عن الإمبريالية الروسية، ذلك نتيجة الاستغراب الفظيع من قِبل "اليسار"، الذي لا يزال ينظر إلى روسيا كدولة اشتراكية، أو كدولة "حليفة". بمعنى ما، ينظر إيجاباً إليها بصفتها هي "المقابل" للإمبريالية الأميركية، هذه الأخيرة التي توسم "في العقل الباطن" كالشيطان الأكبر، ليبدو كل مقابل لها مسانداً لنا، ومن ثم؛ يُلبس كثير من الصفات الايجابية التي ترضي "ذواتنا".

طبعاً هذا تعبير عن تحكّم المنطق الصوري، المنطق الذي ينطلق من أن أميركا هي الشرّ المطلق، لتكون روسيا هي الخير المطلق. هذا المنطق هو أصلاً الذي حكم النظر إلى الاتحاد السوفيتي، الذي كان فعلياً ضد

الإمبريالية، لهذا يكون من الطبيعي أن يختلط الأمر الآن بين الاتحاد السوفيتي وروسيا الراهنة، ولتبدو هذه الأخيرة كما كان الاتحاد السوفيتي. وبالتالي يصبح وسمها بالإمبريالية "خيانة عظمى" لـ "الماركسية"، ولـ "التحزز"، و"معاداة الإمبريالية". يصبح الأمر مستهجناً ومجال رفض واتهام.

في هذا المنطق يظهر التمحور المطلق حول "تأبيد" وضع الإمبريالية الأميركية، وعدم رؤية المتحولات العالمية، بعد انهيار الاشتراكية وأزمة الرأسمالية التي انفجرت سنة ٢٠٠٨. وبالتالي بقاء المنظور "القديم" الذي تبلور مع وجود الاتحاد السوفيتي واندلاع الحرب الباردة، هو المسيطر. في ذلك عجز عن درس وضع روسيا ما بعد الاشتراكية، وأميركا ومجمل النمط الرأسمالي، خصوصاً بعد الأزمة المالية تلك. أو فيه هروب من درس المتحوّلات العالمية ركوناً إلى منظور قارّ، وتصورات "واضحة"، ومبسطة. لكنها أصبحت "خارج الخدمة" بعد أن تجاوزتها التغيرات العميقة في النظام العالمي. بالتالي فإن الماضي لا يزال يلقي بكل ثقله على الحاضر؛ حيث تكلّست "العقول" بما فُطرت عليه قبل سبعين سنة أو أكثر. لهذا نلمس بأن الماضي هو الذي يحكم الحاضر.

هل روسيا إمبريالية؟

إن تحديد طابع روسيا ما بعد الاشتراكية يسهل فَهم مجمل سياساتها الخارجية ودورها العالمي، وبالتالي التمييز بين أن يكون "صراعها" مع الإمبريالية الأميركية هو صراع "تحرري"، "تقدمي"، تقوم به "برجوازية وطنية" تعمل على الاستقلال عن السيطرة الإمبريالية، وتحقيق "تطور وطني"[٢٥]، أو أنه صراع إمبرياليات من أجل "تقاسم العالم" كما كان يحدث منذ نشوء الإمبريالية. وهل تهدف إلى مساعدة الشعوب في الاستقلال والتطور كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي؟ أو أنها تعمل من أجل السيطرة والنهب ككل إمبريالية؟

ما يغلب في صفوف اليسار العالمي هو أن ما يسيطر في روسيا هو "البرجوازية الوطنية"، التي تسعى لدعم الشعوب لتخليصها من "السيطرة الإمبريالية"[٢٦]. لكن؛ هل من "برجوازية وطنية" في ظل عالمية النمط الرأسمالي؟ وهل من برجوازية لا تسعى للتوسّع والسيطرة حين تحقّق اكتمالها الذاتي؟ أي هل من رأسمالية ليست إمبريالية حين تحقّق اكتمالها الذاتي؟ هذه هي المسألة التي تبدو مشوّشة، وبلا فَهم. لكن؛ قبل ذلك يظهر تشوّش فَهم معنى الإمبريالية ذاتها، وهو ما سمح بفهم وضع روسيا

انطلاقاً من أنه تعبير عن "برجوازية وطنية" تحاول الاستقلال عن "قانون القيمة المعولم" حسب سمير أمين[٣٧]، أو أنه تعبير عن وجود "دولة وطنية" معادية للإمبريالية، أو يجري وضعها في إطار "الدول البازغة" مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وأنها باتت تشكل ضمن دول البريكس قطباً معادياً للإمبريالية الأميركية والثالوث (أميركا،أوروبا واليابان) أيضاً حسب سمير أمين[٣٨].

ما ظهر في مجمل خطاب اليسار أن مفهوم "البرجوازية الوطنية" لا يزال يتردد، رغم أن تشكل الرأسمالية كنظام عالمي، ونشوء الإمبريالية، وبالتالي تبلور حالة الاستقطاب بين مراكز وأطراف، قد أدى إلى تشكيل عالم يتجاوز "وطنية" البرجوازية؛ لأنها إما تنشط في "القطاع الثالث"؛ أي التجارة والخدمات والمال، وهي تكون بذلك تابعة في إطار النمط الرأسمالي، بالضبط لأنها تنشط في قطاع مُكمّل، وليس في قطاع منتج، أو تكون منتجة، أو تعتمد على اقتصاد منتج، وبالتالي تتشكّل كرأسمالية تسعى إلى التوسّع والسيطرة، وهي بذلك تكون إمبريالية. إن الوهم حول وجود "برجوازية وطنية" لا يزال يحكم اليسار، ويصبح كل من اختلف مع الإمبريالية الأميركية تحديداً ممثلاً لبرجوازية وطنية، رغم أن الأمر ليس كذلك، لأن الاختلاف ينشأ بين رأسماليات، وحتى مع بعض الرأسماليات التابعة في بعض اللحظات حين تكون المراكز الإمبريالية في حالة ضعف أو تصارع. لكن ذلك كله لا يعني "وطنية" البرجوازية، بل يعني محاولتها تحسين وضعها في إطار النمط الرأسمالي فقط.

وما ظهر أساساً في مجمل خطاب اليسار هو أن مفهوم الإمبريالية مشوّش، أو معدوم، وهو يُعطى معنى ذاتياً في الغالب، رغم محاولة العودة إلى لينين للاستشهاد بما كتبه في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية". وربما كانت المشكلة في هذه الاستشهادات، التي تجتزئ أو تأوّل أو حتى تخترع. وانطلاقاً من ذلك يجري رفض فكرة أن روسيا باتت إمبريالية؛ حيث يُشار إلى ضعف وجودها في السوق العالمي، سواء تعلّق الأمر بتصدير السلع أو استثمارات رأس المال، وكذلك كونها لا تستحوذ على "مناطق نفوذ". فقد جرى تلخيص معنى الإمبريالية في تصدير السلع والرأسمال والاستحواذ على مناطق نفوذ فقط، التي هي "مظهر" وجود الإمبريالية، أو التي هي النتيجة المنطقية لوجود الإمبريالية. فما يفرض تصدير الرأسمال هو تشكّل الرأسمال المالي في البلد ذاته، وما يفرض تصدير السلع هو وجود الإنتاج المحلي، كذلك ما يفرض التوسّع هو

الحاجة للحصول على المواد الأولية، أو قطع الطريق على المنافسين بالحصول على المواد الأولية، والسيطرة على "مفاصل استراتيجية" تضمن السيطرة من أجل ضمان تصدير السلع والرأسمال.

هنا، بدل لمس "الدور الخارجي" لروسيا، لا بد من البحث في التكوين الداخلي الذي بات يحكم الاقتصاد. فلينين عدّ أن تشكّل الإمبريالية ارتبط بنشوء الاحتكارات وتشكّل الرأسمال المالي (الذي يضم الاحتكارات الصناعية والزراعية والبنكية) كما أوضحت. وقال أن هذا التشكّل هو الذي يفرض الحاجة إلى تصدير السلع والرأسمال، وبالتالي الصراع من أجل تقاسم الأسواق. إن نشوء التكوين الداخلي الإمبريالي هو الذي يدفع إلى الصراع العالمي من أجل الاستحواذ على الأسواق والتحكّم بالمواد الأولية، وبهذا فهذه المظاهر هي نتاج موضوعي لتشكّل الإمبريالية محلياً. ولهذا حين تطوّر الصناعة، ونشوء الشركات الاحتكارية، وتوسّع دور البنوك وتمركزها، وبالتالي تحكّم طغم في مجمل الاقتصاد القومي، ينفرض الميل للتوسّع الخارجي، ويصبح هدف تلك الطغم هو الاستحواذ على الأسواق، والصراع مع الرأسماليات الأخرى من أجل الحصول على "مناطق نفوذ".

إذن؛ ما هو التكوين الداخلي للاقتصاد الروسي؟

لا بد من الإشارة إلى أن روسيا دولة صناعية منذ زمن الاتحاد السوفيتي، لكنها كذلك تحتوي على مخزون نفطي ومن الغاز كبير، وإذا كان ضعف الإنتاج الصناعي في العقدين الأخيرين من زمن الاتحاد السوفيتي قد أدى إلى الاعتماد أكثر على تصدير النفط والغاز، فلم يلغِ ذلك كون الصناعة هي أساس مجمل التكوين الاقتصادي، خصوصاً صناعة السلاح، والصناعات الاستخراجية. وحين جرى التحول الرأسمالي تعرّضت الصناعة لمنافسة قاسية من قِبَل السلع المنتجة في البلدان الرأسمالية، بعد أن كانت قد تقادمت ولم تحدث تكنولوجياً، لكنها بعد عقد تكيفت مع الأمر. وإذا كان إنتاج النفط والغاز يشكّل نسبة ٥٢٪ من ميزانية الدولة، و٧٠٪ من نسبة التصدير، فهذا لا يلغي التكوين الداخلي الذي يتضمّن الإنتاج الصناعي الذي يشكّل نسبة ٣٦٪ من مجمل الدخل القومي (في أميركا أقل من ذلك، وهو ١٩٪؛ حيث إن النسبة الغالبة هي للخدمات)[٣٦].

كانت الدولة الاشتراكية تمركز قوى الإنتاج، وتركّز الرأسمال عبر بنك مركزي، بالتالي كانت روسيا قد تجاوزت مرحلة الصناعات الصغيرة والمنافسة الحرة التي تفضي إلى الاحتكار؛ حيث تحقّق الاحتكار عبر مركزة الاقتصاد بيد الدولة بعد إلغاء الملكية الخاصة، وقيام الدولة ببناء

المشاريع الكبيرة في مختلف مجالات الاقتصاد. ولم يؤدِّ تخلي الدولة عن ملكيتها إلى تفكك الشركات والعودة إلى الصناعات الصغيرة، بل ظلّت شركات احتكارية بعد أن أصبحت ملكية خاصة. لقد عمل يلتسين على توزيع "القطاع العام" على العمال على شكل أسهم كشكل من أشكال الخصخصة، وهو ما أدى إلى أن تستحوذ المافيا التي رافقت حقبته على مجمل المشاريع "المفيدة"، سواء تعلّق الأمر بالنفط والغاز؛ حيث تشكلت احتكارات هائلة، أو تعلّق الأمر بالصناعة، التي أيضاً تمركزت في احتكارات هائلة[٣]. وتشكلت البنوك العملاقة المحتكرة كذلك، وربما باتت هي وشركات النفط والغاز هي المهيمنة. وما فعله فلاديمير بوتين هو إعادة سيطرة الدولة على بعض قطاعات النفط والغاز دون أن يلغي الاحتكار الخاص، وتمسكت الدولة بالسيطرة على الصناعات العسكرية بالتعاون مع "القطاع الخاص". وبهذا نجد أن الاقتصاد الروسي قد خضع لسيطرة احتكارات النفط والغاز والسلاح والبنوك والصناعة. ولا يضير هنا تدخل الدولة كشريك؛ حيث هذا ما شهدناه في ألمانيا النازية، وهو موجود في أميركا كذلك (المجمع الصناعي العسكري).

في روسيا تشكلت طغم مالية هائلة النفوذ، وهي التي تتحكم بمجمل الاقتصاد، وتتشابك مع الاقتصاد العالمي. وبوتين هو ممثلها؛ حيث تسعى لأن تستحوذ على الأسواق. بالتالي باتت الاحتكارات هي التي تتحكم بالاقتصاد الروسي، وأصبح الرأسمال المالي سمة جوهرية فيه. رغم الاختلالات كلها التي تظهر، سواء نتيجة غلبة الطابع الريعي (الاعتماد على النفط والغاز)، ومشكلات الصناعة التي كانت تعاني من "التخلف التقني" زمن الاتحاد السوفيتي، أو توسع دور الرأسمال المافيوي، وانتشار الفساد والميل إلى النهب. كذلك يمكن الإشارة إلى أثر الانفتاح السريع على الاقتصاد الرأسمالي، والربط بالمنظومة المالية التي تتحكم فيه؛ حيث أدى ذلك إلى زيادة أثر الرأسمال الأميركي الأوروبي في الاقتصاد، وسهل الميل لتنشيط "الاستثمارات قصيرة الأجل"، التي هي التعبير عن نشاط المال الذي ينشط في المضاربة. وهو ما جعل الاقتصاد الروسي معرّض لأن يتأثر في كل الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي ككل. لهذا فاقتصادها خاضع لقانون القيمة المعولمة بالضرورة، ولقد باتت جزءاً من النظام المالي الدولي.

بالتالي فإن النظام الروسي هو نظام الطغم المالية، المتشابكة والمتناقضة مع مجمل الطغم في النمط الرأسمالي. وهي تسعى لأن تحقق

مصالحها ضمن النمط، سواء بالتوافق أو الصراع مع الطغم الأخرى. ولقد أوجدت "مناطق نفوذ" في بعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وتدخلت عسكرياً في العديد من البلدان، مثل جورجيا وأوكرانيا، وتحت حجّة الحنين إلى الاتحاد السوفيتي تسعى إلى أن تبسط نفوذها من جديد على مجمل الدول التي تشكّلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولا شك في أن تدخلها العسكري في سورية شكّل نقلة نوعية في مسارها كدولة إمبريالية.

الاحتكارات والطغم المالية هي التي تتحكّم بالاقتصاد الروسي، احتكارات النفط والسلاح والمال، وهي الطبقة المسيطرة. وسنلمس "تزاوج السلطة والثروة، عبر "سيطرة رجال بوتين على القطاعات الاساسية للاقتصاد الروسي" لكن أيضاً "في إحلال أبناء الوزراء والمسؤولين الكبار مناصب مهمة في الشركات والمؤسسات الكبرى" [٣١]. وهذا ما يجعل روسيا دولة إمبريالية، ويدفعها لأن تسعى إلى التوسّع والسعي للسيطرة وإيجاد "مناطق نفوذ" وأسواق، للسلاح والمال، وضبط عملية التنافس فيما يتعلّق بالنفط والغاز.

هذه الوضعية هي التي تحدد إمبريالية روسيا، التي تشعر بالنقص في قدرتها على تصدير السلع (خصوصاً السلاح) والاستثمارات، وبتحكّم إمبرياليات أخرى (أميركية أوروبية، وحتى صينية) في السوق العالمي، وهو ما يدفعها إلى التصرّف بـ "نزق"، خصوصاً أن إمكانات الحروب العالمية لم تعد قائمة، وأن الإمبرياليات الأخرى لا تزال قوية ومتفوّقة عسكرياً. هذه هي أزمتها، والوضع الذي يجعل توسّعها صعباً، خصوصاً أن مقدرة الطغم المالية الأخرى في التأثير في اقتصادها عبر العقوبات كبير، وهو ما يُضعف قدرتها أكثر، ويُعرّض اقتصادها للانهيار. وكان اعتمادها على تصدير النفط والغاز يضعها في وضع صعب نتيجة "اللعب" بأسعارها كجزء من أشكال الضغط.

لا شك في أن حجم الاقتصاد الروسي مقارنة باقتصادات الدول الإمبريالية الأخرى ليس كبيراً، واستثماراته الخارجية لا تزال ضعيفة (رغم أن المافيات الروسية تنشط في الكثير من بلدان العالم، وتُوظّف في البنوك فيها، حالة قبرص كانت واضحة حين حاولت الدولة فرض ضرائب على النشاط المالي؛ حيث كان الاعتراض الاكبر هو من روسيا)، وصادراته كذلك[٣٢]، لكن التشكل الإمبريالي بنشوء الاحتكارات والطغم المالية يفرض "فتح الأسواق" من أجل "تضخيم" الاقتصاد عبر جني الأرباح الآتية من نهب "مناطق النفوذ"، فهذا ما يُقوّي تلك الاحتكارات ويزيد من قدرتها على

المنافسة مع الطغم الأخرى.

إن تطور الاحتكارات الصناعية العسكرية يفترض وجود الأسواق التي تستقبل تلك الصناعات[٣٣]، وكذلك مجمل الصناعات الأخرى.

لقد تطوّر اقتصاد الصين، وأصبح يشكّل ثاني اقتصاد نتيجة التوسّع في تصدير السلع، تلك السلع التي غزت العالم نتيجة رخصها، ومن ثم؛ تقدمت إلى مناطق كانت مهملة (أفريقيا) لكي تستثمر في النفط والمواد الأولية، لتحقق تراكماً مالياً هائلاً سمح لها العمل على الاستحواذ على شركات عالمية وعقارات، وتصدير الرأسمال إلى مختلف بقاع العالم، وهي بهذا باتت إمبريالية تجارية، وإمبريالية مكتملة. مأزق روسيا أن صناعاتها ليست منافسة، لا من حيث الجودة، ولا من حيث السعر (سوى السلاح الذي تقوم باستعراضه في الحرب السورية لتحقيق مزيد من المبيعات)، لهذا تحتاج إلى "مناطق نفوذ" تسمح بفرض سلعها واحتكار الاستثمار فيها. وهذا ما يظهر ميلها "العدواني" بعكس الصين، خصوصاً أنها تمتلك قدرات عسكرية كبيرة.

إذن؛ من يسيطر في روسيا هو الطغم المالية التي تحتكر البنوك والشركات، وبالشراكة مع السلطة، وهي تحاول عبر القدرة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها هذه السلطة أن تضغط، وتتدخل عسكرياً، من أجل فرض الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ. وهذا ما أصبح واضحاً، أولاً تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق (من جورجيا إلى أوكرانيا)، ثم الانتقال إلى "الشرق الأوسط" والبحر المتوسط. إن طموحها هنا لا يتعلّق بـ "الاستقلال" عن قانون القيمة المعولمة، بل في تحسين وضع رأسماليتها في إطار النمط الرأسمالي عبر الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ. وبرجوازيتها هنا إمبريالية في طموحها، تسعى إلى النهب والسيطرة. فليس من تطوّر بالنسبة لها دون ذلك؛ حيث إن مقدرتها على مراكمة الثروة والمنافسة مرتبطة بالنهب والسيطرة؛ أي بالخروج من قوقعتها القومية، وفرض سيطرتها على الأسواق ومناطق النفوذ. ولا شك في أنها تصارع في عالم حيتان؛ حيث تهيمن طغم مالية عريقة، وحيث تقدمت الصين بشكل متسارع؛ لتصبح القوة الاقتصادية الثانية، بينما ظلت روسيا "في الخلف"، في اقتصاد لم يخرج بعد تماماً من صدمة الانهيار الذي تبع سقوط النظام السوفيتي. ولهذا نجدها، عكس الصين، تتصرّف بنزق، وتحاول استخدام القوة حين ترى أن ذلك ممكناً.

روسيا الإمبريالية تدخل مرحلة التنافس مع الإمبرياليات الأخرى رغم اختلال وضعها، ورغم أن كل النمط الرأسمالي بات يعاني من أزمة عميقة لا حل لها. وتدخله وهي جزء من النظام الاقتصادي الدولي الخاضع لقانون القيمة المعولمة. وهذا ما يجعل صراعها محدّداً في، ليس تجاوز التشابك الاقتصادي المالي القائم، بل ضمنه. وهو الأمر الذي يحدّد ممكنات صراعها، وحدود تناقضها مع الإمبرياليات الأخرى. وهذا الأمر هو ما جعل العقوبات الأميركية الأوروبية مؤثرة، وجعل انهيار أسعار النفط كارثة عليها. ويمكن أن يقود إلى انهيار اقتصادي كبير.

على هذا الأساس تشكلت الإمبرياليات القديمة (إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة)، تصارعت وترابطت، لكنها بعد أن تصارعت من أجل السيطرة، ودفعت العالم إلى حربين كبيرتين، أسست لتشابك عالمي للرأسمال في مرحلة انقسام العالم إلى "معسكرين"، وبات التشابك سبباً لتعميم كل مشكلة تظهر في بلد منها على مجمل النمط. وحين انهار المعسكر الآخر (الاشتراكي) تفاعلت أزمة النمط الرأسمالي مع هذا الانهيار في شكل تفكّك عالمي، ونشوء ميول لتشكيل مراكز جديدة (روسيا، الصين)، وبالتالي عاد "التصارع" من أجل إعادة تقاسم العالم.

ومن هذا المنظور باتت روسيا إمبريالية، بعد أن تشابكت في إطار النمط بعد انهيار الاشتراكية، وفرضت السلطة الجديدة التحول الليبرالي السريع. فمن يحكمها هي الطغم المالية، وصلت مرحلة تشكّل الرأسمال المالي، وتشكلت الاحتكارات بعد أن أصبحت صناعية في العصر السوفيتي. وهي تخضع، ككل النمط الرأسمالي العالمي لهيمنة الطغم المالية. لقد تشكلت احتكارات النفط والغاز، واحتكارات السلاح، وتشكّل الرأسمال المالي، وهذه هي القوى الاقتصادية الأساسية، رغم تداخلها مع الدولة. وهي الآن تنشط لتصدير الرأسمال، والسلاح، وتندفع لتقاسم العالم، ولهذا يبدو أننا نشهد تحولاً مهماً في التموضع العالمي، خصوصاً بعد الأزمة المالية التي طالت الإمبريالية القديمة، وأولاً أميركا، التي تهدد النمط الرأسمالي كله بما في ذلك روسيا والصين[٣٠]. لكن؛ وفي هذه الأزمة، يجري شكل ما من تقاسم العالم، خصوصاً بين أميركا وروسيا. وحيث يبدو أن وضع القوى الإمبريالية يتغير. تسقط الأحادية القطبية التي حاولت أميركا أن تفرضها على العالم، ويدخل العالم في متاهة تنافس وصراعات، وأزمات ليس من الواضح إلى أين يمكن أن توصل، أو أنها يمكن أن توصل إلى استقرار عالمي كما حدث في مرات سابقة.

ورغم التنافس الذي يحكم المراكز الإمبريالية القديمة والجديدة فإننا في عالم إمبريالي متشابك، حتى "الدول البازغة" (مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى تركيا) تخضع لهذا التشابك، رغم ميلها لأن تتطور ذاتياً بما يجعلها دولاً إمبريالية. فقد دخلت أميركا الإمبريالية في تنافس شديد منذ ثلاثة عقود مع كل من اليابان وأوروبا، رغم تسيُّد أميركا، وفرضها الزعامة على كل هؤلاء، ورغم التشابك العالي القائم بينها [٣٥]. وحين انهار الاتحاد السوفيتي عملت المافيا الحاكمة على الربط بالنمط الرأسمالي، أولاً ككل مافيات الأطراف، ثم فيما بعد بدأت تؤسس لترابط رأسمالي من موقع التكافؤ بعد أن جرت إعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات (مرحلة بوتين الأولى). ومن ثم؛ أصبحت ضمن التشابك العالمي على الصعيد المالي، دون أن يسنح لها ذلك أن تُصدِّر سلعها إلى الخارج؛ حيث كانت الأسواق مُحتكرة، وفي وضع غير متكافئ من حيث جودة السلع. بعد الأزمة المالية (التي هي أزمة النمط الرأسمالي ككل) جرى تحول في وضعية كل الرأسماليات؛ حيث شهدنا تراجع وضع أميركا، وانكماش اليابان على ضوء أزمتها، وضعف أوروبا وغرقها في أزمة المديونية (الديون على الدول –اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ...- وخوف البنوك من إفلاس هذه الدول – بنوك فرنسية وألمانية وأميركية -). فقد أصبح حل مشكلة أميركا يتعلّق بالسيطرة على الأسواق كلها، والتحكّم في المواد الأولية لضبط التنافس لمصلحتها، وهذا ما حاولته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وأخفقت. الأمر الذي ظهر مع نشوب الأزمة المالية، ومن ثم؛ الوصول إلى نتيجة أنه ليس بالإمكان حلها، مما جعلها تفكّر بمنطق "إدارة الأزمة"، وهو ما جعلها تعيد تموضعها العالمي ليس كقوة مهيمنة، بل كقوة من القوى العالمية، رغم ميلها لإظهار التميز، ربما تفكّر في أن يكون لها تفوق محدود، أو تريد أن يكون لها تفوق محدود في وضع اقتصادي يسير نحو الهاوية كما تدل المؤشرات كلها.

وفي ظل الأزمات الرأسمالية كانت الصين تتسلّل رويداً رويداً من خلال تصدير السلع، عالية السعر والرخيصة، لتغزو كل أصقاع الأرض. لقد باتت إمبريالية تجارية، قبل أن تبدأ في تصدير الرساميل، والتوظيف في المواد الأولية والعقارات، وفي شراء الشركات الرأسمالية في أميركا وأوروبا، والسيطرة على البنوك في هذه البلدان. كما باتت تستحوذ على نسبة هامة من سندات الخزينة الأميركية بلغت الـ تريليون ونصف دولار، كما تستحوذ على ٣ تريليون دولار "كاش" سنة ٢٠١٣ [٣٦]. ولقد أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم اقتصادها، وهي تتغول، وباتت تشكّل "الخطر

الاكبر" على أميركا. لهذا نلمس بأن التنافس "الخفي" يجري بينهما، وحيث باتت أميركا تخشى "التوسّع الصيني". ولا شك في أن الصين تضخم من حجم جيوشها، وتُطوّر أسلحتها بشكل لافت. ذلك كله رغم "قيادة الحزب الشيوعي للسلطة"، ورغم أن الاقتصاد لا يزال مُتحكّماً به (إلا في أطراف بُنيت لتحقيق النمو الرأسمالي). وهذا شكل ملفت للتطوّر الرأسمالي، والفاعلية الإمبريالية، سوف يفضي إلى إعادة بناء الصين كدولة إمبريالية.

رغم ذلك كله تبدو روسيا هي التي تتزعم المنافسة، وتبدو الصين "ملحقة" بها في التقاسم العالمي الذي يجري منذ بعض الوقت. فروسيا التي أخذت بعض الوقت لكي تستعيد "لياقتها"، وتُعيد ترتيب بنيتها، بعد أن أصبح الاقتصاد مشاعاً لمافيات محلية وعالمية نهبت إرث المرحلة السوفيتية، ومجهود الشعب السوفيتي. التي كانت "مُحاصَرة" من قِبل الطغم الإمبريالية الأميركية لكي لا تنهض من خلال الدخول في الأسواق العالمية. روسيا هذه استفادت من الأزمة المالية العالمية لكي تعيد موضعة ذاتها؛ بحيث تصبح قوة مكافئة للولايات المتحدة، وتفرض إعادة تقاسم العالم وفق موازين القوى الجديدة: إمبريالية قديمة تتداعى، وإمبريالية جديدة ناهضة، لكنها تغرق في الأزمة ذاتها.

الآن، الإمبريالية في مرحلة أحدث، لكنها فقدت شبابها، وباتت تعاني من مشكلات عويصة، لا يبدو أنها قادرة على الخروج منها. فقد طغى التمركز المالي، وبات هو المسيطر في مجمل التكوين، وبالتالي بات الاقتصاد الحقيقي يقع تحت وطأة المضاربات والفقاعات التي تنتج عنها. وبات يُصاغ العالم، في المراكز وفي الأطراف، في شكل جديد يتسم بسيادة الطابع المالي. كما أنه بات متعفناً لا أمل في إصلاحه. وهذا ما فرض إعادة تنامي الصراعات بين الطغم المالية، وفرض تغيير شكل السيطرة السياسية التي كانت تفرضها الإمبريالية الأميركية طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. فمنذ أن نشبت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨ ضعف المركز المهيمن (الإمبريالية الأميركية) وانفتح أفق التنافس بين الإمبرياليات القديمة والإمبرياليات الجديدة (روسيا والصين).

هوامش

(١) هذا ما يقول به ديفيد هارفي، انظر، ديفيد هارفي "الإمبريالية الجديدة" سبق ذكره.

(٢) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص١٢٢.

(٣) الترجمة الأولى لكتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" وسمته بـ "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" انطلاقاً من ترجمة حرفية لمعنى الإمبريالية، وليس وفق المفهوم النظري الذي أخذ في التبلور مع بداية القرن العشرين، والذي اعتمده لينين.

(٤) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٥) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره؛ حيث يُعنون أحد فقرات الكتاب بـ "الإمبريالية مرحلة خاصة في الرأسمالية" ص١١٨. ويشير في فقرة أخرى إلى "أحدث مراحل الرأسمالية" ص١٢٤. والنص مأخوذ من، لينين "الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي"، في، لينين "المختارات، في ثلاثة مجلّدات" م٣ ج١، دار التقدم/ موسكو ١٩٧٠، ص ٨٢/٨٣.

(٦) المصدر ذاته، ص٢٢.

(٧) نص كاوتسكي في، لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص١٢٥.

(٨) انظر هنا، سلام الشريف، الانتهازية اليسارية والأزمة السورية، في

/http://www.kassioun.org/reports-and-opinions/item

١١-٠٢-١٤-٢٧-٠٩-٢٠١٣-٢٧١٨،

وسلام يردّ على استخدامي مصطلح إمبريالية على روسيا، محاولاً نفي ذلك اعتماداً على ضعف وضعها الاقتصادي "باستيضاح حجمه ودوره الهامشي في عملية الإنتاج العالمي"، وقلّة تصدير الرأسمال. جريدة قاسيون ٢٠١٢/١٠/٢٩.

(٩) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص١٢٠.

(١٠) سلام الشريف، سبق ذكره؛ حيث يقول "إن دور روسيا في عملية تصدير رؤوس الأموال لا يمكن أن يرقى بأي معيار ماركسي علمي إلى دولة إمبريالية".

(١١) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص١٠٢-١١١.

(١٢) المصدر ذاته، ص٦.

(١٣) المصدر ذاته، ص١١٩.

(١٤) المصدر ذاته، ص١٣٤.

(١٥) المصدر ذاته، ص٢٣.

(١٦) المصدر ذاته، ص٢٥.

(١٧) المصدر ذاته، ص١٠٥.

(١٨) المصدر ذاته، ص١١٤.

(١٩) لينين، المصدر ذاته، ص١٢٨، وجدول ص ١٠٤.

(٢٠) المصدر ذاته، ص٢٩.

(٢١) المصدر ذاته، ص٤٧.

(٢٢) المصدر ذاته، ص١٣٤/١٣٣.

(٢٣) المصدر ذاته، ص١٣٢.

(٢٤) يشير لينين إلى هذه المسألة، المصدر ذاته،، ص٣٢/٣١.

(٢٥) انظر، سمير أمين، سمات الرأسمالية في روسيا بعد السوفياتية، مجلة الطريق/ بيروت، العدد١١، http://al-tarik.com/?p=21. والمقال موجود أيضاً في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=396765

(٢٦) انظر، عادل سمارة، ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا إمبريالية؟

http://www.al-akhbar.com/node/245641.

(٢٧) انظر، سمير أمين "قانون القيمة المعولمة"دار العين/القاهرة والمركز القومي للترجمة/ القاهرة، ط٢٠١٢/١.

(٢٨) انظر، سمير أمين، هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلاً للعولمة الفجة؟

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/332359.aspx

(٢٩) د. هاني شادي "التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين" دار العين للنشر، ط٢٠١٣/١.

(٣٠) انظر، أنديرز أسلوند "كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق" ترجمة

محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١/١٩٩٧.

(٣١) د. هاني شادي "التحول الديمقراطية في روسيا" سبق ذكره،ص٢٢٠.

(٣٢) انظر،

http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2013_01/_16/101320979

(٣٣) روسيا باتت الدولة الثانية من حيث حجم تصدير السلاح؛ حيث صدرت أميركا بـ ٣٦ مليار دولار، وروسيا بـ ١٥ مليار دولار وفق تقرير التسلّح في العالم. انظر،

http://arabic.cnn.com/world/2016/02/22/sipiri-international-arms-imports-exports-report

وأيضاً

- هل ينقذ التسلح العالم من الركود الاقتصادي... وتزيده حقوق الإنسان خراباً؟ على موقع رصيف: http://raseef22.com.

(٣٤) انظر: http://www.cnbcarabia.com/?p=237703

(٣٥) انظر، لستر ثارو "الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان" ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٠٤، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥.

(٣٦) انظر الهامش رقم ١٦ في الفصل الثاني.

أدى دخول روسيا في الصراعات العالمية منذ عقد إلى اثارة نقاش حول طابعها الإمبريالي. ولقد تلقيتُ ردوداً عديدة حينما أشرتُ إلى الطابع الإمبريالي لروسيا، خصوصاً بعد دورها السوري. هذا الأمر يفرض أن يتوسع البحث في طابع روسيا ما بعد الاشتراكية، ويتحدّد لماذا هي إمبريالية. وسيبدو أن كل الأمر يتعلّق باعتبار أن أميركا هي "مركز العالم"، وهي التي تمسك بقانون القيمة المعولمة، وبالتالي أن كل اختلاف معها هو انشقاق عن الإمبريالية، واستقلال عن قانون المعولم. بمعنى أن كل اختلاف في هذا المجال يؤسس لنشوء طرف معاكس، يريد التحرز من السيطرة الأميركية، كما يريد هزيمة هذه الإمبريالية. ذلك كله يفرض النقاش المباشر لمجمل هذه الأفكار، وبيان تهافتها، فهي تعبر عن شكلية مفرطة لا تليق بالماركسية. وتنتج عن توهم فظّ يريد التخلّص من الإمبريالية الأميركية، بالتالي ولأنه توهُم يقع في حبائل إمبريالية أخرى.

روسيا إمبريالية أيضاً؟!

وضع روسيا ما بعد الاشتراكية

الآن، ما هو وضع روسيا في "العالم المعاصر"؟

هذا نقاش نشأ متأخراً سنوات بعد انهيار الاشتراكية (بعد الأزمة المالية، وخصوصاً بعد الثورات العربية، والسورية على الأخص)، رغم أن "المواقف الأولية" كانت تتعامل مع روسيا كبلد رأسمالي منهار، بعد أن جرى تعميم سريع لاقتصاد السوق (عبر اقتصاد الصدمة)، ونهب كل ملكية الدولة التي كانت تُعدّ ملكاً عاماً، من قِبل فئات مافياوية نشأت من داخل السلطة في الغالب. وبالتالي كانت توضع في مصاف البلدان التي خضعت لليبرالية المتوحشة التي فرضتها العولمة، وانخرطت في النظام المالي الذي تفرضه. لكن؛ بعد ظهور "التنازع" الأميركي الروسي عالمياً اختلف الأمر، واختلفت الرؤية لوضع روسيا. ولا شك في أن سوء فَهم الإمبريالية فرض "المناكفة" هنا.

فيبدو أن هناك من لا يزال يعتقد بأن روسيا لا تزال هي الاتحاد

السوفيتي، وأن سياستها مبنية انطلاقاً من كونها نظام اشتراكي. وهناك من يسقيها دولة بازغة[1] رغم أنها تطوّرت منذ زمن طويل، وأصبحت دولة صناعية حديثة في ظل الاشتراكية. كلا الموقفين ينطلق مما هو سياسي؛ أي من طبيعة التوضّعات الدولية، فيحاول رفض تسمية إمبريالية وإعطاء اسم بازغة كون روسيا تظهر في "صدام" مع "الثالوث الإمبريالي" (حسب تسمية سمير أمين)، رغم أن "صدامها" هو في الغالب مع أميركا، أو أنها تحاول منافسة أميركا في السياسات العالمية. ليبدو أن العالم ينقسم من جديد بين أميركا والرأسمالية القديمة من جهة، وروسيا/ الصين وبعض البلدان "البازغة" (دول بريكس) من جهة أخرى.

لكن؛ ما هي طبيعة هذا الانقسام؟ هل هو ذاته الانقسام القديم بين البلدان الإمبريالية والبلدان الاشتراكية؟ لاشك في أن تصدُّر روسيا كطرف "مضاد" لأميركا يعطي هذا الايحاء، لكن؛ فقط حين النظر الشكلي والعابر. وحين اعتبار أميركا والرأسمالية القديمة هي الإمبريالية دون ملاحظة إمكانية نشوء إمبرياليات جديدة. والانطلاق من تكريس هذه "البديهية" كمطلق لا يمكن تجاوزه.

وهل الصراع بين هذه الإمبريالية والدول البازغة هو صراع ضد الإمبريالية، ولتشكيل نمط آخر؟ أو أنه صراع بين رأسماليات يريد كل منها تكريس سيطرته وحصد الأسواق والهيمنة؟

أولاً يجري تناسي بأن الرأسمالية في تكوينها "الأصلي" هي إمبريالية؛ حيث إنها حال سيطرتها قومياً تنزع مباشرة إلى التوسع العالمي، فليس من الممكن أن تتطور الصناعة وتستقر دون أن تحظى بأسواق كبيرة، وليس من الممكن للرأسمال أن يظل منحصراً في السوق القومي. لهذا سيكون كل صراع بين "رأسمالية ناشئة" (أو بازغة) وأخرى قديمة هو صراع بين إمبرياليات لإعادة تقاسم الأسواق، وإعادة ترتيب السيطرة العالمية. هو ميل الرأسمالية "البازغة" إلى أن تسيطر على أسواق، وتحظى باحتكار مناطق المواد الأولية، لكي تستطيع التطور والمنافسة مع الإمبرياليات الأخرى.

ليس من رأسمالية ليست إمبريالية، هذه مسألة يجب أن تكون واضحة؛ حيث حالما تبلور النمط الرأسمالي كنمط عالمي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت الرأسمالية إمبريالية بالضرورة. فقد تشكّل الرأسمال المالي، وأصبح تصدير الرأسمال سمة أساسية فيه، وتشكلت الاحتكارات، وبالتالي

أصبح تقاسم العالم هو أساس الصراع بين الرأسماليات كما حاولت التوضيح في فصول سابقة. وإذا كان نشوء الاشتراكية، وهزيمة الرأسمالية الألمانية الإيطالية اليابانية، قد فرض تشكُّل رأسمالية "موحَّدة" في مواجهة الاشتراكية، ليتأسس التناقض بين الإمبريالية والاشتراكية، فقد أدّى انهيار الاشتراكية، وتحوُّل كل من روسيا والصين إلى الرأسمالية، إلى إعادة تأسيس عالم منقسم بين رأسماليات بعد أن حاولت الإمبريالية الأميركية فرض سيطرة أحادية على العالم.

روسيا تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية في العقد الأخير من القرن العشرين[٢]. وإذا كانت الإمبريالية الأميركية قد حاولت تهميشها، وتحويلها إلى "رأسمالية عالمثالثية"؛ أي رأسمالية تابعة، وعمل يلتسين على أن تصبح رأسمالية ريعية تعتمد على تصدير النفط، فقد فرض تطوُّرها الصناعي والعلمي الذي تحقَّق خلال المرحلة الاشتراكية أن تصبح رأسمالية مثل الرأسماليات القديمة (أي رأسمالية صناعية). لهذا تسعى روسيا إلى أن تجد أسواقاً لصناعاتها (والعسكرية خصوصاً)، وأن تُوجِد مناطق نفوذ وسيطرة. لقد أُعيد تشكيل الاقتصاد الروسي في مرحلة بوتين على أساس رأسمالي حديث، وباتت معنية بـ "التوسّع" العالمي لكي يتّسق تطوُّرها بدل أن تنهار رأسماليتها نتيجة ضيق السوق الروسي [٣]. لكن؛ يجب التنبه إلى أن هذا التشكُّل الرأسمالي تحقَّق في إطار التشابك مع النمط الرأسمالي ككل، فهذا أمر لم يعد ممكناً تجاوزه في التكوين الإمبريالي العالمي؛ حيث أدّت سياسات يلتسين إلى الانخراط في النمط الرأسمالي والتشابك معه بشكل كامل. لكن؛ وانطلاقاً منه يجري الصراع من أجل فرض عالم جديد يقوم على تقاسم "منصف" للرأسمالية الروسية. وهذا ما يجري الآن بعد تراجع وضع أميركا بعد الأزمة العميقة التي بدأت سنة ٢٠٠٨، وبالتالي مع انفتاح أفق إعادة صياغة جديد للعالم لا تقوم على سيطرة أحادية لأميركا.

روسيا منذ انهيار الاشتراكية انحكمت لفئات مافياوية عملت على فرض النمط الرأسمالي، ولقد باعت "القطاع العام" بأبخس الأثمان لكي تتشكّل راسمالية مافياوية جديدة "من عدم". ومن ثمّ؛ مالت هذه الرأسمالية لإعادة صياغة الاقتصاد عبر الدولة التي فرضت إيقاع التطور الرأسمالي الصناعي، رغم استمرار اعتمادها على تصدير النفط والغاز (وهذا ما يفرض عليها صراعات عالمية كذلك[٤]). وكانت تشعر بالحصار الأميركي لتوسّعها العالمي، وبمحاولة منعها من الوصول إلى الأسواق العالمية رغم الليبرالية المفرطة التي فرضتها على روسيا وكل البلدان التي كانت

اشتراكية أو "تحزرية". لهذا كانت أزمة سنة ٢٠٠٨ التي وقعت بها الرأسمالية (والنمط الرأسمالي ككل)، خصوصاً أميركا التي كانت هي القوة المهيمنة في النمط الرأسمالي، هي المدخل لمحاولة فرض دورها العالمي، وفرض مصالحها على الإمبرياليات الأخرى. ومن ثم؛ إعادة صياغة العالم على أساس جديد، يقوم على تقاسم جديد، وربما يفرض تشكّل عالم متعدد الأقطاب، أو عالم منقسم إلى قطبين، وحتى أن تسعى لكي تصبح هي القطب الأوحد، فأزمة السيطرة يمكن أن تُولِّد أفكاراً كهذه.

والصين تسير في هذا المسار. السلع الصينية غزت العالم في عملية نهب كبيرة، جعلتها تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، وهي هنا تمارس شكلاً "ميركنتلياً" عبر التجارة، ولقد أصبحت سلعها هي "المدافع" التي فرضت انهيار كثير من الصناعات في المراكز وخصوصاً في الأطراف. لكنها تعمل، من خلال التراكم الرأسمالي المتحقق، على شراء الصناعات والشركات في بقاع العالم الرأسمالي كلها، وتتحكم بالدولار عبر شراء سندات الخزينة الأميركية، وتُصدِّر رأسمالها إلى مختلف بقاع العالم. وتتطور عسكرياً، كما تعمل على السيطرة على مناطق في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وهي تتشكّل رأسمالياً، بالتالي تعمل على فرض سيطرتها ونفوذها في العالم لكي تضمن تصريف بضائعها، والحصول على النفط والمواد الأولية. ولهذا باتت الخطر الكامن للقوة الأميركية وفق رؤية الرأسمالية الأميركية ذاتها. ولا شك في أنها تميل لأن تصبح القطب المهيمن كذلك.

هذه ليست دولاً "بازغة"، وليست بلداناً "تحزرية" أو "معادية للإمبريالية"، بل هي بلدان إمبريالية تحاول المنافسة من أجل فرض سيطرتها الإمبريالية. وهي لكي تكتمل رأسماليتها يجب أن تُصبح إمبريالية؛ أي أن تسعى إلى السيطرة والنهب والاستحواذ على الأسواق. وهذا ما سوف نشير إليه تالياً؛ حيث يجب التمييز بين التكوين الإمبريالي المحلي، والميل للتوسع والسيطرة.

بالتالي، ليس علينا أن ننتظر إلى أن تتمكن الرأسمالية من فرض طابعها الإمبريالي لكي نقتنع أنها إمبريالية، هي صيرورة تبدأ بالتنافس مع الإمبريالية المهيمنة، ومن ثم؛ تستغلّ ضعف هذه الإمبريالية لكي تحاول الإحلال محلّها، بالضبط لأن بنيتها الرأسمالية تفرض هذه الصيرورة. وهذا صراع موضوعي لا يعني تأييد الطرف الذي يسعى للسيطرة لأننا ضد الطرف المسيطر، بل يعني أن نلحظ بأن صراعاً موضوعياً يجري بين

رأسماليات يمكن أن يضعف سيطرة هذه أو تلك، وبالتالي يمكن الإفادة من ذلك في تطوير الصراع المحلي ضد الإمبريالية دون أن نقع في فخ الدفاع عن إمبريالية تسعى إلى السيطرة ضد أخرى، كنا ضدها منذ زمن مضى، وتلوعنا من سياساتها.

هذا المنظور يكزر الموقف من ألمانيا في الحرب العالمية الأولى؛ حيث ظهر التصارع بين إمبريالية مسيطرة، وهي بريطانيا وفرنسا، و"دولة بازغة" هي ألمانيا، التي تأخر تطوُّرها الصناعي، وحين اكتمل وجدت أن العالم كان قد أصبح مُستعمَراً، لهذا اندفعت للحرب من أجل السيطرة والاحتلال، وليس من أجل "هزيمة الإمبريالية". ويكزر الموقف من "دول المحور" (ألمانيا وإيطاليا واليابان)؛ حيث إنها كانت دولاً "بازغة"، وفي صراع مع الرأسمالية الاستعمارية؛ حيث جرى اعتبار أنها "معنا" لأنها تقارع الاستعمار البريطاني الفرنسي، لكنها كانت دولاً إمبريالية تصارع من أجل السيطرة على الأسواق والمواد الأولية لكي تحقِّق التطور الأرقى لرأسماليتها. وبالتالي كانت تسعى لاستعمارنا.

وهو منظور كما نلاحظ ينطلق من "السياسي"؛ أي من الاختلاف مع الدول الاستعمارية أو الإمبريالية التي سيطرت وتسيطر على بلداننا، وليس من طبيعة تكوين هذه البلدان، وأسباب صراعها مع القوى التي تحتلّنا أو تسيطر على مصيرنا؛ أي ينطلق من الاحتلال والسيطرة السياسية، وليس من التكوين الاقتصادي الذي يفرض هذه الضرورة للسيطرة والاحتلال. وهو الأمر الذي يجعلنا نرى المحتلّ، أو المسيطِر، والذي نكون ضده، ونرى منافسه، لكن؛ على أساس أنه "حليف"، رغم أنه مشابه في التكوين الاقتصادي، ويسعى إلى السيطرة ليحلّ محلّ سابقه. لهذا نميل إلى تبرير وضع هذه البلدان المنافسة في كلمات مُنمّقة مثل "الدول البازغة" أو "البلدان التحرّرية"، أو "المستقلّة" أو الدول المعادية للإمبريالية، ونتجاهل أنها دول إمبريالية كذلك، وتريد الإحلال مكان إمبريالية تتداعى، أو إزاحتها من أجل السيطرة بدلاً منها.

لقد راهنت "الشعوب" في الشرق على انتصار هتلر لكي تتخلّص من الاستعمار البريطاني الفرنسي، لكن هتلر كان يزحف من أجل أن يستعمر، وليس من أجل أن يُحرِّر الشعوب. وبعد أن هُزم زحفت أميركا للسيطرة رغم أنها كانت تبدو رمز "التحرّر" (على ضوء مبادئ ويلسون المطالبة بحق الشعوب بتقرير مصيرها). والآن تبدو روسيا لبعض "اليساريين" كداعم للتحرّر والتطوّر، وليجري اعتبار أنها حليف "موثوق"، رغم أنها تزحف

للسيطرة على الأسواق والمواد الأولية. والدعوات التي أطلقها بوتين في الفترة الأخيرة حول تحرير الأسواق [٥] تؤكد أنه يكزر دعوات الليبرالية الإمبريالية التي حاولت فرض العولمة عبر التحرير الكامل للأسواق. وحتى علاقات روسيا مع سورية منذ سنة ١٩٩٢ توضح الطابع الرأسمالي الذي يحكمها؛ حيث أصبحت لا تقوم إلا على أساس رأسمالي. وهو الأمر الذي يحكم علاقتها مع إيران؛ حيث تدافع عنها دولياً مقابل الحصول على عقود تجارية. وهذا ما تفعله الآن في سورية؛ حيث إن كل تدخلها "سيتحول إلى مكاسب اقتصادية للشركات الروسية"[٦].

وربما هناك من لا يزال يعيش "الوعي" ذاته الذي حكم "نخباً" في الثلث الأول من القرن العشرين، رغم الرقي الكبير في الفكر والثقافة والعلم؛ حيث كانت ترى العالم من منظور سياسوي ينطلق من التوضُعات التي يتكون العالم على أساسها. فلأننا ضد الإمبريالية القديمة لا نرى بأن إمبريالية جديدة تتشكل، وأنها تسعى للسيطرة والهيمنة (مستغلّة السمعة الطيبة للاشتراكية)، وأن العالم يسير نحو توضُع جديد يتجاوز الأحادية الأميركية، والهيمنة الشاملة للإمبرياليات القديمة، بتشكل إمبرياليات جديدة يكون نتيجتها إعادة صياغة العالم، لكن؛ في إطار إمبريالي.

لهذا لا يُدرس التكوين الاقتصادي لروسيا "الجديدة" (وكذلك للصين)، الذي يشير إلى تشكيل نظام رأسمالي على أنقاض الاشتراكية، وأن المافيا التي نهبت "القطاع العام" باتت رأسمالية تريد نهب العالم، وأن قوتها واستقرارها متوقفان على السيطرة على الأسواق، هذه حتمية لا يمكن تجاوزها في إطار التكوين الرأسمالي. أكرر، بمجرد البدء في التشكُّل الرأسمالي لا يمكن أن يكون هذا التشكُّل إلا تشكُّلاً إمبريالياً نتيجة طبيعة النمط الرأسمالي ذاته الذي اكتمل منذ أكثر من قرن، وبات يمنع التطور الرأسمالي (في سياق الآليات الرأسمالية)، والذي يفرض أن يكون كل بلد تعمل رأسماليته على التطور قادراً على التوسع والسيطرة. وهذا أمر روسيا بعد أن تطورت في ظل الاشتراكية وتحولت إلى الرأسمالية.

روسيا أصبحت إمبريالية، هذا ما يجب أن نلحظه ونؤسس عليه. لكن؛ نجد أن هناك من يجادل، فيعطي مفهوم الإمبريالية معنىً سياسياً كما أوضحت قبلاً، ليوصل بأن روسيا ليست إمبريالية. هذا هو وضع الكثير من "الماركسيين" الذين أسستهم الماركسية السوفيتية، أو الذين ظلوا خاضعين لـ "وعي قومي" بعد اعتناقهم "الماركسية". عادل سمارة واحد من هؤلاء، كذلك لفيف ممن "يترنحون" من روسيا الراهنة، وآخرون

يهجسون "ضد الإمبريالية". في فقرات سابقة أشرتُ إلى سمير أمين كذلك[٧]. لهذا كان يجب تفكيك المنطق الذي يحكم النظر، وتناول مفهوم الإمبريالية بشكل أوسع، وأيضاً تناول الوضع العالمي والتناقضات فيه. وهذه المسألة الأخيرة سوف أتناولها في الفصل التالي.

الإمبريالية والإمبريالية الروسية

كنتُ قد كتبتُ نقداً لمقال كتبه عادل سمارة يتعلّق بفهم الإمبريالية، وهل روسيا إمبريالية، [٨]، لم يردّ عادل حينها (رغم أنني صرتُ ممن يهيل الشتائم لهم). وربّما كان نقاش مسألة الإمبريالية قد بدأ بعد مقال لي عنوانه "روسيا إمبريالية؟"[٩] نشر سنة ٢٠١٢؛ حيث ظهر رفض هذا التحديد لروسيا، بعد الدور الذي لعبته في سورية، ولقد جرى إطلاق أوصاف عديدة عليها، منها "رأسمالية مستقلّة"، و"رأسمالية غير إمبريالية". لكن؛ بعد نشر مقال لي عنوانه كذلك "روسيا إمبريالية؟" [١٠]، قرأتُ مقال عادل سمارة المنشور في جريدة الأخبار اللبنانية عنوانه "ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا إمبريالية؟" [١١]، بدا أنه يردّ على ما نشرت، كما يظهر في العنوان، وكما يظهر في الإشارات الواردة في المقال، دون أن يذكر الاسم. في الأحوال كلها الحوار مفيد حول الإمبريالية الآن، التي يتشوّه مفهومها على ضوء المحاولة للهرب من كون روسيا إمبريالية لأنها تقف في صفّ النظام السوري "التنموي"[١٢]، و"المعادي للإمبريالية" (حسب اليسار الممانع بمجمله[١٣]). وإذا كان هذا اليسار لا يلتفت إلى وضع روسيا، ولم يتره وسمها بالإمبريالية قبل تدخلها في سورية، فإن ما أظهره الموقف هو هزال فَهم معنى الإمبريالية، وتكرار فَهم يساويها بالاستعمار، ولهذا ينحكم لمنظور "وطني" بعيداً عن كل منظور طبقي.

قبل النقاش أودّ التوضيح أنني كنتُ أعدّ روسيا إمبريالية منذ أن تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية، انطلاقاً من أن الرأسمالية باتت إمبريالية بعد أن اكتملت؛ أي بعد أن تطوّرت صناعياً. لكن؛ كانت مرحلة حكم بوريس يلتسين هي التعبير عن تفكيك الاتحاد السوفيتي و"خصخصة" الاقتصاد؛ حيث شهدت محاولة إمبريالية لتدمير اقتصادها (الصناعة خصوصاً)، وتحويلها إلى "بلد عالمثالثي". لكنها، وهذا ما كنتُ أقوله حينها [١٤]، لم يكن ممكناً ذلك، لأنها تطوّرت صناعياً وعلمياً خلال مرحلة الاشتراكية، وأشرتُ حينها إلى أنها أمام "حصار الإمبريالية" يمكن أن تعود إلى الاشتراكية (وهذا الأمر لا يزال قائماً) أو يتعزز "الميل القومي" الذي يفرض الاندفاع للسيطرة من أجل مصالح الطغم التي

حكمت، وكانت طغم رأسمالية، وطابعها مالي. وكتبتُ قبل الثورات العربية بزمن ما يوضح تقدمها من أجل السيطرة بعد الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ (روسيا الجديدة: هل يعود العالم ثنائي القطب؟ وهو جزء من الفصل الثامن)، بمعنى أنني أعدّ أنها إمبريالية منذ بداية القرن الجديد؛ حيث أخذت تستعيد تماسكها، وتتطلّع إلى الخارج.

أشرتُ إلى ذلك لأن عادل سمارة يعدّ أن وصم روسيا بالإمبريالية أتى بعد "الضربات الجوية" التي قامت بها في سورية، رغم أن ما قامت به هو احتلال إمبريالي، وما تقوم به الآن هو حرب إمبريالية ضدّ الشعب السوري. بالتالي كان دورها السوري هو التمثيل الفعلي لطابعها الإمبريالي، رغم ضمها أبخازيا وأوستينيا الجنوبية، والقرم، ودورها في أوكرانيا، وهذه كلها سياسات إمبريالية بالمعنى الاحتلالي. وإذا كنتُ ناقشتُ عادل حول خطل ربط الإمبريالية بالاستعمار في نقدي السابق، فقد حاول المراوغة في مقاله هذا؛ حيث بدا أنه يحاول الهرب من نقدي دون أن يتراجع عن رأيه الأساسي؛ حيث إن الفكرة الرئيسة التي تحكم تصوّره هي أن الإمبريالية تساوي الاستعمار، والتي قلتُ حينها إنها فكرة كاوتسكي، وليست فكرة لينين، على العكس فقد رفضها لينين (وهذا ما أشرتُ إليه في فصل سابق)؛ حيث أوحى بأن آخرين هم من يستخدم تعريف كاوتسكي. يقول "درج كثيرون على استخدام تعريف كارل كاوتسكي الذي يشير إلى الإمبريالية بالعلاقة بين البلدان المتقدّمة والمتخلّفة. وهي علاقة تُناظر القمع والاستغلال من قِبَل القوي على الضعيف". بالتالي أخرج عادل ذاته من الذين يتبعون تعريف كاوتسكي. ليعدّ أنه يلتزم تعريف لينين الذي "لم يكتفِ" بتعريف كاوتسكي، والذي "ربط التسمية بعملية التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي في حقبة الرأسمالية الاحتكارية. إنها نظرية اختبار/ قراءة التراكم في سياق السوق العالمي الذي يخلق على يد ذلك التراكم". وهو ما يخالف منظور لينين رغم أنه يورد بعد هذا التحديد تصوُّر لينين كـ "زينة"، لأن هذا التحديد هو الذي يُبقي "مفهوم لينين عن الإمبريالية"؛ حيث يربط عادل الإمبريالية بالتراكم على الصعيد العالمي (مستنداً لفكرة سمير أمين التي تتحدث عن قانون القيمة المعولمة دون أن يشير إلى ذلك)، ويورد طابعها الخاص بتصدير الرأسمال والسلع، ليصل أخيراً إلى أن "الاستعمار يشكّل الأرضية التي تُقام عليها الإمبريالية"؛ أي يعود إلى تعريف كاوتسكي. لقد ناور للتخلّص من "تهمة" كاوتسكي، لكنه لم يستطع أن يتجاوز فكرته الأساس: الإمبريالية تساوي الاستعمار. بالتالي لم يستطع عادل تجاوز المنظور الأساس لديه، رغم المراوغة كلها، المنظور

الذي يقوم على ربط الإمبريالية بالاستعمار تحديداً؛ حيث إن تجاوز هذا الفهم للإمبريالية سوف يقود حتماً إلى اعتبار روسيا إمبريالية، وهو يرفض ذلك مسبقاً. وهذا ما سيظهر حين تحليل المنظور الذي يطرحه، وهنا لا بد من البحث في تعريف لينين، ثم في الاستعمار وتحولات الوضع العالمي منذ نهاية الاستعمار. مع ملاحظة أن النقاش فرض تكرار بعض الأفكار والمقتطفات من لينين.

تعريف لينين حول الإمبريالية

يورد عادل أكثر من تحديد حول تعريف لينين، فهو يشير إلى "نظرية لينين للإمبريالية"، و"آليات عمل الإمبريالية" حسب لينين، و"مركز نظرية لينين"، و"مقولة لينين الأساسية". وربما في ذلك مناورة، لأن المسألة تتعلق بتحديد لينين للطابع الإمبريالي للرأسمالية؛ أي حيث أصبحت الرأسمالية إمبريالية (والتي أسماها أعلى مراحل الرأسمالية). وهو التحديد الذي أورده في كتاب "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" (دار التقدم/ موسكو). لكن عادل يطلق عديد من التسميات لكي يضيع المعنى الذي شمله تحديد لينين. يقول عادل "تقوم نظرية لينين للإمبريالية على ثلاثة مكونات:

1. تحليل التراكم الرأسمالي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التراكم في أساسه واستمراره هو استغلال رأس المال للعمل في عملية الإنتاج، وهي العملية التي تشترط صراعاً طبقياً بمعزل عن شذته، وهي التي تحكم مسار الاقتصادات، وليس السوق والمنافسة بما هما السطح الظاهري للعملية.

2. تقسيم الرأسمالية إلى حقب؛ أي من حيث مسيرتها ومستوى تطوّرها.

3. موضعة الظاهرة؛ أي الإمبريالية، في سياق التقسيم السياسي للعالم إلى بلدان". ليقفز إلى ما يستدعي ذلك؛ حيث يقول "وهذا يستدعي تنافس البلدان الرأسمالية تنافساً إمبريالياً من جهة، ثم أثر الرأسمالية على التشكيلات الما قبل رأسمالية؛ أي تمفصل أنماط الإنتاج بين المركز والمحيط، وتجلي

هذه العلاقة في قمع الشعوب الخاضعة لسيطرة رأس المال، وبالتالي الردّ القومي للأمم المخضعة". ليعدّد "آليات عمل الإمبريالية" وفق لينين، التي تتعلّق بتصدير رأس المال والسلع، و"تركّز الإنتاج والتوزيع بأيدي تروستات"، واندماج رأسي المال الصناعي والبنكي، وتقاسم العالم بين الإمبرياليات، وتصارعها من أجل إعادة اقتسام العالم. وهو تلخيص لتصوّر لينين، ليصل إلى أن "مركز نظرية لينين" هو "دخول الرأسمالية في المركز مرحلة الاحتكار من جهة، وتصدير رأس المال من جهة ثانية. يتضمن تصدير رأس المال في مسيرته وجود الاستعمار كمرحلة أقدم للسيطرة الرأسمالية على العالم، و/ أو اتخاذ الاستعمار شكلاً جديداً بالاقتصاد والتبادل اللاامتكافئ".

ربّما هذه الفقرة الأخيرة تنفي "نظرية لينين للإمبريالية"، التي تبدأ من"التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي". لأن تحديد لينين يبدأ من تشكّل الاحتكارات "قومياً"، والتي باتت تتخذ شكل الرأسمال المالي (أي احتكارات الصناعة والبنوك)، ليصل إلى الآثار التي يفرضها هذا التشكيل من حيث تصدير السلع والرأسمال، وتقاسم العالم؛ أي أن تصدير الرأسمال وتقاسم العالم هما نتاج التشكّل الاحتكاري للرأسمالية. ومن هذه الأخيرة ينطلق لينين في تحديد كون الرأسمالية باتت إمبريالية. يقول لينين "ولئن كانت هنالك ضرورة لتعريف الإمبريالية تعريفاً غاية في الإيجاز، ينبغي أن يقال: الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار" [١٥]، فهذا التكوين هو الذي يعطي الإمبريالية سمات "تنافس عدد من الدول الكبرى في النزوع إلى السيطرة" [١٦]. إن الحديث عن "التراكم على الصعيد العالمي" هنا يظهر لتبرير تحديد أن "الاستعمار يشكّل الأرضية التي تُقام عليها الإمبريالية"، بينما يشير لينين إلى أن الاحتكار هو "الأرضية التي تُقام عليها الإمبريالية". يقول لينين "إن

الاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية" [١٧]. وهذا التشكّل للرأسمالية هو الذي فرض اختلاف الاستعمار عما كان قبلئذ كما يقول [١٨]، وبالتالي ليكون تشكل الاحتكارات هو الذي فرض هذا الشكل من تقاسم العالم بين الاحتكارات، والصراع من أجل تقاسم العالم بين الدول الإمبريالية. لهذا من أجل فهم طابع الدولة، أي دولة، لا بد من درس تكوينها الاقتصادي الداخلي. هذا هو ملخص منظور لينين، وهو الأساس الذي يفسر سياساتها الخارجية كما رد لينين على كاوتسكي [١٩].

هذا القلب يُظهر المنطق الذي يحكم النظر لدى عادل، فهو يقلب منظور لينين الذي يبدأ من الخاص الملموس؛ حيث ينطلق من "التحليل الملموس للواقع الملموس"، لينطلق من "العام/ العالم"، من "التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي"[٢٠]، لكي يكون الاستعمار هو أساس الإمبريالية. إنه منظور يقلب المادية إلى مثالية، منظور مثالي.

روسيا والإمبريالية

كما أشرتُ ينطلق عادل من أن الاستعمار هو أساس الإمبريالية، وهو هنا يعود لـ "نظرية كاوتسكي" التي تعدّ أن الإمبريالية هي "سياسة، سياسة معينة – يفضلها - الرأسمال المالي" [٢١]، والمتمثلة في الاستعمار. وهذا ما يظهر حين يعمل على نفي كون روسيا إمبريالية، يقول "إذا اتفقنا بأن الاستعمار يشكّل الأرضية التي تُقام عليها الإمبريالية، فهو شرط لا ينطبق على روسيا الحالية، ولا سيما أن الدول المحيطة بها والتي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق هي ضمن الاتحاد الروسي، وليست مستعمرات.

كما أن روسيا لا تُقاسم ولا تُقاتل الإمبرياليات الغربية على اقتسام العالم طالما هي لا تستعمر أمماً أخرى. وهذا يُخرجها من مزاعم مثقفي الثورة المضادة الذين يزعمون بأن روسيا إمبريالية استناداً إلى دورها في دعم سورية".

النص يحكم على روسيا بأنها ليست إمبريالية كونها "لا

تستعمر أمماً أخرى"، ويستثني من ذلك دول الاتحاد السوفيتي السابق، بالضبط لأنها "تستعمر" هناك، كما في أبخازيا وأوستينيا الجنوبية، وحديثاً ضم القرم، والتدخل العسكري المباشر في شرق أوكرانيا. والآن في سورية (وهذا ما سوف أتناوله تالياً). لكن المهم هنا هو التبني الكامل لـ "نظرية كاوتسكي"، التي قال لينين إنها ليست كافية، وشدد على التكوين الداخلي؛ أي تشكل الاحتكارات كما أوضحت للتو. ومسألة الاستعمار سوف أتناولها في فقرة خاصة تالياً.

عادل ينفي عن التدخل الروسي في سورية كونه التعبير عن الطابع الإمبريالي الذي بات يحكم روسيا لأنه "لا يتسم بكونه استعماراً، بل استعانة دولة بحليف، ولا يشتمل على تصدير رأس المال ولا تصدير السلع بشكل مهيمن، ولا حتى تصدير رأس المال العامل الإنتاجي باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة إمبريالية. وبالطبع، هذا لا ينفي وجود مبادلات تجارية بين روسيا وسورية، بل إن المطلوب من سورية أن تتجه في مجال التجارة الخارجية إلى الشرق". إنه ليس استعماراً، بالتالي روسيا ليست إمبريالية.

ويكمل في هذا السياق أنه "قد يجادل البعض بأن التبادل في السوق الدولية بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة هو علاقة إمبريالية بما هي علاقة تبادل لامتكافئ. ولكن هذه العلاقة، وهي لا شك لصالح البلد المتقدم، إلا أنها ليست علاقة مفروضة بالقوة المسلحة، وخاصة إذا كان للدولة الأقل تطوراً فرصة اختيار الطرف الذي تتبادل معه. هي علاقة استغلال، ولكنها ليست علاقة استعمار، ومن ثم؛ إمبريالية". يظهر هنا أن "التبادل غير المتكافئ" هو علاقة استغلال، وليس علاقة استعمار، بالتالي الإمبريالية هي فقط الاستعمار، وأن الاستغلال محبب، ويمكن أن نختاره "على هوانا". طبعاً وفق ذلك لا تكون فرنسا أو ألمانيا أو اليابان إمبريالية؛ لأنها تقيم علاقة تبادل، ولا تستعمر (إلا إذا ظلت

موصومة بماضيها، وهذا تحليل غير علمي)، وأميركا أيضاً ليست إمبريالية لأنها لا تحتل، فقد انسحبت من العراق، وهي تنسحب من أفغانستان.

هنا نلمس بأنه وفق "نظرية كاوتسكي" لا تكون روسيا إمبريالية، بالضبط لأنها لا تُستعمر، هكذا بالتحديد. لكن؛ وفق منظور لينين روسيا إمبريالية، بالضبط لأن الاحتكارات هي التي تشكل تكوينها الاقتصادي، وأن الطغم المالية هي التي تحكم، ولهذا تنزع نحو السيطرة والإلحاق (كما في أبخازيا وأوستينيا الجنوبية والقرم، وربما شرق أوكرانيا)، وتعمل لأن تصبح قوة إمبريالية مسيطرة.

الرأسمالية إمبريالية

يحاول عادل أن ينفي عن الرأسمالية طابعها الإمبريالي، وأقصد هنا الرأسمالية كتكوين اقتصادي، وهو ينطلق من ميل الدولة الرأسمالية إلى الاستعمار لوصمها بالإمبريالية. فهل يمكن الفصل بين هذه وتلك كما يفعل؟

يقول عادل "صحيح أن النظام الاقتصادي الاجتماعي في روسيا هو نظام رأسمالي بلا موارية. وصحيح أن الرأسمالية يمكن أن تُولّد دوراً إمبريالياً، ولكن؛ ليس في مطلق الظروف والشروط". رغم أنه يقول "إن الرأسمالية هي ميالة بنيوياً للتوسع خارج الحدود القومية، وهو توسع لا يرتبط أو يشترط تدنّي معدّل الاستهلاك. فهناك نهب الثروات، وخاصة المواد الخام، وطبعاً تصدير رأس المال لأكثر من هدف". وهذا يوضح ما طرحته الماركسية، وما أشار إليه لينين؛ حيث يفرض تشكّل الاحتكارات الميل إلى التوسع الخارجي؛ أي الاستعمار. "الرأسمالية ميالة بنيوياً للتوسع خارج الحدود القومية"، هذا هو جوهر الأمر، الذي يفرض أن تكون الرأسمالية إمبريالية؛ حيث إن التكوين البنيوي الداخلي مع تشكّل الاحتكارات بات يفرض التوسع "خارج الحدود القومية". إن تطور الصناعة وتمركزها الذي يؤدي إلى نشوء الاحتكارات، ومن ثم؛ التركز المالي ونشوء الرأسمال

المالي عبر الاندماج بين الرأسمال الصناعي والمالي، يفرض بالضرورة "التوسّع خارج الحدود القومية"، هذه حتمية في تطور الرأسمالية. لكن الطابع الإمبريالي كما أشار لينين ينتج عن نشوء الاحتكارات، وليس من الممكن للرأسمالية أن تقف عند حدود "ما قبل الاحتكار"، لأن المزاحمة الحرّة التي هي من "أخصّ خصائص الرأسمالية والإنتاج البضاعي بوجه عام" حسب لينين[**] تفرض التمركز، ومن ثمّ؛ الاحتكار. وبالتالي فإن كل اقتصاد رأسمالي يسير في هذا الطريق حتماً، رغم أن تشكّل الاحتكارات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفرضها سوقاً عالمياً موحداً يتحكم لـ "حرّية السوق"، وبالتالي للمزاحمة والتنافس، يفرض التمركز والاحتكار في كل بلد يحاول التطور، وليس من الممكن أن يبدأ من حيث بدأت الرأسمالية في أوروبا؛ أي من خلال الصناعات الصغيرة التي يفرض التنافس تمركزها، بالضبط لأن الصناعات الصغيرة تُسحق أمام الاحتكارات دون أن يُسمح لها تحقيق "المسار الطبيعي". لهذا فإن كل محاولة للتطور الصناعي تبدأ من نشوء الاحتكار، ومن التركّز المالي. وبهذا فهي تنزع للتحول إلى إمبريالية. هذا ينطبق على الهند والبرازيل، رغم أن هذه الأخيرة لا تمتلك القدرات التي تسمح لها تحقيق هذا التحول؛ حيث إن الرأسمال "القومي" إما أن يكون قادراً على المنافسة، وبالتالي يجب أن يكون احتكاراً، أو يُسحق ويتحول إلى تابع. لهذا تطوّرت صناعياً فقط البلدان التي لعبت الدولة دوراً مركزياً فيها في ظل الاشتراكية. وهذا ما سمح بوجود احتكارات وطغم مالية حال تحولها إلى الرأسمالية.

إن كل محاولة، بعد تشكّل الرأسمالية كنمط عالمي، للتطور في إطار رأسمالي، تفرض النزوع الإمبريالي، بالضبط لأنها تفترض التمركز منذ البداية، وبالتالي تبدأ من الاحتكار لكي تنجح في التنافس، وتستطيع ترسيخ موقعها في السوق العالمي. وبهذا باتت تولد الرأسمالية كإمبريالية حين تطمح لأن تتطور صناعياً، ولتتحول إلى "قوة عالمية".

بخصوص روسيا والصين، رغم الاختلاف بينها، نلمس أن التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ارتبط بنشوء الاحتكارات؛ حيث انتقلت ملكية الشركات التي كانت تُدار من قِبل الدولة، وبالتالي كانت مُمركَزة، إلى ملكية أفراد دون أن تُفكّك إلى "شركات صغيرة"، بل ظلت كشركات عملاقة؛ أي كاحتكارات. ولم يكن ممكناً لها أن تكون غير ذلك، وهي تنخرط في السوق الرأسمالي الذي يفرض التفكك والانهيار، وبالتالي الابتلاع من قِبل شركات احتكارية إمبريالية أو الموت، أو التشكّل الاحتكاري لكي تحاول فرض وجودها في سوق عالمي مفتوح. هذا واضح تماماً في روسيا، وربما أقلّ وضوحاً في الصين، رغم أن العلاقات الخارجية الاقتصادية للصين ذات طابع إمبريالي واضح.

بالتالي لماذا لا تكون روسيا التي تتحكم لنظام اقتصادي اجتماعي "رأسمالي بلا مواربة" دولة إمبريالية، ما دامت الرأسمالية "ميالة بنيوياً للتوسّع خارج الحدود القومية"؟ وبالتالي لماذا لا نعدّ أن ضمها أبخازيا أو أوستينيا الجنوبية أو شبه جزيرة القرم هو فعل إمبريالي؟ ثم لماذا لا نعدّ أن دورها في سورية هو كذلك فعل إمبريالي؟

هنا نلمس الأوهام حول "معاداة الإمبريالية الأميركية"، والدفاع عن "نظام تنموي تحرّري، مقاوم أو ممانع"، ليصبح كل من يقف معه تحرّرياً حتى وإن كان رأسمالياً. وإن الخلاف مع الإمبريالية الأميركية في قضية هو كافٍ لتحديد أن روسيا "تحرّرية"، أو "رأسمالية مستقلّة" كما وصفها سمير أمين[٢٢]. لهذا نلمس "الطابع الأيديولوجي" الذي يحكم النظر؛ حيث يتحدّد الموقف نتيجة موقف آخر، وليس نتيجة "تحليل ملموس لواقع ملموس". هذا يوضح الاهتمام "الزائد" في الدفاع عن روسيا ورفض وصفها بأنها باتت إمبريالية، بعد أن كانت مُهمَلة، أو كانت تُعدّ تابعة لأميركا (فيما حدث في العراق، وحتى فيما حدث في ليبيا بعد بدء الثورات

العربية). وهذا التحول البهلواني يحكم نظر كل "اليسار الممانع" وفي القضايا كلها. وفي ذلك كله هدر للعلمية والتاريخية، وللماركسية كلها.

نحو السيطرة في الرأسمالية عالمياً

لإكمال البحث في هذا الموضوع، ولعدم التوقُّف عند ما بلوره لينين، يمكن الإشارة إلى التحول في بنية النمط الرأسمالي من زاوية العلاقة مع "العالم". فقد انتهى الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، سوى في فلسطين ولدى الأكراد، رغم أن سياسات استعمارية نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تمثلت في احتلال أفغانستان والعراق (وكما أشرنا لما فعلته روسيا). لكن نهاية الاستعمار لم تُنه الميل نحو التوسّع الخارجي من قِبَل الإمبريالية، بل ظلت تقوم على أساسه. فلا إمكانية لبقاء الرأسمالية دون سيطرة عالمية؛ أي دون تصدير السلع والرأسمال، والحصول على المواد الأولية، ومن ثم؛ تقاسم الأسواق. فهذه جزء من بنية الرأسمالية، وهي التي يفرضها الطابع الإمبريالي الذي بات صنو الرأسمالية ذاتها كما أشرتُ للتو.

لقد أدى الاستعمار إلى كبح تطور الأطراف، وأخضعها لخدمة مصالح المراكز، ومن ثم؛ أوجد فارقاً هائلاً في التطور والتمركز. حاولت نظم "التحرر الوطني" جسره، لكنها أعادت الربط مع النمط الرأسمالي من موقع تبعي. هذه الحالة أوجدت عالماً مستقطباً، يتشكّل من "مركز وأطراف" كما يشير سمير أمين[٢١]. ولهذا تشكل عالم رأسمالي يتسم بالاختلال نتيجة هذا الاستقطاب؛ حيث تتحكم الاحتكارات الإمبريالية في الأسواق دون احتلال، بل نتيجة إنشاء طبقة رأسمالية محلية تابعة، تنشط في القطاع الوسيط في الاقتصاد (التجارة)، وتحقّق مصالح تلك الاحتكارات محلياً، ليس بفعل الاحتلال، بل بفعل مصالحها هي كذلك. وليكون للضغط السياسي والعقاب الاقتصادي والتهديد العسكري دوراً في إبقاء السوق المفتوح في الأطراف.

هذا العالم هو الذي يجري الصراع من أجل اقتسام أسواقه والتحكم بالمواد الأولية فيه. وباتت المسألة تتعلّق بطبيعة الطبقة التي تحكم في الأطراف؛ حيث إن انخراطها في "الاقتصاد العالمي"؛ أي تحقيق الخصخصة و"تشجيع الاستثمار الأجنبي"، وإصدار القوانين التي تدعم رأسمالية محلية وعالمية، هو الذي يوضح أنها رأسمالية تابعة، لهذا لا تنشط سوى بما يخدم الترابط مع الاحتكارات الإمبريالية؛ أي في التجارة والخدمات والعقارات والمال. ولقد كان طريق "الانفتاح الاقتصادي" هو المدخل لتحويل نظم "التحزر الوطني" إلى نظم تابعة؛ حيث يخضع الاقتصاد المحلي لسيطرة نمط يخدم مصالح فئة من السلطة، وكذلك الاحتكارات الإمبريالية. وهو ما بدأ من مصر ووصل سورية التي اكتملت لبرلتها سنة ٢٠٠٧ [٢٥].

في المقابل، نلمس أن محاولة التطور وبناء اقتصاد منتج أتت في مواجهة الرأسمالية، سواء تجارب التحزر الوطني أو الاشتراكية. لكن الفارق بين الحالين يتمثل في أن تطور البلدان الاشتراكية كان أكبر؛ حيث أصبحت دولاً صناعية حديثة، ولهذا فإن انخراطها في السوق العالمي يفرض أن تكون منافساً للدول الإمبريالية الأخرى، وليس تابعاً. ويتحقّق ذلك عبر تشكيل اقتصاد يقوم على الاحتكار بعد أن يتحول إلى ملكية خاصة، وربما يبقى بعضه بيد الدولة[٢٦]. بالتالي فهي تنخرط من موقع إمبريالي، يميل للسيطرة لكي يتطور داخلياً، يحقّق تراكماً أعلى، ودون تحقيق ذلك سيكون مصيره الانهيار. هذا ما حدث لروسيا بعد انهيار الاشتراكية؛ حيث حاولت الإمبريالية الأميركية تحويلها إلى دولة عالمثالثية، لكنها أخفقت، لتنهض روسيا وتسعى لأن تبحث عن الأسواق. وهو ما فتح على تنافس عالمي على الأسواق ومن أجل السيطرة.

ويبدو أن التنافس الحالي يستلزم بعض أشكال الاحتلال، لكن؛ لم يعد ممكناً تكرار تجارب الاستعمار

القديم. ولأن حرباً عالمية ليست ممكنة، تنشأ "الحروب الإقليمية"، والتدخلات الجزئية، وتتحقق سياسة "القضم". وإذا كانت الإمبريالية الأميركية سعت للهيمنة على العالم عبر احتلال أفغانسان والعراق وتوسيع وجودها العسكري ممتداً إلى أفريقيا (أفريكم)، فيبدو أن أزمة روسيا التي تتمظهر في ضعفها التنافسي في السوق العالمي فيما يتعلق بالسلع، وبعد أن عملت أميركا على سد الباب صناعاتها العسكرية (تصدير السلاح)، وانحكامها إلى الآن لتصدير النفط والغاز، باتت معنية باستخدام العنف من أجل السيطرة، حتى خارج دول الاتحاد السوفيتي السابق. إنها إمبريالية مأزومة نتيجة "نقص الأسواق"، الأمر الذي يدفعها للتوسع "خارج حدودها القومية"، وتكريس وجود عسكري في "الشرق الأوسط"، وربما في أماكن أخرى.

عن دول البريكس

أشرت إلى ارتباك عادل في محاولته للتمييز بين رأسمالية ورأسمالية، ليقول ما ينفي ما يريد أن يؤكده كما أوضحت للتو، وهو يهدف إلى "فتح باب" للتمييز بين الرأسمالية "الغربية"، والرأسمالية "الشرقية"، لهذا قال "إن الرأسمالية يمكن أن تولد دوراً إمبريالياً، ولكن؛ ليس في مطلق الظروف والشروط". ما الذي يميز بين هذه وتلك؟ ليس من إشارة إلى ذلك، لكن هذا التمييز يوصل إلى النظر إلى روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا (دول البريكس) على أنها "رأسمالية غير"، لأنها تظهر كتكتل "مضاد لأميركا" (أو للإمبريالية)، رغم أنها رأسمالية. من هذا المنطلق يجب أن نعيد النظر في حلف ألمانيا في الحرب الأولى، أو حلفها مع إيطاليا واليابان في الحرب الثانية؛ حيث شكلت تكتلاً ضد "الإمبريالية" (البريطانية آنئذ).

طبعاً هنا المحدّد هو أنها "ضد" (أي ضد الإمبريالية، البريطانية سابقاً والأميركية الآن). لكن البرازيل أو الهند أو جنوب أفريقيا بلدان رأسمالية تنهب شعوبها، وتزيد

من حالات الفقر والبطالة والتهميش، حتى في البرازيل "الاشتراكية" أو تكاد؛ حيث خصخصت كل شيء، ولم يبق سوى الهواء لم يخصخص بعد، وربما يخصخص. ورغم تحقيق بعض التحسن لدى فئات مهمشة في المرحلة الأولى من حكم لولا دي سيلفا، فقد أفقرت قطاعات واسعة من الشعب في ظل حكمه وحكم خلفه. وهي تسعى لكي تكون مركز هيمنة في أميركا اللاتينية. وكذلك جنوب أفريقيا التي ظلت تحت سيطرة الرأسمالية القديمة (البيضاء) رغم تغير شكل السلطة بعد حكم "السود"، وهي تسعى للهيمنة على أفريقيا الجنوبية. أما الصين؛ فتتمظهر فيها سمات الإمبريالية كلها؛ حيث تصدير السلع التي كان رخصها "هو في يدها بمثابة مدفعية ثقيلة تقتحم وتخرق كل ما هنالك من أسوار صينية" (طبعاً أستعير هنا نصاً من البيان الشيوعي). لكن؛ كذلك تصدير الرأسمال الذي بات يغزو قارات الأرض كافة. وتحاول مد هيمنتها على جنوب شرق آسيا، وتتوسع في أفريقيا. كما أنها باتت معنية بتطوير جيشها، وإنشاء قواعد في الخارج (قاعدة في جيبوتي). وهي سياسة إمبريالية بامتياز.

بالتالي فإن هذا التكتل هو محاولة لموازنة السيطرة الإمبريالية الأميركية في إطار التنافس العالمي، وليست بديلاً، لا ثورياً، ولا حتى إصلاحياً. هنا نلمس صراع الرأسماليات؛ حيث كلٌ يريد تعزيز موقعه، وكل يحاول أن يتحوّل إلى قوة عالمية لها نفوذ، ولا نقول مهيمنة، رغم أن بعض الدول مثل روسيا أو الصين تسعى إلى الهيمنة.

العودة إلى سورية

نعود الآن إلى سورية، التي كانت في أساس الدفاع المستميت عن روسيا بعد أن باتت هذه الأخيرة حامي النظام، لكن؛ أيضاً محتل سورية. يقول عادل عن الدور الروسي " وهو دور لا يتسم بكونه استعماراً، بل استعانة دولة بحليف، ولا يشتمل على تصدير رأس المال ولا

تصدير السلع بشكل مهيمن، ولا حتى تصدير رأس المال العامل الإنتاجي باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة إمبريالية. وبالطبع، هذا لا ينفي وجود مبادلات تجارية بين روسيا وسورية، بل إن المطلوب من سورية أن تتجه في مجال التجارة الخارجية إلى الشرق".

هنا يتجاهل عادل التاريخ، وينطلق مما تحقّق بعد الثورة السورية؛ حيث إن روسيا لم تكن حليفاً للنظام قبل الثورة، بل كان حلفه هو حلف الممانعة الذي يتشكّل من تركيا وقطر وإيران مع النظام. وكانت روسيا خارج معادلة النظام، بعد أن تراجعت العلاقات إثر سقوط الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً بعد وراثة بشار الأسد السلطة؛ حيث مالت الفئة التي استحكمت في الاقتصاد إلى التفاهم مع الإمبريالية الأميركية قبل اغتيال الحريري، ومن ثم؛ تعثرها بعد ذلك إلى أن "عادت إلى طبيعتها" بعد استلام باراك أوباما الرئاسة (كما أشار عماد مصطفى السفير السوري في واشنطن). بينما كان التبادل التجاري مع روسيا قبل الثورة أقل من مليار دولار، وكان النظام قد وقّع سنة ٢٠١٠ اتفاقاً مع إيران وقطر لمدّ خط غاز إلى ساحل المتوسط (عارضته أميركا).

بالتالي لم تكن روسيا في حساب النظام السوري، وهذا ما أشار إليه بوتين بعد الثورة، ونقد تمسك روسيا ببشار الأسد. لهذا استغلّت روسيا أزمة النظام بعد الثورة، وخوفه من التدخّل الإمبريالي، لكي تعقد صفقة شبيهة بالصفقة مع إيران؛ حيث تحمي روسيا النظام دولياً، وتمنع اتخاذ قرارات في مجلس الأمن تضر به، مقابل الحصول على مصالح اقتصادية كبيرة، منها النفط والغاز، ومشاريع كثيرة من جهة، وتوسيع القاعدة البحرية في طرطوس من جهة أخرى. الاتفاقات الاقتصادية وقّعها قدري جميل نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية في شهر آب سنة ٢٠١٢[٣٧]. ومن ثم؛ جرى الاتفاق على الغاز المكتشف في البحر المتوسط مقابل الساحل السوري.

إن الاعتقاد بأن دولة راسمالية يمكن أن تُقدّم "خدمات" دون مقابل لهو دليل سذاجة مفرطة؛ لأنه يُظهر أن هناك رأسمالية "إنسانية"، "أخلاقية"، وهو ما يتنافى مع تكوّن الرأسمالية ذاتها. والأمر أكثر سذاجة حين النظر إلى روسيا الرأسمالية، التي تريد إيجاد "مناطق نفوذ" لكي تحقّق تراكمها الأعلى، ولكي تستطيع صناعاتها التوسّع، ويمكن لها ضبط صراع "النفط والغاز"[٢٨]. لقد حصلت روسيا على مصالح اقتصادية قبل أن تتدخّل عسكرياً، ولقد تدخلت لكي تحقّق هذه المصالح فعلياً من خلال سحق الثورة، وتكريس سلطة بشار الأسد. وهذا يُظهر طابعها الإمبريالي بشكل واضح، ولكنه أيضاً يُظهر وحشيتها كإمبريالية "محاصرة" كما تظن، رغم أن الأمر يتعلّق بعدم اهتمام النظام الجديد بتطوير صناعاته، بل ركّز على تطوير صناعة السلاح كما كان يفعل في المرحلة السوفيتية المتأخرة. وهو الأمر الذي أفقده التنافسية في السوق العالمي، بعكس الصين التي توسّعت بشكل كبير نتيجة "رخص سلعها"، وبهذا أصبحت مركز التراكم الرأسمالي العالمي في مقابل أميركا.

بالتالي فإن النظر لدور روسيا في سورية انطلاقاً من أنه "لوجه الله" يتجاهل الاتفاقات الموقّعة كلها، وطابع روسيا الإمبريالي. لهذا تأتي روسيا لكي توسّع تصديرها الرأسمال والسلع، وخصوصاً السلاح، ليس في سورية فقط، بل في "الشرق الأوسط" كله. وهي بوجودها العسكري باتت مقرّرة في مسار النظام، لكن؛ كذلك في فرض مصالحها هي، وهي مصالح اقتصادية واستراتيجية. وسيكون ذلك كله "مفروضاً بالقوة المسلّحة".

أخيراً، لا يعرف عادل "كيف سيتطوّر الدور الدولي لروسيا، وهل ستصبح دولة إمبريالية أو لا"، لكن الماركسية تعرف ذلك؛ لأنها تعرف كما شرح ماركس وإنجلز ولينين أن وجود الرأسمالية يفرض نشوء الإمبريالية، نتيجة فَهم مآلات المزاحمة الحُرّة، التي

تفرض التمركز، وبالتالي نشوء الاحتكار؛ أي التشكّل الإمبريالي كمرحلة أعلى في الرأسمالية، وهو ما تحقّق فعلاً في روسيا والصين، بغض النظر عن وجود استعمار أو لا. فالإمبريالية تفرض السيطرة على الأسواق بالضرورة، وتطوّر الرأسمالية يفرض تلك السيطرة، وأن العجز عن تحقيقها يفضي إلى الانهيار والتحوّل إلى دولة عالمثالثية. والصراع العالمي القائم هو حول السيطرة على الأسواق، بهدف تصدير السلع والرأسمال وضمان السيطرة على المواد الأولية، والمناطق الاستراتيجية. وهو ما يجب أن يُفهم حول الدور الروسي الراهن، والصراع القائم في "الشرق الأوسط".

روسيا لا يمكن أن تكون إمبريالية؟

يبقى النقاش حول إمبريالية روسيا مستمراً، ويستثير كثير ممّن يُحسب على الماركسية، فرداً على مقالي "روسيا الإمبريالية وهوس القوة" [٣٠] تداخل الصديق جورج حداد بنقاش طويل. ورغم أنني رددت على بعض ملاحظاته في حينه (وهي موجودة في الرابط الوارد في الهامش ٢٩)، وجدت أن الأفضل هو الرد في مقال، خصوصاً وأنه يفتح على حوار طويل حول روسيا، خصوصاً أنه يجزم بأنها لن تكون إمبريالية، وهو في ذلك يعدّ أن تحليلي الاقتصادي للأساس الإمبريالي لروسيا هو تحليل اقتصادوي، ويعدّ أن المجتمع أعقد من أن يخضع لنظرة اقتصادوية أو طبقوية أو علمانوية. وهو هنا يشير إلى مسألتين، الأولى أنه ينفي وصم أميركا وروسيا بأنهما إمبرياليتين انطلاقاً من "تحليل تراكم ومركزة وتركيز الرأسمال" المتشابه فيهما، بل يميز بين المعتدي والذي يقف في وجهه، وهنا أميركا هي المعتدي وروسيا الذي يواجهه. والثانية أن "ظاهرة الكولونيالزم والإمبرياليزم تتعلّق أيضاً بالجغرافيا والتاريخ والثقافة والنفسية الاجتماعية للشعب". وفي هذا الجانب يعيد إلى تاريخ سحيق، روما وقرطاجنة، والمدرسة الرواقية والمسيحية الشرقية، وترابط "قرطاجة وشمال أفريقيا، قبطيا (مصر)

ووادي النيل، كنعانيا وسورية وما بين النهرين وأغريقيا ومقدونيا وبلغاريا وروسيا والعالم السلافي عموماً"، والتفاعل الثقافي العميق بينها. الذين "قدموا الرواقية، ثم أعظم مأثرة حضارية في التاريخ الإنساني، وهي المسيحية الشرقية، التي كانت...... كناية عن حركة نضالية اجتماعية فكرية وأخلاقية ضد الظلم والعبودية الطبقية والعرقية والدينية".

بالتالي نلمس هنا أن اتهام تحليلي بالاقتصادوية، ورفض مساواة التوافق الاقتصادي بين الدول لإصدار حكم أنها إمبريالية، يفضي إلى تحليل "ثقافوي" (وفق ياسين الحافظ الذي يستشهد به على أساس أنه مؤسس مصطلحات مثل طبقوية واقتصادوية)، بالتالي تحليل مثالي يعتمد على لا تاريخية تفرض وجود "مبدأ جوهراني" لدى شعوب، وتفرض ترابطها رغم كل الاختلاف بينها، والرابط هنا هو "المسيحية الشرقية". لهذا تكون هذه المسيحية هي المانعة لتحول روسيا إلى أن تكون إمبريالية، وأن يميزها عن الإمبريالية الأميركية رغم توافق التكوين الاقتصادي. وجورج هنا يضفي سمات خيالية على الرواقية والمسيحية الشرقية، بحيث يعد أنها "حركة نضالية اجتماعية فكرية وجدانية وأخلاقية ضد الظلم والعبودية الطبقية والعرقية والدينية".

لست معنياً هنا كثيراً بهذا التاريخ، الذي له مجال آخر، لكن؛ يمكن أن نشير إلى أن الإغريق أقاموا إمبراطورية نهب وسيطرة على شعوب أخرى، كما فعلت روما بعدئذ، وكانت بيزنطة الأورثوذكسية تنهب الشعوب، وتسحقهم، ومنهم العرب. وأن روسيا سيطرت على شعوب ونهبتها في إطار الإمبراطورية القيصرية التي أقامتها، ولم يكن وضعها يختلف عن الإمبراطورية العثمانية. لقد كان "الروس العظام" إمبرياليين كما وصمهم لينين؛ حيث عانت الأمم التي خضعت لسيطرة القيصرية لكثير من العسف والنهب والتخلّف والهمجية. بالتالي هذه الروسيا

قبل أن تصبح رأسمالية مارست عكس كل السمات التي يشير إليها جورج. وهذا هو السبب الذي دفع الشعوب فيها للثورة مرّة وثانية وثالثة، إلى أن انتصرت ثورة أكتوبر.

أعني هنا أن كل المنظور الثقافوي الذي يؤسس جورج على أساسه رأيه بأن "روسيا لا يمكن أن تكون إمبريالية"، يبدو متهافتاً أمام حقائق التاريخ البعيد أو القريب. فالتاريخ والثقافة والجغرافيا تخضع للصراع الذي ينبني على المصالح الاقتصادية، فروسيا القيصرية كانت تخضع لكبار الإقطاعيين الذين كان القيصر هو التعبير عنهم، وكانت الكنيسة الأورثوذكسية هي الأداة الأيديولوجية التي يُخضع الشعب عبرها دعماً لسطوة القوزاق. لا شك في أن هناك فكراً معادياً للعبودية والظلم في هذا التاريخ كله، مثل كل تاريخ، حتى في روما والإمبراطورية الرومانية، وهذا ما أوصل إلى تطور الفكر ونشوء الحداثة، والقِيم الحديثة، التي تبلورت ليس في فضاء "المسيحية الشرقية" بل في فضاء "المسيحية الغربية"، ولهذا تحليل آخر، لكن مسار التطور التاريخي وتبلور القِيم الإنسانية تحقّق هناك بشكل جلي.

باقي ما يشير جورج إليه هو تبرير ثقافوي للدفاع عن روسيا ليس أكثر، التي تصبح هي المسيح، وأكون أنا يهوذا الاسخريوطي. أليس ملفتاً أن تتجسد روسيا بهذا الشكل؟ وبالتالي أن يكون الاختلاف في النظر إلى المجتمع، والقائم على الجغرافيا والتاريخ والثقافة والنفسية الاجتماعية للشعب، هو "المسيحية الشرقية"؟

أعرف أن التحليل الماركسي ليس اقتصاداً فقط، وإلا كان اقتصادوياً، وهذا ما أوضحته في تعليق لي في حاشية المقال؛ حيث " حين أشرتُ إلى أن التحليل الاقتصادي هو جوهر الماركسية كنتُ أقصد ذلك بدقّة؛ حيث إن ما أضافه ماركس في الفكر البشري هو المنهجية التي توصل إليها اعتماداً على هيغل؛ أي الجدَل الماديّ، الذي يدرس الواقع بكلّيته وصيرورته، وبالتالي

يتناول مختلف مستوياته الاقتصادية والطبقية والأيديولوجية والدولة، يدرس ترابطها وتفاعلها والتناقضات في كل منها وفيما بينها. ومادية الجدل تعني بالتحديد كما أشار ماركس هو فَهم أن البناء الاقتصادي والتكوين المجتمعي الذي يقوم عليه هي التي تحدد طابع الدولة والأيديولوجية، وبالتالي فإن دراسة الواقع تبدأ من فَهم التكوين الاقتصادي والبنى الطبقية التي تقوم عليه من أجل فَهم الأيديولوجية والسياسة[٣٠]. الميل الاقتصادوي يحدث حين السحب الميكانيكي للاقتصاد على البنى الأخرى دون مراعاة بنيتها، وتجاهل استقلاليتها النسبية؛ حيث يمكن أن يُنتج الفكر ما هو متقدم عن الواقع، أو تقوم الدولة بسياسات متقدمة كذلك، لكن؛ لن يتحقق في الواقع إلا ما يستطيعه. ففي الواقع يتحقق ما هو ممكن، هنا يكون الاقتصاد هو المحدد، فهو المحدد في التحليل الأخير كما أشار إنجلز[٣١]. وفكرة لينين حول التحليل الملموس تتأسس على ذلك". لكن جورج يعود لتكرار ما عممته الماركسية السوفيتية من أن الماركسية هي الاقتصاد السياسي والفلسفة الديالكتيكية والمادية التاريخية، وهو أمر أظهر تهافت تلك الماركسية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، فليس من الممكن فَضم الماركسية إلى "حقول تخصصية"، بل إن الأساس هو الديالكتيك، الجدل المادي، الذي هو منهجية البحث في كل الحقول كل على حدة، وفي ترابطها. وهي تبدأ من التحليل الاقتصادي لفَهم مجمل التكوين المجتمعي والدولة والأيديولوجية. فهذا التكوين المادي هو الذي يؤسس لنشوء الأفكار والسياسات، لهذا حين تحكم الاحتكارات والرأسمال المالي في اقتصاد صناعي تفرض أيديولوجية محددة وسياسات تخدم مصالح الاحتكارات، بغض النظر عن الجغرافيا والتاريخ والثقافة والنفسية الاجتماعية.

هذا ما توصل ماركس إليه (ما دمنا ننطلق من الماركسية) حيث "إن الإنتاج الاقتصادي، والبنية المجتمعية التي تنجم عنه بالضرورة، يشكلان في كل

عهد تاريخي، الأساس للتاريخ السياسي والفكري لهذا العهد" كما ورد في مقدمة لإنجلز للبيان الشيوعي، وهي الفكرة التي بلورها ماركس في مقدمة كتابه "إسهام في نقد الاقتصاد السياسي". الفكرة التي يقول إنه أضافها في تاريخ الفكر. وهي الفكرة التي أوقفت جدل هيغل على قدميه؛ ليصبح هو الجدل المادي. وهذا أساس منهجي في الماركسية، وليس فكرة عابرة؛ أي أنها أساس في تحليل الواقع انطلاقاً من فهم الصيرورة وفق الجدل المادي. وهي المسألة التي تؤكد مادية التحليل. أما حين الانطلاق من التاريخ كتصوُّر، ومن الثقافة والنفسية، نكون قد عدنا مثاليين، دون أن نكون جدليين كذلك. بالضبط لأن تشكيل تصوُّر مُتخيَّل عن الماضي واعتبار أنه يحكم الحاضر لا يعدو أن يكون منهجاً مثالياً. وما فعله جورج هو صياغة تصوُّر مُتخيل عن الماضي السحيق، واعتبار أنه أفكار جوهرية لا تزال تحكم شعوباً بعينها، منها الروس والسلاف عموماً (وأيضاً العرب واليونان).

إذن؛ لا بد من تجاوز التحليل القائم على الثقافوي (وربما الديني)، ولا بد من التحليل الملموس لوضع روسيا الراهن انطلاقاً من الجدل المادي، الذي يفرض تحليل التكوين الاقتصادي والأيديولوجية التي يفرضها والسياسات التي يدفع إليها. وهذا ما دفعني للإشارة إلى طابعها الإمبريالي، بالضبط نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تشكل خلال عقدين بعد انهيار الاشتراكية، والذي فرض تحكّم الاحتكارات والمافيا بالدولة، التي بات بوتين هو المعبر عنها. ومقالي "الإمبريالية الروسية وهَوَس القوة" هو تحليل لطابع روسيا الاقتصادي، وشرح للمأزق الذي تعيشه احتكاراتها ومافياتها، الأمر الذي يدفعها إلى هَوَس القوة، والسعي للسيطرة والاحتلال. الإمبريالية هي تكوين داخلي أولاً يقوم على سيادة الاحتكارات، هكذا بالضبط، وهذا التكوين يدفع بالضرورة إلى التمدد الخارجي؛ حيث الحاجة إلى الأسواق والمواد الأولية، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية في إطار صراع

عالمي بين إمبرياليات. هذه ضرورة، ضرورة من أجل تطور الاقتصاد المحلي وتوسّع الاحتكارات، وهو ما لا يتم سوى عبر نهب الشعوب. هنا لا تفيد الثقافة ولا الدين ولا التاريخ ولا الجغرافيا، لأن حاجة الاحتكارات لمراكمة الرأسمال تفرض التوسّع، وهو بالنسبة لها أهم من كل النضالية الاجتماعية الفكرية الوجدانية، الأخلاقية، "ضد الظلم والعبودية الطبقية والعِرقية والدينية". فالربح هو "القيمة العليا" الأخلاقية والوجدانية والفكرية لهذه الاحتكارات. لقد تشكّل النظام الجديد بعد انهيار الاشتراكية من مافيات نهبت "الملكية" التي كان مُفترَضاً أنها للشعب، واحتكرتها، سرقت أموال شعب لكي تؤسّس احتكاراتها، ولا تزال تمارس النهب والسرقة. إذن؛ قام النظام الجديد على النهب أصلاً لكي يتشكّل رأسمالياً، ويتبلور كإمبريالية.

في هذه الوضعية يصبح دورها الخارجي هو دور من أجل السيطرة وفرض الهيمنة والضم، وحتى الاحتلال. هذا ما لمسناه في سياستها ضد جورجيا وصولاً إلى أوكرانيا، ومن ثمّ؛ سورية. وما ظهر في تطوير دورها العسكري، والتهديد النووي، وغير ذلك. هل إذا أتى ذلك كمواجهة للإمبريالية الأميركية يعني أنها على حق؟ جورج يعدّ أن أميركا معتدٍ بشكل مطلق، وأن روسيا تقف في وجهها، ليصل إلى أنه لا يجوز المساواة بين الدولتين، رغم "تراكم ومركزة وتركيز الرأسمال في روسيا وأميركا". ما يتجاهله جورج هنا هو أنه لأي أسباب تقوم روسيا بمواجهة أميركا؟ هل من أجل الدفاع "ضد الظلم"، ولمصلحة الشعوب؟ جورج يميل إلى ذلك، أو أن كل تحليله، وسرده التاريخي قائم لتبرير ذلك. لهذا يكون الغزو الروسي لأوستينيا الجنوبية أو دعم تفكّك أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، أو احتلال سورية من أجل منع سقوط النظام، هو "مواجهة" لأميركا، ومن يفضح ذلك يصبح يهوذا الذي خان المسيح. ولا يعتقد بأن ذلك هو عودة لصراع الإمبرياليات من أجل تقاسم العالم من جديد بعد أن باتت كلّ من روسيا والصين إمبرياليتان،

وباتت أميركا في تراجع، ومجمل النظام الرأسمالي يعيش أزمة مستعصية. وهذا ما بات يوضحه الروس أنفسهم.

ككل "اليسار الممانع" الذي شيطن أميركا (أي خرج عن التحليل العلمي لبنيتها وطابعها وأزماتها)، جورج يجد كلّ من "تصارع" معها ثورياً (أو ثورويأ بالتحديد) وتقدمياً، و"مسيحاً". بالتالي وفق عكس ميكانيكي يجري توصيف كل مختلف معها بكل هذه الصفات. هو عكس ميكانيكي لأنه ينطلق من موقف "نظري"، ويقوم على فهم صوري، يقسم العالم إلى خير مطلق وشرّ مطلق، لهذا إن أميركا هي الشرّ المطلق، وبالتالي ستكون روسيا حتماً هي الخير المطلق (المسيح) ما دامت تتصارع معها. ولو حاولنا الانطلاق من هذا المنطق لدراسة الحرب الأولى والثانية، سنكون في الحالين مع ألمانيا؛ لأنها كانت ضدّ الإمبريالية المستعمرة إنجلترا، ستكون ألمانيا هي المسيح، رغم أن جورج يحصر الأمر في "المسيحية الشرقية" فقط، ربما لكي لا يقع في هذا المطب. لكنه في الواقع يقع في مطبّ أسوأ، يتمثل في التفسير "المسيحاني" للتاريخ. والأكثر سوءاً هو أن الصراع العالمي هو ليس بين كل من أميركا وروسيا، هناك خلافات، وضغوط متبادلة، لكن أميركا لا ترى في روسيا عدواً، بل تسعى للتحالف معها. والوضع السوري يكشف ذلك.

هذا "اليسار"، كما جورج لا يعرف بأن كل ظاهرة تشتمل على تناقضات متعددة، بعضها من "اليمين"، وبعضها من اليسار؛ أي بعضها رجعي وبعضها تقدمي، وهذا وذاك ليسا واحداً، بل هما متناقضان بالضرورة. فليس كل من يتناقض مع الدولة الصهيونية ثوري وتقدمي، وهذا لا يسمح بالنظر إليه كذلك. اليمين الأوروبي المتطرف يقاتل الآن "الإمبريالية"، لكنه رجعي ومعادٍ لتقدم الشعوب (وهو يدعم روسيا). أقصد بالضبط أن ليس كل تناقض مع عدو يصب في مصلحتنا، فالرأسماليات طالما تناقضت، لكنها تناقضت حول

السيطرة على الشعوب ونهبها. والآن يعود التناقض بين الرأسماليات من أجل السيطرة والنهب، ولهذا لا يجب أن نعد أن من يواجه أميركا الإمبريالية اتٍ من أجل إنقاذنا من الإمبريالية، بل هو آتٍ من أجل نهبنا. ومن يعود إلى الاتفاقات الاقتصادية التي وُقّعت بين النظام السوري وروسيا في شهر آب/ أغسطس سنة ٢٠١٢(أشرتُ إلى ذلك سابقاً) سوف يلمس كيف تحلّ روسيا محلّ أميركا التي كانت تسيطر على حقول النفط، وتركيا التي حصلت على مشاريع هائلة من نظام الأسد؛ أي كيف تصبح روسيا هي الناهب للاقتصاد السوري. هي اتفاقات إمبريالية بامتياز.

وما استفز جورج وجعله يخرج عن هدوئه الذي أعرفه عنه هو ما كتبته حول التحالف الروسي الصهيوني، دون أن يستطيع نفي الأمر. فبوتين والقيادات الروسية لا تخفي هذا التحالف، وهي تعتقد أنها ترث الدولة الصهيونية من أميركا كما تريد أن ترث "الشرق الأوسط" ككل. يفعل ذلك بالضبط لأن روسيا ستبدو هي يهوذا الأسخريوطي، رغم أنني لستُ المسيح، ولا أريد. بالتالي لا يريد جورج أن يتوصل إلى أن روسيا إمبريالية تريد أن ترث أميركا المنسحبة من "الشرق الأوسط" (الذي لا يشمل الخليج العربي)، بما في ذلك الدولة الصهيونية. فهي إمبريالية تريد السيطرة والهيمنة والاحتلال؛ لكي تطور احتكاراتها عبر زيادة بيع الأسلحة والسلع وتصدير الرأسمال.

ليعذرني جورج الذي سيبقى صديقاً رغم عنفه في الرد، فقد عرفته منذ زمن طويل، وكان مناضلاً حقيقياً. أفهم الشحنة الهائلة التي حكمتنا ضد الإمبريالية الأميركية والدولة الصهيونية، لكن؛ لكي ننتصر يجب فهم الواقع بدقة؛ لكي لا "نهرب من تحت الدلف إلى تحت المزراب"؛ أي من إمبريالية إلى أخرى. وأن تحكمنا الغرائز بدل أن يحكمنا العقل. علينا نحن أن نخوض الصراع من أجل فرض مصالحنا ضد كل الإمبرياليات، وضد كل الدول والقوى "الرجعية". ولنحقيق ما طرحناه منذ زمن

طويل؛ أي تحقيق التطور والوحدة والاستقلال. هذا دورنا ضد كل الإمبرياليات التي تريد النهب والسيطرة والاحتلال.

هوامش

(١) انظر، سمير أمين "ثورة مصر" دار العين/ القاهرة، ط٢٠١١/١، ص٢٠٨/١٨٣.

(٢) حول تحول روسيا إلى الرأسمالية يمكن العودة إلى الهامش ٣٠ في الفصل السابق، وأيضاً، ايمانويل تود "ما بعد الإمبراطورية، في تفكيك النظام الأميركي" ترجمة محمد مستجير مصطفى، إصدارات سطور، ط٢٠٠٤/١.

(٣) إن ضعف صادرات روسيا يدفع إلى القول بأنها ليست إمبريالية؛ حيث إن الإمبريالية تتسم (كما أشرنا) بتصدير السلع والرأسمالي، وتقاسم العالم كأسواق من أجل ذلك. لكن ما يجري تجاهله هو أن تكون الإمبريالية هو أولاً "بناء داخلي"، ليكون التصدير حاجة ضرورية وحاسمة. لهذا حين تكون هناك صعوبات نتيجة سيطرة إمبرياليات أخرى على الأسواق، تميل الدولة الإمبريالية إلى العنف من أجل الحصول على أسواق. هذا ما يتجاهله رد سلام الشريف المشار إليه قبلاً؛ حيث يتخذ من ضعف التصدير مبرزاً لنفي إمبريالية روسيا.

(٤) كانت مسألة الغاز مدخلاً للقول بأن هناك مؤامرة على النظام السوري من قِبل قطر التي تريد مد خط أنابيب الغاز إلى أوروبا، وهذا يناقض مصالح روسيا، بالتالي كان النظام يرفض مد هذا الخط. أولاً يجري تناسي أن كلاً من إيران وقطر والنظام السوري قد وقّعت اتفاقاً لمد خط أنابيب غاز قطري إيراني مشترك عبر سورية، وأن من رفض الأمر هو أميركا التي كانت تفرض حصاراً على إيران. وثانياً يمكن تفسير عنف التدخل الروسي في سورية، في أحد أبعاده، بسعيها للتحكم بطرق الغاز، وبالتالي منع مد خط منافس عبر سورية.

(٥) انظر مقال فلاديمير بوتين بمناسبة افتتاح منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، الذي يدعو فيه للتجارة الحرة. https://arabic.rt.com

(٦) انظر تصريح السفير الروسي في دمشق: قطاع الأعمال الروسي يعتزم توسيع أنشطته في سوريا . https://arabic.rt.com

(٧) انظر أيضاً نقدي لسمير أمين في، سلامة كيلة، حول "الماركسية التاريخية، نقاش مع سمير أمين، مجلة بدايات العدد١١

http://www.bidayatmag.com/node/٥٧٨ ،

(٨) عن الإمبريالية وتشويه "اليسار الممانع" للماركسية،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٩١٤٠٠، ١٦/١٢/٢٠١٣.

(٩) سلامة كيلة، روسيا إمبريالية؟ https://salamehkaileh.wordpress.com وهو جزء من الفصل السادس.

(١٠) روسيا إمبريالية؟

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٤٩٠١٨٤، ٢٧/١٠/٢٠١٥.

(١١) عادل سمارة، ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا إمبريالية؟"

http://www.al-akhbar.com/node/٢٤٥٦٤١.

(١٢) انظر، عادل سمارة "ثورة مضادة، إرهاصات أم ثورة؟" دار فضاءات/ عمان – الأردن، ط١/٢٠١٣.

(١٣) كثر هم من ينطلق من مفهوم "معاداة الإمبريالية"، من معظم الأحزاب الشيوعية، واليسار العالمي. مثلاً، عادل سمارة، المصدر السابق.

(١٤) سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكنوز

الأدبية/ بيروت، ودار بولاق/ الأردن، ط١/٢٠٠١. ولقد كُتب وأنا في السجن سنة ١٩٩٣ وطُبع سنة ٢٠٠١.

(١٥) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذِكره، ص ١١٩.

(١٦) المصدر ذاته، ص١٢٣.

(١٧) المصدر ذاته، ص١٣٤.

(١٨) المصدر ذاته، ص١١١.

(١٩) المصدر ذاته، ص١٢٢-١٢٦.

(٢٠) هذه هي .فكرة سمير أمين. انظر، سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمي" سبق ذِكره. وأيضاً سمير أمين "قانون القيمة المعولمة" سبق ذِكره.

(٢١) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذِكره، ص١٢١.

(٢٢) المصدر ذاته، ص١١٩.

(٢٣) سمير أمين. روسيا في المنظومة العالمية، سبق ذِكره.

(٢٤) يكزر سمير أمين فكرته حول المركز والأطراف في معظم كُتبه. ومنها، سمير أمين "التطور اللامتكافئ" سبق ذِكره.

(٢٥) انظر، د.قدري جميل.

(٢٦) سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" سبق ذِكره.

(٢٧) وقّع قدري جميل حين كان نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك العديد من الاتفاقات الاقتصادية مع روسيا في شهر آب/ أوت/ أغسطس سنة ٢٠١٢، شملت النفط والغاز، والعديد من المشاريع الأخرى. أضيف إليها حقول الغاز المكتشفة في البحر المتوسط، إضافة إلى الكثير من المشاريع التي باتت تقوم بها شركات روسية.

(٢٨) جرت الإشارة إلى تصريح السفير الروسي في

دمشق في هامش سابق.

(٢٩) سلامة كيلة، الإمبريالية الروسية وهوس القوة

http://www.ahewar.org/debat/show.art.
asp?ecom=١&aid=٤٩٨٧٥٨#٦٥٧٦١٧

وهو جزء من الفصل الثامن.

(٣٠) هذا ما يورده كارل ماركس في كتابه، إسهام في نقد الاقتصاد السياسي، ويكرره إنجلز في أكثر من مقدمة للبيان الشيوعي. انظر:

كارل ماركس "إسهام في نقد الاقتصاد السياسي" منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ط١/

وأيضاً، ماركس/ إنجلز "بيان الحزب الشيوعي" دار التقدم موسكو.

(٣١) انظر" إنجلس "رسائل حول المادية التاريخية" دار التقدم موسكو.

النظام القديم انتهى مع انهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث لم يعد يقوم العالم على أساس التناقض الثنائي بين الرأسمالية والاشتراكية، خصوصاً بعد انهيار نظم "التحرز الوطني" قبلئذ. ومع بداية تسعينيات القرن العشرين انتهت مرحلة الحرب الباردة، بعد أن تحولت النظم الاشتراكية إلى الرأسمالية، وانخرطت في المنظومة الرأسمالية. حينها تعمم الوهم بأن الرأسمالية انتصرت، وأن أميركا ستتجاوز مشكلاتها، وستبقى الدولة المهيمنة عالمياً، ويظل اقتصادها هو الاقتصاد الأكبر، وشركاتها هي المسيطرة. لكن الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ أظهرت أن ذلك كله لم يكن سوى وهم؛ حيث أظهرت ضعف الاقتصاد الأميركي، وبالتالي ضعف أميركا. وهو الأمر الذي فتح على سيولة عالمية، هي نتاج موازين القوى المختلّة التي تبعت الأزمة. فالإمبرياليات القديمة تعيش أزمة عميقة، وهي في الأحوال كلها أزمة النمط الرأسمالي كله، التي حاولت شرحها في الفصل الأول، والتي تبدو أنها دائمة بلا حلّ، ومتفاقمة دون مقدرة على وقفها، رغم محاولات ذلك. وهو الأمر الذي فرض ضعف الإمبرياليات القديمة، وتراجع وضعها، رغم محاولات إظهار القوة التي تبديها الإمبريالية الأميركية.

في مستوى آخر ظهرت إمبرياليات جديدة، هنا يمكن أن نتكلّم عن روسيا والصين بعد أن تحولتا للرأسمالية، رغم اختلاف شكل التحول في الحالين، واستمرار "قيادة الحزب الشيوعي الصيني" لـ "الدولة والمجتمع"، وهذا يعني نشوء تنافس جديد، وميل جديد لـ "تقاسم العالم"، والتفكير بوراثة أميركا. هذا ما يظهر من خلال دور روسيا العسكري في محيطها وفي سورية، ودور الصين في بحر الصين. بهذا ربما نعود إلى مرحلة ما قبل الحرب الباردة بشكل ما؛ حيث تتصارع الدول الإمبريالية من أجل الأسواق والسيطرة وتقاسم العالم، رغم أن وجود السلاح النووي ربما يضع احتمالات الحروب الكبرى موضع الشك، مع التخوف من تحول حروب إقليمية إلى حرب عالمية.

إذن؛ نحن في وضع تنافسي بين دول إمبريالية في عالم يتسم

بالسيولة وعدم اليقين حول طابعه بعد. وأيضاً ما مدى تأثير الأزمة البنيوية على النمط الرأسمالي ككل. فالتنافس الراهن يتحكم كذلك إلى وجود "أزمة عامة" تعيشها الرأسمالية، التي هي أخطر من الأزمات السابقة كلها، والتي لا يبدو أن لها مخرجاً. وهي كذلك تنعكس على طبيعة الصراع بين تلك الإمبرياليات. لهذا علينا أن نرصد سلوك كل إمبريالية، وندقّق في معرفة بنيتها، وندرس احتمالات ردود أفعالها.

ولا بد أن نلمس كذلك أن هناك دولاً، وبالتالي رأسماليات، تحاول في هذه الوضعية التي يتسم فيها الوضع العالمي بضعف المراكز وتفجر التنافس بين الإمبرياليات، أن تتحول إلى "قوى عظمى"؛ أي أن تدخل في مسار إمبريالي، أن تتحوّل إلى إمبرياليات جديدة. تجري الإشارة هنا إلى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وإلى حدّ ما تركيا، وربما إيران. ولا شك في أن قدرات ذلك ليست قائمة لديها، ربما الهند يمكن أن تحقّق ذلك، لكن الدول الأخرى تعيش مشكلات كبيرة، وهي تخضع للطابع المالي للعالم؛ حيث يجري تحويلها في مسار يخدم الطغم المالية، ويفرض خصخصة كل تكوينها وإخضاعه لسيطرة تلك الطغم.

هذه المحاولات والطموحات كلها هي التي تحكم العالم، ولكنها كلها تتحكم لطبيعة الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية. إن فَهم الوضع العالمي، وما يمكن أن يُوصل إليه يفرض، على ضوء فَهم الأزمة التي يعيشها النمط الرأسمالي وانطلاقاً منها، تناول وضع أميركا كونها الدولة التي طمحت في غفلة من الزمن أن تصبح "ملك العالم"، وأن تفرض عالماً أحادي القطب تحت هيمنتها المطلقة، وكطغم مالية تسيطر على الجزء الأضخم من ثروة العالم، ومن شركاته. لكنه يفرض البحث في الطموح الروسي للسيطرة على العالم، والتحول إلى الدولة العظمى الوحيدة، وبالتالي السياسات التي تتبعها، والأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك. يبقى وضع الصين الذي يحتاج إلى بحث أوفى، وكذلك تناول طموحات دول أخرى، أو الإشارة إلى أوضاعها.

وضع أميركا

إمبراطورية في مرحلة الأفول

هذه الصورة تفرض التدقيق في أوضاع الدول المتصارعة، وأن نتلمس ممكناتها، لكن؛ أيضاً طموحاتها. وهنا يجب البحث في وضع أميركا كونها القوى الإمبريالية التي كانت تهيمن على العالم، وأصبحت في وضع صعب

فرض إعادة بناء رؤيتها لذاتها ولقدراتها، وبالتالي لوضعها العالمي.

هل لا تزال أميركا في وضعها العالمي كقوة مهيمنة؟ وبالتالي هل لا تزال تستطيع فرض تصوراتها واستراتيجياتها التي رسمتها خلال العقود السابقة؟

الإشارات كلها من قِبل اليسار تُوصل إلى نتيجة هي أن أميركا لا تزال في وضعها السابق، وأنها تستمر في سياساتها ذاتها. وهي سياسات مرفوضة لدى قطاعات من السياسيين ومقبولة لدى قطاعات أخرى. ولهذا يجري التعامل مع الواقع الآن من هذا المنظور بالتحديد. البعض لا يزال يرفض سياسات أميركا التي هي السياسات التي تتعلّق بالسيطرة والنهب والتفكيك. والبعض الآخر لا يزال يأمل في أن "تتدخل" من أجل تحقيق شعاراتها "الإنسانية"، شعارات الحرّية والديمقراطية، حتى وإن افترض ذلك التدخل العسكري.

إذن؛ أميركا هي أميركا التي نعرفها منذ أن أصبحت هي القوة الإمبريالية المسيطرة بعد رحيل الاستعمار القديم وانقسام العالم إلى "معسكرين": المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي. ولا شك في أن انهيار النظم الاشتراكية منذ سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩١ قد سمح باندفاع أميركا إلى أن تفرض سيطرة أحادية على العالم، وأن تتحكم في منابع النفط والأسواق، وأن تستخدم خطاباً أيديولوجياً يستند إلى فكرة الحرّية والديمقراطية. وهو الخطاب الذي كان يُغري قطاعات من النخب والأحزاب وكثيراً من الشيوعيين الذين مالوا نحو الليبرالية. ومن ثم؛ أصبح هؤلاء يعتقدون بأن أميركا هي رأس حربة "التحرر" من النظم الاستبدادية، التي ليس ممكناً إسقاطها دون هذا الدور.

في المقابل أدّت هذه السياسة الإمبريالية إلى اندفاع نخب وأحزاب، ومنها أحزاب شيوعية، إلى الإعلاء من الصراع ضدّ الإمبريالية التي تزحف من أجل فرض "الشرق الأوسط الجديد"، وتفكيك الوطن العربي وإستثارة الصراعات الطائفية والإثنية والقبائلية. وكان هذا التحليل صحيحاً؛ حيث إن السيطرة الإمبريالية الأميركية قامت على تأسيس واقع بعيد المدى ينطلق من تنفيذ هذه العناصر.

لكن هذه السياسة الأميركية نبعت من أن الأزمة العميقة التي تعيشها أميركا، والتي كانت تتمظهر في تصاعد العجز في الميزان التجاري وفي الميزانية وتراكم المديونية، كانت تفرض السيطرة على العالم تحت مسمّى

العولمة من أجل حل مشكلاتها من خلال عملية معقدة لنهب العالم. وهي عملية نهب باتت تتخذ شكلاً "بدائياً" (ما يسمى التراكم الأولي)، عبر نهب المواد الأولية، وملكيات الدول والأرض، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي يقوم على التوظيف في العقار والسياحة والخدمات والاستيراد والبورصة، وتسهيل كل أشكال النشاط المضارب والمافياوي. وكانت السيطرة على النفط والمنطقة العربية عنصراً جوهرياً في هذه السياسة، للنهب حيث الفوائض المالية الهائلة، وللتحكم في التنافس مع الرأسماليات الأخرى (الأوروبية واليابانية).

كان هجوم السيطرة على العالم نتيجة أزمة تراكمت في الاقتصاد الأميركي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، ومن أجل حلّها عبر استخدام "الأسلوب التقليدي" القائم على الحرب والسيطرة والنهب. لكن سنة ٢٠٠٨ أوضحت بأن كل ما حاولته منذ انهيار النظم الاشتراكية لم يمنع تصاعد الأزمة وتفجرها. فقد تفجرت أكبر أزمة بعد أزمة "الكساد العظيم" سنة ١٩٢٩. سنة ٢٠٠٨ يجب أن ينظر إليها على أنها لحظة فاصلة في التاريخ العالمي؛ حيث ظهر بأن السيطرة على العالم لم تمنع انفجار الفقاعة، وأن النهب الشامل الذي قامت به خلال تلك العقود كلها لم يحلّ مشكلاتها الاقتصادية؛ حيث تصاعدت المديونية وباتت أكبر من الدخل الوطني، وتصاعد العجز في الميزان التجاري، رغم أن عجز الميزانية جرى حله لبعض الوقت في عقد التسعينيات.

والأخطر هو أن الاقتصاد كله بدا كفقاعة تفجرت محدثة صدمة هزّت كل الاقتصاد العالمي، وكشفت أن الأزمة لم تعد أزمة إنتاج وأسواق وتنافس، بل أزمة تراكم هائل للمال الذي خرج عن أن يكون جزءاً عضوياً من كتلة الرأسمال المالي؛ لأنه خرج من التوظيف في "الاقتصاد الحقيقي" (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، وبات يفرض تأسيس قطاعات جديدة طفيلية؛ لأنها لا تنتج فائض قيمة، بل تؤسس لزيادة وهمية في القيم، منها المشتقات المالية والمديونية والمضاربة في أسواق الأسهم والعملة. وهي القطاعات التي باتت تشكل ٩٠٪ من مجمل الكتلة المالية، وبالتالي باتت تهيمن على الاقتصاد الحقيقي، وتُوجه سياسات الدول، وتفرض تشكيلاً عالمياً جديداً طابعه طفيلي ومافياوي. وذلك كله بحثته في فصول سابقة.

وهذا التشكيل لا حل لأزماته لأنه بطبيعته ينتج الأزمات ويفاقمها؛ حيث إنه اقتصاد فقاعات. وكانت أميركا هي البلد الأكثر تأثراً في هذا

التشكيل؛ لأنها هي التي صنعته من خلال تمركز التراكم المالي في يد الطغم المالية الأميركية. ولهذا تراجعت أميركا كبلد صناعي وزراعي، وبات المال هو صناعتها المفضلة. الأمر الذي وضعها في موقع المركز للأزمة، والمتأثر بها إلى حدّ العجز عن حلها. فقد حاولت إدارة بوش الأب حلّها عبر فرض السيطرة على العالم من خلال الحرب على العراق. وحاول بل كلينتون الاستفادة من الهجوم العسكري الأميركي للحصول على امتيازات اقتصادية هائلة، وبالقيام بعدد من الحروب. لكن بوش الابن قرّر السيطرة العسكرية على العالم، فاحتلّ أفغانستان والعراق، ونشر قواته في معظم مناطق الوطن العربي وآسيا وأفريقيا. لكن الأزمة تفجرت، ولم يحلّها ذلك كله، على العكس فقد ظهر أن "الحلّ التقليدي" بات يشكل عنصراً مراكماً للأزمة بدل أن يحلّها.

الآن، ما يجب أن يكون واضحاً هو أن الأزمة باتت "تأكل" أميركا. وأنها لم تعد قادرة على حلّها عبر السياسة التي كانت تقوم على أساس السيطرة الشاملة على العالم. خصوصاً وأن الاقتصاد الأميركي يسير نحو انفجار فقاعة جديدة، وبالتالي انهيار مالي جديد. وترابطه مع الاقتصاد الأوروبي جعله معرضاً لأزمة المديونية الأوروبية. وأن الانكماش المالي الذي يطال العالم نتيجة تصاعد البطالة والفقر يؤدي بالضرورة إلى زيادة أزمة القطاعات المنتجة، ومن ثمّ؛ انهيارها. أميركا في وضع انهياري إذن، وإذا كانت تعمل على تجاوز هذا المصير خصوصاً منذ أن سعت للسيطرة على العالم، فقد أظهر انفجار الأزمة أنها لم تعد قادرة على حلّها عبر السيطرة، وأن وضعها العالمي المسيطر قد انتهى، بالتالي عليها أن تراجع كلّية وضعها لكي تحافظ على أميركا!

نجح باراك أوباما بفعل الأزمة التي تفجرت قبيل الانتخابات بقليل، وحاول أن يستمر في السياسة الخارجية ذاتها على أمل تجاوز الأزمة من خلال السياسة الاقتصادية التي اتبعها، والتي قامت على زيادة الضرائب وإعانة الفئات الفقيرة صحياً. لكن الأزمة استمرت؛ حيث لم يتحسن وضع الاقتصاد، وظل النمو هامشياً. بل إن احتمالات حدوث انهيار مالي ظلت ترفرف مربكة كل أمل بتجاوز أسوأ أزمة في تاريخ الرأسمالية. لهذا شكلت سنة ٢٠١٠ لحظة جديدة ومفصلية في وضع أميركا؛ لأنها اللحظة التي فرضت إعادة النظر في كل الاستراتيجية الأميركية. فظهر واضحاً بأن أميركا تقرر "الانسحاب" من العالم، والتركيز على الحفاظ على وجودها، بمعنى أنها تخلّت عن فكرة أن وجودها يعتمد على مدى سيطرتها وتحكّمها

في العالم، وأنها القوة التي يجب أن تظل مهيمنة على العالم، والقوة الأقوى التي تستطيع ردع كل المنافسين.

يجب أن نلحظ، بالتالي، أن أميركا قررت أن تخفض من طموحاتها، لأنها بالضبط توصلت إلى أن قدرتها الاقتصادية لم تعد تسمح لها بأن تكون القوة المسيطرة في العالم. وأنها باتت تعاني من أخطار حقيقية تتهددها كدولة، وفي أساس ذلك هو الصين. الصين التي باتت تمتلك أكبر كمية من العملة الأميركية (٢ تريليون دولار)، ومن سندات الخزينة الأميركية (١,٢ تريليون دولار). والتي باتت سلعها تغزو أميركا كما تغزو العالم. والتي تملك طموح السيطرة، وتعمل على تطوير قدراتها العسكرية.

هذا الوضع فرض عليها إعادة تحديد الأولويات، وإعادة بناء السياسات، انطلاقاً من أنها في وضع ضعيف في عالم بدأ يعاني من أزمة عميقة، ومن تحولات تتجاوز "الستاتيك" الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة موازين القوى التي أفرزتها. لقد انتهى عالم القطبين (سنة ١٩٩١) وأخفقت هي في تشكيل عالم أحادي القطب (٢٠١٠). لكن: هل يمكن لها أن تصبح قوة في عالم متعدد الأقطاب تسعى دول عديدة لفرضه؟

هذا أمر غير واضح إلى الآن، وأصلاً من غير الواضح بأن عالماً متعدد الأقطاب يمكن أن يتشكل نتيجة الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية كنمط، ولا تعيشها أميركا فقط. فروسيا والصين اللذين يسعيان (بالتفاهم مع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) لتشكيل قطب بديل، يعيشان وضعاً لا يسمح بأن يحكما العالم كما كان في النمط الرأسمالي في العقود الماضية. وهي كذلك مختلفة المصالح، وبالتالي لا تستطيع أن تشكل كتلة موحدة؛ حيث لروسيا طموح سيطرة تمتلكه الصين كذلك، وهما معاً يريدان من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أن تكون أسواقاً لسلعهما وأموالهما.

من هذا المنظور أعادت الإدارة الأميركية (والرئيس أوباما) صياغة الاستراتيجية العامة، وجسدتها في استراتيجية عسكرية جديدة. لقد أعلن باراك أوباما استراتيجية جديدة في خطاب "حال الأمة" في يناير سنة ٢٠١٢، انطلقت من نقل الأولوية من "الشرق الأوسط" إلى منطقة الباسيفيكي[١]. وعلى ضوء ذلك حددت الاستراتيجية العسكرية الجديدة، التي انطلقت من تخفيض عدد القوات بما في ذلك المارينز، و خفضت ميزانية الدفاع. وأقرت بأن أميركا باتت غير قادرة على خوض حروب عديدة في الآن ذاته، بل إنها لا تستطيع سوى خوض حرب واحدة، متخلّية

عن استراتيجية رامسفيلد الذي قرر بأن أميركا قادرة على خوض حربين كبيرتين وعدة حروب صغيرة في الآن ذاته. ولأن الأولوية باتت هي منطقة الباسيفيكي فقد جرى نقل القطع البحرية من الخليج العربي إلى هناك. وأصبحت مهمة قواعد الطيران الموجودة هنا هي استخدام الطائرات في القصف الجوي عند الضرورة فقط.

المعنى هو أن أميركا تنسحب من المنطقة، وأنها لا تزال تعمل على الحفاظ على منابع النفط، والحفاظ على بقايا وجودها دون مقدرة على التدخل العسكري. وإذا كان ذلك لا يعني ترك المنطقة بسهولة، فهو يعني بأن قدراتها على التأثير باتت أضعف كثيراً، وأن فاعليتها للسيطرة وكسب المواقع قد انتهت، وربما تخلت عن عديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها (الشرق الأوسط). فقد غدت معنية بالدفاع عن أميركا ذاتها، وهي في وضع يتسم بانهيار داخلي كبير نتيجة الأزمة العميقة التي باتت تسيطر على اقتصادها. الأزمة التي لا حل لها.

إذن؛ أميركا في عالم متغير، والملاحظة المتكررة من قبل الإعلام هي: "ضعف أميركا"؛ حيث يشار إلى تراجع الدور الأميركي في مواقع مختلفة من العالم. في سورية، وفي الصراع العربي الصهيوني، ثم في أوكرانيا؛ أي في مجمل الأزمات الدولية. وكانت زيارات باراك أوباما الرئيس الأميركي إلى جنوب شرق آسيا مجالاً للتعليق على "انسحاب أميركي" من "الشرق الأوسط"، وحتى من باقي العالم، وتركيز الاهتمام في هذه المنطقة. ومن ميل للانكفاء الذاتي، بوصم بأنه يعبر عن "انعزالية جديدة".

ظهر في السنوات الثلاث الأخيرة بأن العالم لم يعد أميركياً بعد أن بدت أنها تُهيمن الآن. نلمس بأن الأمور قد انقلبت؛ حيث هناك روسيا، وكذلك الصين، ونشهد ضعفاً أميركياً واضحاً. وقرارات بتقليص الجيش والميزانية العسكرية، وباختصار الدخول في حروب. ومن ثم؛ الكلام عن "ضعف أميركا" الذي يُعزى أحياناً لـ "ضعف أوباما"، أو طبيعة الديمقراطيين. لكن؛ لا شك في أن العالم قد انقلب بعد الأزمة المالية التي حدثت في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨.

ما يجري هو إعادة توضع أميركا عالمياً، فلم يعد ممكناً أن تستمر في السياسة ذاتها التي كانت تمارسها، والتي كانت تهدف لأن تكون القوة الرأسمالية القائدة، ثم القوة العالمية المسيطرة. فقد أصبح "الوضع المالي" لا يحتمل هذا الدور كله. إضافة إلى أن الاقتصاد الأميركي يشهد حالة

انهيارية لم تجد حلاً لها. وبالتالي فإن طموح الزعامة بات مرهقاً إلى حد لا يُطاق. وأكثر من ذلك، بات السعي للحفاظ على أميركا كقوة عالمية فقط هو الأمر الذي تعمل من أجل تحقيقه إدارة أوباما. لقد انتهى طموح الزعامة العالمية، وباتت أميركا معنية بأن تكون "قوة عالمية" بين قوى متعددة في عالم أصبح يميل لأن يكون متعدد الأقطاب، وأن تستطيع حماية وضعها كقوة اقتصادية كبيرة وفاعلة، في عالم بات يشهد نشوء قوى اقتصادية جديدة وكبيرة مثل الصين، وروسيا إلى حد معين، وإلى تفلّت بعض الدول التي كانت خاضعة للسيطرة، ومحاولتها التحول إلى قوى عالمية، وهو ما يبرز واضحاً في ميل كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا خصوصاً، وحتى تركيا.

وفي التصوّر الاستراتيجي عدّت أن الصين هي "الخطر الرئيس" الذي يجب التنبه له، لهذا قرّرت سياسة تقوم على حصار الصين كأولوية ضرورية؛ لكي تحافظ على وضعها كقوة عالمية. وهو الأمر الذي جعلها تميل إلى التحالف مع روسيا، وأن تحاول تشكيل تحالف يمتد من أوروبا إلى روسيا إليها (وهو ما أسماه بيرجنسكي التحالف الأوراسي الأميركي[٢]).

إذن؛ أميركا ضعفت اقتصادياً، وباتت بحاجة إلى ترتيب جديد، تحلم بأن يؤدي إلى تجاوزها أزمتها، أو على الأقل قد يسمح لها البقاء كقوة عالمية. لهذا لم تعد بذات الفاعلية التي كانتها على الصعيد العالمي. ولقد رسمت استراتيجيتها على أساس ذلك، وهو الأمر الذي جعلها ليست معنية جدّياً بمناطق عديدة في العالم، أو أنها قابلة لأن تساوم عليها مع روسيا من أجل تحقيق تحالف تريده، وتعدّ أنه المنقذ لها؛ حيث تخشى تحقيق التحالف الروسي الصيني الذي يمكن أن يزيد من أزمتها، ويسرّع من انهيارها.

أميركا لم تعد قوة مهيمنة، وهي لم تعد تعدّ بأن "الشرق الأوسط" هو أولوية، لهذا ليس من الممكن أن تكون ناشطة من أجل تحقيق تصوّرات واستراتيجيات كانت في وقت سابق تعمل من أجل تحقيقها. أميركا الآن تساوم لكي تبقى قوة كغيرها. لقد انكسر جبروتها، وباتت مهدّدة بالزوال، في وضع عالمي مأزوم، وقوى تستطيع منافستها؛ فقط لأن أزمتها لم تتفجر بعد. وهذا هو وضع روسيا والصين.

ذلك كله يجب أن يجعلنا نتجاوز الأفكار المسبقة والسابقة كلها، وأن

تراقب بالملموس سياسة أميركا الإمبريالية المنهارة. فأميركا هي إمبراطورية في مرحلة الأفول، لكن؛ معها يمكن أن يأفل النمط الرأسمالي كله.

إن كل منظور يكزر التصور الذي ساد ما قبل الأزمة حول دور أميركا العالمي سوف يُوصِل إلى مواقف خاطئة، وسياسات تجاوزها الزمن. فقد شكلت الأزمة المالية تلك مفصلاً حاسماً في الوضع العالمي لا يمكن تجاهله أو الاعتقاد بأنه لم يدفع إلى تحقيق تغيير عميق في الوضع العالمي.

عن عودة الحرب الباردة

أميركا وروسيا والصراع الإمبريالي على أوكرانيا

لهذا استحوذ الصراع في أوكرانيا على اهتمام كبير من منظور أنه يشير إلى عودة الحرب الباردة، وعودة انقسام العالم إلى قطبين. خصوصاً وأن روسيا قد ضمت شبه جزيرة القرم، وتعمل على تفكيك أوكرانيا للسيطرة على شرقه، واندفعت أميركا لفرض عقوبات اقتصادية ضدها. وإذا كانت روسيا تظهر وحيدة في هذا الصراع، فإن أميركا في تآلف مع أوروبا لدعم "الحكم الجديد" في أوكرانيا، ووقف الاعتداءات الروسية على هذا البلد.

هل هي، بالتالي، عودة للحرب الباردة؟ أم هو صراع على النفوذ في سياق تقاسم العالم وفق ميزان القوى الجديد؟

لا بد من أن نشير أولاً إلى أن روسيا تمارس سياسة القضم والضم والتفكيك من أجل السيطرة في أوكرانيا؛ حيث ضمت شبه جزيرة القرم، وها هي تدفع شرق أوكرانيا للاستقلال، أو تطالب بأن يُعطى استقلالية في إطار دولة فيدرالية. ولا شك في أهمية القرم؛ حيث يشكل القاعدة الأساسية للبحرية الروسية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، خصوصاً وأن روسيا تسعى لتوسيع وجودها البحري في العالم، من البحر المتوسط؛ حيث لها قاعدة بحرية "صغيرة" في طرطوس السورية، وتطرح إقامة قاعدة أخرى في قبرص وثالثة في مصر، وصولاً إلى فيتنام وحتى تايلاند، إلى أميركا اللاتينية (فنزويلا). وفي هذه الوضعية العالمية تصبح أهمية القرم أعلى، فهي المركز لكل هذا النشاط البحري. كما أن أوكرانيا مهمة لروسيا لأنها طريق الوصول إلى أوروبا، وضمن ذلك تأتي أهمية أنابيب الغاز الضرورية لروسيا، لكن كذلك لأوروبا. وهي "جزء تاريخي" لا يمكن الاستغناء عنه لتطور روسيا ذاته. وما يساعد على ذلك وجود جالية

روسية كبيرة، إضافة إلى ميل الشرق لروسيا، عكس الغرب الذي يميل للارتباط بأوروبا.

روسيا بالتالي تفرض مصالحها بالقوة على أوكرانيا، وتعمل على إجهاض تطلّعات الشعب الأوكراني الذي في غالبيته يرى بأن مستقبله مرتبط بالعلاقة مع أوروبا، رغم أن هذا الطموح سيبدو وهماً لأن أوروبا لا تفعل سوى النهب كما مارست في أوروبا الشرقية التي لم يصبح وضعها أفضل بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الشراكة مع أوروبا. وهو الوضع الذي سيفرض حتماً التمرّد على أوروبا، واتخاذ طريق مختلف. لكن: ليس من خيار سوى تجريب هذا الوهم؛ لأن الشعب لم يتوصل إلى خيار بديل، ككل شعوب أوروبا الشرقية.

المشكلة الأسوأ هي أن مطامح الشعب الأوكراني ستخضع للتقاسم العالمي الذي يجري الآن بين الإمبرياليات كما كان في القرن التاسع عشر والقرن العشرين؛ حيث إن الوضع العالمي الراهن يشجع روسيا على التمادي، والسعي لفرض شروطها، التي ستقبل في الأخير. ففي أوروبا نجد ألمانيا تقيم "علاقة متينة" مع روسيا، وهي معنية باستمرار هذه العلاقة التي تخدم مصالح شركاتها. وألمانيا هي المركز المؤثر في أوروبا، ربما تحاول فرنسا العمل على تحقيق شيء آخر نتيجة مصالحها في أوكرانيا، لكنها لن تستطيع مقاومة الموقف الألماني. وهذا يفتح الباب على المفاوضات والبحث عن "حلٍّ مقبول". ورغم حماس أميركا لـ "فرض عقوبات اقتصادية" على روسيا، والتهديد "الفارغ" الذي بات يتكرّر من قِبل باراك أوباما، فإن أميركا ليست في وارد تصعيد الصراع ضد روسيا، على العكس نجد في إطار الوضع العالمي الراهن أنها تريد "علاقة وثيقة" مع روسيا. ولهذا سوف تعمل على التوصل إلى حل فرض، هو ما تريده روسيا؛ أي أن يبقى القرم بيد روسيا، وتصبح أوكرانيا فدرالية بين شرق وغرب، وتتشكّل حكومة تميل إلى "الحيادية"، أو إلى تحقيق التوازن في علاقاتها بين أوروبا وروسيا، وبالتالي تكون جسر وصل، وليس سد قطيعة. ولا شك في أن هذا لا يلبي طموحات القسم الأعظم من الشعب، ويؤسس لدولة هشة، ومسيطر عليها من كلّ من روسيا وأوروبا، دون أن يتحقّق ما يطالب به الشعب من تغيير في الوضع الاقتصادي لتحسين معيشته بعد الانهيار الاقتصادي الذي باتت تعيشه، والذي فرض حدوث أكثر من ثورة.

إذا كانت روسيا قد باتت دولة رأسمالية (وهي بالتالي إمبريالية بالطبع)، وبات اقتصادها متشابكاً في إطار النمط الرأسمالي، وبالتالي باتت

تتأثر في مشكلاته كلها، وفي كل الآليات الاقتصادية التي تحكمه، فقد غدت تريد أسواقاً، وسيطرة على مواقع استراتيجية ككل الإمبرياليات. هذه النظرة هي التي تحكم علاقتها بأوكرانيا، وربما باتت تفكر في التهامها. ولقد ظهرت نزعة "الندم" على تفكيك الاتحاد السوفيتي في خضم البحث عن "السوق الواسعة"، والمراكز الاستراتيجية (التي أشرنا إليها قبلاً فيما يخص أوكرانيا)؛ أي في خضم البحث عن التوسع الإمبريالي. لكن تشابكها الاقتصادي في إطار النمط الرأسمالي يفرض عليها كذلك "اللعب ضمن الحدود الممكنة"، ولا شك في أنها تعرف هذه الحدود التي باتت تميل لمصلحتها.

فليست ألمانيا بحاجة إلى روسيا، بل إن أميركا كذلك هي بحاجة إلى روسيا. وهذا الأمر يوضح المدى الذي يجري فيه التحول في ميزان القوى العالمي، وفي إعادة ترتيب العالم وفق وضع القوى الإمبريالية ذاتها (إلى الآن؛ حيث سينقلب ذلك في الفترة القادمة نتيجة تفاقم الصراعات ضد الدول الإمبريالية ذاتها من قِبل الشعوب). وإذا كانت أميركا هي القوة المضادة للاتحاد السوفيتي زمن الحرب الباردة، في تكافؤ ظاهر، كان لا يسمح بهزيمة طرف لطرف آخر، لهذا تعايشا في ظل سياسة "التعايش السلمي" التي بدأت مع خروتشوف واستمرت مع بريجينيف إلى فترة انهيار الاتحاد السوفيتي. وإذا أرادت أن تقلب الوضع العالمي لمصلحتها النهائية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١، عن طريق فرض ذاتها كقوة عالمية وحيدة مهيمنة ومسيطرة ومحتكرة. فقد ظهر عليها "العيا" بعد أن حاولت تجاوز أزماتها من خلال السيطرة على العالم طيلة سنوات عقد التسعينيات والعقد الجديد؛ حيث لم تفض السيطرة الواسعة التي قامت بها، ونشر قواتها في مناطق واسعة من العالم، إلى منع الأزمة الاقتصادية من الانفجار.

هذه الأزمة هي التي أنجحت باراك أوباما؛ لأنه كان يطرح سياسة التركيز على حل الأزمة الاقتصادية داخلياً. وهي التي أوصلته بعد سنتين من حكمه أنْ لا حلّ للأزمة المالية، ومن ثم؛ يجب إدارتها والتكيف معها فقط. ولقد أظهرت الأزمة أنه يجب تقليص ميزانية الجيش وعديده، وتقليص الدور العسكري في العالم. وهذه النتيجة فرضت بالضرورة إعادة تموضع أميركا عالمياً، من خلال تحديد الأخطار، وبناء التحالفات على الأسس الجديدة. فقد ظهر واضحاً عجزها عن خوض الحروب العديدة، ونشر قواتها في العالم، وباتت قدرتها على تقديم "المساعدات" الاقتصادية

أضعف. وهو الأمر الذي جعل باراك أوباما يصدر بداية سنة ٢٠١٢ الاستراتيجية الدفاعية الجديدة، التي انطلقت من أن الأولوية انتقلت إلى اسيا والمحيط الهادي، نتيجة الاستنتاج بأن الصين باتت هي الخطر الرئيس. ولهذا جرى السعي لإعادة بناء التحالفات على ضوء ذلك، الأمر الذي جعل الحاجة إلى روسيا أمراً لا بد منه، من جهة لكسر كل إمكانية لتحالف روسي صيني، ومن جهة ثانية لفرض الحصار حول الصين. ولأن لروسيا مطامح بعد أن عملت أميركا على عزلها وتهميشها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى سنة ٢٠١٠، فقد بات على أميركا أن تتنازل لها في مناطق عديدة تريدها. سورية كانت المكان الأول الذي قررت أميركا أن تدعم السيطرة الروسية عليها. وربما تقبل بتوسّعها في الشرق الأوسط غير النفطي (أي دون الخليج العربي).

لكن؛ كان وضع أوكرانيا مريحاً لروسيا؛ حيث كان يسيطر يانكوفيش. الثورة التي حدثت هي التي أوجدت الإشكالية الراهنة؛ حيث سعت بعض بلدان أوروبا لاستغلالها من أجل "سحب" أوكرانيا وإخضاعها. بينما تصرّفت روسيا كقوة إمبريالية من خلال السيطرة على القرم، والدفع نحو تفكيك أوكرانيا. ولأن أميركا (وألمانيا كذلك) تريد التحالف مع روسيا فإن الأمور سوف تسير نحو التفاهم، وفق المنظور الروسي.

أميركا ليست في وضع الهجوم، بل باتت في وضع التراجع. وهذا ما سمح لروسيا أن تحاول التقدم، وأن تتشدد في أوكرانيا، وتطمح لأن تتقدم في "الشرق الأوسط". وتتوسع في مناطق كثيرة في العالم.

روسيا الجديدة:

هل يعود العالم ثنائي القطب؟

السؤال بالتالي يتمثل في: ماذا تريد روسيا؟

حينما انهار الاتحاد السوفيتي ترسخت القناعة بأن العالم بات تحت السيطرة الأميركية المطلقة لعقود طويلة، وربما نهائياً؛ حيث إنها القطب الأقوى عسكرياً. والذي بات دون منافس على الإطلاق، وحيث إنه القوة المهيمنة اقتصادياً نتيجة ضخامة اقتصاده وقوته.

هذا الوضع هو الذي أنتج فكرة "نهاية التاريخ"، والانتصار النهائي للرأسمالية، وهو الوضع الذي كرّس تصديقها كذلك. لهذا جاء كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ وخاتم البشر" لكي يكون "إنجيل" القرن

الحادي والعشرين. ولقد أكمل بتكريس النظر إلى الصراع العالمي كصراع للحضارات عبر كتاب صموئيل هنتنغتون "صدام الحضارات". وإذا كانت "الحرب على الإرهاب" لا تزال تعطي الحياة لهذه الفكرة الأخيرة، فإن فوكوياما اضطر بعد عقد ونصف من نشره كتابه إلى أن يشير إلى سوء الفهم الذي طال فكرته، وأن يعيد التوضيح بأن ما قصده بالتحديد هو الفكرة الماركسية التي تعد بأن التطور الاقتصادي سوف يفرض تحقق الديمقراطية، منطلقاً مما حدث في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. وبالتالي فإن نهاية التاريخ تتحقق في انتصار الديمقراطية، لكن؛ بعد التطور الاقتصادي الهائل الذي تحقق في تلك البلدان.

هنا، ربط فوكوياما الميل لتحقيق الديمقراطية بالتطور الاقتصادي المتحقق، وعد بأن انتصار الديمقراطية وليس الرأسمالية هو نهاية التاريخ. وبالتالي قال بأن الديمقراطية تكون ضرورة حتمية حينما تصبح المجتمعات متطورة اقتصادياً؛ أي مجتمعات صناعية حديثة.

وما من شك في أن هذه الفكرة هي فكرة ماركسية؛ حيث إن تطور البنية التحتية يفرض تغيراً حتمياً في البنية الفوقية. وحين تصبح الأمم أمماً صناعية وحديثة يصبح من المحتم أن تدخل فاعلية الفرد في نسيج التكوين السياسي الذي هو الدولة. وهنا تكون الديمقراطية ضرورة حاسمة. هذا هو الوضع الذي دمر الاشتراكية، وأعاد تلك الدول إلى الرأسمالية؛ حيث بات التناقض بين البنية الفوقية التي تأسست انطلاقاً من تكوين إقطاعي قروسطي، والبنية التحتية التي باتت حديثة وتفترض تحقق الحداثة في البنية الفوقية، هو التناقض الذي يحتاج إلى حل. فقد أدخل العقل في الحياة، وبات في حاجة لأن يهيمن على السياسة.

هنا يتوصل فوكوياما إلى الفكرة الماركسية عبر المشاهدة، عبر ما حدث. لكن؛ هل هذه هي المسألة كلها؟

بمعنى هل أن الديمقراطية هي النتيجة "الطبيعية" الوحيدة لكل ذاك التطور؟

ما لم يلمسه فوكوياما، وربما كان غائباً عن "مثقفي" الإمبريالية، هو أن ما قاله هو نصف المسألة، أو أنه الجانب الداخلي للمسألة. الذي يخص تحول البنية الفوقية في تلك البلدان، والذي استجلب التحول إلى الرأسمالية، ليبدو أن تحقق الديمقراطية مساوٍ للرأسمالية. بينما كان يجب لحظ أثر التطور الاقتصادي المتحقق على وضع روسيا (وريثة الاتحاد

السوفيتي) في التكوين العالمي الرأسمالي الجديد.

ولقد كانت المراهنة الإمبريالية تنطلق من أن ما حدث من انهيار سوف يفضي إلى تفكك الإمبراطورية المترامية الأطراف، التي هي الاتحاد السوفيتي، وهو ما تحقق سريعاً، الأمر الذي سوف يفضي إلى انهيار اقتصادي شامل يدمر البنية التي أسستها الاشتراكية، عبر التحول السريع نحو اقتصاد السوق، وفتح الأفق لانتصار المافيات التي عملت نهباً في الاقتصاد الذي هو ملكية عامة (أو ملكية دولة). وبالتالي يجري الدفع نحو محاصرة روسيا اقتصادياً من أجل تحويلها إلى "دولة عالمثالثية"، ويؤسس لأن تكون رأسماليتها الجديدة تابعة للرأسمال الإمبريالي؛ أي أن تدخلها في علاقة تبعية كما كل الأمم المخلّفة. وهنا كان تحطيم الصناعة التي بقيت طيلة فترة الاشتراكية مسألة حيوية بالنسبة لذاك الرأسمال؛ لأنه يخشى المنافسة، لهذا يميل إلى اقتلاع الصناعة من الأساس.

هذه هي الصورة التي عملت، ولا تزال، الولايات المتحدة على أن تحققها في إطار نظام عالمي جديد، تهيمن بشكل مطلق عليه، وإلى النهاية، "نهاية التاريخ". وهذا هو المعنى الذي غُفم لـ "نهاية التاريخ"، التي أطلقها فوكوياما، والذي كان يترابط مع تحويل الصراعات في العالم إلى صراعات دينية وطائفية وإثنية، وفق فكرة "صدام الحضارات"، الذي كان استراتيجية سياسية أكثر مما كان تحليلاً واقعياً.

لكن؛ هل كان من الممكن أن يتحقق ذلك لدولة أصبحت صناعية وحديثة؟

الجواب المتسرع كان نعم. ولقد انطلقت التصورات الإمبريالية كلها من ذلك. لكن ما بات يحدث منذ بعض الوقت، والذي توضح في سياسات بوتين قبل أن يتحول إلى رئيس للوزراء، ومن ثم؛ ما يحدث في جورجيا، وربما غداً في أوكرانيا، يعطي الانطباع بأن وضعاً مختلفاً يتبلور، وأن روسيا لم تصبح دولة عالمثالثية، على العكس فقد بدأت الهجوم من أجل أن تفرض ذاتها في التكوين العالمي.

أشير هنا إلى أن هذه خطوة/ بداية، ربما تقود إلى أن تتحول روسيا إلى قطب جديد. وربما لا يتحقق ذلك سريعاً، لكن؛ من الضروري أن نلحظ الجذر الذي أسس لهذه السياسة العالمية.

هذا ما لم يدركه فوكوياما؛ حيث إن التطور الاقتصادي والاجتماعي

الثقافي، الذي تحقق في ظل الاشتراكية، والذي حوّل روسيا إلى دولة صناعية حديثة ومتفوقة، وأسس لنشوء مجتمع مدني حديث (وهذه المسائل تفرض إعادة التفكير في أهمية التجربة الاشتراكية، ويشير إلى أنها حقّقت إنجازاً كبيراً هو هذا بالتحديد، الذي هو ضرورة لكل الأمم المخلّفة)، هذا التطور فرض الديمقراطية كضرورة، لكنه يفرض أن تدخل "الرأسمالية الجديدة" في تنازع مع الرأسماليات الأخرى من أجل "تقاسم الأسواق"، بالضبط كما كان الصراع بين الرأسماليات الأوروبية إلى فترة الحرب العالمية الثانية.

إن فكرة "تقاسم الأسواق" جوهرية هنا، ليس لأن تطور الرأسماليات قد شهد ذلك، بل لأن قانون الرأسمالية الجوهري يفرضها؛ حيث لا رأسمالية دون أسواق خارجية، وليس من الممكن للرأسمالي أن يقنع بسوقه القومي. لأن "فيض الإنتاج" هو قانون جوهري في الرأسمالية، وهو يفرض (أو يحتم) أن تسعى لفتح أسواق في كل أرجاء العالم، لأنها عبر ذلك تحصل على الربح. وبهذا ليس بمقدور رأسمالية صناعية أن تبقى أسيرة سوقها المحلي (القومي)، وهو الأمر الذي يدفعها إلى "التوسّع الخارجي". وهنا كان جذر الاستعمار، لكن؛ كذلك جذر منع انتشار الصناعة عالمياً، وحصرها في عدد محدود من الأمم استطاعت الوصول إلى ذلك، وبالتالي قمع الأمم كلها التي كانت تحاول ذلك. ومن هذا المنطلق توهّمت الإمبريالية الأميركية أنها قادرة على لفظ الصناعات الروسية كلها انطلاقاً من أنها متقادمة، وأنها لم تعد صالحة للإنتاج، وأن المافيات الجديدة سوف تميل إلى النشاط في الخدمات والتجارة والمال أكثر مما تميل إلى شراء تلك الصناعات المتقادمة.

والمسألة هنا تتمثل في أن روسيا باتت تملك "البنية التحتية" الصناعية، وبالتالي فهي قادرة على تطوير صناعاتها استناداً إلى التطور العلمي الهام الذي تحقّق فيها. وهي بالتالي قادرة على إعادة بناء البنية التحتية رأسمالياً. ولقد كانت السنوات منذ الانهيار إلى أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هي سنوات التفكك الاقتصادي من خلال الفوضى التي أحدثتها الصدمة التي تقررت عبر تعميم اقتصاد السوق، ومن ثم؛ إعادة البناء على أساس رأسمالي. وهي السنوات التي بدت فيها روسيا ملحقة بالإمبريالية الأميركية، ثم تبعها بدء تحقّق الانشقاق، خصوصاً منذ استلام فلاديمير بوتين السلطة، ونهاية عهد يلتسين. وهو الأمر الذي فرض بدء تبلور سياسة خارجية تعبر عن الواقع الجديد؛ أي

كون روسيا لا تستطيع أن تحقق ذاتها رأسمالياً إلا عبر حصة في السوق العالمي، حاولت الولايات المتحدة حرمانها منه عبر تدخلها لإفشال صفقات أسلحة، وحرمانها من أسواق كان لها وجود فيها.

وإذا كانت الولايات المتحدة هي القوة المتفوقة عسكرياً، فإن روسيا هي القوة العسكرية الموازية، كما تبلور خلال الحرب الباردة، وحيث لم يؤدِ الانهيار الذي حدث بداية تسعينيات القرن العشرين إلى إحداث تغيير فيه. رغم أن سنوات الانهيار الأولى (عقد التسعينيات) قد أثر على بنية الجيش وعلى استراتيجيته، وكشف كثيراً من أسراره. لكن إعادة بنائه كانت ممكنة وسريعة. وربما كانت عودة التوازن العسكري هذه هي التي سترسم طابع النظام العالمي الجديد، ولسوف تفضي إلى حروب إقليمية مستمزة، تعبر عن ميل كل طرف إلى تعزيز سيطرته. وهو الأمر الذي سيفرض على الولايات المتحدة إعادة النظر في استراتيجيتها الراهنة.

إن روسيا الجديدة تميل لأن تتصرف كدولة رأسمالية لها مصالحها العالمية، وبالتالي لها موقعها في خريطة السيطرة على العالم. وهذا يصطدم بالسيطرة الكاملة للرأسمالية الأميركية ولباقي الرأسماليات، رغم التفكك الذي بات يحكم العلاقة فيما بينها، وأيضاً رغم الترابط الذي يحكم طغمها عبر أشكال الاندماج كلها التي حلت بالرأسمال الخاص بها. وهو يصطدم بهذه السيطرة في لحظة ذروة الأزمة التي تعيشها، والتي تفرض عليها التمسك أكثر بالأسواق ونهبها إلى الحد الأقصى. هل هي عودة إلى الصراع التقليدي بين الرأسماليات على المواد الأولية والأسواق وتقاسم العالم؟ ربما في ذلك صعوبة نتيجة تطور القدرة التدميرية للحروب، وبالتالي ربما كان ضعف قطب هو الذي سوف يفرض معادلة جديدة تُعيد تقاسم العالم وفق موازين القوى الجديدة. وإلا فإن وضع روسيا سوف يفرض بديلاً آخر؛ حيث ليس من الممكن أن تبقى مهمشة؛ لأن هذا يعني انهيارها الصناعي والاقتصادي عموماً. فليس من أفق لصناعاتها إلا عبر البحث عن أسواق ككل رأسمالية.

الإمبريالية الروسية وهوس القوة

تبدو روسيا متوترة في تعاملها العالمي، وتميل إلى استخدام القوة لفرض مصالحها، وهي تدفع الأمور نحو التصعيد في وضع عالمي، يمكن أن يقود إلى حرب. لقد اشتبكت مع أوروبا بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، ووترت الوضع في سورية بعد أن استثارت أميركا وأوروبا، وتركيا التي وصلت الأمور إلى احتكاك عسكري

أفضى إلى إسقاط طائرة سوخوي ٢٤، وما تلاه من ارتفاع حدة التوتر. وهي الآن تعيش وسط توترات متعددة كلها يمكن أن تتطور إلى حرب.

رغم ذلك لم تتراجع، بل زادت من تواجدها العسكري في سورية بعد أن وسعت القاعدة البحرية في طرطوس، وأقامت قاعدة جوية في اللاذقية؛ حيث أرسلت صواريخ أس ٤٠٠ المضادة للطائرات والتي تطال سورية كلها، وجنوب تركيا وأطراف البحر المتوسط، كما سيطرت على قاعدة جوية أخرى هي قاعدة الضبعة، ثم مطار الشعيرات، لكي تكون قاعدة انطلاق المروحيات. وكذلك أخذت عناصر الجيش الروسي تصل إلى سورية.

كانت روسيا بوتين تعمل في المرحلة الأولى على السيطرة على "محيطها السابق" (أي بلدان الاتحاد السوفيتي السابق)، لهذا تدخلت في أبخازيا وأستونيا الجنوبية، وقمعت بعنف تمرد الشيشان. وكان واضحاً ميلها العنيف في الحسم، دون اعتبار لأية قيمة إنسانية. وهذا ما باتت تمارسه في سورية؛ حيث تتبع سياسة الأرض المحروقة؛ لكي تهزم الثورة. ولا شك في أنها تتصرف بعنجهية، لكن؛ بتوتر كذلك، وتُطور من قدرتها العسكرية بشكل لافت، وأيضاً تحاول إظهار قدرات طائراتها وصواريخها؛ لكي تخيف "العدو"، لكن؛ من ثم؛ لتوسيع سوق السلاح لإقناع زبائن جدد بالركض لشراء هذا السلاح الفتاك. إن سياق السياسة الروسية يوضح الميل العميق من أجل تعزيز قدرات الجيش الروسي بشكل كبير، والدفع نحو توسيع الوجود العسكري في العالمي؛ حيث يجري التركيز الآن على البحر المتوسط الذي أصبح متخماً بالقطع العسكرية البحرية، وفي سورية التي باتت سماؤها متخمة بالطائرات الحربية.

هذا السلوك، وهذه الوحشية، وكذلك هذه العنجهية، وهوس القوة، التي تحكم روسيا هي نتاج أزمتها. ما هي أزمة روسيا؟ هذا ما يجب فهمه، لأنه في جذر كل ما نشاهده من ممارسة عنجهية ووحشية. ظهر ذلك لدى ألمانيا، حين تطورت صناعياً متأخرة عن الدول الأوروبية الأخرى، فوجدت أنه قد جرى تقاسم العالم، ولم يبق ما تحتله. لهذا اندفعت نحو التسلّح، وشكلت تحالفاً عالمياً خاض الحرب العالمية الأولى. وهو ما حدث معها أيضاً بعد أن خرجت مهزومة، ومذلّة، من هذه الحرب؛ حيث فرض ذلك سيطرة هتلر على الحكم، وحشد الشعب لحرب جديدة. لقد أدت الأزمة التي تعيشها البرجوازية الألمانية إلى قبول ميل نازي كان يمثله "الحزب الاشتراكي الألماني"، حزب هتلر، الذي سيطر على الحكم بالانتخاب، وأسس اقتصاداً "دولانياً"، لعبت الدولة دوراً محورياً فيه. وقادته عنجهية

القوة إلى خوض حرب ضد " العالم كله"، أي ضد الدول الرأسمالية، والاتحاد السوفيتي. عنجهية كانت تشي بالضعف الداخلي قادت إلى ذلك، لهذا هُزم.

روسيا تعاني من وضع مشابه، رغم اختلاف الظروف، وحيث انتهى الاستعمار، لكن؛ بات العالم مسيطراً عليه عبر التنافس واحتكار الأسواق، من قبل الرأسمالية القديمة (أميركا وأوروبا واليابان)، ومن قبل الصين، وأصبحت تبعية الطبقة المسيطرة في الدول الطرفية هي الأساس في تحقيق السيطرة على الأسواق، مدعوماً ذلك كله بقوة أميركا الـ "خارقة"؛ أي المتفوقة بشكل كبير. لقد صيغت الأطراف بشكل تبعي منذ انهيار "نظم التحرر الوطني"؛ لتكمل ما كانت تسيطر عليه الدول الإمبريالية القديمة، ولتبسط سيطرتها على مناطق واسعة في الجنوب. وتعزز ذلك بانهيار النظم الاشتراكية والسيطرة على بلدان أوروبا الشرقية. وجرت محاولة السيطرة على روسيا ذاتها. وعملت الإمبريالية الأميركية على فرض "أحادية قطبية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بفعل تفوقها العسكري "المطلق"، وبالتالي باتت معنية بالسيطرة على أسواق العالم لكي تتجاوز أزمة يعيشها اقتصادها. وهو الأمر الذي دفعها لاحتلال أفغانستان والعراق ومحاولة نشر قواتها في العالم لكي تضمن التحكم بمجمل الأسواق، وتحاصر أوروبا واليابان من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى؛ أي لكي تضمن سيطرتها على الإمبرياليات القديمة من جهة، ولكي تمنع سيطرة الإمبرياليات الجديدة من جهة أخرى. لكن هذه السياسة أخفقت رغم احتلال أفغانستان والعراق، بالضبط لأن أزمة اقتصادها أعمق من أن تُحلّ عبر توسيع الأسواق، أو التحكم بالمواد الأولية. فهي أزمة اقتصاد باتت الطغم المالية هي المهيمنة فيه، وأصبحت "المضاربة" والنشاط المالي هما الأساس فيه.

هذا الأمر كان يعني منع توسّع روسيا، وإفشالها في التنافس العالمي. هذا الأمر بالتحديد كان يدفع روسيا إلى "التوتر"؛ حيث باتت تشعر رأسماليتها، والدولة الروسية عموماً، بالحصار "الإمبريالي"، في وضع تحتاج فيه إلى التوسّع واكتساب "مناطق نفوذ"، وأسواق لتصدير أسلحتها التي تنافس الأسلحة الأميركية، وكذلك أسواق تقبل سلعها، التي لا تستطيع المنافسة، دون منافس؛ حيث لا يتحقق ذلك سوى عبر السيطرة المباشرة واحتكار الأسواق. وتبلور هذا الشعور بالحصار بعد العقوبات الأميركية الأوروبية عليها بعد أزمة أوكرانيا؛ حيث زادت العقوبات من

أزمة اقتصادها، بعد وقف تصدير الغاز إلى أوروبا، وفرض عقوبات على بنوك وشركات وشخصيات مقرّبة من بوتين. ومن ثمّ؛ بعد انهيار سعر النفط بشكل كبير. هذه العقوبات التي جعلت الهوس الروسي بالحصار "حقيقة" واقعة، وفعلاً عملياً. هذا الوضع كان يفرض التوتّر، والميل "الفاشي"، والعنف من أجل السيطرة. إن شعور الرأسمالية الروسية، والدولة الرأسمالية الروسية، بالحصار يفرض ذلك كله، ويفرض أكثر من ذلك.

المشكلة التي تعيشها روسيا كذلك، تتمثل في أن سلعها ليست منافسة في الأسواق العالمية، بعكس وضع الصين. وفيما عدا السلاح ليس لديها ما ينافس السلع الرأسمالية، حتى في داخل روسيا. وهذه أزمة أخرى تعيشها روسيا، وتدفعها إلى أن تميل إلى السيطرة المباشرة من أجل فرض سلعها بالقوة. فهي ترى أنه وإن أوجدت نظماً "متحالفة" معها، لا تجد أن ذلك يكفي لكي تُنافس في الأسواق. لهذا تميل إلى السيطرة العسكرية المباشرة واحتكار الأسواق، بعكس الصين التي تنافس بقوة "خارقة" نتيجة رخص سلعها. هذا الأمر يدفعها إلى أن تميل إلى القوة؛ لكي تضمن السيطرة المباشرة، وتفرض سلعها بقوة سيطرتها.

ولأن النفط والغاز هو مصدر دخلها الأساس نجدها تندفع لكي تحتكر السوق العالمي، من خلال السيطرة على المناطق التي يمكن أن تكون مصدر تصدير الغاز خصوصاً؛ حيث تكون أوروبا خصوصاً مضطرة لاستيراد الغاز الروسي. وسورية مفصلية هنا، لأنها الطريق لتصدير الغاز الخليجي، القطري خصوصاً، إلى أوروبا. وحتى تصدير الغاز الإيراني، حليفها الراهن. وهذا ما كان قد جرى الاتفاق عليه بين كلّ من قطر وإيران وسورية سنة ٢٠١٠؛ حيث تقرّر حينها مدّ خط أنابيب الغاز من البلدين إلى الساحل السوري؛ لتصديرها إلى أوروبا.

إذن؛ روسيا الإمبريالية تعيش أزمة كبيرة، لأنها باتت إمبريالية تريد الأسواق في لحظة اكتمال سيطرة الإمبريالية القديمة على السوق العالمي. لقد حاولت الحفاظ على "حصتها" في العراق، لكن أميركا احتلّته، وحاولت الحفاظ على مصالحها في ليبيا، فجرى اللعب عليها لتخسرها. وهي ترى أن الإمبرياليات القديمة "تآمرت" عليها في أوكرانيا، فأطاحت بحليفها الوثيق. وهي تمنعها من بيع السلاح عبر تهديد أو إغراء الدول التي تحاول ذلك. وبالتالي باتت تنطلق من أن "الغرب" يتآمر عليها، ويريد تدميرها. هوس المؤامرة هو الذي بات يحدّد السياسة الروسية، وهو الذي يدفعها للتورّط

في صراعات ليس من أمل في كسبها. وهذا يمكن أن يقود إلى توزط أكبر، وبالتالي يمكن أن يدفع إلى "حافة الهاوية".

هل تغامر روسيا كما غامرت ألمانيا هتلر؟

المشكلة هنا تتمثل في أن روسيا تستغلّ الانسحاب الأميركي من "الشرق الأوسط"، وبالتالي عدم ميل أميركا للتدخل العسكري الكثيف. لهذا تحاول الاحتكاك بدول إقليمية، وتحاول حصر تدخلها في حدود "إقليمية" لكي لا تتفاقم الحرب إلى حرب عالمية. لكن؛ مَن يضمن ذلك؟ فتركيا جزء من الحلف الأطلسي، وبالتالي فإن أي صدام معها يدفع إلى صدام حتمي مع دول الحلف؛ أي مع الإمبريالية الأميركية.

وربما لا تقف المسألة عند هذه الحدود، لأن وضع روسيا الأزموي، وحاجتها العميقة للتوسع، يمكن أن يقودا إلى تدخلات أخرى قد تفضي إلى احتكاكات أكبر، وهو ما يمكن أن يفجّر حرباً عالمية. فأزمة روسيا الإمبريالية عميقة، وليس من "تفوق" لديها سوى السلاح، ولهذا نجدها تُعلن عن أسلحتها الجديدة "الأكثر تفوقاً"، وتندفع نحو استخدام جيشها، وتقوم باستعراض عسكري مستمر. ليبدو أن ليس لديها سوى "العضلات"، وهذا ما يُغرقها في هوس القوة، ويمكن أن يدفعها إلى التدخل العسكري المباشر هنا أو هناك، ويقود بالتالي إلى تصاعد الاحتكاك مع الإمبرياليات الأخرى (ربما حتى مع الصين)، ويجعل الحرب العالمية ممكنة، رغم امتلاك الأسلحة النووية من قِبل الدول الإمبريالية التي يمكن أن تنخرط فيها.

إذا كانت روسيا يلتسين قد سلّمت أمرها لـ "الغرب"، فانخرطت بلا تردّد في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي حاول ابتلاعها، وباتت جزءاً من النظام المالي الدولي، فقد أخذ فلاديمير بوتين طريقاً ينطلق من تاريخ روسيا، ومن تطورها الذي تحقّق في المرحلة الاشتراكية؛ أي التطور الصناعي، واعتماداً على احتياطيها من النفط والغاز، من أجل أن تصبح روسيا هي "زعيمة العالم" بعد شعورها بضعف أميركا وتراجعها العالمي، بعد أن كان الأمل يتحدّد في مرحلة سابقة في تشكيل عالم متعدّد الأقطاب. ولا شك أنه كممثل لبيروقراطية دولة عريقة، ولصناعة السلاح، وكذلك للطغم المالية التي نهبت الاقتصاد السوفيتي، يتقدّم من أجل ذلك. ولا شك في أن نزقه وعنجهيته هما التلخيص لأزمة روسيا، التي لم تعد اشتراكية، لكنها بعد أن باتت رأسمالية ظهر أنها عاجزة عن تحقيق "إمبرياليتها" نتيجة"تقاسم الأسواق"، وتشكيل بنى طرفية لا خيار لديها سوى التبعية للإمبرياليات القديمة، ولكن؛ أيضاً نتيجة عدم قدرتها على

المنافسة في سوق مفتوح. هذه المسألة الأخيرة هي ميزة الصين التي باتت تتقدم بسرعة؛ لكي تنافس "على القمة"، وهو ما جعلها "الخطر المحتمل" على الإمبريالية الأميركية. بالتالي فلكي تخرج البرجوازية الروسية من مأزقها الاقتصادي، ولكي تتطور روسيا اقتصادياً، يجب أن تكون مهيمنة عالمياً، محتكرة للأسواق أو فارضة ذلك عبر قوتها العسكرية. هذا الأمر هو الذي يدفع إلى زيادة التسلّح، وتضخيم الجيش، واستعراض القوة، التي باتت تنتشر هنا أو هناك. لقد أصبحت ميزانية الدولة تخضع لاحتياجات الجيش، وبات التطوير العسكري يحظى باهتمام السلطة، وأيضاً بات التقدم نحو السيطرة خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق هو الخطوة الأولى في مسار توسّعي من أجل السيطرة، حتى وإنْ تحقّق ذلك في شكل احتلال. وذلك كله يدفع نحو تأزّم الوضع العالمي، وربما الاندفاع نحو صدام دولي.

روسيا مريضة، وعلاجها يعتمد على تغيير النظام ككل. فليس من الممكن أن تشفى دون تجاوز الرأسمالية، لأن ذلك وحده هو الذي يمنع اندفاعها الهَوَسي للسيطرة والاحتلال، وبالتالي الصدام مع الإمبرياليات القديمة. بينما تجاوز الرأسمالية يفتح على صراع عالمي مختلف، في وضع تعاني الرأسمالية فيه من "أزمة وجود" على ضوء سيطرة النشاط المالي وهيمنة الطغم المالية فيها؛ لتنخرط روسيا في موجة الثورات التي ستندلع ضد الرأسمالية بدل أن تصارع طغمها المالية من أجل السيطرة والاحتلال.

روسيا الإمبريالية من أوكرانيا إلى سورية

بعد الدور العسكري لروسيا في أوكرانيا، الذي لا يزال مستمراً عبر دعم الانفصاليين الأوكرانيين وضم شبه جزيرة القرم، ها إن دورها العسكري يمتد إلى سورية بهدف منع النظام فيها من السقوط، ولتكريس سيطرة روسية عليها. ولا شك في أنها قامت سابقاً بأعمال عسكرية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، كما في جورجيا مثلاً بدعم استقلال أوستينيا الجنوبية؛ حيث أرادت أن تُبقي تلك الدول في إطار نفوذها. وربما سنجد روسيا تتدخل عسكرياً في دول أخرى؛ حيث إن سياساتها الخارجية باتت تقوم على القوة. هكذا الدول الإمبريالية كلها، خصوصاً تلك التي كانت تدخل عالماً قد بات مقسماً بين إمبرياليات أخرى؛ حيث يكون العنف هو الطريق لتحقيق التوسّع والسيطرة على الأسواق وتحقيق النفوذ.

لقد انهار الاتحاد السوفيتي، ومال الشعب نحو الرسملة، وعملت

البيروقراطية المسيطرة على نهب "قطاع الدولة"، بالأشكال التي اخترعها بوريس يلتسين. ومن ثم؛ مالت روسيا في هذه المرحلة لكي تكون "حليفاً" لأميركا، وأرادت أميركا أن تستتبعها، وتدمر بنيتها الصناعية، وأن تغرقها في النظام المالي الدولي. الأمر الذي فرض سيطرة مافيا على الاقتصاد والسلطة. وبات الوضع الاقتصادي صعباً، وظهر تململ الشعب نهاية العقد الأخير من القرن الماضي؛ حيث كان يمكن لثورة أن تنتصر لولا تردد وضعف الشيوعيين.

مع بوتين، عملت الدولة على لملمة الوضع الاقتصادي والشعبي، وعلى تسيير الاقتصاد، لكن؛ انطلاقاً من الاعتماد على النفط والغاز (الذي يشكل نسبة ٧٠٪ تقريباً من الدخل القومي)، وعلى الاستمرار في تطوير القدرات العسكرية والصناعة العسكرية. وظهر أن العقد الجديد كان يتسم بالانكفاء الداخلي لترتيب وضع السلطة وضمان استقرارها. هذا ما حكم مرحلة بوتين الأولى ومرحلة وريثه دمتري ميدفيديف، لكن الأزمة المالية الأميركية التي انفجرت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ دفعت روسيا للتفكير في الخروج من انكفائها الداخلي، والتوجه لممارسة دور عالمي. خصوصاً أن المرحلة السابقة شهدت حصاراً أميركياً على صادرات روسيا، وبالتحديد فيما يتعلق بالسلاح. ولا شك كان الفيتو في مجلس الأمن بشأن سورية هو الفاصل الذي كان يريد الروس (كما الصين) أن يؤسسوا على ضوئه عالماً جديداً، متعدد الأقطاب.

طبعاً الأمر هنا لم يكن عفوياً، بل إنه نتيجة تكوين جديد يفرض أن تصبح روسيا قوة عالمية مسيطرة؛ حيث فرض الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية داخلياً، إلى أن تصبح الرأسمالية المتشكلة، والتي نضجت خلال حكم بوتين ووريثه، ميالة لأن تبحث عن الأسواق وأن تنشر قواتها في العالم ككل إمبريالية، وكذلك أن تسيطر على مواقع استراتيجية. هذا مسار الإمبرياليات كلها، التي فرضت هيمنتها، والتي عجزت عن ذلك، فأخفقت. هذا الأمر هو الذي أنتج الحربين العالميتين، وأنتج الحروب الإقليمية. فالرأسمالية تفرض حتماً التوسع والسيطرة للحصول على الأسواق، ولهذا تصارعت.

وإذا كانت روسيا يلتسين تعاملت كتابع لأميركا، وقبلت بـ "اقتصاد الصدمة" الذي عنى الانتقال السريع إلى الرأسمالية، فقد أدى ذلك إلى تكييف للاقتصاد الروسي متوافق مع السيطرة الأميركية. ومثال ذلك الانخراط السريع في النظام المالي الدولي، المحكوم حتماً من قبل أميركا؛

وإلى سيطرة مافيات، لم تلتفت إلى الصناعة، بل اهتمت بالنفط والمال. لكن؛ كان ذلك يخلق وضعاً يؤدي إلى انهيار داخلي، الأمر الذي جعل عصر بوتين يقوم على تعديل العلاقة مع مجمل النمط الرأسمالي العالمي، وهو تعديل ظل بطيئاً، ودون صدام. وهو التعديل الذي كان يفرض حتماً التوسّع الخارجي؛ لكي يتطور الاقتصاد بشكل متسارع عبر النهب، كما تفعل كل إمبريالية.

ما شجع على ذلك هو الأزمة المالية الأميركية التي فرضت بعد بضع سنوات سياسة تقوم على الانسحاب من "الشرق الأوسط" واعتبار آسيا والمحيط الهادي كأولوية بديلاً عنه. هذا ما فرض على روسيا أن تعمل منذ الثورة السورية (وبعد ما عدّته خديعة أميركية في ليبيا) على أن تجعل سورية دولة تابعة. لكن؛ ظهر أن أميركا تريد أن تلعب روسيا دور رعاية مرحلة انتقالية، كما صرّح باراك أوباما بداية سنة ٢٠١٢، وهو المسار الذي أنتج مبادئ جنيف١، ومؤتمر جنيف٢، الذي أخفق بالضبط لأن روسيا أتت بوفد النظام الذي يرفض مبادئ جنيف١ أصلاً، بدل أن تعمل على إحضار وفد من السلطة يوافق على تلك المبادئ، بعد أن وافقت المعارضة التي حضرت مطالب الروس.

روسيا خلال ذلك كانت تدعم النظام السوري عسكرياً في الخبرات (مع إيران)، وظلت تشير إلى تمسكها ببقاء بشار الأسد، رغم "الليونة" في بعض الأحيان. لكن إخفاق جنيف٢ واندلاع الثورة في أوكرانيا عمّق من مشكلة روسيا، ووضعها في حالة اللا توازن، خصوصاً بعد الحصار الأميركي الأوروبي الذي فُرض عليها. ففي أوكرانيا كان النظام القائم حينها تابعاً لها، لكنه كان مكروهاً لشعبه؛ لأنه لم يحلّ المشكلات الاقتصادية التي ثار الشعب من أجلها سنة ٢٠٠٤ ضد نظام تابع للغرب.

وإذا كانت روسيا قد تدخلت عسكرياً في عدد من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، مثل جورجيا، فيبدو أنها الآن تحاول ممارسة الحرب؛ لكي تفرض وجودها العالمي. فقد سيطرت على شبه جزيرة القرم، وضمّتها إليها، ثم دعمت تمرّداً في شرق أوكرانيا (المنطقة القريبة من موسكو، والتي يسكنها سكان روس) الذي شهد حرباً ضروساً لم تتوقّف تماماً إلى الآن، رغم أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته أميركا وأوروبا قد فرض بعض التراجع على روسيا. وهنا ربما تُعدّ أن أوكرانيا هي جزء من دول الاتحاد السوفيتي السابق، بالتالي يأتي التدخل فيها في سياق ما حدث في جورجيا؛ حيث تريد روسيا ضمان هيمنتها على دول الاتحاد السوفيتي

السابق.

لكن الأمر في سورية سيبدو مختلفاً في الأحوال كلها؛ حيث إنها تتدخل بشكل مباشر عسكرياً في بلد لم يكن من دول الاتحاد السوفيتي، وظلت علاقته بها منذ نهاية الدولة السوفيتية ليست جيدة أو جدّية، خصوصاً بعد استلام بشار الأسد السلطة، فقد بلغت المبادلات التجارية أقل من مليار دولار، ولم تكن روسيا مجال اهتمام النظام الجديد. ولقد فرضت حاجة النظام لحماية دولية بعد الثورة، وخوفاً من تدخل أميركي، تحقيق صفقة تفاهم مصلحي؛ حيث تحصل روسيا على مصالح اقتصادية تتعلّق بالنفط والغاز، ومشاريع اقتصادية أخرى، ومصالح استراتيجية بتعزيز قاعدة طرطوس التي باتت بالنسبة لروسيا ذات أهمية فائقة، وهي تتقدم لنشر أسطولها في البحر المتوسط في سياق السعي لتوسيع نفوذها في المتوسط والشرق الأوسط. فهي باتت تفكر بعد الانسحاب الأميركي في "ملء الفراغ"، كما فعلت أميركا بعيد الحرب العالمية الثانية. لهذا لا بد من ملاحظة أن هناك مصالح اقتصادية، وحاجة إلى قواعد عسكرية في سورية هي التي تحكم سياسة روسيا، وتدفعها إلى الحرب.

روسيا الإمبريالية تقوم اليوم بغزو سورية، وليس مُبرِّراً أن النظام هو الذي دعاها، لأنه نظام لم يعد قائماً أصلاً، نتيجة انهيار قواته، وتحكُّم إيران بقراره، وأيضاً لأنه رُفِض من قِبل غالبية الشعب الذي تظاهر طيلة السنوات الأولى من الثورة، قبل التحوّل إلى العمل المسلّح، الذي كان، في معظمه (أي دون القوى الأصولية) هو استمرار للثورة بشكل جديد، فرضه عنف ووحشية النظام. بالتالي فإنها تعمل على السيطرة على بلد هو سورية وفرض نظام رفضه الشعب، ذلك كله من أجل مصالحها التي أشرتُ إليها قبلاً.

روسيا تأتي لدعم بقاء النُّظم رغماً عن شعوبها، كما كانت تفعل أميركا لتغيير النُّظم رغماً عن شعوبها. في هذا التصرُّف يظهر الطابع الإمبريالي بشكل واضح، ويبين أن روسيا بدأت عملية سيطرة خارجية تبنى على القوة لتحقيق مصالحها. لقد بدأت الهجوم من أجل الحصول على امتيازات، وتحقيق مصالح، ككل قوة إمبريالية تحاول السيطرة بعد أن تتشكّل داخلياً، وهذا في الماضي ما كان يثير الحروب، كما حدث مع ألمانيا وإيطاليا واليابان، الدول التي خاضت حربين عالميتين من أجل السيطرة على الأسواق. هل يمكن أن يحدث ذلك الآن؟

لا شك في أن الوضع مختلف، فالحروب العالمية في ظل التوازن النووي مستحيلة، لكن؛ ما يمكن أن يحدث هو "حرب بالوكالة"؛ أي أن تقوم أميركا بدعم قوى على الأرض تقاتل النظام، وباتت تقاتل الروس. لكن هذا الأمر أيضاً ليس مطلقاً، نتيجة وضع أميركا الأزموي، وأصلاً انسحابها من "الشرق الأوسط". بالتالي ما يمكن توقُّعه هو تحرك دول إقليمية لا ترغب بالدور الروسي، ولا تريد سيطرة روسية على سورية، من أجل تقديم سلاح "أكثر تطوراً" لبعض أطراف المعارضة المسلّحة. وهنا يمكن أن تُعطى بعض الصواريخ المضادة للطائرات (ستينجر) لاستهلاك القوة الروسية. وإذا تحيّد الجو، يمكن للثورة أن تحقّق انتصارات أكبر. لقد منعت أميركا هذا السلاح عن المعارضة المسلّحة، وكانت بذلك تتحمل جرائم النظام كلها التي قام بها من خلال قصف الطائرات، فهل لها أن توافق الآن؟ خصوصاً أن الدول الخاضعة لها لا تجرؤ على تجاوز الخط الأحمر الأميركي.

في الأحوال كلها غرقت روسيا في حرب صعبة، سوف تؤثر على وضعها الاقتصادي بالضرورة، وربما على علاقاتها الضرورية مع بعض الدول الإقليمية مثل تركيا بعد الاتفاق على مد خط أنابيب الغاز من أراضيها، وكذلك مع السعودية ودول الخليج. وكما بات يظهر إخفاقها في أوكرانيا سيكون إخفاقها في سورية مؤكداً. كتبتُ مرّة: روسيا إمبريالية غبية، وأظن أن سياساتها كلها تُظهر هذا الغباء.

سيولة عالمية

إذن؛ وضع أميركا في تراجع، بمعنى أنها لم تعد قادرة على السيطرة على العالم نتيجة أزماتها، لكنها تريد الحفاظ على تفوقها وضمان سيطرتها على مناطق آسيا والمحيط الهادي، ونسج تحالفات عالمية تسمح لها بحصار الصين والحفاظ على تفوقها، وهي هنا تميل نحو روسيا مع تعزيز التحالف مع أوروبا واليابان، وكذلك تميل للتحالف مع دول إقليمية مثل إيران. وروسيا تحاول استغلال تراجع أميركا لكي تفرض ذاتها كقوة مهيمنة، لهذا تقوم بعمليات احتلال وحروب، وتلجأ إلى إظهار القوة، لكن وضعها الاقتصادي لا يحتمل طموحات زعاماتها ورأسماليتها، رغم الرعونة التي تتسم بها. وقامت الصين خلال العقود الماضية بالتوسّع التجاري الهائل، ولكن؛ أيضاً بالاستثمار المالي في مختلف بقاع الأرض، وتميل لأن تعزز قدرتها العسكرية، وبدأت في إقامة قواعد عسكرية لها في مناطق بعيدة (جيبوتي)، وهي تطمح لأن تُهيمن بعد أن باتت القوة الثانية اقتصادياً. رغم أنها دخلت في دائرة الأزمة، التي تمظهرت في انهيار

أسواق الأسهم [٣].

هذه هي الإمبرياليات التي يبدو أنها تتصارع، أميركا بالتحالف مع أوروبا واليابان كأساس للحفاظ على الوضع المهيمن للإمبرياليات القديمة، لكنها تميل لتأسيس تحالفات جديدة انطلاقاً من مبدأ "حصار الصين"، فتحاول مع روسيا، وكذلك مع إيران، كما تحاول أن تُوجد مرتكزات في أفريقيا. وروسيا تعمل لأن تصبح هي الإمبريالية المهيمنة رغم ضعف وضعها الاقتصادي، واعتمادها على التشابك الاقتصادي مع الإمبرياليات القديمة، وبالتالي ستكون عاجزة عن تحقيق طموحها الإمبريالي، وربما تقود أزمتها إلى حروب "غير محسوبة" كما يحدث مع تركيا، وما يمكن أن تقود إليه الصراعات في سورية. الصين تتوسع اقتصادياً رغم أنها دخلت دوّامة الأزمة، وهي تحاول أن تُطوّر قدراتها العسكرية، وتنازل حول السيادة على بحر الصين الجنوبي.

لكن؛ في مستوى آخر، نلمس نشوء صراعات إقليمية، وظهور ميول لدول نحو التحول لـ "قوى عظمى"، وهذه الميول ربما تكون مدخلاً لصراعات إقليمية وربما عالمية. فهي دول تميل رأسماليتها إلى توسيع "حصتها" في السوق العالمي، لهذا تميل إلى الاستحواذ على أسواق عبر "السيطرة" على دول أخرى، أو ترتيب علاقة خاصة بها. في أميركا اللاتينية كان هناك طموح فنزويلي لـ "توحيد" القارة في مواجهة أميركا، لكنها أخفقت وباتت تعاني من أزمات داخلية، أعادت الرأسمالية إلى السلطة كطرف مقابل لسلطة ورقة شافيز. وظهرت البرازيل لقوة اقتصادية ناهضة بعد تولي حزب العمال السلطة وحلّ مشكلة المهمشين، لكنها لا تبدو قادرة على ذلك، ولقد فتح النظام فيها الباب لخصخصة اقتصادها لطغم مالية. في آسيا تراجع وضع كوريا الجنوبية وتايوان، وحتى اليابان مع صعود الصين، والتفت مع دول أخرى مثل فيتنام خلف الإمبريالية الأميركية. والهند تحاول الصعود لكنها مثقلة بفقر مجتمعي هائل، ونزاع مستديم مع الصين من طرف والباكستان من طرف آخر، ولا يبدو أنها تتقدم بما يجعلها قوة عالمية. في أوروبا يعاني الاتحاد الأوروبي أزمة الدول المدينة في جنوبه، وعبء الدول في شرقه، وهو الوضع الذي يدفع لحراك طبقي كبير على ضوء الأزمة التي تعيشها الرأسمالية.

في أفريقيا يجري التنافس بين الصين، التي تقدمت مبكراً، وفرنسا التي كانت تستعمر بعض بلدانها، وأميركا التي تسعى لكي تفرض وجودها هناك. جنوب أفريقيا تغرق في أزماتها، وبالتالي لم تعد في عداد "البلدان

البازغة"، رغم سعيها للهيمنة على محيطها في جنوب القارة.

ربما كانت الطموحات الأخطر هي تلك التي حكمت منظور إيران، وخصوصاً تركيا. وكلتا الدولتين عملتا لكي تتحولا إلى "قوة عظمى" على السيطرة على "الشرق الأوسط" والتدخل في شئونه. لهذا استغلت إيران القضية الفلسطينية من خلال دور حزب الله، واستفادت من الاحتلال الأميركي للعراق، ومن ثمّ؛ انسحابه، لفرض هيمنتها على العراق، وبعد الثورات إلى التدخل المباشر في سورية، وأيضاً اليمن، وتحويل حزب الله قوة مهيمنة في لبنان. لقد أصبحت تسيطر على "أربعة عواصم عربية" كما صرّح أكثر من مسؤول إيراني[8]. لقد عززت علاقتها مع روسيا في إطار "الصراع" مع أميركا، وسعيها لتطوير برنامجها النووي، ومدّت نفوذها في البلدان العربية تلك. لكن؛ ليست إيران قادرة على أن تتحول إلى قوة عظمى نتيجة بنيتها الاقتصادية غير الصناعية، وسيطرة مافيات ليبرالية على الاقتصاد فيها، رغم تطوير قدراتها العسكرية بشكل كبير. وهذه الوضعية هي التي فرضت حدوث تحول داخلي بطيء نحو التخلي عن صدامها مع أميركا، وقبولها الاتفاق النووي الذي يلغي إمكانية حصولها على أسلحة نووية، والسعي الأميركي لتقزيم سيطرتها في العراق، وإبعادها عن سورية واليمن، وبالتالي عن لبنان، مقابل تحقيق تحالف أميركا معها؛ لكي تضمن نفط الخليج، بعد أن باتت هي "خط الدفاع" عنه في حال مالت الصين إلى التوسع غرباً. بالتالي يمكن القول بأن الوضع العالمي لا يسمح لها بأن تتحول إلى قوة عظمى في وضعها الاقتصادي الداخلي الراهن، ولا شك في أن الرأسمالية التي ترعرعت خلال عقود أربع من حكم الملالي سوف تفرض منطقها في السلطة، وهي رأسمالية مافياوية ككل مافيات الأطراف.

تركيا كان لها طموح أكبر، ولا شك في أن تطورها أفضل من إيران؛ حيث تمتلك "بنية صناعية" لا بأس بها، طبعاً قياساً بوضع المنطقة. وهي عضو في الحلف الأطلسي (الناتو)، ولديها جيش قوي، وكانت الحامي الأساسي للمنطقة من "التوسع السوفييتي". وهذه كانت أهميتها بالنسبة لأميركا. لكن تراجع الصراع العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية أضعف من دورها، فغرقت في مشكلات اقتصادية عويصة، أفضت إلى انقلابات عسكرية عديدة. لكن حلم "القوى الصاعدة" بات يراودها، فهي دولة في مستوى تطور بعض الدول التي يجري اعتبار أنها من "الدول الصاعدة"، مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، أو أنها قريبة من ذلك، أو حتى يمكن

أن تكون مثلها. وبالتالي فما دامت لا تُقبل في الاتحاد الأوروبي، فيمكن لها أن توجد "إمبراطوريتها" في الشرق، الذي هو أقلّ تطوّراً منها كما تعتقد، والذي يعاني من فراغ "محلي"، يُملأ من قِبل الولايات المتحدة، ويجري العمل لأن يُملأ كذلك من قبل الدولة الصهيونية. وهو الأمر الذي يفتح لها أفق العمل على "مد نفوذها"، وتوسيع دورها. وهي قادرة على أن تُوظّف علاقاتها بأوروبا في سياق تحقيق ذلك، ليس فقط عبر تحولها إلى "عقدة" تواصل نفطي وتجاري، بل أيضاً عبر تحولها إلى قوة صناعية تبسط "سيطرتها" على هذا السوق الكبير الذي يشكّله الشرق. إذن؛ أصبح الهاجس يكمن في أنه يمكن لتركيا أن تتطور كقوة اقتصادية عبر إيجاد "سوقها" الشرقي، في الوقت ذاته تبقى على علاقات جيدة مع أوروبا، فتكون هي مركز "التكتل" الإقليمي الشرقي (أو الشرق أوسطي)، في سياق التشكل العالمي الذي يجري في الواقع بشكل واضح منذ أن تفجّرت الأزمة المالية الرأسمالية.

هذا الطموح هو الذي يقبع خلف السياسة الجديدة كلها، وهو طموح البرجوازية التركية التي ربما ملّت البقاء الطويل على هامش التطور العالمي، وعلى أعتاب أوروبا، والتي ترى في الظروف الدولية الراهنة فرصة مهمة من أجل أن تصبح قوة صاعدة. وأيضاً ربما وجدت في "المسحة الدينية" لحزب العدالة والتنمية فرصة للتمهيد الأيديولوجي لدخول الشرق. هذا الحزب الذي بدوره تكيف مع "علمانيتها" (لكن؛ مع تعديل فيها لمصلحة تخفيف طابعها المتشدد) ومع مصالحها، بعد أن لعب دوراً داخلياً مهماً في القضاء على الفساد الذي كان يعيق من نشاطها. هنا التلويح بالدين هو "المدفعية" التي تُستخدم من أجل التمهيد للتوسّع الاقتصادي، خصوصاً وأنه كأيديولوجية قد انثلم داخلياً من خلال تحويله إلى قيم أخلاقية فقط، أو إلى "خلفية ثقافية" فحسب.

لكن تركيا كانت حريصة على استمرار العلاقات الجيدة مع أوروبا وأميركا، وكذلك روسيا والصين، وحريصة على التنسيق مع القوى الصاعدة، في سياق صياغة التشكل العالمي الجديد، وهو أمر طبيعي في سياق تشابكها في إطار النمط الرأسمالي، لكنها تجد ذاتها في "تصادم" مع دور (وليس وجود) الدولة الصهيونية كما هو قائم في إطار السياسة الأميركية، دون أن يعني ذلك أن "حرب" حتمية هنا، بل إن الضغوط هي التي ستكون السياسة التي تتبعها تركيا من جهة، ومحاولات التعويق والكبح، وربما الدفع نحو تهشيم هذا "المطمح الرأسمالي"، وإضعاف حزب

العدالة والتنمية، من قبل الولايات المتحدة من جهة أخرى.

لا بد من أن نلاحظ بأن تركيا كانت منخرطة في سياسات الحلف الأطلسي كونها جزءاً منه، وفي ذلك كانت في تحالف وثيق مع الدولة الصهيونية، وكانت المرتكز الأميركي الثاني بعدها (بعد فقدان المرتكز الإيراني سنة ١٩٧٩). لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك؛ حيث عملت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كون لها موطئ قدم في أوروبا، لكن سنوات من "الزحف" للحصول على الموافقة الأوروبية باءت بالإخفاق. ولن نبحث هنا في أسباب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسة ترفض انضمامها، أو تماطل لعقود أقنعت النخب التركية بأن أوروبا لا تفتح لها أبواب الانضمام. ويمكن أن يكون هذا الشعور الذي تلمسه الشعب قبل النخب هو الذي أفضى إلى نجاح التيار الإسلامي المرتبط بالشرق (حزب أربكان الذي طرد من الحكومة كونه ليس علمانياً، وهو جزء من حركة الإخوان المسلمين)، ثم إلى نجاح حزب العدالة والتنمية المنشق عن حزب أربكان في سياق تشكيل "إسلام علماني"، لكنه يحمل الميل الشرقي، رغم أنه عمل على تطبيق كل الشروط التي طالب الاتحاد الأوروبي بها لتسهيل الانضمام إليه.

وأظن بأن التحول الأهم تمثل في ميل البرجوازية التركية إلى الاتجاه شرقاً؛ كي تكون قوة لها وزنها بدل أن تكون ملحقة في سياق أوروبي متبلور، ويمتلك التطور الأعلى. هنا نلمس بأن هذه البرجوازية بدأت في السير نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق (البلاد العربية والإسلامية) على أمل أن تصبح قوة مهيمنة، خصوصاً وأنها الأكثر "تطوراً" بين برجوازيات هذه البلدان كلها. وهنا باتت مصالحها تتطابق مع حزب العدالة والتنمية، وأصبح هذا الحزب أكثر مقدرة على المسك بالسلطة، وهو الأمر الذي جعله يتجه إلى تلم سيطرة الجيش، وتهميش دوره السياسي، وهذا ما تحقق جزء منه في السنوات الماضية، ويخوض الحزب معركة من أجل إكماله من خلال التغييرات الدستورية التي يسعى إلى إنجاحها عبر استفتاء شعبي. وسنلمس بأن حكم حزب العدالة والتنمية قد وفّر للبرجوازية بيئة اقتصادية أفضل من خلال الاستقرار الذي أوجده بعد عقود من عدم الاستقرار الحكومي، وكذلك من خلال الحرب التي شنها ضد الفساد المستشري، والذي كان يضر بمجمل الاقتصاد.

إذا تلفتنا تطورات الوضع العالمي بعد الأزمة المالية التي حدثت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ سوف نلحظ بأن الضعف الذي باتت تعيشه الولايات

المتحدة وأوروبا، وبالتالي تفكك الهيمنة الإمبريالية الأميركية وضعف إمكانية الهيمنة من قبل قوى أخرى، فرض بروز قوى جديدة باتت تسعى لأن تكون جزءاً من القوى المهيمنة، والتي منها الصين وروسيا، لكن؛ أيضاً الهند والبرازيل، وهي قوى تمتلك مستوى من التطور أضعف من البلدان الرأسمالية الأساسية لكنها مؤهلة – كما تعتقد - لأن تصبح قادرة على أن تكون مثلها، ولقد سمحت الأزمة لها لأن تطور من قدراتها لكي تفرض ذاتها، ولتكون جزءاً من "عالم متعدد الأقطاب". هل تنجح؟ ربما لا، لكن المهم هنا هو أن تركيا باتت تعتقد بأنه أصبح بمقدورها أن تدخل هذا العالم. وبالتالي باتت مطامحها أكبر من أن تقبل بدور "خجول"، وتغلغل بطيء في الشرق. لقد اعتقدت بأنها باتت المهيأة لأن تصبح هي مركز الشرق وممثله في العالم متعدد الأقطاب. وهذا الوضع ربما كان جعلها تندفع أكثر نحو الشرق من أجل أن تفرض هيمنتها؛ حيث إن تحولها إلى قوة عالمية يرتبط بهذه الهيمنة التي سوف تقود إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى في التطور تكون قادرة عبرها أن تصبح قوة عالمية.

هل سينجح ذلك؟

ليس من السهل أن تنجح هذه الاستراتيجية لأنه رغم وضع تركيا الاقتصادي الذي لا يعاني من مشكلات كبيرة، كما في اليونان أو إسبانيا أو البرتغال، إلا أن الأزمة العالمية سوف تطالها، وهي تعاني من مشكلات يمكن أن تتطور أكثر. كما أن اللاعبين الكبار، سواء أميركا أو أوروبا أو حتى اللاعبين الجدد مثل الصين وروسيا، سوف يعملون على تقويض هذه الاستراتيجية. فالشرق العربي خصوصاً أكثر حساسية من أن يُترك لسيطرة تركية.

انتهت الحرب الباردة، انتهت الأحادية القطبية

نحن في عالم جديد يتشكّل

المنظور "الكلاسيكي" الذي يحكم اليسار يُظهر وكأننا لا نزال نعيش الحرب الباردة؛ حيث لم يظهر أن لانفجار الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ أي أثر على تحليل الوضع الدولي، وتلمس المتغيرات التي تحصل فيه. ولهذا لا نزال نعيش الحرب الباردة؛ حيث ينقسم العالم إلى المنظومة الإمبريالية، وعلى رأسيها أميركا، والمنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. الأمر الذي يظهر واضحاً في كلّ ما يصدر من تحليلات ورؤى ومواقف.

انهيار الاتحاد السوفيتي أنهى الحرب الباردة، وجعل روسيا الاتحادية جزءاً من المنظومة الإمبريالية، حاولت أميركا أن تجعلها ملحقاً، لكن الأمر تجاوز ذلك. وبالتالي فإن كل التحليلات والمواقف التي ابنت عليها خلال الحرب الباردة باتت من الماضي. لقد بات العالم رأسمالياً "صرفاً"، ولم يعد "الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية" هو الذي يحكمه. ومن ثم؛ بات كل صراع هو بين رأسماليات. روسيا التي باتت رأسمالية مع سيطرة يلتسين وتفكيك الاتحاد السوفيتي، والصين باتت رأسمالية بعد أن اندمجت في الاقتصاد الرأسمالي، وأميركا وأوروبا واليابان هي البلدان الرأسمالية التي شكلت الثالوث كما يقول سمير أمين.

أميركا عملت جاهدة لأن تسيطر على العالم بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحاولت تأسيس عالم أحادي القطب، مستغلّة الفراغ الذي نشأ عن غياب القوة العظمى الأخرى، أي الاتحاد السوفيتي، وبفعل ضعف الرأسماليات الأخرى. العولمة هي شكل فرض السيطرة الأميركية، والشكل الاقتصادي الذي يحقّق مصالح الشركات الاحتكارية الأميركية، وأصلاً الطغم المالية الأميركية. وكانت السيطرة تنطلق من التدخل العسكري والاحتلال، ونشر القواعد العسكرية؛ أي عسكرة العالم. وإذا كانت أميركا عبر ذلك كله تريد تجاوز أزمتها "المالية" التي بدأت مع بداية سبعينيات القرن العشرين، وتفجرت بأشكال مختلفة منذئذ، فقد أوضحت الأزمة المالية التي تفجرت سنة ٢٠٠٨ أن المسألة أعقد من أن تُحلّ، حتى عبر السيطرة على العالم، هذه السيطرة التي ظهر لأول مرة أنها تزيد الأزمة، ولا تقود إلى حلّها، كما كان الأمر في الأزمات السابقة[٥].

حاول أوباما في فترته الأولى تجاوز الأزمة عبر الاستمرار في سياسة بوش الابن على أمل أن يجري تجاوزها، لكن؛ ربّما كانت سنة ٢٠١٠ سنة فاصلة في التاريخ العالمي؛ حيث ظهر بأن الأزمة لم تُحلّ، وأن حلّها يستلزم سياسة أخرى مختلفة جذرياً. الوصول إلى هذه النتيجة هو ما أسس لوضع عالمي جديد. نحن بالتالي في وضع عالمي جديد، ليس من المفيد فيه تكرار كل التصورات السابقة، أو الاعتماد على أفكار تبلورت خلال الحرب الباردة، وحتى خلال السيطرة أحادية القطب. نحن في عالم جديد يتشكّل، ربّما لم يتبلور بعد، وليس واضحاً كذلك، لكنه يتشكّل.

أميركا لم تعد أميركا التي نعرفها، وأسسنا تصوراتنا السابقة كلها انطلاقاً من هذه المعرفة. وروسيا لم تعد روسيا التي انهارت، وباتت ملحقاً بأميركا. وأوروبا لم تعد جزءاً من الثالوث، كذلك اليابان التي تتهفش.

والصين تفرض إيقاعاً جديداً جعل الإمبريالية الأميركية تعدها الخطر الأول عليها. باختصار يشهد العالم مخاضاً من أجل تشكّل جديد. لم يتبلور بعد، وهو يعاني من أزمة تخترقه، لكنه بالتأكيد لم يعد العالم القديم. ليس عالم الحرب الباردة، ولا عالم الأحادية القطبية، وربما لا يكون عالم الرأسمالية ذاتها.

أميركا تراجعت عن سياستها الأحادية القطبية بعد أن ظنت أن العالم بات ملكاً لها. تواضعت وباتت تتكيف مع وضعها الجديد. فلم تعد ترى أنها قادرة على أن تكون "زعيم العالم"، والمسيطر بقوته العسكرية، لأن هذه السيطرة لم تقد إلى تجاوز الأزمة العميقة التي تعيشها، والتي لا تزال تتهددها. وبالتالي يبدو أنها اقتنعت بأن تكون قوة "عظمى" بين قوى متعددة، وأن تهتم بحماية وضعها الداخلي وحلّ أزمتها "المالية" بدل الاندفاع للسيطرة. لقد انكفأت، وباتت تخشى من تنافس يطيح بها، ومن "قوة الصين" التي باتت شاغلها الأول. هذا هو مضمون استراتيجيتها الجديدة التي أقرّت بداية سنة ٢٠١٢، والتي أسست سياستها العسكرية كلها على أساسها. وجعلها تنظر من منظور "الحماية من الصين".

وروسيا تقدمت، باتت تتصرّف كقوة إمبريالية تريد حصتها في التقاسم العالمي الجديد. وهي تعرف أزمة أميركا ومشكلاتها، لهذا تقدمت لفرض إيقاع جديد، ربما يذكّر بـ "الحرب الباردة"، لكنه هذه المرة يعبر عن تنافس إمبريالي. روسيا تريد السيطرة، والاستحواذ على الأسواق، وتحقيق مصالح طغمها المالية. الصراع هنا هو صراع بين رأسماليات. بين طغم مالية يريد كل منها أن يسيطر، ويستحوذ على الحصة الأكبر. روسيا هنا هي ليست الاتحاد السوفيتي الذي دعم "حركات التحرر" من أجل تقليص السوق الإمبريالي، وإضعاف البلدان الإمبريالية لكي "تنتصر الاشتراكية"، بل هو روسيا الإمبريالية التي تريد الأسواق. وهي تحاول تشكيل محور عالمي يعمل لأن يرث الثالوث الإمبريالي القديم (أميركا وأوروبا واليابان)، ويصبح هو الإمبريالية الجديدة.

الصين لا تطرح ذاتها قوة منافسة في المستوى السياسي، لكنها تنتصر في التنافس الاقتصادي. هي تستحوذ على كتلة نقدية هائلة من الدولار (٣ تريليون)، وتوظّف في سندات الخزينة بمبلغ معتبر (١,٥ تريليون دولار). وسلعها تغزو العالم كله بما يجعلها "إمبريالية تجارية" من الدرجة الأولى، لكنها كذلك تشتري شركات عالمية في مختلف بقاع الأرض، وتوظّف الرأسمال المتراكم في مختلف القارات. وتتحول إلى قوة عسكرية هائلة،

باتت معنية لإيجاد قواعد في العالم بدءاً من أفريقيا (جيبوتي). وفي ذلك كله يظهر خطرها على أميركا، خصوصاً أنها تُظهر التحالف مع روسيا (ومع البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى الهند العدو التاريخي).

اليابان يبدو أنها تغرق في أزماتها، فبعد أن كان التوقّع يشير إلى أنها سوف ترث أميركا، وتصبح القوة الأولى باتت هامشاً لا يُذكر تقريباً. إنها غارقة في حلّ مشكلاتها، هذا باختصار هو وضعها. أوروبا مهدّدة بأزمة مديونية ربما تدفعها إلى الانهيار. ورغم أن ألمانيا لا تزال "دون مشاكل"، وهي المستفيد من "الاتحاد الأوروبي"، فسيفضي انهيار بلدان مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا إلى انهيارها هي كذلك. وهي تُرتّب وضعها بالتحالف مع روسيا، بينما تسعى فرنسا إلى أن تستعيد بعض مواقع نفوذها؛ لكي تتجاوز الأزمة الممكنة، والتي لن تستطيع تجاوزها. لهذا تبدو في "تناقض" مع مطامح ألمانيا، و"تخلي" أميركا، وطموح روسيا. لقد اعتقدت أنها تستطيع أخيراً "وراثة" سورية، لكنها اكتشفت أن أميركا قد باعتها إلى روسيا، فاندفعت لكي "تسرق" مالي، وربما تُغرق فيها.

عالم مضطرب، ولم يتشكّل بعد. لكن؛ يجب أن يكون واضحاً أن أميركا لم تعد أميركا التي نعرفها، وهذا أمر مهم وأساسي، خصوصاً أن "الصورة النمطية" لها تتأسّس على أنها طرف في الحرب الباردة وقائدة "المعسكر الرأسمالي"، وأنها الطرف الوحيد المسيطر بُعيد انهيار المنظومة الاشتراكية، وأنها تحيك المؤامرات، وتتدخل في تفاصيل العالم كلها. لكن أزمة ٢٠٠٨ قلبت الوضع كله، وباتت أميركا في تراجع، وتعمل على إعادة ترتيب وضعها العالمي على ضوء أزمتها وقدراتها التي تراجعت. وهي تسعى لأن تبقى قوة من القوى العالمية. ومن ثم؛ فهي تعيد رسم تحالفاتها، وتوضّعها العالمي، ومركز اهتمامها هو منطقة الباسيفيكي (آسيا والمحيط الهادي). ولهذا لا بد من رؤية سياساتها انطلاقاً من هذا الأساس، وليس من السياسة التي اتبعتها خلال الحرب الباردة أو خلال مرحلة العولمة وسيطرة الأحادية القطبية. وأي كلام لا ينطلق من ذلك فهو تكرار لما كان سوف يبدو مطحياً.

العالم الجديد لم يتشكّل بعد، وإن الصراعات كلها التي تجري في الخفاء، تنطلق من السعي للحفاظ على وضع القوى القائمة أو تدعيم وضع بعضها على حساب بعضها الآخر. وأن "تراجع" أميركا لا يعني انسحاباً شاملاً وسريعاً، بل يعني أن منطقة الباسيكي باتت هي محدّد السياسات والأولويات، وأن "الشرق الأوسط" بات في الدرجة الثالثة أو الرابعة من

الاهتمام الأميركي. وهذا يفرض التفكير في "الدور الجديد" لأميركا في "الشرق الأوسط". كما يفرض تلفس أدوار القوى الأخرى. ولهذا لن تفيد هنا كل "الذخيرة المعرفية" التي سادت منذ عقود، ويقتضي ذلك الانطلاق من "التحليل الملموس للواقع الملموس".

وإن الرأسمالية كلها تعاني من أزمة اقتصادية بنيوية لن تسمح بإعادة إنتاج السيطرة الإمبريالية مهما كانت القوة الأكبر فيها. بالتالي لن نشهد وراثة إمبريالية أخرى بعد أن ورثت أميركا بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بل سنشهد هزات وأزمات اقتصادية تطال الدول الإمبريالية كلها، بما في ذلك روسيا والصين.

العالم إذن ينفتح على صراعات كبيرة، وعلى أزمة عميقة سوف تفرض تصاعد الصراع بين الشعب والطغم الإمبريالية. الأمر الذي سيجعل الثورات العربية هي المقدّمة لثورات عالمية، قد تفتح أفقاً لعالم جديد.

خاتمة: تحولات المشهد العالمي

ربما كانت الأزمة المالية العالمية قد كشفت ضعف النظام الاقتصادي العالمي القائم، وأشرتْ إلى عمق أزمة الرأسمالية، لكنها أشرت كذلك إلى التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وإذا كانت الرأسمالية قد بدأت مسيرتها منذ نهاية القرن الثامن عشر على ضوء نشوء الصناعة، وعاشت القرن التاسع عشر وهي تتشكل من دولة أوروبية إلى أخرى، وصولاً مع نهاية القرن إلى أميركا واليابان، فإن القرن العشرين كان هو القرن الذي بدأت تتوضح أزماتها فيه، بعد أن أصبحت نمطاً يحكم العالم، وشهد حروبها الطاحنة. لكن نهاية القرن العشرين كانت تشهد انتصارها "النهائي" وعجزها المزمن في آن معاً، بعد انهيار النُّظم الاشتراكية التي شكّلت الضد لها.

وإذا كانت أيديولوجية العولمة تعمم فكرة الانتصار النهائي، كانت بنى الرأسمالية تشهد مظاهر العجز كلها. وكانت الحرب هي المنشط الممكن لتجاوزه، لكن؛ هذه المرة ليس فيما بينها، بل بين القوة المهيمنة فيها وشعوب العالم. وأيضاً لكن؛ كشكل من أشكال الصراع فيما بينها كذلك. من أجل السيطرة على النفط والأسواق، وبالتالي تعديل شروط التنافس، عبر التنافس تحت السلاح.

لهذا أتت الأزمة التي تفجّرت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ لتوضح بأن هذه السيطرة على العالم، وتحوّل العالم إلى الرأسمالية، ليس لم تُنهِ الأزمات السابقة، بل عمّقتها؛ حيث سنشهد تعمقاً في الأزمة في مستويات عدّة، يمكن تحديدها في التالي:

1. توسّع التراكم المالي وتركّزه، وبالتالي تحوّله إلى كتلة هائلة شكّلت تحوّلاً نوعياً في التكوين الاقتصادي الرأسمالي؛ لأنها باتت تنشط في قطاع غير منتج هو القطاع المالي، الذي عمّم الفوضى المالية، وعمّق احتمالات الانهيار.

2. ورغم انفتاح الأسواق التي كانت مغلقة قبلاً، وأقصد أسواق المنظومة الاشتراكية، وهي أسواق هائلة الاتساع، فإن التطاحن لم يتوقّف، بل تصاعد، وأصبحت المنافسة أكثر حدّة.

هذه الظاهرة تستحق النظر، لأن الوضع العالمي أظهر نشوء قوى اقتصادية جديدة باتت قادرة على المنافسة. فإذا كانت البلدان الرأسمالية العجوز قد اعتقدت بأن انهيار الاشتراكية سوف يفتح لها أسواقاً جديدة باتساع الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية، فقد أصبحت الصين مشكلة كبيرة على الصُعد كلها، من تصدير السلع إلى الاستحواذ على رأس المال. كما أن روسيا على الأقل لم تتحوّل إلى سوق، ولم يُنهب نفطها، وباتت تنافس في قطاعات صناعية معينة مثل السلاح. كما بات للهند دور أكبر في الاقتصاد العالمي، وربّما البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى أوروبا الشرقية.

وإذا كانت الأزمة المالية التي تعصف بالرأسمالية وخصوصاً بالولايات المتحدة، سوف تُضعف من قوة وسيطرة الرأسمالية العجوز، فإن دخول البلدان الجديدة سوف يُوجد وضعاً مختلفاً لا يسمح بالعودة إلى ما كان قبل الأزمة.

هنا سنلمس بأن البلدان التي حقّقت التطور الصناعي هي التي باتت في موقع المنافسة والمزاحمة. وهذا ينطبق على البلدان التي تطورت "اشتراكياً"؛ أي تلك البلدان التي انشقت على النمط الرأسمالي؛ حيث سمح لها هذا الانشقاق بتحقيق التطور الاقتصادي الشامل، وخصوصاً على الصعيد الصناعي التكنولوجي. فروسيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق كانت قد حقّقت تطورها الصناعي، وأنجزت حداثتها، وتشكلت كدول صناعية حديثة. وأوروبا الشرقية إما كانت صناعية أصلاً (ألمانيا الشرقية والتشيك) أو تطورت في إطار الاشتراكية في هذا السياق. وبالتالي حينما انهارت الاشتراكية لم يكن من الممكن تدمير البنى المتشكّلة، عبر

تدمير الصناعات أو تدمير الحداثة، برغم المجهودات كلها التي بُذلت من أجل ذلك؛ حيث حاولت الرأسمالية تحويلها إلى أسواق لسلعها هي، وأيضاً إلى نهب النفط الروسي. لكن هذه المحاولات ليست ممكنة التحقُّق. ولهذا "نهضت" رأسمالية روسية تسعى إلى أن تفرض روسيا كقوة عالمية مكافئة لأميركا، وهي تبحث عن الأسواق، وعن التحالفات التي تدعم تفوقها. وهو الأمر الذي جعلها تُوطّد التحالف مع الصين (وإن بحذر)، وتجذب أوروبا، وربما تتفاهم مع الولايات المتحدة. وهي تُقيم جملة علاقات وتحالفات مع دول طرفية مثل إيران وفنزويلا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

والصين تعمل على إغراق الأسواق بسلعها الرخيصة، وإذا ما استعرنا تعبير ماركس في "البيان الشيوعي" فـ "إن رخص منتجاتها هو في يدها بمثابة مدفعية ضخمة، تقتحم وتخرق كل ما هنالك من أسوار صينية"، وهنا أسوار رأسمالية. وبالتالي تعمل على امتصاص الفائض العالمي ومركزته بيدها؛ لكي تخضع حتى أشد الأمم عنجهية. ورغم الفارق التكنولوجي فإن الصين تتقدم بتسارع نحو امتلاكها. لقد أرست التجربة الاشتراكية أساس التطور الصناعي، ولا يزال النظام يسير في سياق يحوّل الصين إلى "دولة عظمى"، رغم اختلاف التحليل حول وضعها الراهن: أي هل ما تزال اشتراكية؟ أم أصبحت رأسمالية؟ خصوصاً وأن الخزنة الرأسمالية لا تزال منحصرة في مناطق معينة من الصين.

وبالتالي، إذا كانت روسيا لم تدخل المنافسة الحقيقية في السوق العالمي، لكن الرأسمالية فيها تعيد بناء ذاتها داخلياً، ولسوف تكون "مضطرة" إلى التوسع كيما تستطيع التطور. فإن الصين تغزو العالم، ولقد باتت تمتلك الشركات في مختلف بقاع العالم بُعيد الأزمة، وهي تمتلك احتياطياً دولارياً ضخماً (حسب آخر الأرقام فقد بلغ ٢,٤ تريليون دولار).

هذا الوضع يؤشر إلى انزياح في وضع القوى الأقوى

عالمياً، وبالتالي تبلور قوتين جديدتين: هما روسيا والصين، مع وضوح ضعف الرأسمالية العجوز، وبالتالي انفتاح أفق لتطور بعض البلدان الأخرى (الهند التي تطورت بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، والبرازيل التي كانت محط تجارب الشركات الصناعية الأميركية، وربما كذلك جنوب أفريقيا، وكذلك ربما تعاود أوروبا الشرقية النهوض بعد انكشاف ضعف الولايات المتحدة).

هل تتجدد الرأسمالية عبر هذا التحول في المشهد العالمي؟ ربما توحي الصورة المرسومة بذلك، لكن؛ يجب أن نلحظ بأن الولايات المتحدة مستمرة في حربها "العالمية"، وهي مصممة على ألا تنهيها قبل تكريس سيطرتها العالمية كقوة اقتصادية مهيمنة. وهو ما يجعل التحول محفوفاً بالأخطار. وكذلك روسيا تحاول بناء مجالها العالمي عبر التلويح بالقوة، وربما استخدامها كما في جورجيا، وكذلك عبر الضغوط الاقتصادية على أوروبا وأوكرانيا وروسيا البيضاء. لكن؛ سنلمس بأن وضع أميركا الاقتصادي صعب للغاية، وكذلك فإن أوروبا غارقة في أزمتها، وفي إشكاليات تشكلها كقوة موحدة. أما الصين؛ فهي تتقدم على صعيد السيطرة الاقتصادية، لكنها ربما ليست مؤهلة إلى الآن لكي تصبح القوة المهيمنة.

لهذا ربما سنشهد وضعاً عالمياً يتسم بعدم الاستقرار وبالتوازن الهش بين كتله، في عالم يتسم بالفوضى والحروب، بالفقر والتهميش والبطالة؛ حيث إن الأزمة المالية ستبقى مستمرة نتيجة طابعها؛ لأن الكتلة المالية المسيبة باتت جزءاً عضوياً في الرأسمالية. كما أن فوضى الإنتاج سوف تتفاقم بفعل هذا التوسع في الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة لدخول بلدان رأسمالية جديدة.

هوامش

(١) حول استراتيجية أوباما: http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/

05/186590.html، وأيضاً: مقال بعنوان: الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة - على موقع المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية

(٢) انظر، زبيغنيو بريجنسكي "رؤية استراتيجية، أميركا وأزمة السلطة العالمية" ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي/ بيروت، ط٢٠١٢/١.

(٣) حول انهيار الأسهم في الصين، يمكن العودة إلى هامش ٣٤ في الفصل السادس.

(٤) صدرت تصريحات عديدة من مسئولين إيرانيين حول السيطرة على أربعة عواصم عربية. انظر مثلاً:

https://www.youtube.com/watch?v=kXoPAwcnt١M

(٥) هذا ما أشار إليه جوزيف ستيغليتز في "حرب الثلاثة ترليون دولار" سبق ذكره.

الأزمة المالية العالمية والفوائض المالية النفطية

موقع الرأسمال النفطي في النمط الرأسمالي

كشفت إحصاءات حديثة أن مدخول البلدان الخليجية العربية في السنوات منذ ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، بلغ ما يقارب ١،٥ تريليون دولار من صادرات النفط خلال هذه الفترة، وأن وارداتها خلال الفترة ذاتها بلغت تريليون دولار. بينما ذهب الفائض البالغ خمسمائة مليار دولار في معظمه إلى البلدان الرأسمالية ؛ حيث حصلت الولايات المتحدة على حصة مقدارها ٣٠٠ مليار دولار، وأوربا على ١٠٠ مليار دولار، و٦٠ مليار دولار إلى شرق آسيا. بينما بقي مبلغ ٦٠ مليار دولار وُظّف في تلك البلدان.

وربما يوضح ذلك " الحركة الطبيعية " لرأسمال المال النفطي؛ حيث يبقى الجزء الهامشي منه في تلك البلدان. بينما يخرج معظمه إلى المراكز الرأسمالية، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة. وإذا كانت أرقام الفوائض واضحة في توزعها – كما أشرنا للتو – فإن توزع الميزان التجاري لا يختلف كثيراً عن ذلك؛ حيث إن المراكز الرأسمالية هي البلدان التي يجري الاستيراد منها. وإذا كان الرّقم الإجمالي هو تريليون دولار، فإن الكتلة الأساسية ذهبت إلى الولايات المتحدة؛ لأنها الدولة التي تحظى بالأولوية في التعاملات التجارية. وبالتالي يمكن القول إن ما يقارب ال٧٠٠ مليار دولار قد دُفعت لها كمقابل لمستوردات. الأمر الذي يعني أن هذه الدولة قد حصلت على مبلغ تريليون دولار خلال السنوات الأربع تلك سواء عبر تصدير السلع والخدمات للدول الخليجية، أو عبر توظيف الرأسمال الفائض منها. وبالتالي فإن المراكز الرأسمالية حصلت على مبلغ يقارب ١٤٤٠ مليار (١،٤٤تريليون) دولار، كصادرات، وكذلك كتوظيف لفوائض. بمعنى أن قيمة النفط المصدر تحول إلى مصادرها عبر مقابلتها بسلع وخدمات. وهذا يشمل ثلثي قيمة النفط المصدر، وكذلك عبر توظيف الأموال المتبقية في تلك المراكز .

ثم إن الفوائض المعاد تصديرها تُوظّف في قطاعات خدمية وعقارية وفي أسواق المال، وتصبح جزءاً من الكتلة الرأسمالية لتلك المراكز،

وتخضع لقوانين الرأسمال هناك، دون أن تصبح قوة تأثير في التكوين الرأسمالي القائم، بل تظل في هامشه، رغم أنها تلبي حاجة الاقتصاد الأمريكي تحديداً، الذي يحتاج إلى تدفقات مالية تعوض الرأسمال النازف نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري لمصلحة أوربا واليابان والصين. لكن؛ تبقى " الكتلة الرأسمالية " الداخلية مستقرة، فلا تهرب إلى المراكز الرأسمالية الأخرى. والفوائض النازحة إلى الولايات المتحدة (٣٠٠ مليار دولار) تُعوض عن جزء مهم من العجز في الميزان التجاري تقريباً.

وكذلك فإن طبيعة السلع والخدمات المستوردة تخدم الاستهلاك، ولا تخدم – بالتالي- الإنتاج، مما يجعلها حاجة مستمرة. فسنلحظ بأن الأسلحة تحظى بنسبة عالية من المستوردات، دون الحاجة الموضوعية إليها؛ لأن الدول الخليجية تعتمد في نظامها الأمني على الوجود العسكري الأمريكي. وبالتالي فهي تستورد الأسلحة سنوياً بما يخدم شركات صناعة الأسلحة، والأمريكية خصوصاً. ولقد تعاقدت على صفقة جديدة تبلغ قيمتها الـ ٢٠مليار دولار. كما أن السلع الكمالية تحظى بنسبة عالية كذلك، ومن ثم؛ مقابل الخدمات المتمثلة في المستشارين وشركات الإدارة، والمتبقي يُوظّف محلّياً في العقارات والخدمات، والمظاهر الاستهلاكية، التي يذهب جزء منها إلى المراكز الرأسمالية كذلك، لأنها تُنفّذ من قِبَل شركات من المراكز تلك.

وهي كلها تتجدد سنوياً، مما يعني أن مداخيل النفط محددة التصريف، وخاضعة لنظام اقتصادي يُبددها، أو يُعيدها إلى المراكز الرأسمالية، الأمر الذي يجعل الحصول على النفط – الذي هو ضرورة مطلقة للصناعة – هو مقابل جزء من السلع التي تُنتجها تلك الصناعات، ومقابل خدمات استهلاكية؛ أي أن الرأسمال النفطي يُبذر في الاستهلاك والخدمات في إطار نشاط الرأسمال الإمبريالي، أو يُوظّف في القطاعات الهامشية في المراكز الرأسمالية. وبالتالي يبقى ضمن حدود التحكّم الرأسمالي فيه، فلا يتحول إلى "رأسمال منافس" عبر توظيفه في الإنتاج، لا داخل البلدان الرأسمالية، ولا في الدول الخليجية ذاتها، ولا في أي مكان آخر.

لكنها حتماً خاضعة للرأسمال الأمريكي تحديداً، وبالتالي تُعيد تدوير الرأسمال بما يُبقيه ممركزاً في الولايات المتحدة ؛ حيث إن صادرات النفط الأساسية تذهب إلى أوربا واليابان والصين. وهنا تدفع هذه البلدان قيمة فاتورة النفط. هذه القيمة تذهب كما لاحظنا إلى الولايات المتحدة على شكل فائض، وعلى شكل سلع وخدمات؛ حيث إنها تُحسن في وضع

الميزان التجاري عبر زيادة التصدير إلى الدول الخليجية، كما أن الفوائض تُعوّض نصف العجز كما أشرنا للتو.

وبالتالي فإن الرأسمال الأمريكي الذي ينزف من خلال اختلال الميزان التجاري، يعود نصفه على شكل توظيفات سنوية تقوم بها الدول النفطية ذاتها.

وبالتالي فهذه العملية تُعيد التوازن نسبياً للاقتصاد الأمريكي، وتكرّس سيطرته العالمية عبر إبقائه إقتصاداً مهيمناً؛ حيث تساعده على تجاوز بعض مشكلاته العميقة والمستعصية. منها العجز المستفحل في الميزان التجاري الذي يؤدي إلى نزوح رأسمال هائل سنوياً يفرض الحاجة لاستقطاب مالي مستمر.

دبي: نموذج وهم اقتصادي

غالباً ما كانت تُوضع مدينة دبي في موضع "المعجزة الاقتصادية"، خصوصاً وأن ليس لديها نفط، وبالتالي جسّدت كل الحداثة وسط الصحراء بموارد محدودة. ولهذا أصبحت مثال "النجاح العظيم"، والمدينة التي نجحت في أن تصبح مركز أهم الشركات العالمية متعدّية القومية، ومحط كبار رجال المال، وحيث استطاعت أن تُمركز المال الهائل من لا شيء تقريباً. ولقد أصبحت المثال الأساس في نجاح العولمة وأهمية الليبرالية الاقتصادية.

لقد هزمت هونغ كونغ وسنغافورة؛ حيث استطاعت أن تبني أضخم الناطحات وأعظم جزيرة اصطناعية، وأعلى برج وأضخم فندق، وأن تعبر عن كل ما هو "خرافي" تقريباً.

وبالتالي أصبحت مجال تقليد من قِبل مُدن أخرى في الخليج، والمثال الذي يُثبت صحة كل الآليات التي باتت تتبعها الرأسمالية وهي تحرّر الفضاء المالي، و تُطلق التحرّر المنفلت في هذا القطاع.

لكن؛ أشرت الأزمة المالية العالمية في أيلول من السنة الماضية إلى أزمة باتت تعيشها دبي، وإن كان يجري الصمت إزاءها، أو كان يُعتقد بأنها "محمية" من الإمارة ومن أبوظبي، وربما دول الخليج، وبالتالي فإنها قادرة على تجاوز "الصعوبات" التي يمكن أن تمر بها. لكن "الفقاعة انفجرت" أخيراً، وتبين أن شركة واحدة من شركاتها تعاني من أزمة مديونية تبلغ ٥٩ مليار دولار، وأن مجموع ديونها يصل إلى حوالي ٨٠ مليار دولار. فقد تبين

أن شركة دبي العالمية وفرعها شركة النخيل عاجزة عن سداد مبلغ ٣,٥ مليار دولار مستحقّة أواسط هذا الشهر، فتقدمت بالطلب من الدائنين تأجيل الدفع لمدة ستة أشهر، رغم أن إمارة أبوظبي كانت قد دفعت مبلغ عشرة مليارات دولار لدبي قبل مدة وجيزة. والأخطر هو أن الإمارة أعلنت بأنها لن تحمي الشركة (التي تعود للإمارة)، وحملت الدائنين مسئولية ما جرى، ربما لأنها اتكأت على ارتباط الشركة بالإمارة.

هنا بدأت التداعيات تتوسع؛ حيث بدا أن الإمارة تسير نحو الإفلاس، وتأثرت بنوك أساسية في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وبدأت آليات الانهيار تصيب الأسواق المالية في الهند والقاهرة وقطر، إضافة إلى الأسواق الأوروبية. وهي مرشحة لأن تتوسع.

يمكن أن نعتبر انفجار هذه الفقاعة هو من تداعيات الأزمة التي بدأت في أسواق العقارات الأميركية وشمل كل العالم، وربما تكون بداية تفجر فقاعات مختلفة في مختلف أنحاء العالم. وهو ما يعني بأن الأزمة المالية لا تزال تتفاعل، وأن آثارها لم تنته، وربما لم تنته الأزمة ذاتها. مما يطرح مسألة الأخطار التي سوف تنتج عن التفجر المستمر للفقاعات المالية، ولاشك في ذلك؛ حيث إن سياسة التحرير المالي قد أوجدت تضخمات هائلة في الاقتصاد العالمي، قامت على الديون والمشتقات المالية، والنشاط في "اقتصاد افتراضي". وبهذا أصبحت الكتلة المالية التي تنشط خارج الاقتصاد الحقيقي هو عشرات أضعاف الرأسمال الموظف في قطاعات الاقتصاد كلها، ونشاطها كله يقوم على تشكيل فقاعات مالية تتكئ على مديونية مرتفعة (وهي تبلغ في شركة دبي العالمية ثلاثين ضعفاً من قيمتها الحقيقية).

إذن؛ المعجزة تلاشت أو تكاد، والأوهام كلها حول التراكم المالي الذي يأتي من النشاط المالي على هامش الشركات الاحتكارية سقطت تاركة كتلاً من الإسمنت والحجارة يملأ شاطئ دبي الذي كان سيصبح جزيرة العالم، كما يملأ دبي ذاتها؛ حيث بدت الأبراج والفنادق الفاخرة و"مدن الأحلام" كلها وكأنها بلا بشر، مما سيجعلها ركاماً لا تمتلك الإمارة المال من أجل إزالته. ربما يكون مبكراً هذا الوضع، لكن؛ ليس من إمكانية غير ذلك، لسبب بسيط هو أن كل الأساس الذي انبنت عليه المدينة من غير الممكن أن يستمر بعد الأزمة المالية العالمية، التي ستستمر، ولن تسمح بالعودة إلى ما تأسس حينما كانت الفقاعة تتضخم موهمة بأن الاقتصاد العالمي في أحسن أحواله.

فقد ركزت الإمارة على السياحة والقطاع العقاري لكي تبني "قاعدة تحتية" لنشاط الشركات العالمية، وفعلاً اجتذبت نشاطاً هائلاً، هو الذي جعلها "معجزة". لهذا كان من المنطقي أن تدخل الأزمة على ضوء الأزمة العالمية؛ حيث أنسحبت الشركات العالمية بسرعة فائقة، وهو ما جعل كل ما بُني دون حاجة. الأمر الذي أدى إلى انهيار القطاع العقاري والتراجع الشديد في السياحة. وهنا يبدو أنها انكشفت على الدائنين؛ لأنها فقدت الكثير من مداخليها. وبالتالي كان المصير واضحاً؛ أي الإفلاس.

وربما كان وضع دبي يوضح مشكلة "نموذج الوهم الاقتصادي" الذي تغذى على التضخم المالي، وتحرير الفضاء المالي؛ حيث إننا نلمس السهولة التي بات يمكن الحصول عبرها على الديون، فقد أصبح ممكناً أن يحصل شركة على ثلاثين ضعفاً من قيمتها دون ضوابط ولا قيود. وهو الأمر الذي سيفضي بالأساس إلى أن يكون مردود الشركة عاجزاً عن الإيفاء بأقساط الديون، فكيف إذا تراجعت المداخيل؟

ومن ثم؛ يمكن تلمس كيف أن انفجار الفقاعة في دبي انعكس على مناطق واسعة من بريطانيا إلى الهند إلى وول ستريت. فشركة دبي العالمية مدينة إلى البنوك البريطانية بمبلغ ٥٠ مليار دولار، والفرنسية ١١,٣ مليار، والألمانية ١٠,٦ مليار، والولايات المتحدة ١٠,٦ مليار واليابان تسعة. إضافة إلى تأثير الانهيار على رؤوس الأموال الموظَّفة من أطراف مختلفة، وكذلك أثر الانهيار على استثمارات الإمارة على الصعيد العالمي.

بمعنى أن أزمة دبي هي نموذج مثالي للأزمات التي نشأت عن تحرير الفضاء المالي، نتيجة الحاجة الموضوعية بعد التراكم الهائل في الأموال التي لا تجد مجالاً للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي. وهذه هي الأزمة الحقيقية التي باتت تحكم النمط الرأسمالي، والتي سوف تُبقي الأزمة مستمرة. لكن؛ دون أن ننسى بأن الأزمة المالية العالمية قد نهبت مبالغ هائلة (٢,٥ تريليون دولار كما أشير حينها) من الدول الخليجية نتيجة الإفلاسات والانهيارات في الشركات الأميركية، وربما تُكمل أزمة دبي على ما بقي.

انعكاس الأزمة على الفوائض المالية الخليجية

منذ انفجار الأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام ٢٠٠٨ والرَّقْم المتكرر لخسارة الرأسماليين العربي تتمحور حول ٢,٥ تريليون دولار. هذا ما كرّره الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي. وأظن بأنه

يكرر رقماً أشار إلى الخسارة مع وقوع الأزمة؛ أي قبل أكثر من عام؛ حيث صدرت تصريحات على لسان وزير كويتي تدغمت بدراسات متعددة، أشارت إلى هذه الخسارة في فترة حدوث الأزمة. وبالتالي يجب ملاحظة الخسارات اللاحقة، بما في ذلك ما حدث لإمارة دبي.

والرقم مهول، وسيكون مهولاً أكثر حينما نعرف بأن الرأسمال الخليجي كان قد بلغ حوالي ٣ تريليون دولار قبيل بدء الأزمة، حسب ما أشار هنري كيسنجر في مقالة له على أبواب الأزمة (أي بداية شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨). بمعنى أن الخسارة هي خمسة أسداس المال الذي كان يملكه الأمراء، والدول الخليجية. وهو أمر يثير الألم أكثر مما يثير الرعب، لأن هذا الرقم كان يمكن أن يغير من مصير الوطن العربي كله.

هذا الوضع يطرح مسألة الفوائض النفطية للمناقشة، ويفرض أن نبحث في السياسات التي تصرف فيها. لكن؛ قبل ذلك لا بد من أن نشير إلى أن هذا الوضع يشير كذلك إلى آليات النهب التي تُبقي التركز المالي منحصراً في المراكز، وفي الولايات المتحدة خصوصاً. وكيف أن حل الأزمة المالية، التي هي أساس في بنية النمط الرأسمالي، يتم على حساب "الأضعف"، وهو ما يعني بأن دوام الأزمة سوف يفرض دوام النهب، وبالتالي خسارة تريليونات أخرى.

والمتابع لمسألة بيع النفط وصيرورة الفوائض الناتجة عن ذلك يلحظ كيف وصلت الأمور إلى هذه النهاية؛ حيث يتركز التوظيف الخليجي في البلدان الرأسمالية ذاتها، أو يُوظَّف في قطاعات هامشية في دول الخليج، أو في بعض البلدان العربية ، وربما العالمثالثية الأخرى. فقد أوضحت دراسة وُضعت قبل عامين تقريباً بأن مداخيل البلدان الخليجية بلغت في السنوات بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ ما يقرب الـ ١,٥ تريليون دولار من الصادرات النفطية، استهلكت الواردات السلعية والعسكرية من البلدان الرأسمالية ما قيمته تريليون دولار، بينما ذهب الفائض والبالغ نصف تريليون دولار في معظمه إلى البلدان الرأسمالية ذاتها، فحصلت الولايات المتحدة على حصة مقدارها ٣٠٠ مليار دولار، وأوروبا على حصة مقدارها ١٠٠ مليار دولار، وذهب مبلغ ٦٠ مليار دولار إلى شرق آسيا (اليابان بالأساس)، ووُظّف الباقي في البلدان الخليجية ذاتها.

ولاشك في أن هذه المعادلة حكمت الفوائض النفطية الهائلة التي حصلت بعد ذلك، ونتجت عن المضاربات على النفط أعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ قبل

أن يهوي إلى الحضيض. وربما هذا يفسر تضخم الكتلة المالية الخليجية لتصل إلى ٣ تريليون دولار في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، فقد كانت التقديرات تشير إلى أن التوظيفات والأموال الخليجية بلغت قبل إذ ما يقارب ١,٥ تريليون دولار. وبالتالي سنلمس بأن الكتلة الأساسية من الفوائض النفطية تُوظَّف في البلدان الرأسمالية. ولقد حاولت البلدان الخليجية بعد الارتفاع الهائل في سعر النفط أن تُوظِّف جزءاً محدوداً من فوائضها في البلدان العربية، وبعض البلدان الأخرى، لكن؛ تركَّز التوظيف في القطاع العقاري بالأساس، وفي السياحة، وتوقَّف بعد الأزمة.

إن الوضع الذي نشطت فيه هذه الأموال كان هشاً؛ حيث تركَّزت على التوظيف في العقارات، في البلدان الرأسمالية وفي المنطقة، كما في البنوك، وفي شركات تنشط في المضاربة. بمعنى أن جلّ توظيفاتها كانت خارج الاقتصاد الحقيقي، أو على هامشه.

وإذا كانت دبي قد تأسست بعيداً عن توظيف الفوائض المالية، فإن التركيز على القطاع العقاري، وفي سياق سياسة تنطلق من بناء "وضع فنتازي" يكون قاعدة لجذب الشركات العالمية ورجالاتها، فإن الأزمة قادت إلى مراكمة الديون دون مقدرة على سداد أقساطها نتيجة "هروب" الشركات تاركة ديوناً هائلة خلفها، وبالتالي انتهاء دور دبي، وتحول كل تلك العقارات المذهلة (في ضخامتها أو ارتفاعها، أو طابعها) إلى ركام سوف تصبح هناك حاجة للاقتراض من أجل إزالته. كما أن معظم المشاريع العقارية التي بُدئ ببنائها في البلدان العربية توقَّف بعد أن أهدر أموالاً طائلة. وبالتالي سوف يتحول إلى عبء من جديد؛ لأن سداد الديون – بعد توقُّف المشاريع - سوف يستنزف مليارات أخرى. وهنا يمكن أن نلمس مشكلة دبي، التي جرى الإيحاء بأن وضعها عاد إلى طبيعته بعد أن قامت إمارة أبو ظبي بسداد فوائد الديون، من خلال افتتاح البرج الأعلى في العالم؛ حيث إن تكفُّل أبو ظبي بسداد ديونها سوف يحملها عبئاً كبيراً يستنزف الفوائض المالية التي يوفِّرها لها النفط؛ حيث إن تملّكها لبعض مقتنيات شركة دبي العالمية، ومنها البرج، سوف لن يفضي إلى حصولها على مردود يُعوِّض لها ما دفعت، بالضبط نتيجة أن المعنيين بهذه الأبراج والعقارات لم يعودوا قادرين، أو معنيين، بالعودة إلى النشاط في هذه الإمارة. مما يحملها أعباء جديدة، تُكمل نهب الفوائض المالية.

لكن المسألة الأساس هنا هي السؤال عن طبيعة التوظيف الذي حكم أمراء النفط، والذي قاد إلى هذه الكارثة. فأولاً، سنلمس بأن الكتلة

الأساسية من الفوائض يذهب إلى المراكز الرأسمالية، وهي تُوظّف هناك في هوامش الاقتصاد الرأسمالي، أو يبقى تحت سيطرة البنوك الرأسمالية. ربّما كان التوظيف هناك يدرّ ربحاً أعلى، لكن النتيجة هي ما نرى اليوم؛ حيث تبخّر الربح والمال ذاته. وإذا كان الربح هو الذي يدفع هذا المال إلى "العودة" إلى البلدان الرأسمالية، إن ذلك غير بعيد عن انحكام تلك الإمارات للسيطرة الأميركية التي فرضت وجودها العسكري بعد سنة ١٩٩٠، رغم أنها كانت تخطط لذلك منذ أن قرّرت السعودية وقف تصدير النفط خلال حرب أكتوبر، ومن ثم؛ أصدرت "مبدأ كارتر" الذي جعل الخليج جزءاً من الأمن القومي الأميركي، وبالتالي لتكون سياسة النظام العراقي مدخلاً لفرض الوجود العسكري على الأرض.

وسنلمس هنا بأن هذا الوجود، الذي استنزف فوائض طائلة سنوات ١٩٩٠/١٩٩١ (حيث خسرت الكويت مدخراتها كلها التي فاقت الـ ٧٠٠ مليار دولار، وكذلك خسرت السعودية مليارات أخرى)، فرض معادلة جديدة تحكّمت الولايات المتحدة بها، وقامت على ضبط حركة الرساميل النفطية وفق ما أظهرته التقارير اللاحقة (كما أشرتُ قبلاً)؛ أي الاستيراد الضخم من الولايات المتحدة، وإعادة الفوائض إلى البنوك الأميركية. ولهذا بات تعامل تلك الدول محكوماً بالموافقة الأميركية.

وثانياً، كانت الفوائض المسموح التصرّف فيها تذهب للنشاط في العقارات بالتحديد، وهو القطاع الذي لا يؤدّي إلى نشوء فائض قيمة من جهة، والمحكوم بحدود لا يستطيع تجاوزها من جهة أخرى. بمعنى أن الفوائض النفطية كانت تذهب هباء (إضافة إلى البذخ الخليجي المعهود)، لكنها كانت تصبّ في خدمة الولايات المتحدة عبر الصيغة التي فرضها الوجود العسكري الأميركي؛ حيث يُعوّض العجز التجاري الأميركي، مع أوروبا واليابان خصوصاً، باستيراد بذخي إلى الخليج، وإلى تنشيط الصناعات العسكرية عبر شراء أسلحة لا ضرورة لها. كما يُعوّض من خلال تدوير المال واستقراره في البنوك الأميركية. وهذا هو الدور الذي لعبته دول الخليج في النظام الاقتصادي العالمي خلال العقدين السابقين. وها أن الأزمة أكلت الكتلة الأضخم من التراكم المالي الذي تحقّق خلال العقود الماضية، وأعادت الطغم المالية الرأسمالية الأموال التي وضعتها في المضاربة على النفط، والتي ربحت فيها أيضاً.

إذن؛ يذهب النفط للمراكز الإمبريالية، وتذهب الأموال خلفه. ومن يستفيد هم فئة الأمراء الذين يشكّلون "طبقة باذخة"، لا همّ لها سوى

البذخ، لهذا لا نجدها تتحسر على هذا المقدار من الأموال الذي صار هباء، فهي تحس بأن النفط سيعوضها، وأن بذخها لن ينتهي.

لكن؛ أليس للشعب العربي حق في هذا النفط؟ المشكلة تكمن في أنه له، وليس لهؤلاء؛ حيث كان يمكن أن تبني هذه المبالغ الطائلة قاعدة صناعية وبنية تحتية، وتُطوّر الزراعة، في وطن يغمره الفقر، ويُدمّره التهميش، وهو يطمح لأن يصبح أمة صناعية حديثة.

ربما يجب أن نعود إلى كلمة خروتشوف فيما خرج عن النص حين افتتاح السد العالمي حينما قال "أيها العمال والفقراء العرب: النفط نفطكم، ويجب أن تزحفوا إليه".